مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -

LABORATOIRE DE RECHERCHE JURIDIQUES ET D'ANALYSE DES POLITIQUES (LAREJAP)
MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
مختبر الأبحاث القانونية و تحليل السياسات

سؤال المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب

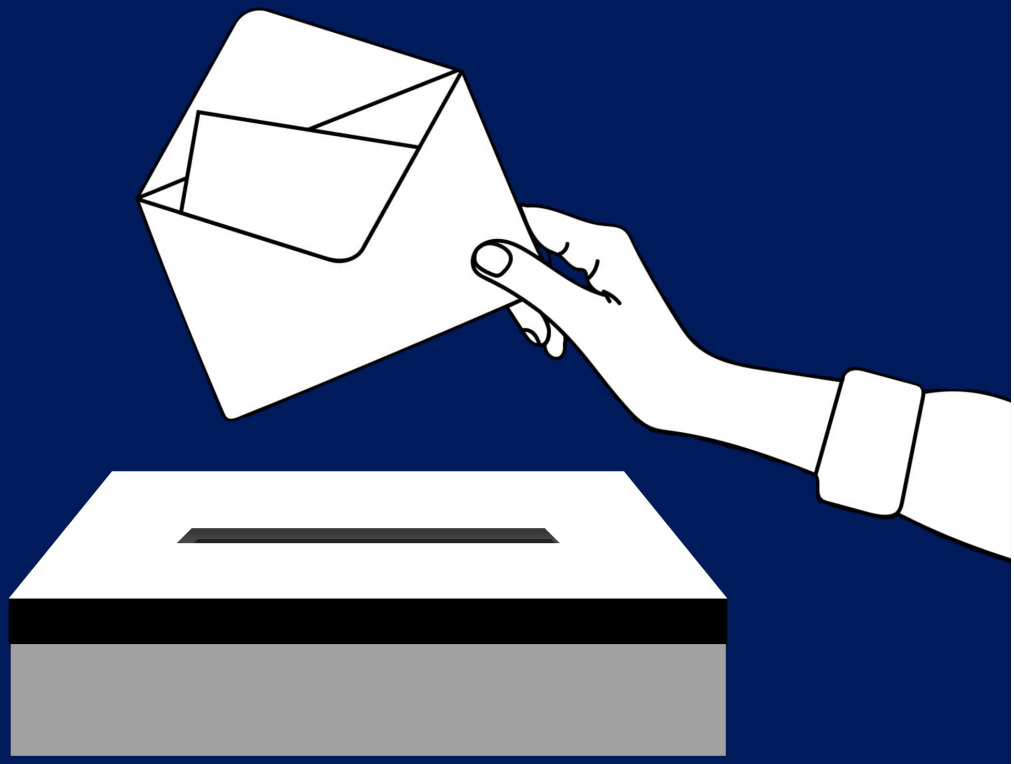

التنسيق :
محمد الغالي - محمد باسك منار - حياة الدرعي- زكرياء أكضيض

سؤال المشاركة السياسية
في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب

التنسيق :
محمد الغالي - محمد باسك منار - حياة الدرعي - زكرياء أكضيض

مختبر الأبحاث القانونية و تحليل السياسات

مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -

عنوان الكتاب: سؤال المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية

التنسيق: د. محمدالغالي – د. محمد باسك منار– د. حياة الدرعي – د. زكرياء أكضيض.

اللجنة العلمية: د.محمد الغالي – د. محمد باسك منار –د.حياة الدرعي – د.محمد بلعربي

التأليف: مجموعة من الباحثين.

الناشر:مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى.

تصميم الغلاف و الإخراج الفني : أمين محمد نجمي

عنوان الناشر: زنقة عمر السلاوي، الطابق الرابع، مرس السلطان بمدينة الدار البيضاء – المغرب.

المطبعة:

VIVA print
0522505696

الطبعة: الأولى سنة 2022

رقم الإيداع القانوني:
2022MO3667

ردمك:
978-9954-9473-4-0

الآراء الواردة في هذا الكتاب الجماعي لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية –مدى- .

الفهرس

- تقديم 6

• المشاركة الانتخابية: الثقة وجودة الديمقراطية 9

- المشاركة السياسية والديمقراطية: نظرة عامة حول تحليل جودة الديمقراطية - **هشام خلفادير** 10

- المواقف كمدخل لدراسة الاهتمام بالشأن السياسي: مقاربة سيكوسوسيولوجية - **سيدي محمد الحسيني** 34

- المشاركة السياسية و إشكالية إعادة الثقة في الحياة السياسية الحزبية بالمغرب - **محمد بلعربي** 55

• تعديل القوانين الانتخابية وتحديات المشاركة الانتخابية 77

- La réforme du cadre juridique : Quel impact sur l'avenir de la participation politique au Maroc - **Ismail Abounaim** 79

- الاطار القانوني لانتخابات 2021: تجليات الضبط الخاص ودوافعه - **محمد منار باسك** 94

- معضلة الانتخابات في المجتمعات المعاصرة: قراءة تحليلية في التجربة الانتخابية المغربية - **علي المغراوي** 122

- الروح الدستورية الجديدة : قراءة في قواعد الحكامة السياسية الانتخابية - **محمد الغالي** و **رضى زكي خالد** 135

• النخب والنوع الاجتماعي في الاستحقاقات الانتخابية 149

- المرأة والحقوق السياسية بالدول المغاربية : حالتي المغرب وتونس - **محمد العابدة** 150

- النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المغرب: آليات التمكين السياسي للمرأة - **عبد السلام العثماني** 167

- Jeunesses et développement politique au Maroc : De l'abstention électorale à l'agir politique post-conventionnel - **Hassan DANANE** 195

• المشاركة الانتخابية و الثقافة السياسية 214

- المشاركة الانتخابية للشباب من زاوية الثقافة السياسية : تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي - **أشرف كردلاس** 215

- الشباب المغربي والثقافة السياسية: بين العزوف السياسي وإطارات الانتماء الجديدة - **يوسف اكلزي** 234

- التصويت فعل غير عقلاني - **علي جعفري** 264

- المشاركة الانتخابية للتيار السلفوي بالمغرب: الوظائف المضمرة والعلنية في الحقل الانتخابي - **زكرياء أكضيض** 287

تقديم

قدمت الأوراق البحثية لهذا الكتاب في يوم دراسي بكلية الحقوق مراكش ، وذلك يوم الثلاثاء 20 أبريل 2021 في سياق مشحون بجدل سياسي بين الأحزاب السياسية حول تعديلات القانون الانتخابي قبل انتخابات 8 شتنبر 2021،وعلى وجه الخصوص جدل القاسم الانتخابي وتداعياته المحتملة على مخرجات الاستحقاقات الانتخابية المحلية والجهوية والتشريعية. غير أن هذا الجدل السياسي ومساراته المتشعبةحجب ممكنات التفكير في تحديات المشاركة السياسية في انتخابات 2021 على ضوء ما تقدمه الأرقام الرسمية عقب كل استحقاق انتخابي. فإذا كانت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لسنة 2016 قد بلغت 43 في المائة على المستوى الوطني بناء على قاعدة المسجلين في اللوائح الانتخابية، فإن انتخابات 8 شتنبر 2021 وصلت إلى حدود 50.18 في المائة بزيادة تقدر بنسبة 7.18 في المائة مقارنة بالانتخابات السابقة.

تشكل أرقام المشاركة السياسية في انتخابات 2016 و2021 أرضية لمساءلة المحددات المتدخلة في استمرارية إحجام نصف الكتلة الناخبة من المسجلين في اللوائح عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، وفهم الشروط المحلية والكونية التي تنتج محدودية للتسجيل في اللوائح الانتخابية،وهي معضلة سياسية تستدعي إدراك شروطها الداخلية، وفهمها في إطار كوني قادر على مساءلة إكراهات المشاركة السياسية التي أضحت تجتاح المجتمعات المعاصرة، وكذا طبيعة علاقة الانسان المعاصر بالشأن السياسي على ضوء التحولات القيمية ذات الطبيعة الكونية في المجتمعات المعاصرة.

ظل سؤال المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية من الأسئلة الهامشية التي لم تحظ بالاهتمام العلمي اللازم مقارنة بالأسئلة التي قاربت الظاهرة الانتخابية من داخلها. فالمجريات الدورية للاستحقاقات الانتخابية تقود إلى إدراك أهمية الانفتاح الأكاديمي على هذا السؤال، وتخليصه من الهواجس السياسية والأيديولوجية التي تحد من حضوره العلمي بغرض فهم محدداته وشروط إنتاج محدودية المشاركة السياسية. فإذا كان سؤال المشاركة

السياسية يروم فهم المحددات الخارجية التي تحكم الظاهرة الانتخابية، فإنه سؤال من شأنه فتح مساحة للتفكير في المناخ الخارجي للاستحقاقات الانتخابية وفق مقاربات قانونية وسيكولوجية وسوسيولوجية وفلسفية وسياسية، تتوخى في مجملها النظر المنهجي للظاهرة الانتخابية في ارتباطها العضوي مع باقي محددات النسق الكلي للمجتمع المغربي.

ينطلق نظريا سؤال المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب من براديغم كلياني يستدعي النظر المنهجي للظاهرة الانتخابية في إطار شمولي، وبالتالي تجنب الاقتصار على معالجتها كنسق فرعي منعزل عن ما يجري في المجتمع، وهو البراديغم نفسه الذي يتوجه نحو الفهم الشمولي لسؤال المشاركة السياسية في الانتخابات بدل الاستناد على منطق التفسير السببي الذي ينحو صوب البحث عن العلة الواحدة الكامنة خلف إكراهات المشاركة السياسية. لذلك تطرقت الاوراق البحثية في هذا الكتاب إلى مساءلة العملية الانتخابية من حيث الثقة وجودة الديمقراطية والاهتمام بالشأن العام، وفهم المحددات الداخلية والخارجية للظاهرة الانتخابية بغرض تشكيل تصور حولالمنطق الذي يحكم المشاركة السياسية فيالتجارب الانتخابية المغربية.

يستوجب فهم المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية استدعاء مفهوم النوع الاجتماعي، وما يترتب عنه من مساءلة طبيعة المشاركة السياسية للشباب والنساء والرجال في الحقل الانتخابي، ما يعني إدراك تأثير متغير النوع الاجتماعي على شكل المشاركة السياسية وحجم حضورها في الحقل الانتخابي، ومساءلة آليات التمكين السياسي للمرأة والشباب في الحقل السياسي المغربي الذيمازال حاملا لترسبات أبوية تعلي من شأن الزعامات السياسية، وتصد ولوجية النساء والشباب للحقل الانتخابي تصويتا وترشيحا.كما يستدعي فهم المشاركة السياسية الاقتراب ما أمكن من قواعد اللعبة الانتخابية، ليس فقط في تجلياتها القانونية والتنظيمية، ولكن أيضا في أبعادها السياسية والسوسيولوجية.

تعتبر الثقافة مدخلا محوريا من أجل فهم المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب، وهي ثقافة تنهل من كل ما اكتسبه الوعي المغربي من عادات وتقاليد وتدين ومعطيات ثقافية أخرى يتم استثمارها في الحقل السياسي. فالثقافة بهذا المعنى الأنثروبولوجي

الممتد تنتح الاحداثيات التي يحتكم إليها الفرد في مختلف الحقول الاجتماعية، بما فيها الحقل السياسي وتجاذباته الانتخابية . فمن خلال مساءلة الثقافة يمكن فهم العلاقة الكامنة بين أنماط التدين والمشاركة السياسية، وكذا العلاقة القائمة بين الثقافة والمشاركة الانتخابية لدى الشباب، إضافة إلى فهم أشكال المشاركة السياسية للشباب على ضوء ثقافتهم السياسية.

المشاركة الانتخابية : الثقة وجودة الديمقراطية

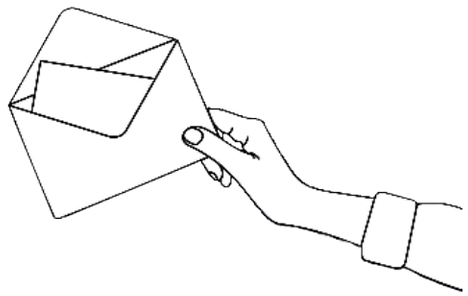

المشاركة السياسية والديمقراطية: نظرة عامة حول تحليل جودة الديمقراطية

خلفادير هشام

باحث في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - جامعة القاضي عياض

الملخص :

تعتبر المشاركة السياسية أحد المحددات الأساسية للعملية الديمقراطية. في هذا السياق، تثير المشاركة مجموعة من الأسئلة المتصلة بطبيعتها وبأشكالها، كما تثير أيضا (أي المشاركة السياسية) السؤال المتصل بجودة العملية الديمقراطية. من خلال هذه الورقة سنسلط الضوء على أشكال المشاركة السياسية (التعاقدية وغير التعاقدية) وعلى أدوارها في تحديد جودة الديمقراطية، هل هي ديمقراطية كاملة أم معيبة؟ وأيضا في تحديد طبيعة النظام السياسي، هل هو نظام هجين أم استبدادي؟

- الكلمات المفاتيح :

المشاركة السياسية – جودة الديمقراطية – ديمقراطية كاملة – ديمقراطية معيبة – نظام هجين – أوتوقراطية.

Abstract :

It's widely recognized that political participation is one of the most important determinant of the democratic process.While the question of participation raises the question of the nature and the forms of participation

(contractual and non-contractual), and therefore the quality of democracy. Through this paper, we're seeking to shed light on the forms of political participations and their role in the determination of the quality of democracy, is it full or fluid? And also the determination of the political regime, is it ?Hybrid or autocracy

-KEY WORDS :

Political participation – Quality of Democracy – full democracy – Flued Democracy – Hybrid Regime – Autocracy.

تقديم:

في محاولته تعريف «الديمقراطية»، يذهب الأكاديمي الأمريكي روبرت داهلR. Dahl إلى التأكيد على أن المبدأ الأساسي للديمقراطية يكمن في «الاستجابة الحكومية المستمرة لتفضيلات مواطنيها، التي تعتبر متساوية [1] من الناحية السياسية».فتحقيق الديمقراطية حسب داهل، أمر يتوقف على قياس درجة التفاعل الحاصل بين الأداء الحكومي وتحقيق المطالب المجتمعية، والتي تبرز (أي درجة التفاعل) كتعبير عن انخراط الأفراد في الحكومة من خلال اختيار من يقوم بوظيفة الحكم.

إن الطرح الذي يقدمه روبرت دال، كما يقدمه رواد آخرون من أمثال الباحث النمساويفريدريك فون هايك (F. V. Hayek, the constitution of liberty, 1960)،ينطلق من فكرة أن حرية الأفراد ومشاركتهم في اتخاذ القرار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر باختيار ممثلين ينوبون عنهم، هي أحد العمليات الأساسية التي تضمن تحقيق الديمقراطية، بما في ذلك الحرية والمساواة والعدالة، الخ.والبينُ أن تحقيق الديمقراطية هي عملية مرتبطة بمشاركة الأفراد في العملية السياسية.

ولما كانت المشاركة السياسية بمدلولها العام تشير إلى اختيار الأفراد للحكومة، حيث يشير ذلك إلى القول المأثور لإبراهام لنكولن «حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب»، فإن تحقيق الديمقراطية يعتمد على توفر قدر أدنى لمشاركة الأفراد، إذ أن الافتقار الى هذا العنصر هو أمر مدمر للديمقراطية.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية هي الشكل السائد للحكومة، حيث أن موجات الديمقراطية

1- يقصد بذلك المساواة والعدالة بين جميع الأفراد

المتتالية طوال القرن العشرين تشير إلى أن عدد البلدان التي تحكمها الديمقراطية هي أكثر من أشكال الحكم غير الديمقراطية، فإن المؤكد هنا هو وجود اختلاف كبير على مستوى أداء وجودة هذه الديمقراطيات. ومرد هذا الاختلاف يرجع إلى مدى إسهام «المشاركة السياسية» في «التعبير» عن الغايات الديمقراطية المتمثلة في التوفر على بنيات (البرلمان، الحكومة...) تستوعب اختيارات المواطنين وتترجمها على أرض الواقع (**هنا اتحدث عن الديمقراطية من حيث النتائج**)، وتمكن الأفراد من بيئة صحية (**هنا اتحدث عن الديمقراطية من حيث المحتوى**) يتمتعون فيها بسلطة الحكم، بالشكل الذي يجعل الشعب هو مصدر السلطات (**وهنا أتحدث عن الديمقراطية كعملية**).

وفي الوقت الذي حظي فيه موضوع المشاركة السياسية باهتمام كبير من قبل الأكاديميين والسياسيين، حيث ظل يحمل انشغالات تهم العزوف عن الانتخابات والانتماء الى الأحزاب السياسية، إلا أنه تم إغفال «**أنماط» اخرى للمشاركة** السياسية ساهمت بشكل أكثر فعالية في تحقيق متطلبات الافراد. وأمام هذا الوضع سيكون من الصعب «حصر» المشاركة السياسية في «المسألة التعاقدية» التي تحيل إلى المشاركة في الانتخابات بشكل دوري،إذ تشمل اليوم مختلف الأنشطة والأفعال التي تهدف إلى التأثير على صانع القرار.

بهذا المعنى، لم يعد تحقيق الديمقراطية في يومنا هذا يعتمد على وجود تنظيمات حزبية وبتنظيم انتخابات دورية فقط،بل أصبح يعتمد، خصوصا بعد تراجع نسب المشاركة السياسية في الانتخابات وبروز أزمة ثقة في المؤسسات السياسية، على انخراط الأفراد المستمر في المجال السياسي، وذلك باعتماد مختلف الوسائل والآليات التي تجعل من الأفراد بمثابة حراس للديمقراطية[2].

والمؤكد هو أن هناك علاقة وطيدة بين إعمال الحريات السياسية والمدنية وبين تحقيق مستوى معين من الديمقراطية. ذلك أن انخراط الأفراد في العملية السياسية بما يؤثر على جودة الديمقراطية وعلى طبيعة النظام السياسي أمران يعتمدان على التمتع الكامل أو الجزئي بالحقوق المدنية والسياسية.وبالتالي، فالهدف من هذه المساهمة يتصلب إبراز الدور الذي تلعبه أنماط المشاركة السياسية، التعاقدية منها (المشاركة في الانتخابات، الاستفتاء...) وغير التعاقدية (الحركات الاجتماعية، النقاش السياسي...)، على مستوى تحقيق قدر معين من جودة الديمقراطية وذلك بالتأثير المنتظم على الفاعل السياسي، حيث تعتبر هذه الأنماط أعلاه، كما سنبين ذلك لاحقا، من بين المؤشرات الكفيلة بتحليل جودة النظام السياسي. ومن هنا، نفترض أن تحقيق الديمقراطية وقياس جودتها لا يعتمد فقط على التنظيم الدوري للانتخابات، ولكن

يعتمد أيضا، وبشكل أساسي، على تمكين الأفراد من المشاركة «المستمرة والمنتظمة» في مختلف العلميات السياسية، بما يسمح بالتأسيس لرقابة المجتمعية قوية وضمان لسيادة القانون، وبما ينعكس على تحقيق قدر معقول من جودة الديمقراطية.

من أجل ذلك، سنناقش هذه الورقة من خلال قسمين اثنين موضوع المشاركة السياسية، حيث سيثير القسم الأول أنماط المشاركة السياسية التي تشمل «النمط التعاقدي» و «الأنماط غير التعاقدية»، التي تشمل على سبيل المثال: الانتخابات الدورية والحركات الاحتجاجية والديمقراطية الالكترونية ومنظمات المجتمع المدني. أما ثاني القسمين، فيتصل بقياس وتحليل جودة الديمقراطية بالاعتماد على «فاعلية» و «نجاعة» أنماط المشاركة السياسية، ذلك أنها دلالة من دلالات التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، والتي على ضوئها يمكننا تحديد جودة الديمقراطية، هل هي كاملة أو معيبة، كما يمكننا تحديد طبيعة النظام السياسي، هل هو نظام هجين أو استبدادي.

أولا - أنماط المشاركة السياسية:

بحكم أن المسألة السياسية تحيط بنا من مختلف نواحي الحياة، إذ لا تتصل فقط بالمؤسسات السياسية، فإن أشكال المشاركة السياسية تشمل مختلف الأنشطة والظواهر والممارسات التي تؤثر على صانع القرار، إذ يصنف بعضها على أنه «سياسي تعاقدي»، كما هو الشأن بالنسبة للانتخاب والتصويت الذي أصبح اليوم محط تراجع (1)، ويصنف بعضها الأخر على أنه «غير تعاقدي»، كما هو الشأن بالنسبة لأنشطة منظمات المجتمع المدني (2)، والحركات الاجتماعية (3) ولتقنيات الديمقراطية الالكترونية التي تؤسس لمجال عام افتراضي (4)، والتي جميعها تهدف إلى تحقيق نوع من المشاركة السياسية بالتأثير على صانع القرار.

1 - النمط التعاقدي للمشاركة السياسية:

على الرغم من أن الدستور المغربي يؤسس في العديد من فصوله لمختلف الحريات المدنية والسياسية، إلا انه يحصر مسألة المشاركة السياسية في عنصرين اثنين تعاقديين: أحدهما يتصل «بالاستفتاء»، أما ثانيهما فيتصل «بالانتخاب»[3]. ولتعزيز المشاركة السياسية، يقترح الدستور المغربي

2 - انظر/ي في هذا الصدد: الفقرة الرابعة من المادة 20 من دستور ألمانيا الاتحادية.

«يحق لكافة المواطنين مقاومة أي شخص يحاول القضاء على هذا النظام الدستوري، إذا لم يمكن منعه من ذلك بوسائل أخرى»

3 - انظر/ي: الفصل 2 من الدستور المغربي لسنة 2011.

انظر/ي أيضا الفقرة الأولى من الفصل 11:

«الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

بعض الآليات التي يرى أنها كفيلة بذلك، حيث يقترح في فصله 14 تقنية «تقديم ملتمسات في مجالات التشريع» ويقدم في فصله 15 «تقنية تقديم العرائض» الى السلطات العمومية. وبذلك يكون الدستور المغربي قد حسم في أشكال المشاركة السياسية، ذلك أنه ينظر إليها من خلال المسألة التعاقدية التي تحيل إلى صناديق الاقتراع، سواء تعلق الأمر بالاستفتاءات أو بالانتخابات الدورية، الشيء الذي يعني أن الدستور المغربي قد استثنى الأنماط غير التعاقدية من دائرة المشاركة السياسية.

إن الإشكال الذي يرافق هذا التحديد الدستوري المبين أعلاه، يكمن في حقيقة أنه في السياق المغربي، يعرف المشهد السياسي، وفي نواته العملية الانتخابية، نوعا من تراجع نسب المشاركة في الانتخابات وهي المسألة التي تؤثر بدون شك في جودة الديمقراطية وفي الممارسة السياسية. بل حتى الآليات أو المعززات التي يقترحها دستور 2011 لتعزيز هذه المشاركة تبقى قاصرة عن تحقيق الأهداف المتوخاة لمجموعة من الأسباب الموضوعية التي تتصل بالشروط الواجب توفرها لاعتماد العرائض والملتمسات[4]، فضلا عن قيمتها القانونية والزاميتها لصناع القرار.

من ناحية أخرى، من بين الأسباب التي أدت إلى تدني نسبة المشاركة السياسية نجد أزمة الثقة في الأحزاب السياسية التي تآكلت الثقة فيها، لتبرز هذه الأخيرة كجزء من المشكل وليست كجزء من الحل. وهي الوضعية التي ستؤدي، بدون أدنى شك، إلى تراجع مستوى المشاركة السياسية «التعاقدية».

أمام هذا الوضع،سيكون من المهم تدعيم أشكال (جديدة) للمشاركة السياسية تعمل على تدعيم وتعزيز الطابع التعاقدي للمشاركة، بل وتسهم بشكل أكثر فعالية في التأثير على صانع القرار وفي تعزيز انخراط الأفراد في العملية السياسية بما يضمن تحقيق الديمقراطية وصيانتها.

2 - المجتمع المدني والمجال المضاد

ذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار المجتمع المدني كمصدر مهم ومحفز لعملية الدمقرطة العربية، حيث كان ينظر إلى هذا التيار كإدارة للبناء الديمقراطي من الأسفل، أي من خلال إرساء البنية التحتية للديمقراطية بغض النظر عن نوعية هذه المنظمات أو جدول أعمالها أو تأثيرها. ومرد هذه الفاعلية من وجهة نظرهم، ترجع إلى أن «الدولة...ستضطر بشكل متزايد إلى التراجع أمام مجتمع مدني نابض...يضغط بشكل مستمر على الحكومة لتتحمل المسؤولية، وتلتزم بسيادة القانون وبالمبادئ العامة للحكم الرشيد»[5]. في السياق المغربي، يعتبر المجتمع المدني أكثر حركية مقارنة بباقي الدول العربية، وذلك بحكم مجموعة من العوامل التاريخية التي ميزت بروزه

وتطوره. فإلى جانت التعددية السياسية التي عرفها المجال السياسي بالمغرب، شكل قرار الملك الراحل الحسن الثاني باعتماد النموذج الليبرالي للاقتصاد بالبلاد أحد العوامل المهمة لتطور المجتمع المدني بالمغرب، وهي عملية دأب عليها خلفه الملك محمد السادس. إلا أنه بالرغم من هذا التوجه السياسي الهادف إلى تمكين المجتمع المدني، فإن الوقائع التاريخية قد أبرزت أن المجتمع المدني قد شهد صدامات مباشرة مع السلطة، ساهمت بشكل اقل أو أكثر في تعميم فكرة إرساء الديمقراطية وحشد المواطنين وبالتالي التأثير على السلطة السياسية، وهي المسألة التي جعلت من المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في المسألة السياسية.

أمام هذا الصدام، برزت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة كعلاقة صدامية، تحيل إلى التصور الذي قدمه الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937) بخصوص المجتمع المدني. غير أن الأساسي في هذه الورقة، ليس ان نخوض في التصور الذي يقدمه غرامشي حول المجتمع المدني، ولكن أن نبين الدور الذي تلعبه (أو قد لا تلعبه) منظمات المجتمع المدني على مستوى المشاركة السياسية، وذلك بالتأثير على صانع القرار.

هذا الدورناقشته إيمي هاوتورنA. Hawthorne في مقالتها «الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل المجتمع المدني هو الجواب؟[6]»، حيث جادلت إيمي أن المجتمع المدني يمكن أن يكون فاعلا على مستوى المجال السياسي من خلال قدرت هعلى إرساء وتعزيز الديمقراطية من الأسفل،ومن خلال المساهمة في تحقيق التغيير السياسي[7]، وهي المسألة التي تمكن الأفراد من الانخراط في المسألة السياسية، بل وتشكل "نمطا" من أنماط "المشاركة السياسية" غير التعاقدية المستمرة في الزمن السياسي، على عكس "النمط التعاقدي" الذي يعتبر "محدد" زمنيا، بحكم أنه مرتبط بالرهان الانتخابي فقط.

4 - انظر/ي:

• ظهير شريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الجريدة الرسمية عدد 6492، بتاريخ 18/08/2016، ص 6077.

• ظهير شريف رقم 1.16.107 صارف في 23 من شوال 1437، 28 يوليو 2016 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 6492، 18/08/2016، ص 6074.

5 - See:LaithKubba (2000), the Awakening of Civil Society, Journal of Democracy, Vol 11, no 3, P 85 – 86, cited by Amy Hawthorne (March 2004): Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer? Carnegie Endowment for International Peace, N. 44, P 9.

6 - Amy Hawthorne (2004), Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer? Carengie papers, Middle East paper, N. 44,

Available on https://carnegieendowment.org/files/CarnegiePaper44.pdf

7 - Amy Hawthorne, Ibid, P 9.

ولتضطلع منظمات المجتمع المدني بالأدوار السياسية المتصلة بتعزيز الديمقراطية واستتباب المشاركة السياسية غير التعاقدية للأفراد، ترى إيمي أن ذلك يعتمد على تحقق ثلاث سمات رئيسية تسوقها في التالي[8]:

- الاستقلالية التامة عن الأنظمة السياسية.
- التوفر على أجندة للديمقراطية.
- القدرة على بناء ائتلافات.

وعلى الرغم من العدد المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، فإن معظم هذه المنظمات لم تتمكن من التوفر على هذه السمات. فعلى مستوى السمة الأولى، أي تلك المتصلة بالاستقلالية، فإن مختلف الأنظمة السياسية تنظر إلى هذه المنظمات كأدوات لتنفيذ أجندة التنمية الوطنية الخاصة بها، لتبرز هذه التنظيمات "كشريك"[9]، وليست كسلطة مضادة لسلطة الدولة وفق المنظور الذي يقدمه غرامشي. بالإضافة إلى ذلك، تتآكل سمة الاستقلالية بالنظر إلى التمويلات التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني من المالية العامة للدولة، وهي المسألة التي ستؤثر بدون أدنى شك على استقلالية هذه التنظيمات، وبالتالي على طبيعة وظائفها. أما على مستوى السمة الثانية المتصلة بالأجندة الديمقراطية، فإنه يمكن التمييز بين شكلين اثنين، حيث نجد العديد من منظمات المجتمع المدني التي تشتغل في المجال التنموي، وهي الجمعيات التي تحظى بتشجيع من المؤسسات السياسية، مما يؤكد فرضية الشراكة القائمة بين هذه الدولة وبين المنظمات المدنية. وفي المقابل نجد بعض المنظمات التي تحمل أجندة ديمقراطية غالبا ما تتعلق بمجالات محددة كملاحظة الانتخابات أو الترافع لصالح أو ضد قوانين معينة، أو بمناسبة خوض رهان يتصل بقضايا حقوق الانسان أو الهجرة، الخ، وهي تنظيمات غالبا ما تتعرض للمضايقة، وفي بعض الأحيان إلى التقييد المتزايد أو حتى المنع[10]، وحتى إن تم تمكين هذه المنظمات، فإن أدوارها لا تتعدى الجانب الاستشاري. ومن ناحية ثانية، نسجل تحولا في الفعل الجمعوي، حيث أصبحت غالبية الجمعيات تسعى إلى القيام بأعمال ربحية[11]، بل أصبحت مرتبطة بأحزاب سياسية الشيء الذي يؤثر على أهدافها وأنشطتها التي أصبحت موجهة نحو تقديم الخدمات الاجتماعية. وأمام هذا الوضع سيكون من الصعب على هذه التنظيمات أن تنفذ أجندتها الديمقراطية.أما من حيث قدرة منظمات المجتمع على تحقيق متطلبات السمة الثالثة المتمثلة في بناء الائتلافات، فالمؤكد هو أن نسبة مشاركة الأفراد في هذه التنظيمات هي المحدد الرئيسي للثقل السياسي، غير أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة، تجعل مستويات المشاركة

المدنية المستقلة منخفضة للغاية، إذ لا تجتذب منظمات المجتمع المدني سوى نسبة صغيرة جدا من الأفراد، وهي المسألة التي تجعل قدرة هذه المنظمات على بناء الائتلافات قاصرة، وفي بعض الأحيان عاجزة عن تحقيقها.

ومنه، نقول بأن منظمات المجتمع المدني، في السياق المغربي خصوصا، تظل عاجزة عن البروز كقوة مجتمعية قادرة على التأثير على صانع القرار، لاسيما أنها في الكثير من الأحيان تبرز مدعمة لهذا الأخير، ومروجة لتوجهاته وقراراته[12]، وبالتالي، سيكون من الصعب القول، خصوصا والظروف التي تؤطر عمل منظمات المجتمع المدني الحالية، بوجود منظمات مستقلة قادرة على التأسيس لنوع من الممارسة الديمقراطية والتأثير على صانع القرار.

في مقابل ذلك، يمكن تمييز "نمط الحركات الاجتماعية" التي تصنف على أنها من بين الأنماط غير التعاقدية للمشاركة السياسية، والتي تؤثر بفعالية أكبر في العملية السياسية.

3 - الحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي

إذا كان الهدف من تنظيم انتخابات دورية يكمن في إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، وهو نفس الهدف الذي تسعى اليه أيضا منظمات المجتمع المدني التي تنشد أجندة سياسية، حيث تسعى هي الأخرى الى تحقيق الديمقراطية، إلا أنه أمام أزمة الثقة في مؤسسات الوساطة الرسمية والعزوف عن الانتخابات، وأمام بروز منظمات المجتمع المدني كشريك للدولة، سيبرز نمط الحركات الاجتماعية كأحد البدائل الفعالة لتحقيق المشاركة السياسية في شكلها غير التعاقدي.

الحركات الاجتماعية هي نشاط منظم بشكل فضفاض من قبل مجموعة كبيرة من الأفراد بهدف تحقيق هدف معين، عادة ما يكون هدفا اجتماعيا أو سياسيا، وقد يكون إما لتنفيذ أو منع حدوث تغيير في بنية المجتمع أو قيمه. وعلى الرغم من اختلاف الحركات الاجتماعية في الحجم، إلا أنها تكون جماعية في الأساس. أي أنها ناتجة عن التقاء عفوي إلى حد ما بين الأفراد الذين لا

8 - Ibid,

9 - لمزيد من المعلومات أنظر/ي: خلفادير هشام: الحماية الدستورية للحقوق والحريات والنظام العام، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات، يوليوز 2018،

10 - عبد الله ساعف، المجتمع المدني بالمغرب: الواقع والآفاق، https://cerss.org/archives/3697 بتاريخ 11-06-2021

11 - عبد الله ساعف، م.س.

12 - لنا في الدور التي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في الترويج لدستور 2011 مثال على ذلك.

يتم تحديد علاقاتهم بموجب القواعد والإجراءات، وإنما بموجب النظرة المشتركة التي يعنى بها المجتمع[13]. وتتميز الحركات الاجتماعية عن أنماط المشاركة الأخرى من حيث الوسائل التي تعتمدها والمطالب التي ترفعها والنتائج التي ترغب بها.فمن حيث الوسائل، غالبا ما تكون هذه الحركات معبرة عن الغضب والسخط الشعبي، ويمكن أن تعتمد وسائل متعددة (تظاهرات، تجمهرات، رسومات...) تتسم بممارسة العنف والعنف المضاد[14]. أما المطالب، غالبا ما تتصل بتطلعات الأفراد وانتظاراتهم التي لم تتحقق من خلال العملية الانتخابية الدورية. اما من حيث النتائج، ففي العديد من الأحيان تكون هذه الحركات فعالة على مستوى التأثير المباشر على صانع القرار، لدرجة التفاعل الصريح والمباشر معها بالاستجابة للمطالب.

وتعكس مختلف تعريفات الحركات الاجتماعية فكرة أن هذه الأخيرة مرتبطة جوهريا بالتغيير الاجتماعي والسياسي. فهي لا تشمل أنشطة الأفراد كأعضاء في مجموعات اجتماعية مستقرة ذات هياكل ومعايير وقيم ثابتة لا جدال فيها، كما أن أنشطتها لا تفيد ثبات واستمرارية النظام الاجتماعي، بقدر ما تعكس نوعا من التوافق الاجتماعي بين أفراد الحركة على إحداث أو منع التغيير الاجتماعي أو السياسي[15]. وبناء على هذا التصور، تدعي الكثير من الحركات الاجتماعية أنها تمثل إرادة الشعب[16]. ومرد هذا الادعاء يرجع إلى حقيقة اندحار أنظمة الوساطة الاجتماعية والسياسية، وإلى أزمة الثقة في المؤسسات السياسية والى تراجع أنظمة المساءلة والمحاسبة الرسمية[17]، الشيء الذي يفسر تنامي الأدوار التي تلعبها الحركات الاجتماعية التي تقدمها بمثابة بديل فعال لأنظمة الوساطة، وللدفاع عن المطالب، ولتحقيق المحاسبة المجتمعية.

مما يؤكد الآثار التي تجعل الحركات الاجتماعية أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي، نجد الكيفية التي ساهمت فيها هذه الحركات في التأسيس للمعايير الدستورية[18]، الشيء الذي يربطها بمسألة التغيير الدستوري، الذي عملت هذه الحركات على تحقيقه من خلال القدرة على التعبئة الديمقراطية، وعلى الترويج لبعض القيم والالتزامات المشتركة[19].

ولما كان للحركات الاجتماعية من قدرة على تحقيق التغيير السياسي والاجتماعي، فإن لها بذلك القدرة على ممارسة نوع من الضغط السياسي والاجتماعي على صانع القرار، وذلك بهدف تحقيق بعض الغايات التي قد يقابلها هذا الأخير (أي صانع القرار) بنوع من الرفض أو الإهمال. قد تبدو الحركات الاجتماعية أحد الأنماط المكملة للمشاركة السياسية التعاقدية من حيث كونها تعبر عن الرغبة في تحقيق الديمقراطية، لكنها (أي الحركات)، في واقع الأمر،مختلفة عن نمط المشاركة السياسية التعاقدية من حيث نوعية القضايا التي تثيرها[20]، ومن حيث توظيفه المختلف أساليب الإقناع والاحتجاج الاجتماعي، ثم من حيث تحديه البعض المعاني الاجتماعية القائمة أوطعنها في

شرعية (أو عدم شرعية) ممارسات ومؤسسات معينة.ثم انهذه العمليات تُمكن، جميعها، من إعادة تشكيل الرأي العام الوطني،لاسيما أن هذه الحركات لم تعد تعتمد على ممارسات تقليدية حتى تشكل حركة معينة، بل أصبحت توظف من أجل ذلكوسائل وتقنيات الكترونية تدعو من خلالها إلى تنظيم حركات اجتماعية وتعزز بوساطتها التواصل بين أفرادها[21].

13 - التي تركز على قضايا معينة كالمناخ وتطالب بالقيام بإجراءات معينة.

لمزيد من المعلومات انظر/ي:

Fabio de Nardis (2020): Understanding Politics and Society, Published by Palgrave Macmillan, 1st ,ed

14 - الحراك الاجتماعي في ظل ما يعرف بالربيع العربي، لاسيما تونس، ومصر وليبيا، حيث أسقطت هذه الحركات الاجتماعية الأنظمة السياسية التي كانت قائمة بهذه البلدان.

15 - وتصنف الحركات الاجتماعية على أنها قد تكون سياسية أو دينية أو اقتصادية أو تعليمية وما شابه ذلك. ويمكن القول أن جميع الحركات الاجتماعية تميل إلى أن تكون ذات طابع سياسي أو اجتماعي على اعتبار ما إذا كانت أهدافها تسعى إلى تغيير الهياكل السياسية أو القيم المجتمعية.

16 - Jack M. Balkin (2005), How Social Movement Change (or Fail to Change) the Constitution: the Case of the New Departure, Suffolk University Law Review, Vol. XXXIXm N. 27, P29.

17 - اذكر هنا على سبيل المثال الحركة الاجتماعية في الحسيمة، حيث جاءت كتعبير عن السخط من التدبير العمومي ومن ضعف آليات الرقابة والمساءلة الرسمية.

18 - لقد جاءت المراجعة الدستورية لسنة 2011 في سياق ما يعرف بالربيع العربي، وقد جاءت المراجعة الدستورية كاستجابة لمطالب الحراك الشعبي الذي كانت تتزعمه حركة 20 فبراير.

انظر/ي في هذا الصدد:

• حسن طارق، الدستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

Douglas Nejaime (2013), Constitutional Change, Courts, and Social Movement, Michigan Law Review, Vol. 111, N 877.

19 - Democratic Mobilization.

See: KhalfadirHicham (2017), the Constitutional Institutions in the 2011 Constitution, Trajectories of Change in Post-2011 MENA: Challenges and Prospects, edited by JochanLobah and HamzaTayebi, Published by Hanns Seidel Foundation, P 49.

20 - قد تتخذ هذه المطالب شكل اعتماد قوانين أو تعديلها، وقد تتخذ شكل مطالب اجتماعية (حراك الريف) أو سياسية (حركة 20 فبراير والمطالبة بالملكية البرلمانية) أو ثقافية (الحركة الأمازيغية)، الخ.

21 - لمزيد من المعلومات أنظر/ي:

GadiWolfsfeld, EladSegev and Tamer Sheafer (2013), Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, the International Journal of Press/Politics, Vol 18m N.2, P 115 – 137.

Available on: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1940161212471716

4 - الديمقراطية الالكترونية[22] :

لئن كانت الحركات الاجتماعية تمارس أنشطتها في الفضاء العام بعيدا عن المؤسسات السياسية، فإن ذلك يرجع إلى "أزمة التمثيل"[23] الديمقراطي، وإلى ما يمثله الفضاء العام من مجال مستقل للتواصل أمام حقيقة سيطرة الدولة على المؤسسات الإعلامية وعلى مختلف الوسائل التي تمكن الافراد من المشاركة بحرية في النقاش السياسي والاجتماعي، كما يقول بذلك الفيلسوف الالماني يورغن هابرماسJ. Habermas.

هذا التصور سيتعزز مع بروز تقنيات التواصل المعلوماتي الحديثة التي ستؤسس بدورها لما يمكن تسميته ب "المجال الافتراضي"، والذي ينظر إليه البعض كرابط يجمع بين الفضاء العام والفضاء الخاص.والفكرة الأساسية هنا، تكمن في الدور الذي تلعبه هذه التقنيات في إزالة الحواجز التي تثيرها أنماط المشاركة الأخرى، بما يمكن من إتاحة أشكال جديدة للممارسة السياسية، قد تكون في بعض الأحيان تعاقدية (كالتصويت الالكتروني، تقديم العرائض والملتمسات...)، وأحيانا أخرى غير تعاقدية (كالدعوة الى تنظيم حركات ومظاهرات...)، وهي العمليات التي تسمح بنوع من الممارسة الديمقراطية دون أي اعتبار للوقت أو المكان أو الظروف المادية الأخرى، وأيضا دون الاعتماد على مؤسسات الوساطة التقليدية[24]. والمؤكد هنا، هو أن الديمقراطية الالكترونية تبرز كإضافة للممارسة السياسية "التناظرية" التقليدية" وليس كبديل لها[25]، كما تبرز كمستجد يسعى الى معالجة الاعطاب الديمقراطية والى إعادة توطين وتحديث العملية السياسية[26].

ذلك أن المعلومات والأفكار التي تثار في النقاشات الالكترونية، توفر فرصا أفضل لتتحول إلى أفعال ولتؤدي إلى اتخاذ قرارات جيدة الإعداد، فضلا عن أنها (أي النقاشات الالكترونية) تمكن من التفاعل بين الأفراد الذين يصبحون بمثابة "مزودي محتوى" أو "مواطنين صحفيين" ما يمكنهم من ممارسة قدر من "الرقابة" على الأنشطة الحكومية[27](...النقاش الالكتروني، التعبئة عن طريق الانترنت، فضح التجاوزات بنشر المحتوى الالكتروني...)، وهي المسألة التي تتصل بما يعرف بالرقابة الأفقية vertical accountability في شقها المتصل بالرقابة المجتمعية التي تعزز بدورها الممارسة الديمقراطية.

في هذا الصدد، تعتبر الحكومة الالكترونية the E-government والمشاركة الالكترونية the E-participation بمثابة الركائز الأساسية لتحقيق الديمقراطية الالكترونية the E-democracy[28]، كما تزكي ذلك العديد من المنظمات الدولية أبرزها هيئة الأمم المتحدة التي اعتمدت"مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية[29]" الذي يهدف إلى البحث في تطور الحكومة الالكترونية[30] عند الدول الأعضاء،

والى تقييم جودة وفائدة المعلومات والخدمات التي تقدمها الدولة بغرض إشراك مواطنيها في صنع السياسة العامة[31]. كما اعتمدت منظمة الأمم المتحدة "مؤشرا للمشاركة الالكترونية[32]"، يهدف إلى قياس مشاركة المواطنين الالكترونية من خلال تقييم سبل الوصول إلى المعلومات وإلى الخدمات

22 - تمت بلورت هذا المفهوم خلال الستينيات، حيث وضع جيل من المنظرين السياسيين، بمن فيهم بنجامين باربر B. Barber وكارول باتمان C. Pateman، أجندة للديمقراطية التشاركية أصبحت تفرض نفسها بقوة في القرن الحادي والعشرين.

23 - "la victoire du l'espace public masque la crise de la représentation" Dominique Wolton, Indiscipliné 35 ans de recherches, Paris, Odilee Jacob, 2012, cité par :Marc LIts, L'espace Public : Concept Fondateur de la Communication, Hermés, la Revue, 2014/3, N. 70, P 80.

24 - Jan Van Djik (2012), Digital Democracy: Vision and reality, Public Administration in the Information Age Revisited, edited by IgSnellen, Marcel Thaens and Wim van de Donk, Vol 19, P 50.

25 - هناك ادعاء أساسي للديمقراطية الرقمية في التسعينيات، وهو أن الاقتراع الالكتروني والاستفتاءات الالكترونية والتصويت الالكتروني من شأنه أن يجلب حقبة من الديمقراطية المباشرة تشبه مشاركة المواطنين في أغوار أثينا بالوسائل الحديثة. يتم الدفاع عن هذا المنظور بشكل أساسي من قبل أنصار الديمقراطية الشعبية والديمقراطية التحررية. ومع ذلك، تشير التجربة حتى الأن إلى أن نشاط الإنترنت على نطاق واسع في المنتديات واستطلاعات الرأي والمجتمعات ومجموعات الضغط قادر على الازدهار دون أي تأثير على صنع القرار في السياسة الرسمية. إذ لا يزال التلفاز والصحافة والتواصل السياسي وجها لوجه أكثر تأثيرا.

وفي المقابل، يرى بعض الباحثين أن الوضع قد يتغير إلى حد كبير في المستقبل، لاسيما إذا حقق عصر سياسة الانترنت تقدما حقيقيا. في الوقت الحالي تبرز الممارسات الحالية للتصويت الالكتروني والشبكات الاجتماعية على أنها دوافع للديمقراطية المباشرة. بعد ذلك، ستكون عمليات الاقتراع والاستفتاءات الإلكترونية أكثر تـأثيرا، حيث ستضع النظام التمثيلي التقليدي تحت ضغط متزايد، وعلى الأرجح، المستقبل هو نوع من مزيج من الديمقراطية التمثيلية والمباشرة على أساس شبكات الاتصال.

26 - Marianne Kneuer (2016), E-democracy: A New Challenge for Measuring Democracy, International Political Science Review, Vol. 37, No. 5, P 667.

27 - Marianne Kneuer, Ibid, P 666.

28 - Marianne Kneuer, Ibid, P 669.

29 - A Global E-Government Readiness Index (GEGRI)

30 - تشمل الديمقراطية الالكترونية، على وجه الخصوص، البرلمان الالكتروني، والتشريعات الالكترونية، والعدالة الالكترونية، والبيئة الالكترونية، والانتخابات الالكترونية، والاستفتاء الالكتروني، والمبادرة الالكترونية، والتصويت الالكتروني، والاستشارة الالكترونية، وتقديم الملتمسات الالكترونية، والحملات الالكترونية، والاقتراع الالكتروني، والمسح الالكتروني، وتشمل أيضا المشاركة الالكترونية والتداول الالكتروني والمنتديات الالكترونية

See: Electronic democracy (E- Democracy) (2009), Recommendation Adopted by the Committee of Ministers of the Council of Europe, Published by Council of Europe, P 15.

31 - لمزيد من العلومات حول المؤشر:

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

32 - UNE-participation Index

33 - https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index

وإلى صنع القرار[33]. والملاحظ هنا، هو أن منظمة الأمم المتحدة تعتمد في هذا الإطار على ثلاث مرتكزات أساسية:

• المعلومة الالكترونية: ويتعلق الأمر بتزويد المواطنين بالمعلومات العامة والوصول إلى المعلومات بناء على الطلب ودون الطلب.

• الاستشارة الالكترونية: إشراك المواطنين في المساهمات والمداولات حول السياسات والخدمات العامة.

• صناعة القرار الالكتروني: تمكين المواطنين من خلال التصميم المشترك لخيار السياسة والإنتاج المشترك لمكونات الخدمة وطرق التسليم[34].

وفي المقابل، تؤسس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (CECD[35])، وهي منظمة دولية تعمل على وضع معايير دولية بهدف تحقيق الرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لثلاث مرتكزات في مجال المشاركة الالكترونية، حيث تميز بين:

• الحكومة الالكترونية التي تدرج في خانة المشاركة الالكترونية.

• المعلومات الالكترونية.

• الاستشارات الالكترونية.

وتتخذ المشاركة الالكترونية، حسب هذه المنظمة، شكلين اثنين: فقد تكون من أعلى لأسفل (top-down) وقد تكون من أسفل لأعلى (bottom up).والفكرة هنا، تكمن في العلاقة القائمة بين الديمقراطية وتقنيات التواصل الحديثة، لاسيما من حيث الآليات التي توفرها الحكومة للتواصل مع الأفراد، ومن ناحية ثانية، مدى تفاعل المواطنين وانخراطهم في هذا المسلسل[36].

لقد مكنت تقنيات التواصل والمعلومات الحديثة من إضفاء بعد جديد على الممارسة الديمقراطية، لاسيما من حيث التأسيس "لاستخدام بديل للمجال العام" يمكنُ من فضح التجاوزات وتسليط الضوء على الانتهاكات (ممارسة الرقابة) وتحقيق التعبئة المجتمعية الديمقراطية بما ينعكس على تشكل الرأي العام وعلى توجيهه. وهي جميعها استخدامات تعززت (وستتعزز في اعتقادنا[37]) نتيجة ضعف الآليات التقليدية للوساطة ونتيجة تآكل عنصر الثقة في المؤسسات السياسية.

من ناحية اخرى، من المؤكد أن السياسة تحيط بنا من جميع نواحي الحياة. ولهذا سيكون من الصعب جدا تحديد تعريف دقيق للمشاركة السياسية. فمن بين الصعوبات التي تحيط بالسياسة

في شكلها التعاقدي الذي يحيل إلى "التصويت" كما رأينا، نجد المدى الذي تعتبر فيه المشاركة خارج نطاق السياسة. فالمشاركة السياسية لا تشير إلى مجرد التصويت، بل تشير أيضا إلى الاتصال بالممثلين، والانضمام الى الاحتجاجات وإلى اللقاءات السياسية والى الكتابة السياسية والحديث مع باقي الافراد بخصوص السياسة.

ووفق هذا المنطق، يمكننا القول بوجود أنماط متعددة للمشاركة السياسية، منها ما يصنف على أنه "تعاقدي" ودوري كما هو الشأن بالنسبة للعملية الانتخابية، ومنها ما هو "غير تعاقدي" يتميز بالاستمرارية وبمواكبة مختلف التحولات والمستجدات التي تعرفها العملية السياسية، كما هو الشأن بالنسبة للنماذج التي قمنا بعرضها أعلاه. وأمام هذا الوضع، سيكون من الصعب حصر المشاركة السياسية في المسألة التعاقدية فقط كما يقول بذلك المستوى السياسي، بقدر ما تشمل (أي المشاركة السياسية) مختلف الأنشطة التي يمكن أن تؤثر في السياسة وعلى صانع القرار.

اعتبارا للغاية المبينة أعلاه، تلعب المشاركة السياسية، بصنفيها التعاقدي وغير التعاقدي، دورا محوريا في تعزيز البناء الديمقراطي وإعمال مختلف المبادئ المتصلة به. فهي (أي المشاركة السياسية) تعبر عن مختلف الحريات المدنية والسياسية التي يتمتع بها الأفراد داخل نظام سياسي معين، الشيء الذي يجعل منها أحد المدخلات الأساسية التي تتيح إمكانية تحليل الديمقراطية وقياس جودتها.

ثانيا - تحليل جودة الديمقراطية:

إن المهم في هذا الجزء من هذه الورقة ليس مناقشة أشكال المشاركة المبينة أعلاه، وإنما الخوض في تأثير هذه الأنماط على الديمقراطية. وهي مسألة تحيل إلى تحليل جودة الديمقراطية أو إلى ما يسميه بعض الباحثين "بالفحص التجريبي[38] لجودة الديمقراطية، الذيلا يتوقف على افتراض بعض التعاريف المتعلقة بالديمقراطية، ولكن يتوقف على التأسيس لفكرة واضحة عن جودتها. ففي الوقت الذي تقدمُ فيه الديمقراطية الجيدة على أنها تمنح مواطنيها حرية واسعة وهامشا أكبر للمساواة السياسية وللسيطرة على السياسات العامة من خلال الأداء المشروع والقانوني للمؤسسات

33 - https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index

34 - https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Inde Ibid.

35 - Organisation for Economic Co-operation and Development.

36 - Marianne Kneuer, Ibid, P 670.

37 - شريطة حيث يعتمد ذلك على الطبيعة الديمقراطية للدولة وعلى طبيعة السلطات العامة، وأيضا على مدى احترام هذه الأخيرة لحقوق الانسان، وعلى مدى وجود رغبة لتعزيز العملية الديمقراطية، بما في ذلك تحفيز المشاركة السياسية.

38 - The empirical check / l'expérience empirique.

(جودة النتائج)، فإنها (الديمقراطية الجيدة)بذلك تمنح المواطنين إمكانية التمتع بحرية واسعة وبمساواة سياسية (جودة المحتوى)، لتوفر سياقا يمكن فيه للجميع أن ينخرط في الحكم على أداء الحكومة من خلال آليات رقابية غير تعاقدية (منظمات المجتمع المدني، حركات احتجاجية...، أو حريات مدنية وسياسية)، وآليات تعاقدية (الانتخابات الدورية) معبر عنها في شكل آليات مؤسساتية تسمح للمؤسسات الحكومية وللمسؤولين بمحاسبة بعضهم البعض قانونيا ودستوريا (الديمقراطية كجودة الإجرائية)[39].

إن الهدف من قياس جودة الديمقراطية يكمن في تحقيق هدفين اثنين: **أولهما** يتصل بتصنيف ما إذا كان النظام ديمقراطيا. أما **ثانيهما** فيكمن في تحليل ما إذا كانت النتائج التجريبية [40]تفي بالمعيار المحدد في التعريف ذي الصلة بالديمقراطية. فإذا كانت النتائج مطابقة لهذا المعيار، عندها يتم تقييم الديمقراطية على أنها عالية الجودة، والعكس صحيح[41].

وينبني قياس جودة الديمقراطية على تحديد مجموعة من المعايير أو المؤشرات أو العناصر. فما هي هذه العناصر؟

يمكن القول ان مؤشر الحرية، الذي تقترحه مؤسسة "دار الحرية[42]"منذ سنة 1973، هو أحد أكثر المؤشرات استخداما لقياس جودة الديمقراطية، إذ يركز على الحريات المدنية كمؤشرات لقياسها. ثم هناك مؤشر الديمقراطية[43]، الذي تقترحه "وحدة الاستخبارات الاقتصادية "،والذي يعتمد هو الأخر على الحريات السياسية والمدنية.

وبالإضافة الى ذلك، يعتمد قياس جودة الديمقراطية أيضا على مجموعة من العوامل/المحددات المتصلة أساسا بفاعلية أدوات المشاركة السياسية.

بالنسبة للمؤشر الذي تقترحه دار الحرية، فإنه يعتمد على مفهوم ضيق هو مفهوم "الديمقراطية الانتخابية"، وهي الخاصية التي تشترك فيها مختلف الدول التي تنشد الديمقراطية. والفكرة هنا، هو أن تحديد مواقع السلطة السياسية تنبع من خلال تنظيم انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة بين الأحزاب المتنافسة، والتي على أساسها يتم تداول السلطة وخسارة الحزب الحاكم للانتخابات.

وبشكل عام، تشمل معايير دار الحرية المعايير المتصلة ب:

وجود نظام انتخابي تنافسي متعدد الأحزاب. وهي المسألة التي تحيل إلى "التنافسية السياسية" التي تعبر عن المنافسة الحزبية. فالديمقراطية في حد ذاتها هي نظام للمنافسة المؤسسية القائمة على السلطة. فبدون تنافس، لا وجود للديمقراطية. وقد بين العديد من الباحثين أن نظام المنافسة

هو أحد الأبعاد الرئيسية التي تحدد نوعية الديمقراطية[45].

ويتوقف تحقق هذا البعد على:

• وجود حزبين سياسيين على "الأقل".

• غياب حواجز من شأنها أن تحول دون وصول بعض الأحزاب إلى السلطة. وبالتالي شرطنزاهة الانتخابات، أي لا شراء للأصوات أو وقوع أي تزوير انتخابي.

• وجود قنوات إعلامية مستقلة ونزيهة.

كما يغطي مقياس الحرية السياسية التي تقدمه دار الحرية كلا من العملية الانتخابية والتعددية السياسية، وبدرجة أقل، أداء الحكومة وبعض الجوانب المتصلةبالمشاركة السياسية[46].

39 - هذا المعطة يعبر عنه بالرقابة العمودية التي تفيد أن يحاسب الناس وكلائهم المنتخبين إما عن طريق "المحاسبة الانتخابية" التي تتطلب التوفر على:

• نظام الحزب تنافسي بدرجة كافية.

• المنافسة عادلة بما فيه الكفاية.

• أن يكون الناخبون على علم بما فيه الكفاية وعلى دراية بمصالحهم.

أما الشكل الثاني للمحاسبة هو "المحاسبة المجتمعية" التي يتوقف تحقيقها على التوفر على:

• مجتمع مدني تعددي مستقل عن الحكومة.

• إعلام مهني ومستقل بما فيه الكفاية.

• اليقظة والتعبئة المجتمعية.

40 - The empiricalfindings / les résultats empiriques

41 - For more expansion:Lary Diamond,Leonardo Morlino (2004) the quality of democracy: an overvieuw, John Hopkins University Press, Vol. 15, N 4,

42 - Freedom House

وهي منظمة غير حكومية مقرها الو.م.أ تأسست سنة 1941، وتهتم بالقيام بأبحاثا حول الديمقراطية والحرية السياسية.

https://freedomhouse.org/

43 - Democracy Index.

44 - The Economist Intelligence Unit.

وهي وحدة تابعة لمجموعة الايكونوميستEconomist Group وتوفر خدمات للتنبؤ وللبحث والتحليل.

https://www.eiu.com/n/

45 - For more expansion: Stephen E. Gottlieb (1991), Ibid, P 214.

46 - وانطلاقا من هذه المعايير، تميز دار الحرية الدول من خلال العملية السياسية، لتبرز كديمقراطيات "حرة" أو كديمقراطيات "حرة جزئيا". في نهاية عام 2005، تم تصنيف 122 دولة على أنها ديمقراطيات انتخابية. من بينها 89 دولة صنفت على أنها "حرة".

أما بالنسبة لمؤشر الديمقراطية الخاص بوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، فإنه يستند إلى خمس فئات تشمل: العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية. هذه الفئات هي مترابطة فيما بينها وتشكل رابط امفاهيميا متماسكا. ومن الواضح أن شرط إجراء انتخابات تنافسية حرة ونزيهة، وتلبية الجوانب ذات الصلة بالحرية السياسية، هو المطلب الأساسي لتحقيق الديمقراطية.

كما يعتبر مطلب حماية حقوق الإنسان أمر مقبول إلى حد كبير، ذلك أنه يتجسد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات الدولية. فجميع الديمقراطيات هي أنظمة يتخذ فيها المواطنون قراراتهم السياسية بحرية من خلال حكم الأغلبية، الذي قد يكون في بعض الأحيان غير ديمقراطيا، ولذلك ينبغي أن يقترن بضمانات لحقوق الإنسان الفردية ولحقوق الأقليات.وتشمل الجوانب الأخرى التوفر على أدنى حد من جودة أداء الحكومة. فإذا لم يتم تنفيذ القرارات القائمة على الديمقراطية، فإن مفهوم الديمقراطية ليس ذا مغزى كبير أو تصبح الديمقراطية ممارسة شكلية فارغة.

في الوقت نفسه، حتى مقياس الديمقراطية الأكثر شمولية قد لا يشمل جوانب أخرى للقياس، تعتبر حسب بعض الباحثين، من بينهم فريدريك هايك (أنظر أعلاه)،كمكون من المكونات الأساسية للديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[47]. ثم إن الغاية من تعزيز "المشاركة السياسية" يكمن في تحقيق الديمقراطية على المستوى العملي، الذي يعتبر المحدد الرئيسي لجودتها. فمن خلال تمحيص المشاركة السياسية والتدقيق في المحددات المبينة أعلاه، يمكن تحليل نوعية الديمقراطية، وذلك بالتمييز بين "الديمقراطيات الكاملة"، و"الديمقراطيات المعيبة"، و"الأنظمة الهجينة" ثم "الأنظمة الاستبدادية". وبتعبير آخر، عند الحديث عن الديمقراطية "كعملية"، فإننا نشير الى وجود قدر معين من المشاركة السياسية، التي تؤدي الى تحقق نوع من "النتائج" المعبر عنها في درجة الاستجابة الحكومية لاهتمامات الأفراد وتطلعاتهم، ويشمل ذلك درجة تفعيل أو إلغاء أو تعديل مختلف السياسات التي لا تحظى بقول الجمهور.

وفي الوقت الذي تتميز فيه "**الديمقراطيات الكاملة**" بأنها تسهر على احترام الحريات المدنية والسياسية (الحركات الاجتماعية، مجتمع مدني فعال...)، كما تتميز بثقافة سياسية تفضي إلى ازدهار المبادئ الديمقراطية، وبنظام لسيادة القانون (التطبيق الصارم للقانون) وللحرية، فإن ذلك يشير إلى أن هذه الدول تتوفر على نظام واضح للضوابط والتوازنات الحكومية، وعلى قضاء مستقل يتم تطبيق قراراته، وعلى حكومات تعمل بشكل مناسب، وعلى وسائل أعلام متنوعة ومستقلة.فهذه الدول تعاني من مشاكل محدودة جدا على مستوى الأداء الديمقراطي، كما تتجاوب مع متطلبات

المواطنين بفاعلية كبيرة.

وفي المقابل، تتميز "**الديمقراطيات المعيبة**" بنظام انتخابي حر ونزيه، وباحترام كبير للحريات المدنية والسياسية الأساسية. غير أنها (أي الديمقراطيات المعيبة) قد تعاني من مشاكل متصلة بانتهاك حرية وسائل الإعلام والقمع الطفيف للمعارضة السياسية وللنقاد. كما تعاني هذه الديمقراطيات من مشاكل على مستوى الجوانب الديمقراطية الأخرى، بما في ذلك الثقافة السياسية، وانخفاض مستويات المشاركة السياسية، ومشاكل تتصل بأداء الحكم. ومن تم، فدرجة الاستجابة الحكومية لتطلعات الأفراد لا تتسم بفاعلية كبيرة على غرار الديمقراطيات الكاملة.

في مقابل كلا النظامين أعلاه، تتسم"الأنظمة الهجينة"، التي تحتل مكانة دقيقة بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الأوتوقراطية[48]، بنوعية من الممارسة الديمقراطية الرديئة التي تقوم على قدر من المشاركة في العملية السياسية، حيث يدلي الفرد بصوته، إلا انه سرعان ما سيتم تجاهله إلى حين الانتخابات القادمة. ويبرز هذا المعطى كأحد النماذج المحددة أو الخاصة بالأنظمة الاستبدادية التي تتسم بنوع من الانتخابات المؤسساتية والممارسة. ووفق هذه الحالة، يرجع وصف الأنظمة السياسية على أنها "هجينة" إلى التغيرات/التحولات التي تبدأ ضمن هذا النوع من الاستبداد[49].

من ناحية ثانية، يتميز كل نظام غير ديمقراطي بوجود فاعلين أساسيين، كالجيش أو النظام البيروقراطي أو جزء منه، أو غير ذلك. ويعتبر هؤلاء الفاعلون غير مسئولين سياسيا وفقا للآلية النموذجية للديمقراطية الليبرالية، أي من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية. أما إذا وجدت "مسؤولية" ما، فإنها تمارس على مستوى "السياسة غير المرئية" في العلاقات الحقيقية، أي بين القادة العسكريين أو بين المجموعات الاقتصادية أو بين ملاك الأراضي. علاوة على ذلك، تكون الانتخابات أو الاشكال الأخرى من المشاركة الانتخابية التي قد تكون موجودة، كالاستفتاءات، بدون أية أهمية

47 - بناء على هذه المحددات تبرز أشياء عديدة. فعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف دول العالم تعتبر ديمقراطيات، إلا أن عدد "الديمقراطية الكاملة" منخفض بشكل نسبي إذ لا يتعدى 28 دولة. وقد تم تصنيف ضعف هذا العدد، أي حوالي 54 دولة على أنها "ديمقراطية معيبة". ومن بين 85 دولة متبقية، صنفت 55 دولة على أنها "استبدادية"، في حين صنفت 30 دولة على أنها "هجينة"

See. The World in 2007,The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy report,

https://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf

48 - KhalfadirHicham (2017), the constitutional institution in the 2011 constitution, Trajectories of change in Post-2011 MENA, Challenges and Prospects, edited by JochenLobah and HamzaTayebi, published by Hanns Seidel Foundation, P 54.

49 - see: Andreas Schedler (2006), Electoral Authoritarianism: the Dynamics of Unfree Competition, cited by Leonardo Morlino ( ), are there hybrid regimes? Or are there just an optical illusion?, European Political Science Review, Vol 1, Issue 2.

ديمقراطية، بل وقد لا تعبر عن الحقوق والحرية المضمونة في الأنظمة الديمقراطية، الشيء الذي يشير إلى غياب ضمانات حقيقية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية المختلفة[50].

وبشكل عام، تتميز الأنظمة الهجينة بعنصرين اثنين: أولهما أن الأنظمة الهجينة هي مجموعة من المؤسسات الغامضة التي تحافظ على بعض جوانب الماضي. أما العنصر الثاني، فيتمثل في كون هذه الأنظمة الهجينة تفتقر إلى خاصية أو أكثر من الخصائص الأساسية حتى تصبح ديمقراطية أو سلطوية بالكامل[51]. فعبارة "هجين" تتصل بمختلف الأنظمة التي مرت بمرحلة السلطوية أو عرفت حكما تقليديا، وعرفت بعد ذلك انفتاحا معينا، وشكلا من أشكال الليبرالية والحرية السياسية. كما ينطبق توصيف "الهجين" على مختلف الأنظمة السياسية التي تميزت بانعدام الديمقراطية أو ضعفها، وحاولت أو تحاول بعد ذلك التأسيس لنظام سلطوي بدرجة أقل[52].

في هذا السياق، يبقى المواطنون بدون أي وسيلة للسيطرة على الفساد وعلى سوء الحكومة، إذ لا وجود لمؤسسات أخرى قادرة بشكل فعلي على تحقيق المساءلة الأفقية. وبتعبير آخر، فالأنظمة الهجينة هي دول تعرف عمليات تزوير انتخابية منتظمة، وهي الوضعية التي تمنعها من أن تكون ديمقراطيات عادلة وحرة. وعادة ما يكون لدى هذه الدول حكومات تمارس الضغط على المعارضة السياسية، والسلطات القضائية تكون غير مستقلة، ويكون الفساد مستشريا، ووسائل الإعلام مقيدة، وتكون سيادة القانون الهزيلة، ومستويات المشاركة السياسية منخفضة للغاية، الشيء الذي يفسر نوعية المشاكل المتصلة بالحكم[53].

أما بالنسبة للأنظمة الاستبدادية. فإن التعريف الذي قدمه لينز لا يزال هو الأكثر فائدة، حيث تتخذ "شكل نظام سياسي بتعددية سياسية محدودة وغير مسئولة، وبدون ايديولوجية متقنة وموجهة، ومع عقليات مميزة؛ دون حشد سياسي مكثف أو واسع، باستثناء بعض مجالات التطور التي يمارس فيها القائد، أو في بعض الأحيان، مجموعة صغيرة، السلطة من داخل حدود غير محددة بشكل رسمي، ولكن يمكن التنبؤ بها تماما[54]، وهي المسألة التي تشير إلى وجود تعددية محدودة تغيب عنصر التنافسية، وإلى وجود تعبئة سياسية منخفضة ومجموعات قيادية صغيرة، وحدود غير واضحة المعالم على مستوى التمتع بالحقوق والحريات[55].

والمؤكد هنا، أن أنماط المشاركة السياسية هي من بين المحددات الرئيسية لطبيعة النظام السياسي، ذلك أن درجة انخراط الأفراد المعبر عنها في التصويت في الانتخابات، والرقابة المجتمعية بما في ذلك وسائل الإعلام، وتنظيم المظاهرات، الخ، هي المحدد الرئيسي للتصنيفات المبينة أعلاه (ديمقراطية كاملة أو معيبة، نظام هجين أو استبدادي).

في السياق المغربي، وارتباطا بتحليل جودة الديمقراطية، يتبين أن المغرب قد "ربح رهان" تنظيم

الانتخابات بشكل دوري ومنتظم، لاسيما أن هذا الرهان يأتي في ظروف استثنائية نتيجة الوضع الصحي الذي تعرفه البلاد، وما نتج عن ذلك من تكلفة، حيث يعتبر تنظيم الانتخابات في هذه الخطوة أمرا أساسيا لصورة المغرب الخارجية، كما يُعبر ذلك عن استمرارية المشروع السياسي القائم على مبدأ "الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه".

من ناحية ثانية، واعتمادا على المؤشرات التي تقترحها مراكز الأبحاث أعلاه، فإننا نلاحظ مجموعة من العراقيل التي تحول دون القول بجودة الديمقراطية في المشهد السياسي المغربي، ذلك أن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية الذي أصبحت تلعبها العديد من منظمات (المجتمع المدني)،والتي تجعلها في بعض الأحيان تقوم مقام الدولة من حيث تحقيق بعض (أو مجموعة من) أهداف التنمية، فضلا عن مسألة تمويل هذه المنظمات من قبل الدولة، تجعل الأخيرة بمثابة شريك للدولة أكثر مما يجعلها أداة للرقابة المجتمعية كما بينا ذلك أعلاه.

أما على مستوى العلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية والمواطنين، فيتبين أنها علاقة دورية زمنية مرتبطة بتنظيم الانتخابات فقط،حيث نسجل انعدام شبه تام للوجود الحزبي في النقاش المجتمعي العام، باستثناء ذلك الحضور التي يفرض على الأحزاب السياسية، بحكم الحملات الانتخابية، التواصل المباشر مع المواطنين. وبتعبير آخر، يقتصر تواصل التنظيمات الحزبية مع المواطنين بتحقيق قدر معين من الشرعية الانتخابية، دون أن يمتد هذا التواصل المباشر إلى مرحلة ما بعد الانتخابات. وأمام هذا المعطى، يصبح المواطن مجرد "أداة" لتحقيق الديمقراطية، وليس فاعلا مركزيا في العملية الديمقراطية، وهي مسألة تؤثر، بدون شك، على نوعية وجودة المشروع الديمقراطي في المغرب.

إن توصيف الوضع السياسي الذي يعيشه المغرب اليوم، والذي (أي الوضع) يجعل مسألة تحقيق الديمقراطية كشعار أكثر مما هو واقع،لا يتطلب منا فقط التدقيق فيمدى "**توفر**" الشروط والممارسات الأساسية للقول بوجود قدر مقبول للممارسة الديمقراطية، ولكن يلزمنا هذا التدقيق بفحص "مساهمة" هذه الشروط والممارسات في تحقيق الديمقراطية نفسها، ذلك أن جودة الديمقراطية لا نتوقف على وجود أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمعية ووسائل إعلام مستقلة،

50 - Leonardo Morlino (2006), Ibid.

51 - Leonardo Morlino, Ibid, P 280.

52 - Ibid.

53 - For more expansion see: Leonardo Morlino (July 2009), are there hybrid regimes? Or are there just an optical illusion?, European Political Science Review, Vol 1, Issue 2. P 275.

54 - Ibid ,P 280

55 - Ibid, P 279.

الخ، ولكنها توقف (أي جودة الديمقراطية) على "فحص" نجاعة وفعالية هذه التنظيمات من حيث تحقيق أكبر قدر من التمثيلية الشعبية، أي تلك التمثيلية التي توجد خارج إطار المؤسسات الرسمية، وضمان هامش أكبر للحرية وترسيخ نظام للرقابة والتتبع،بما يسمح بالقول بوجود مشروع ديمقراطي واقعي.

خاتمة:

بالرغم من أن مختلف الأفراد يتوفرون على معاني وتصورات خاصة تتعلق بالديمقراطية، إلا أن المتفق عليه، إذا حاولنا تقديم تعريف مبسط للديمقراطية، يقدم فكرة الديمقراطية أنها حكومة الشعب أو حكومة الأغلبية، أو حتى كشكل من أشكال الدولة التي تُصنف بخلاف الدول الأرستقراطية والديكتاتورية.

وبالرغم من هذا التمييز المبسط، الذي يقدم الديمقراطية باعتبارها الشكل "الجيد" للحكومة، إلا أن الممارسة تبين وجود اختلافات متعددة حتى على مستوى البلدان التي توصف على أنها ديمقراطية. والمؤكد أن هذه الاختلافات تتأسس على مجموعة من المحددات، كتلك التي أشرنا إليها أعلاه، تؤثر، بشكل متفاوت، في وضع هذا التصنيف، فضلا عن أنها (أي المحددات) تلعب دورا في تحديد طبيعة الدولة والنظام السياسي، هل هو ديمقراطي بشكل كامل أم معيب؟ أم أنه نظام هجين أو استبدادي؟

وبناء على هذا المعطى خلصنا من خلال هذه الورقة، إلى أن المشاركة السياسية، بشكلها التعاقدي (المشاركة في الانتخابات) وشكلها غير التعاقدي (الحركات الاجتماعية، المجتمع المدني، الديمقراطية الالكترونية...)، والتي هي في الحقيقة تعبير عن ممارسة الحريات المدنية والسياسية بجميع أشكالها، التي تلعب (أي الحريات المدنية والسياسية) دورا أساسيا في تحديد طبيعة الدولة وطبيعة النظام السياسي. ذلك أن التأثير الذي تؤسس له هذه الحريات هو من بين المحددات الأساسية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية أو إضعافها.

البيبلوغرافيا

■ **الكتب :**

• **حسن طارق، الدستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.**

■ **الأطروحات :**

• **خلفادير هشام: الحماية الدستورية للحقوق والحريات والنظام العام، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات، يوليوز 2018،**

■ **الدساتير والتشريعات :**

• **دستور ألمانيا الاتحادية لسنة 2012.**

• **الدستور المغربي لسنة 2011.**

• **ظهير شريف رقم 1.16.108 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، الجريدة الرسمية عدد 6492، بتاريخ 18/08/2016، ص 6077.**

• **ظهير شريف رقم 1.16.107 صارف في 23 من شوال 1437، 28 يوليو 2016 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 6492، 18/08/2016، ص 6074.**

■ **الويبوغرافيا :**

• **عبد الله ساعف، المجتمع المدني بالمغرب: الواقع والآفاق،**

https://cerss.org/archives/3697 بتاريخ 11-06-2021

▪ **باللغات الأجنبية:**

▪ **باللغة الإنجليزية:**

► **Books :**

• **Fabio de Nardis (2020): Understanding Politics and Society, Published by Palgrave Macmillan, 1st ed,**

• **Jan Van Djik (2012), Digital Democracy: Vision and reality, Public Administration in the Information Age Revisited, Edited by IgSnellen, Marcel Thaens and Wim van de Donk, Vol 19, P 50.**

• **KhalfadirHicham (2017), the Constitutional Institutions in the 2011 Constitution, Trajectories of Change in Post-2011 MENA: Challenges and Prospects, edited by JochanLobah and HamzaTayebi, Published by Hanns Seidel Foundation,**

• **Electronic democracy (E- Democracy) (2009), Recommendation Adopted by the Committee of Ministers of the Council of Europe, Published by Council of Europe,**

البيبلوغرافيا

► Articles :

• LaithKubba (2000), the Awakening of Civil Society, Journal of Democracy, Vol 11, no 3, P 85 – 86, cited by Amy Hawthorne (March 2004): Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer? Carnegie Endowment for International Peace, N. 44,

• Jack M. Balkin (2005), How Social Movement Change (or Fail to Change) the Constitution: the Case of the New Departure, Suffolk University Law Review, Vol. XXXIXm N. 27, P29.

• Lary Diamond,Leonardo Morlino (2004) the quality of democracy: an overvieuw, John Hopkins University Press, Vol. 15, N 4,

• Douglas Nejaime (2013), Constitutional Change, Courts, and Social Movement, Michigan Law Review, Vol. 111, N 877.

• GadiWolfsfeld, EladSegev and Tamer Sheafer (2013), Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, the International Journal of Press/Politics, Vol 18m N.2, P 115 – 137.

• Available on:

https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1940161212471716

• Marianne Kneuer (2016), E-democracy: A New Challenge for Measuring Democracy, International Political Science Review, Vol. 37, No. 5,

• Andreas Schedler (2006), Electoral Authoritarianism: the Dynamics of Unfree Competition, cited by Leonardo Morlino(2006), Are There Hybrid Regimes? Or are There Just an Optical Illusion? European Political Science Review, Vol 1, Issue 2.

• Leonardo Morlino (2006), Are There Hybrid Regimes? Or are There Just an Optical Illusion? European Political Science Review, Vol 1, Issue 2.

► On the internet :

• A Global E-Government Readiness Index (GEGRI)

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

• UNE-participation Index

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Inde Ibid.

• Freedom House Foundation

https://freedomhouse.org/

• The Economist Intelligence Unit.

https://www.eiu.com/n/

• The World in 2007,The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy report,

https://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf

▪ باللغة الفرنسية:

► Les articles :

• Dominique Wolton, Indiscipliné 35 ans de recherches, Paris, Odilee Jacob, 2012, cité par :Marc Lits, L'espace Public : Concept Fondateur de la Communication, Hermés, la Revue, 2014/3, N. 70, P 80.

المواقف كمدخل لدراسة الاهتمام بالشأن السياسي:
مقاربة سيكوسوسيولوجية

سيدي محمد الحسني

باحث في علم الاجتماع
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

ملخص:

المشاركة في الشأن السياسي، إن بالتصويت أو بالتدبير،فعل إنسانيمركب تتداخل فيه عوامل فردية (انطباع حول الذات، مواقف، نية، ...) وأخرى مرتبطة بالمناخ الاجتماعي و السياسي (البنيات والتنظيمات، البرامج، التحالفات، ...)، لذا فمن أجل فهم سيرورة تشكل قرار المشاركة لابد من تبني مقاربة شمولية تلم بمختلف الأبعاد النفسية والاجتماعية المسؤولة عن تولد الاهتمام بالشأن السياسي ونشوء الرغبة في المشاركة فيه، ثم تبلور هذا الاهتمام في نية للفعل ثم اتخاذ المبادرة وإصدار السلوك، وكل هذه المراحل تتأثر بملامح الأفراد النفسية وانتماءاتهم الاجتماعية، التي لم يعد بالإمكان التغاضي عنها أو إغفالها في أية مقاربة تروم فهم الفعل السياسي وتوجيهه نحو أكبر قدر من المشاركة ومحاربة ظاهرة العزوف. لذلك يعد هذا المقال بمثابة محاولة لتسليط الضوء على بعض الأبعاد السيكوسوسيولوجية للمواقف كعامل مؤثر على السلوك السياسي للمواطنين.

كلمات مفاتيح: المشاركة، السياسي، المواقف، النفسي، الاجتماعي.

Abstract:

Participation in political affairs, whether by voting or planning, is one of the complex human action that requires a combination of individual factors (self-impression, Attitudes, intention...) and others related to the political climate (structures, organizations, programs, alliances,...), so In order to understand the process of forming the decision to participate, it is necessary to adopt a holistic approach that includes the various psychological and social dimensions responsible for generating interest in the political issue and the emergence of the desire to participate in it, which can no longer be overlooked or neglected in any approach aimed at understanding political action and directing it towards the greatest degree of participation and combating the phenomenon of reluctance. Therefore, this article is an attempt to shed light on some of the psychosocial dimensions of attitudes as a factor affecting the political behavior of citizens.

Key Words : Participation, political, attitudes, psychological, social.

لا يكاد يمر يوم دون أن تعلن وسائل الإعلام عن نتائج استطلاع رأي حول موضوع معين، وذلك يعد بمثابة عملية جس لنبض الرأي العام حول المواضيع التي تشغل الناس مثل الإجهاض أو إجراءات مكافحة الأوبئة أو الهجرة أو غيرها،كماأن التنظيمات تجري استطلاعات الرأي لقياسمستوى الرضى الوظيفي أو استباق ردود أفعال الشغيلة تجاه قرار أو سياسة تدبيرية. كل هذا الاهتمام بالمواقف يتأسس على افتراض أن المواقف تؤثر بطريقة ما على السلوك إمابتوليد الرغبة فيهأوتوجيه الفاعلين نحو تبني سلوكات معينة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية...، لذلك ففهم المواقف والتحكم فيها يكتسي أهمية في كل مقاربة للفعل الإنساني مهما كان نوعه ومهما كان السياق الذي يحتضنه. فما المقصود بالموقف؟ ماهي أبعاده السوسيولوجية والسيكولوجية؟ كيف تشتغل المواقف في الحقل السياسي لتحفيز الفاعلين على الاهتمام بالفعل أو تثبيط هذا الاهتمام وكبحه ؟

1 - مفهوم الموقف ومكوناته:

في المعنى المتداول، الموقف يشير إلى الوضعية التي يظهر عليها شخص في الوقوف أو الجلوس... أما في المعنى المجازي فيقصد به السلوك الذي يتبناه شخص أو جماعة ما في ظروف معينة، وهذا السلوك ناتج عن حالة نفسية يستشعرها ذلك الشخص في تلك الظروف.

في التحديد العلمي للمفهوم (خاصة في علم النفس)[1] نجد أنه يحيل إلى حالة عقلية تجعل صاحبها ذا قابلية للتصرف على شاكلة ما إزاء موضوع ما أو حدث معين، وهذه الحالة

1 - Larousse, Grand Dictionnaire de la Psychologie, 1999, p., 401

غالبا ما تلازم الفرد بحيث يتصرف بنفس الطريقة إزاء مواضيع أو أحداث أخرى.

عموما الموقف ليس معطى خالصا قابلا للملاحظة بقدر ما هو بناء افتراضي أو مفهوم يصاغ من أجل إعطاء نظرة حول سلوك فرد معين، لذلك "من الضروري أن يتركب من مكونات تتمثل في المكون المعرفي والمكون السلوكي والمكون العاطفي"[2].

بصفة عامة، يتم تعريف الموقف على أنه "الاستعداد المكتسب للاستجابة باستمرار، بطريقة إيجابية أو غير إيجابيةتجاه موضوع معين[3]". وبعبارة أخرى ، المواقف هي معتقدات ومشاعر لدى الناس حول أفكار ووضعيات وأفراد، تؤثر على سلوكهم. غالبًا ما يتم الخلط بين المواقف والقيم، لأن كليهما يحيلان إلى معان اجتماعية مجردة. ومع ذلك، فالمواقف تؤثر على السلوك من مناحي مختلفة عن تلك التي تؤثر فيها القيم.فبينما تمثل القيم المعتقدات الشاملة التي تؤثر على السلوك في جميع الوضعيات، فإن المواقف تتعلق فقط بالسلوك الموجه نحو مواضيعخاصة، أو أشخاص أو وضعيات محددة[4]". لهذا فالمواقف أكثرحصرا في تحديد الأهداف والوضعيات التي تتعلق بها، في حين أن القيم أكثر تجريدا. فالأفراد عادة لديهم من المواقف أكثر مما لديهم من القيم.كما أن القيم والمواقف غالبا، وإن لم يكن دائمًا، ما تكون متكاملة ومنسجمة. فالمستخدم الذي يقدرقيمة المساعدةغالبا ما يحمل موقفا سلبيا تجاه مساعدة زميل على عمل غير أخلاقي. يمكن توضيح الفرق بين المواقف والقيم بشكل أكبر من خلال وصف المكونات الثلاثة للمواقف: المكون المعرفي (الإدراك) والمكون العاطفي (العاطفة) والسلوكي (النية)[5]".

يشير المكون المعرفي للموقف إلى المعتقدات أو الآراء أو نمط الإدراك أو المعرفة التي يحملها الناس حول موضوع أو وضعية أو شخص معين. يمكن التعبير عن هذا المكون، في مثال المضايقة النفسية في العمل Harcèlement moral بأسئلة من قبيل: ما رأيك في المضايقة أو المعاكسة في العمل؟ هل تعتقد أن هذا السلوك غير مقبول تمامًا أم تعتقد أنه أمر لا يهمك؟

أما المكون العاطفي للموقف فيشير إلى المشاعر والحالات المزاجية والعواطف التي يشعر بها الشخص تجاه شيء ما أو سلوك شخص ما. في مثال المضايقة آنف الذكر، فالشعور تجاه شخص يقوم بمضايقة زميل له في العمل يحدد المكون العاطفي لموقف صاحبه، وقد يتخذ هذا الشعور غضبا أو استياء أو غير ذلك، كما قد ينحو الشعور منحى اللامبالاة بشأن المضايقة، فنقول أنا لمكون العاطفي في موقفه محايد. وأخيرا،فالمكون السلوكي للموقف يشير إلى الكيفية التي ينويبها الشخص أو يتوقع التصرف تجاه موضوع ما أو شخص ما. وفي المثال المذكور أعلاه يشير إلى الكيفية التي ينوي الفاعل الرد بهاعلى شخص يضايق شخصا آخر؟ هل سيقول أو يفعل شيئًا؟ هل سيدافع عن الضحية؟

تقضي نظرية الموقف بأن مواقفنا في الوضعيات المختلفة هيخلاصة لتلاقي المكونات الثلاثة سابقة الذكر. فالشخص الذي لديه موقف سلبي من المضايقة يشعر بالغضب حيالها(مكون عاطفي)، كما أنهيعتقد أن المضايقة غير مقبولة تمامًا (مكون معرفي) وعليه، فسيكون لديه نية لفعل شيء حيال سلوك المضايقة- يعمد إلى الدفاع عن الضحية مثلا- (مكون سلوكي).

في إحدى الدراسات التي أنجزت حول ثبات المواقف، وجد الباحثون أن المواقف الوظيفية لـ 5000 موظف من الذكور في منتصف العمر مستقرة جدًا خلال فترة خمس سنوات. ظلت المواقف الوظيفية الإيجابية إيجابية. في حين بقيت السلبية سلبية. حتى أولئك الذين غيروا وظائفهم أو مهنهم كانوا يميلون إلى الحفاظ على مواقفهم الوظيفية السابقة[6]. لكن بعض الأبحاث الحديثة أشارت إلى أن الدراسة السابقة قد تكون بالغت في استقرار المواقف لأنها اقتصرت على عينة من المبحوثين في منتصف العمر، لذلك تساءل الباحثون: "ماذا يحدث للمواقف طوال فترة الرشد؟" تم التوصل إلى أن المواقف العامة تكون أكثر عرضة للتغيير خلال مرحلة البلوغ المبكر والمتأخر منها خلال منتصف مرحلة البلوغ. هناك ثلاثة عوامل ساهمت في استقرار الموقف في منتصف العمر: أولا زيادة اليقين الشخصي، ثانيا وفرة المعرفة المدركة، و أخيرا الحاجة إلى مواقف قوية. وهكذا، تم رفض الفكرة السائدة القائلة بأن المواقف العامة تصبح أقل عرضة للتغيير مع تقدم الشخص في العمر. "يمكن لكبار السن، على غرار الشباب، تغيير مواقفهم العامة لأنهم أكثر انفتاحًا وأقل ثقة بالنفس"[7].

فيما يتعلق بالمواقف من المشاركة السياسية، يتمثل المكون المعرفي في المعتقدات والأحكام التي يحملها الفرد حول العملية السياسية برمتها أو حول مكون من مكوناتها مثل الأحزاب أو المؤسسات. أما المكون العاطفي أو الوجداني فيتمثل في المشاعر والأحاسيس التي يتم استشعارها في لحظات معينة إزاء تلك العملية (إعجاب بشخصية سياسية تتمتع بالكاريزما مثلا أو ارتياب تجاه حزب سياسي مثلا)، وأخيرا يتجسد المكون السلوكي في نوايا الفعل التي تنشأ لدى فرد أو

2 - J-Pierre Guière, "Attitudes et changement d'attitude",in:Management, Aspects humains et organisationnels,Presses universitaires de France, 1991, p.70

3 - Fishbein, M., &Ajzen, I. Belief, Attitude, Intention, and Behavior: An Introduction to Theory and Research. Reading, MA: Addison-Wesley, 1975, p. 6

4 - M.Rokeach, The nature of human values, The Free Press, New York, 1973, pp. 17-19

5 - M. Buelens and Al., Organisational Behaviour, The McGraw-Hill Education, Third Edition, 2006, p. 98

6 - B. M. Staw and J. Ross, Stability in the Midst of Change: A Dispositional Approach to Job Attitudes, Journal of Applied Psychology, August 1985, pp. 469-480

7 - P. S. Visser and J. A. Krosnick, Development of Attitude Strength Over the Life Cycle Surge and Decline, Journal of Personality and Social Psychology, December 1998, pp. 1389-410.

جماعة كنتيجة لتلك المعتقدات والمشاعر (النية في عدم التصويت أو في التصويت لصالح حزب عقابا لحزب آخر مثلا).

2 - الموقف والمفاهيم المجاورة:

أ- مفهوم القيمة:

يعرف "رودولف ريزوهازيRudolf Reszohazy " القيمفي مؤلفه المعنون: "سوسيولوجيا القيمSociologie des valeurs"، بأنها: "كل ما يروق للناس، وكل ما يقدرونه، وكل ما يرغبون في امتلاكه ويسعون اليه ويعتبرونه مثلا"[8]. وهذا التعريف كما نلاحظ، يضفي على القيم طابعا نسبيا، ويرفع عنها صفة الإطلاقية التي دأب الفكر المثالي، منذ سقراط وحتى إيمانويل كانط، على إعطائها للقيم باعتبارها مستقلة عن الأفراد متعالية عن أذواقهم وميولاتهم. فالقيمة حسب هذا البارادايكم تبقى قيمة مهما تغير الأفراد ومهما تغيرت ظروفهم. لكن المنطلق السوسيولوجي لريزوهازي، جعله وضعيا أكثر مما هو معياري في تحديده للقيم، بحيث لا معنى للقيمة، بالنسبة إليه دون وجود حاملين، لذلك نجد أنه يربطها بمحددات أربع هي[9]:

1) **الموضوع L'objet :** كل قيمة لها موضوع تتمحور حوله. مثل قيمة المواطنة التي موضوعها الوطن، قيمة الجمال التي موضوعها اللوحة الفنية ...

2) **حكم القيمة Le jugement de valeur:** كل قيمة يقترن بها حكم يسمى "حكم قيمة ".مثل المواطنة: نقول عن سلوك ما تجاه الوطن بأنه سلوك مواطن ...

3) **المعيارLa norme:** كل قيمة لها معيار للتنفيذ. مثلا الجمال كقيمة يتخذ اللون والشكل والنوع و الجودة كمعايير.والمواطنة كقيمة لها معايير مثل الإخلاص في أداء الواجب تجاه الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه.

4) **حملة القيم Les porteurs de valeurs:** كل قيمة لها أفراد يتبنونها أو يحملونها وهم من يتحكمون في انتشارها وهيمنتها على الثقافة، بحيث كلما كان عددهم كبيرا كلما هيمنت تلك القيمة. ومثال ذلك في المجتمع الرأسمالي،نقول أن الفردانية قيمة لأن معظم أفراد هذا المجتمع يتبنونها في سلوكهم.

نتحدث أيضا عن أنساق القيم[10]،بحيث أن القيم لا تكون في الغالب منفصلة بعضها عن بعض، بل يكون بينها ترابط فتشك لأنساقا، فالفردانية المشار إليها في المجتمع الرأسمالي تتعايش مع قيم أخرى مثل حب المال والسعي إلى الربح في كل شيء وسيادة الحس العلمي والتقني والنزعة التقنويةTechnicisme وتقديس المتعةHédonisme، خاصة الجسدية منها

وحب العمل.

وثمة معطى آخر في هذا النطاق يتمثل في التدرج في القيم، بحيث أن كل ثقافة باعتبار أن لها نسقا قيميا خاصا، تضع ترتيبا للقيم من حيث الأهمية، بحيث تضع بعضها في أعلى السلم والبعض الآخر أسفله، فقد نجد قيمة الحياة مثلا أعلى من قيمة الحرية في المجتمعات الشمولية.كما قد نجد قيمة الشرف مثلا أعلى من قيمة الحياة في بعض المجتمعات التي ترتكب فيها جريمة القتل من أجل الشرف، وقد تسود قيمة المتعة مثلا على قيمة الادخار في الاقتصاد حيث يتوجه السلوك نحو الإستهلاك وخصوصا استهلاك الكماليات، أقل مما يتوجه نحو الادخار.

القيم، إذن،تحمل دلالة أشمل وأعم من المواقف فنحن نتخذ مواقف لأننا نمتلك قيمة ما وليس العكس.ثم إن الموقف يتعلق بوضعية أو موضوع ما والأمر ليس كذلك بالنسبة للقيم، كما أن أهمية الموقف تتوقف على مدى أهمية القيمة، فالقيم تعد بمثابة موجهات للمواقف.

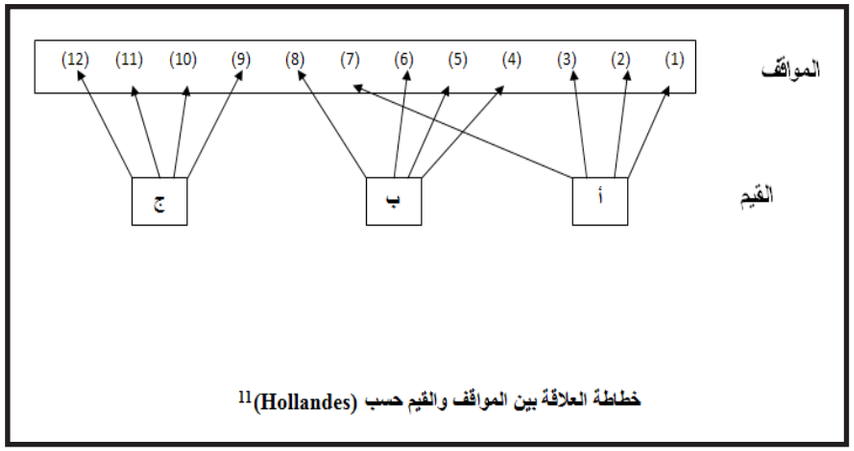

خطاطة العلاقة بين المواقف والقيم حسب (Hollandes)[11]

المواقف كما هو مبين في الخطاطة تتجمع حول القيم، بحيث تغذي كل قيمة مواقف متعددة ومتعارضة أحيانا، كما أن عدة قيم قد تغذي موقفا واحدا، هكذا إذا كانت قيمة الروح الجماعية تغذي موقف الحرص على خدمة الجماعة، فإنها قد تغذي موقف التنافس أيضا، والعكس قد نجد أن نفس الموقف مثل (الإقبال على التصويت) عند شخصين، قد تغذيه قيمتان

8 - Rudolf Reszohazy, Sociologie des valeurs, Armand Colin, 2006, p.3

9 - Ibid.

10 - Rudolf Reszohazy, Op.cit.,p.4

11 - Cité par J-Pierre Guière, op.cit., p 73

مختلفتان (الحس القبلي والرغبة في إثبات الذات الجماعية وسط تنوع من الهويات الإثنية بالنسبة لأحد الشخصين، والقناعة الدينية بالنسبة للشخص الآخر مثلا).

إضافة إلى ذلك، تتصف القيم بنوع من الثبات في الزمن في حين تتصف المواقف بنوع من السيولة والقابلية للتغير، وما يفسر ذلك هو كون القيم تشكل عناصر ضمن نسق ثابت هو الثقافة،في حين أن المواقف مرتبطة بأحداث ومعطيات الواقع، فالموقف من منتخب، مثلا، قد يتغير بحسب الاحداث والوقائع التي قد تحدث في خضم مدة ولايته الانتخابية .

من ناحية أخرى، يرى جون فرانسوا كلودJean François Claude أن "أهمية القيم تكمن في كونها تربط بين معتقدات وتمثلات الفرد وبين معايير التنظيم الاجتماعي"[12]. هكذا فقيمة الاستقلالية في اتخاذ القرار مثلا تولد لدى الفرد أنماط سلوكية تؤثر على العلاقات الاجتماعية في المجال السياسي وتشرط ضوابط تنظيم العمل داخله، لذا يمكن القول أن تاريخ الحقل السياسي ما هو إلا تاريخ قيم نشأت وتنشأ وتتطور.

إن قيم جماعة سياسية ما تحيا في أذهان أفرادها، دون أن يعني ذلك أن هناك تطابقا بين قيم الطرفين، فمن المؤكد أنه رغم محاولة الجماعة السياسية إعطاء صورة عن وحدة في القيم بينها وبين فاعليها، ثمة ما يظهر أن هناك فارقا بين ما هو معلن كقيم النزاهة والعدالة والمسؤولية والمحاسبة وبين ما هو ساري المفعول في الواقع، "كما هو الأمر في الفارق بين الصورة التي يظهرها الإشهار لسلعة ما والصورة الحقيقية التي تبدو عليها في الواقع"[13].ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أنه رغم ما تتصف به القيم من ثبات في الزمن والسياق لكن هذا الثبات يظل نسبيا، إذ الواقع السياسي يبين أن القيم المحافظة التي كانت مبررا للتصويت على الأحزاب الإسلامية مثلا، تلاشت بعد توليها الحكم، لتحل محلها قيم أخرى، بمعنى أن لكل سياق قيمه، وكأن الحياة السياسية أشبه بالنهر الذي يسيل كما لخص ذلك هيراقليطسHéraclite، الفيلسوف اليوناني،الذي شبه الحياة بالنهر قائلا مقولته الشهيرة: «لا يخطو رجل في نفس النهر مرتين أبدًا».

ب-مفهوم الإيديولوجيا L'idéologie:

الإيديولوجيا كما يعرفها "جوزيف كابيل"J.Gabel"هي : "نسق من الأفكار المرتبط اجتماعيا بمجموعة اقتصادية او سياسية او عرقية او غيرها،منظومة تعبر عن المصالح الواعية لهذه المجموعة، على شكل نزعة مضادة للتاريخ ومقاومة للتغير ومفككة للبنيات الكلية. إن الإيديولوجيا تشكل اذن التبلور النظري لشكل من اشكال الوعي الزائف"[14].

كما أشرنا إلى ذلك سالفا في حديثنا عن المواقف، التي تنطوي على حمولات معرفية

وعاطفية وسلوكية كما قد تتخذ منحى أصوليا أو محافظا، متطرفا أو معتدلا، شموليا أو ليبراليا. وهو ما ينطبق على الإيديولوجيات التي لا تخلو من تلك المكونات.

ج- مفهوم الرأيl'opinion:

يكاد يجمع الباحثون في علم النفس الاجتماعي على اعتبار الرأي أكثر قابلية للملاحظة من الموقف. فالرأي هو التعبير الملموس عن الموقف. لذلك فهما ليسا معطيين منفصلين، وإنما هما نتاج لسيرورة واحدة لذلك لابد، لتغيير آراء وأفراد معينين، من تغيير مواقفهم كذلك. والآراء منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي، لكن هذه الأخيرة لا تتشكل إلا في وضعيات اجتماعية محددة وواضحة (كما في الوضعيات الانتخابية مثلا) يلعب فيها التفاعل بين الأفراد دورا رئيسيا بحيث ينشأ ما يسمى الرأي العام L'opinion publique الذي يفرض ذاته على الأفراد.

د- مفهوم الدورLe rôle:

كل مجتمع يتضمن توزيعا للأدوار والمهام، ولكن الفاعل الاجتماعي يبذل جهدا أقل في أداء دوره إذا كانت مواقفه لا تتلاءم مع هذا الدور. كما أن اتخاذ موقف ما قد يؤدي إلى اختيار دور اجتماعي دون آخر مثل الإعجاب بشخصية سياسية الذي قد يدفع صاحبه إلى الانخراط في حزب ولعب دور الفاعل الحزبي فيه، هناك إذن علاقة سببية دائريةCausalité circulaire أو جدلية بين المواقف والدور، إذ الدور قد يحدد بعض المواقف، كما أن بعض المواقف قد تحدد الدور الذي يمكن أن يشغله فرد ما في المجتمع.

3 – مصادر المواقف وأصولها الاجتماعية والنفسية:

يتم اكتساب المواقف وتشكيلها من مصادر متنوعة منها الأسرة، وهذا ما يؤكده إيريك فروم Eric Fromm، معتبرا "الأسرة بمثابة الفاعل النفسي في المجتمع، والمسؤولة عن تشكل المواقف عبر الوساطة التي تقوم بها بين الجهاز النفسي للفرد ومحيطه الاجتماعي"[15]، ومجموعة الأقران أو الجماعة المرجعية التي يتعرف الفرد من خلالها على أنماط سلوك ومواقف الأفراد الآخرين الذين يشتغل معهم، فيحدث تفاعل يتخذ شكل أخذ للقدوة أو تقليد أو إعطاء لها، مما يؤدي إلى تعديل المواقف وخلق مواقف جديدة.

12 - J.François Claude, L'Ethique du service du management, Editions Liaisons, 2002, p. 124.

13 - Op.cit, p. 123.

14 - أورده محمد سبيلا ضمن دفاتر فلسفية، دار توبقال، 1999،عدد 8، ص9.

15 - J.PierreGruière,Op.cit. p82.

فنجد أنه في كل مجتمع هناك جماعات مرجعية[16]تمارس تأثيرا على مواقف الأفراد وهي ليست بالضرورة متطابقة مع جماعات الانتماء، التي تتحدد بعوامل معينة مثل السن أو الجنس أو العرق ... فكل الجماعات السياسية تتضمن جماعات انتماء اثنية متعددة، لكن المواطنين لا يتوحدون بالضرورة داخل التنظيم في جماعات يجمعها الانتماء لنفس العرق لأن هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد الجماعة المرجعية مثل التشابه في أنماط التفكير أو التقارب في المصالح مثلا. وهكذا فالفاعل (x) قد ينتمي الى جماعة (أ) والعامل (y) قد ينتمي الى الجماعة (ب) لكنهما ينتميان الى نفس الجماعة المرجعية (ج) لأنهما يتشابهان في أسلوب التفكير مثلا.

الجماعة المرجعية، إذن، هي الجماعة التي يميل الفرد الى تقليد قيمها والتماهي مع مواقفها وتجسيد ذلك في سلوكات تتطابق مع سلوكات باقي أفرادها. وكل جماعة مرجعية تمتلك آليات للضبط والتحكم مثل المكافأة والعقاب. والجماعة المرجعية تلعب دورا أساسيا في تشكيل مواقف الفاعلين لأنها تتحكم في الإنطباع الذي يبنيه الفاعل حول نفسه وحول الوسط من حوله، كما تتحكم في علاقته بباقي الفاعلين بحيث تتخذ هذه العلاقة منحى الانسجام والتضامن في حالة انتمائهم إلى نفس الجماعة المرجعية ومنحى التنافر في الحالة المعاكسة، وكذا في حكمه على مكانته وفي نظرته إلى المجتمع بصفة عامة. كما أن بيئة العمل لها تأثير في تشكيل المواقف السياسية للعاملين، فالدراستان الميدانيتان اللتان أجراهما كل من دومينيك لابي Dominique Labbé وجاك ديرفيلJacques Derville وموريس كروازاتMaurice Croisat ما بين سنتي 1986 و 1992 حول الانتماء النقابي لدى فئتين من العمال، إحداهما سبق لها أن انخرطت ولم تعد منخرطة، والأخرى حديثة العهد بالانخراط، توصلت إلى تصنيف ثلاث أنواع من الانخراط[17]:

• الانخراط المنفعي: أي ذلك الانخراط الذي يتم من أجل منفعة ما (دفاع عن مصلحة أو الحصول على مساعدة معينة)الذي يمثل حوالي 20% من الفاعلين.

• الانخراط عن قناعة ذاتية، حيث يبقى المنخرط على اتصال دائم بمسؤولي النقابة، وقد يؤسس بنفسه فرعا لها في قطاعه، ويمثل هذا النوع حوالي الثلث من الفئة المدروسة، وقد عرف ازدهارا بالخصوص ما بين سنتي 1980 و 1990، لكنه عرف تراجعا مع انهيار المعسكر الشيوعي.

• الانخراط عن ضغط خارجي: يمثل حوالي النصف من المدروسين، ويتمثل مصدر الضغط في جماعة العمل أو الوسط العائلي، اللذين يقنعان العامل بالانخراط، نظرا لأهمية المطالب وللصورة الجيدة التي تتمتع بها النقابة لدى الرأي العام، هذا النوع من الانخراط ظل سائدا ولم يتأثر بالتقلبات السياسية التي عرفها العقد الأخير من القرن 20.

بصفة عامة، تتأثر المواقف بالوسط الاجتماعي، وبتجاربنا وشخصيتنا التي تتشكل من

خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المواقف مستقرة نسبيًا، إلا أنها يمكن أن تتغير. فاكتساب معلومات جديدة، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي بالناس إلى تغيير مواقفهم. عندما تسمع استرجاع شركة منتجة للسيارات لنموذج من سياراتها بسبب خلل في الفرامل، فقد يتغير موقفك حول جودة تلك السيارة. يمكن أن تتغير المواقف أيضًا لأن موضوع الموقف يصبح أقل أهمية أو وثيق الصلة بالشخص. فقد يكون لديك، على سبيل المثال، موقف سلبي تجاه خطط إصلاح أنظمة المعاشات، ولكن عندما يقدم لك مصرفك الخاص خطة معاشات تقاعدية جيدة، سيكون الموقف تجاه مؤسستك أقل سلبية لأنك لم تعد بحاجة إلى القلق بشأن ذلك.

هناك عامل آخر قد يشير إلى تغيير المواقف وهو التنافر المعرفي[18]. يشير التنافر المعرفي إلى "الوضعيات التي تتعارض فيها المواقف المختلفة مع بعضها البعض أو حيث يتصرف الناس بطريقة تتعارض مع مواقفهم. في هذه الوضعيات، يتولد شعور بالتوتر و عدم الراحة مما ينتج استراتيجيات لخفض التوتر (تسمى استراتيجيات "تقليل التنافر")،فالناس يميلون إلى تحقيق التناسق بين مواقفهم وسلوكهم[19] أو بين مواقفهم المختلفة. وتتمثل الاستراتيجيات الممكنة لحل حالات التنافر هذه في تغيير المواقف أو تغيير السلوك أو تغيير النظرة إلى الموقف أو ما يسمى التبرير.

خلاصة القول أن نشأة المواقف مرتبطة بما هو نفسي داخلي، وبما هو خارجي اجتماعي، لذلك يصح القول أن كل موقف هو حصيلة تفاعل الفرد مع محيطه، ولكن كيفية اكتساب المواقف وكيفية تغيرها تتخذ أشكالا مختلفة باختلاف الأفراد من جهة، وباختلاف الوضعيات السياقية من جهة أخرى. لذلك فكل مقاربة لنشأة المواقف لابد أن تنطلق من المدخلين السيكولوجي والسوسيولوجي.

أ- المدخل السوسيولوجي:

يتأسس المنظور السوسيولوجي للمواقف على مسلمة مفادها أن الفعل الإنساني في المجتمع يخضع لنوع من الحتمية التي تدل عليها الانتظامات النسبية التي تظهر في سلوكات الأفراد خلال وضعيات وسياقات معينة. وهذه الحتمية تبين أن هناك نظاما يحكم الحياة الاجتماعية، هو بالتحديد ما يدرسه علم الاجتماع بمختلف توجهاته وتياراته. كما أن النظام الاجتماعي l'ordre social يتأسس على تلك العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع. وهذه العلاقة

16 - J.PierreGruière, Op.cit, p 85

17 -D.Andolfatto, D. Labbé, Sociologie des syndicats, Editions la découverte, 2007, pp.16-17.

18 - L. Festinger. A Theory of Cognitive Dissonance, Stanford, CA: Stanford University Press, 1957.

19 - يسمى انعدام التناسق بين المواقف والسلوكات بالنفاق الاجتماعي

تتراوح بين الاندماج IntégrationوالانحرافDéviance. فالفرد الذي يستدمج قيم المجتمع ويبنى مواقفه انطلاقا من تلك القيم يسمى مندمجا، والفرد الذي لا يستدمج تلك القيم ويبني مواقف سلبية تجاه الجماعة يسمى منحرفا. بمعنى أن سلوك الفرد في كل الأحوال يكتسي طابعا اجتماعيا حتى في الحالات التي يبدو فيها غير اجتماعي، كما هو الشأن بالنسبة للانتحار[20]، الذي درسه إميل دوركهايمEmile Durkheim، مؤكدا أنه سلوك اجتماعي على الرغم من كونه يبدو سلوكا فرديا يقدم عليه الشخص المنتحر في سرية ودون أن يخبر أحدا عن نيته ارتكابه، وحتى حين ينوي المنتحر الإخبار عن الأسباب غالبا ما يحرص على ألا يكون إفشائها سابقا للفعل. ومع ذلك يؤكد دوركهايم أن الانتحار سلوك اجتماعي لأن كل مجتمع يقدم إحصائيات مختلفة عن الظاهرة، مما يدل على وجود عوامل اجتماعية تحكمها وترتبط بكل مجتمع. وحتى داخل نفس المجتمع، تختلف معدلات الانتحار باختلاف الطبقات الاجتماعية والطوائف الدينية والفئات العمرية. مما يدل على وجود نظام اجتماعي يحكم سلوك الأفراد المنتحرين في كل حالة. يبقى فقط أن نتساءل عن ما إذا كان النظام الاجتماعي يحدد مواقف الأفراد وسلوكاتهم تحديدا مطلقا بحيث تنعدم فيه حريتهم، أو أن هناك هامشا من الحرية يتمتع به الفرد يمنحه الفرصة في اتخاذ المواقف وامتلاك سلطة على الواقع وقدرة على توجيه أحداثه؟ هذه التساؤلات يمكن الإجابة عنها من خلال مفهوم أساسي في علم الاجتماع هو مفهوم الاندماج. فأن نقول أن هناك اندماجا مطلقا للأفراد في المجتمع معناه أن النظام الاجتماعي هو سيد الموقف، بحيث يجثم على الأفراد ويمارس عليها قهرا بتعبير دوركهايم. فلا مواقفهم ولا سلوكاتهم تخرج عن سطوته. وبالمقابل إذا قلنا أن اندماج الأفراد هو فقط اندماج نسبي، فمعناه أنهم يتمتعون بنوع من الحرية سواء في التفكير أو الفعل. ومن المعلوم أن المتن النظري لعلم الاجتماع ظل متمحورا حول هذه الثنائية: حتمية/حرية، مجتمع/فرد. بحيث أفرز باراديكمات ثلاث:

- براديكم كلياني وظيفي Paradigme Holiste fonctionnaliste
- براديكم كلياني صراعي Paradigme Holiste conflictualiste
- براديكم كلياني Paradigme Interactionniste

فمن حيث موضوع الدراسة، نجد لدى براديكم كلياني الوظيفي،أن الموضوع هو الواقعة الاجتماعية(Le fait social) التي تكتسي طابعا خارجيا عن الفرد وتتصف بالقهرية بحيث تفرض نفسها عليه، وعليه فالمواقف بالنسبة لهذا الباراديكم هي وقائع اجتماعية ناتجة عن عملية إشراط اجتماعي يتلقاه الفرد عبر سيرورة التنشئة الاجتماعية، ولا دخل لدوافعه الداخلية وشخصيته في بناء المواقف، ومن ثم فعالم الاجتماع الذي يتبنى هذا الباراديكم، يفسر المواقف بربطها بالبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها ذلك الفرد.

بالنسبة للبباراديكم كلياني الوظيفي المعرفة السوسيولوجية هي معرفة تنبؤية تهدف إلى فهم الواقع قصد التنبؤ بالاختلالات التي يمكن ان تحل بالنظام وتصحيحها حفاظا على توازنه واستقراره، لذلك فمن المهم التركيز على المواقف التي ينبغي أن تتلاءم من النظام الاجتماعي السائد.

يعتبر إميل دوركايم، الذي يعد من أعمدة هذا الباراديكم،أن الإنسان يظل محكوما بحتميات يفرضها عيشه في جماعة[21]. لذلك فتفكيره وسلوكه مقيد بجملة من القواعد المهيئة من قبل، تبعا لأساليب جاهزة خارجة عن إرادته، وتوجد في منأى عن حالاته الشعورية الخاصة، كأشياء تتمتع بالاستقلالية وتخضع لقوانين قابلة للدراسة والعزل وفقا لمنهج. كما أن تلك القواعد من حيث كونها تحمل طابع الإكراه والإلزام، فقد لايشعر بضغطها الفرد وهو متمثل لتلك القواعد لكنه يشعر به حينما يحاول أن يتحرر منها ويزيغ عنها، حيث يتعرض للعقاب الاجتماعي. ثم إن تلك القواعد الاجتماعية تتصف بأنها ذات طابع جمعي إذ أنها مترسخة في ما يسميه دوركايم الوعي الجمعي Conscience collective، الذي يعد بمثابة التركيب والملتقى الذي تلتقي فيه ضمائر الأفراد وإجماعهم، والخزان الذي يحتوي القيم والتقاليد والمعايير المشتركة بين أفراد المجتمع.وحينما تفقد المعايير الاجتماعية يقينيتها في حالة "الأنوميا Anomie" التي تحدث في حالة الخلل الاجتماعي، الناجم عن تراخي البنية الثقافية أو الوعي الجمعي، يضعف اندماج الأفراد في المجتمع مما يدخلهم في حالة عزلة اجتماعية يفقدون بسببها معنى الحياة ويطغى عليهم الإحباط واليأس اللذين يؤديان إلى الانتحار[22].

أما براديكم كلياني الصراعي فيتخذ من العلاقة الاجتماعية (Le rapport social) موضوعا. فالأفراد يرتبطون، ضمن هذه الرؤية، بعلاقات انتاج ضرورية ومستقلة عن ارادتهم واختيارهم باعتبارهم جزءا من قوى الانتاج، وهي علاقات يقتضيها نمط الانتاج المادي السائد. وعليه، فالمواقف، هي تعبير عن علاقة اجتماعية تربط الفرد بمحيطه، ضمن موقعه الطبقي.

ضمن هذا التصور، الذي يتأسس على فلسفة كارل ماركس Karl Marx، الموقف محكوم بإطار الطبقية والوعي الطبقي، فالفاعليت موقف وفق ما تمليه عليه الطبقة التي ينتمي إليها من تصورات و قواعد و معايير لذا يمكن القول أن الطبقة هنا هي الفاعل الاجتماعي والانتماء إليها هو المولد لمواقف الأفراد. ولما كانت الطبقات الاجتماعية تختلف باختلاف موقعها ضمن

20 - E. Durkheim, Le suicide, PUF, 1960

21 - M. Montoussé, G. Renouard, "100 fiches pour comprendre la sociologie,"Editions Bréal, 1996, p.32.

22 - A.Muccielli, Les motivations, que sais-je, Editions PUF Point Delta, 2009.pp 83-84.

سيرورة الإنتاج ومدى استفادتها من ثماره، فمن الطبيعي أن تختلف من حيث الوعي الطبقي، هذا الأخير لا ينشأ بالمرة في حالة انعدام التفاعل والعلاقات بين أفراد الطبقة، لذلك يميز ماركس بين "طبقة في ذاتهاclasse en soi، أي التي تملك وعيا طبقيا وطبقة لذاتها classe pour soi، وهي طبقة طورت وعيا طبقيا مكتملا"[23].

أما بالنسبة للباراديكم التفاعلي، فموضوع الدراسة السوسيولوجية هو الفعل الاجتماعي "L'action sociale". ولما كان هذا الفعل يحيل إلى ذات فاعلة حرة وعاقلة، فإن المهمة المنوطة بعالم الاجتماع هنا هي فهم المعنى الكامن وراء كل فعل فردي فهما داخليا، هذا المعنى هو ما يشكل الموقف الكامن وراء الفعل. لذلك فالموقف ليس نتاجا لمعطيات المحيط الخارجي بل يندرج ضمن ما يسمى الذاتية (Subjectivisme).

يرفض رايمونبودونRaymond Boudon، الذي يندرج تصوره ضمن هذا الاتجاه،الطرح القائل بتبعية السلوك الإنساني لحتميات خارجة عن إرادة الفرد، سواء كانت هذه الحتميات مجتمعا أو طبقات أو مؤسسات.ففي نظره، الفعل الاجتماعي لا يفسر سوى بسلوك الأفراد، لذلك من العبثي الحديث عن نظرية شاملة و مطلقة لتفسير التغيير الاجتماعي، إذ أن كل نظرية تصلح لسياق ومجال بعينه.

تتأسس الفردانية المنهجية عند رايمونبودون على مبدأين:

1 - الانطلاق من الأفراد لتفسير الظواهر الاجتماعية، فعالم الاجتماع لابد أن ينطلق من أفعال الأفراد و يبين كيف أن هذه الأفعال تلتقي وتتفاعل لتنتج ظواهر اجتماعية.

2 - اعتبار الأفراد كائنات عقلانية تسعى دوما إلى بلوغ مصالح،وعقلانيتهم هذه قادرة على التغلب على السياقات الاقتصادية والمؤسساتية والتاريخية.

من جهة أخرى، يعتبر "رايمونبودون" أن الظواهر الاجتماعية لا توجد في عالم مستقل عن الأفراد كما يرى أصحاب التوجه الحتموي، بل هي خلاصة لتلاقي أفعال عدة أفراد، هكذا إذا قام فرد بسحب نقوده من البنك نتيجة سماعه بقرب إفلاسه، وقام الأفراد الآخرون بتبني نفس السلوك، فإنه سينتج عن ذلك إفلاس لهذا البنك. يسمى "بودون" الظواهر الاجتماعية التي تنتج عن تلاقي مجموعة من الأفعال الفردية بالأفعال الطافيةEffets emergents، وهي في الغالب غير مقصودة من طرف الأفراد لذلك تسمى أفعال منحرفة أو سلبية Effets Pervers.

من هذا المنطلق، ينبغي للفاعلين السياسيين والقائمين على الشأن السياسي بصفة عامة أن يأخذوا بعين الاعتبار إمكانية ظهور ظواهر قد لا تخدم مصلحة المشهد السياسي(مثل العزوف عن التصويت مثلا أو صعود نشطاء حزبيين انتهازيين) من تلاقي مواقف مجموعة أو عدد من

أفرادها المحفزين للقيام بتلك الأفعال (من خلال الرغبة في الحصول على مكاسب أو هبات مثلا مقابل التصويت).

يلاحظ "بودون" أنسياق الأفعال الفردية يختلف عن سياق التفاعل بين تلك الأفعال، هذا التفاعل هو الذي يؤدي إلى إنتاج الظاهرة الاجتماعية، وذلك كما يتبين في الرسم الآتي:

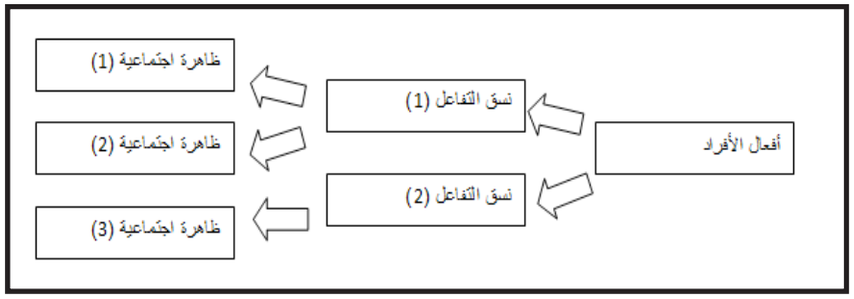

خطاطة كيفية تولد الظواهر الاجتماعية من تفاعل أفعال الأفراد

يوضح"بودون"، انطلاقا من ذلك، أن التغيير الاجتماعي غير محكوم بأية حتمية ما دامت عدة أشكال وأنساق للتفاعل قد تظهر نتيجة لنفس الأفعال الفردية وبالتالي ستنتج عدة ظواهر، لذلك فوجود نفس المصالح لدى المواطنين لا يؤدي بالضرورة إلى تعبئتهم لنفس الهدف (التصويت لصالح مرشح مثلا) لأن تفاعلهم قد يتخذ شكلا لا يؤيد هذا الخيار.

نجد ما يؤكد هذا الطرح لدى ميشيل كروزييهMichel Crozier في نظرية التحليل الاستراتيجي، التي بمقتضاها يعد البحث عن السلطة أكبر محرك لمواقف الفاعلين داخل سياقات الفعل، هذه الأخيرة تعد بمثابة حقول مبنينة بواسطة علاقات تراتبية وعلاقات تأثير. و هكذا، فلا وجود لفاعل داخل التنظيم لا تربطه علاقة أو علاقات بباقي الفاعلين، هذه العلاقات تنبني على التأثير والتأثر المتبادلين.فإذا كان الرئيس يمارس تأثيرا على المرؤوس، فإن العكس أيضا صحيح ما دام الأول بحاجة إلى الثاني لكي يتم إنجاز العمل. إن انبناء العلاقات هذا هو الذي يولد الصراع حول السلطة.

من جهة أخرى تتواجد في كل تنظيم أحداث تنفلت من تحكم الفاعلين، تشكل مناطق ظلZones d'incertitudes ، يتنافسون على ضبطها لأن هذا الضبط يجعلهم يمتلكون مصدر سلطة على من لا يحسن هذا الضبط، لذلك فمن الطبيعي أن يسعى كل فاعل إلى تنمية مناطق ظله الخاصة، و تقليص مناطق ظل الآخرين. هذا الصراع يخضع لقواعد لعب règles

23 - M. Montoussé, G.Renouard, Op. cit. pp 27-28.

du jeux، وتنشأ في خضمه استراتيجيات تسعى إلى تحقيق مصالح، وتنشأ عن ذلك تصورات حول التنظيم ومواقف ودوافع للسلوك يمكن التنبؤ بها إذا أمكن معرفة الإكراهات التنظيمية وتحديد مناطق الظل، وكذا معايير السلوك ورهانات ومصالح الفاعلين التي تحدد ما يرونه ذا قيمة بالنسبة إليهم[24].

الملاحظ هنا أن كروزييه يربط مسببات السلوك داخل التنظيم بما هو خارجي، متمثلا في معطيات وإكراهات السياق التنظيمي، التي تولد خطاطات واستراتيجيات للفعل في أذهان الفاعلين كما تخلق رهاناتهم ومصالحهم، فسلوك الفاعلين حسب كروزييه"لا تحركه دوافع داخلية أو رغبة في إرضاء حاجات سيكولوجية وإنما مصالح يراهنون على بلوغها وتدفعهم إلى تعبئة مواردهم، و اقتناص فرص للسيطرة على مناطق الظل، لذلك فلا وجود للعبث أو الصدفة في مواقف و سلوك الفاعل، لأن هذا الفاعل استراتيجي"[25].

يوضح "كروزييه" تصوره هذا من خلال الدراسة التي أجراها في مقاولةLa Seita، حيث يصف معالم تنظيم العمل في المصنع، ويبين أن سياسة الأداء المتبعة من طرف المقاولة تعد عاملا حاسما في تحديد المصالح والرهانات، وبالتالي تفتح المجال للفاعلين لرسم استراتيجيات شتى، حيث أن المقاولة تدفع راتبا موحدا للعاملات اللائي ينجزن العمل بنسبة 85 %، ومن لم تتمكن من بلوغ هذه النسبة في الإنجاز تعاقب، في حين تستفيد التي تجاوزتها من منحة يقاس مقدارها بحسب عدد القطع المنجزة[26].لاحظ "كروزييه" أن العاملات يخضعن لسلطة تقنيي الصيانة أكثر من خضوعهن لسلطة رؤوساء الورشات، نظرا لكونهم يتحكمون في إحدى مكونات منطقة الظل، المتمثلة في أعطاب الآلات التي تكلفهن التعرض للمحاسبة أو الحرمان من المنحة في أحسن الأحوال، وبدورهم يسعى عمال الصيانة إلى توسعة مجال سلطتهم بعدم الإسراع في إصلاح الآلات المتعطلة أو الإستهانة بكفاءة المهندسين ورؤساء الأوراش. وهذا دليل على أن السلطة في التنظيم ليست دائما نابعة من الموقع ضمن السلم التراتبي المعلن وإنما من مدى القدرة على التحكم في منطقة الظل من جهة، ومن جهة أخرى فالسلوك لا تحركه دوما رغبة في الخضوع لسلطة من هو أعلى بقدر ما تحركه المصالح (الإفلات من المحاسبة أو الاستفادة من منحة).

ب-المدخل السيكولوجي:

درس العديد من الباحثين في علم النفس، العلاقة بين المواقف والسلوكات وحاولوا إثبات وجود علاقة سببية بينهما، مما يعني أن مواقف الفرد تحدد مايفعله (يشار إليها غالبًا بعلاقة

أ-ب). ومع ذلك، انتقدت هذه العلاقة لكونها تتأسس على مسلمات يشوبها التعميم والأحكام الجاهزة، مثل مسلمة الوراثة التيتبناها باحثون أمثال " [27]جوستافلوبون GustaveLebon " الذي أرجع السلوك المنحرف الى حتمية وراثية، خاصة لدى الأشخاص الثوريين، بمعنى أن الخريطة الجينية للفرد هي التي تحدد مواقفه في مختلف المجالات.

نجد أيضا من يربط قابلية الفرد لتشكيل مواقف بنمط شخصيته، علما أن الشخصيات ليست على نمط واحد، بل هناك أنواع متعددة صنفت من طرف علماء كثر فنجد مثلا أن كارل يونغ[28] Carl Jung يميز بين الشخصية المنفتحة extravertie Personnalité وتتميز بخصائص مثل: الاهتمام بالأحداث والأشخاص والأشياء، وكذا الاعتماد عليهم، وهذا الصنف غالبا ما يكون له اهتمام بالعالم الخارجي وبالمحيط، لذلك فقابيلته للانخراط في الشأن السياسي واردة، وحتى في حالة الصراع لا ينغلق على ذاته بل يحافظ على الصلة بينه وبين المحيط الخارجي، ويحاول إيجاد حلول للمشاكل أو التصعيد من أجل تحقيق أهدافه. وبالمقابل نجد الصنف الثاني، الذي هو الشخصية المنغلقةPersonnalité introvertieالتي لا يبدي صاحبها اهتماما بالعالم الخارجي، كما لا تربطه علاقة وطيدة بالآخرين، ويفضل التفكير على الفعل لذا فإن هذا النوع، في نظرنا أصعب في التحفيز على المشاركة السياسية من النوع الأول، كما يصعب ضبط سلوكه من خلال متغيرات السياق.

على أن ما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذه التصنيفات لايمكن أن تؤخذ على وجه الإطلاق بحيث نحكم بأن الأصناف الواردة فيها نهائية ولا وجود لغيرها، إذ الواقع يبين أن هناك شخصيات مركبة من خصائص عدة أصناف، كما أن الفرد الواحد قد يمر في حياته بأصناف متعددة تماشيا مع ما يمر به من تجارب وما يخضع له من تأثيرات من الوسط والآخرين. لذلك،حاول باحثون تجاوز عيب التعميم والإطلاقية، الذي شاب نظريات الوراثة والشخصية باستحضار عوامل مرتبطة بالتنشئة. فنجد لدى مدرسة التحليل النفسي مثلا اهتماما بمرحلة الطفولة في تفسير ملامح الشخصية، حيث يبين"سيكموند فرويد S.Freud" أن أساس تشكل المواقف خلال مرحلة الرشد يرجع الى مرحلة الطفولة والطريقة التي يتم بها التعامل مع غرائز

24 - A.Muccielli, Op.cit. pp85-86

25 - M.Faudriat, Sociologie des Organisations, Edition Person Education,France, 2007, p. 10.

26 - M.Crozier, le phénomène bureaucratique, Editions le Seuil, 1963, p.78.

27 - URL : http://vouloir.hautetfort.com/archive/2007/05/10/le-bon.html

28 - N. Aubert, «personnalité et comportement»,Revue : Management, Aspects humains et organisationnels, Presses Universitaires de France, 1991, p.125.

الشخص من قبل الأسرة والوسط الاجتماعي سواء كانت بالإرضاء أو الإحباط.هكذا فالمواقف تتشكل من خلال هذا التفاعل بين الطفل والأبوين والإخوة والأخوات والأصدقاء... وعليها ستتأسس قوالب للسلوك فيما بعد. وعلى مستوى آخر، يتحدث كل من رالف لينتونRalph Linton وكارديزKardinerA. عن مفهوم"الشخصية القاعدية"[29]، كفرضية بمقتضاها تكون لكل جماعة ملامح شخصية موحدة ومشتركة بين جميع أفرادها. على أن هذه الملامح لا تغطي شخصية كل فرد بكامل بحيث تنمحي خصوصيته، وإنما هي مجموعة من المواقف المشتركة التي يستدمجها كل فرد بحيث يرجع إليها كليا أو جزئيا حسب الوضعيات للحكم على الأحداث والأشخاص وإصدار سلوكات إزاء مختلف الوضعيات، وهكذا فبإمكاننا أن نتحدث عن شخصية قاعدية يشترك فيها كل المواطنين هي الشخصية المغربية بمختلف ملامحها وخصائصها، التي بقدر ما تحتفظ بنوع من الخصوصية مقارنة مع باقي الهويات المحلية، بقدر ما تنطوي على جوانب لا تزال بعيدة عن تغطية الدراسات النفسية و الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المغربية، وهذا نقص لا يمكن ملؤه في نظرنا سوى بتكثيف الدراسات الميدانية والبحوث، رغم الصعوبات التي ينطوي عليها البحث في هذا المجال.

على مستوى آخر،طور كل من عالمي السلوك، مارتن فيشبين Martin Fishbein وأيسك أجزنIcekAjzen، نموذجًا شاملاً للنوايا السلوكية يشرح العلاقات بين المواقف والسلوك. هذا النموذج الذي يركز على النوايا كحلقة وصل رئيسية بين المواقف والسلوك الفعلي،يستخدم على نطاق واسع ويمكن تجسيده في الخطاطة التالية[30]:

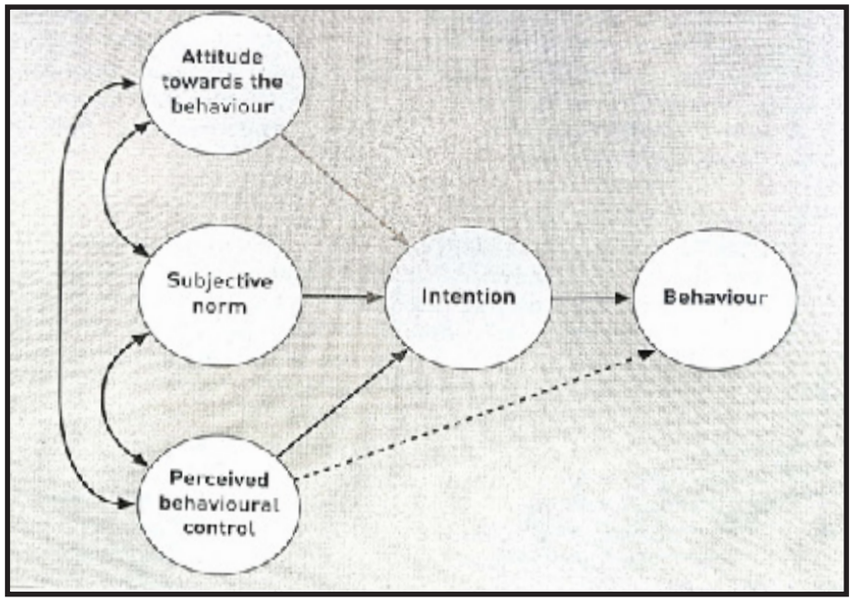

إن نية الفرد في الانخراط في سلوك معين هي افضل مدخل لتوقع هذا السلوك. فالنوايا هي مؤشرات على مدى صعوبة رغبة الناس في المحاولة ومقدار الجهد الذي يخططون لبذله للقيام بنوع معين من السلوك.وعلى الرغم من أن السؤال عن النوايا يمكّن المرء من التنبؤ بما سيقدم به الفاعل من فعل، إلا أنه لا يساعد في تفسير سبب رغبة الفرد في الفعل على هذا النحو أو ذاك. وبالتالي، فلفهم سبب إقدام الفاعلين على أفعال معينة بشكل أفضل، مثل العزوف عن التصويت، يحتاج المرء إلى النظر في مواقفهم ذات الصلة بالموضوع والجوانب الأخرى ذات الصلة. في هذا النطاق، تؤثر ثلاثة محددات منفصلة، ولكنها مترابطة، على نية الفرد (السلوك المخطط) لفعل شيء ما (السلوك الفعلي). فكما هو مبين في الخطاطة أعلاه، تتأثر النوايا السلوكية بموقف الفرد تجاه السلوك، والمعايير المدركة حول القيام بهذا السلوك ومدى القدرة على التحكم فيه.

يشير الموقف تجاه السلوك إلى القدرة التي يتمتع بها شخص على التقييم الإيجابي أو السلبي للسلوك المعني. سيكون لدى الشخص مواقف إيجابية تجاه الانخراط في سلوك معين عندما يعتقد أنه مرتبط بنتائج إيجابية. من المرجح مثلا أن يقدم الفرد على التصويت لمترشح عندما يعتقد أن تصويته سيؤدي إلى وضع أفضل أو إلى تقليص الخلل. في المقابل، ستتشكل المواقف السلبية تجاه التصويت عندما يعتقد الشخص أن التصويت يؤدي إلى نتائج سلبية، مثل فقدان المكاسب والمكانة.

يشير المعيار الذاتي إلى الضغط الاجتماعي المدرك سواء للانخراط في السلوك أم لا. يمكن للمعايير الذاتية أن تمارس تأثيرًا قويًا على النوايا السلوكية لأولئك الذين لديهم تقدير لآراء قدوة محترمة.

يشير التحكم السلوكي المدرك إلى السهولة أو الصعوبة المدركة في أداء السلوك. من المفترض أن درجة التحكم السلوكي المدرك تعكس التجارب السابقة بالإضافة إلى العوائق والعقبات المتوقعة (مثل الافتقار إلى الموارد اللازمة، وعدم توفرها، إلخ) يختلف التحكم السلوكي المدرك باختلاف المواقف والأفعال. إن نظرية السلوك المخطط، هيامتداد لنموذج فيشبينFishbein

24 - A.Muccielli, Op.cit. pp85-86

25 - M.Faudriat, Sociologie des Organisations, Edition Person Education,France, 2007, p. 10.

26 - M.Crozier, le phénomène bureaucratique, Editions le Seuil, 1963, p.78.

27 - URL : http://vouloir.hautetfort.com/archive/2007/05/10/le-bon.html

28 - N. Aubert, «personnalité et comportement»,Revue : Management, Aspects humains et organisationnels, Presses Universitaires de France, 1991, p.125.

وأجزينAjzen ، للفعل المنطقي، والذي أصبح ضروريًا بسبب قيود النموذج الأصلي في التعامل مع السلوكيات التي يتحكم بها الناس بشكل كامل.

بصفة عامة، تنص نظرية أجزنAjzenوفيشبينFishbein، على أنه "كلما كان الموقف والمعايير الذاتية أكثر ملاءمة، وكلما زاد التحكم السلوكي المدرك، تكون نية الفرد أقوى لأداء سلوك معين. ومع ذلك، من المتوقع أن تختلف الأهمية النسبية للمواقف والمعايير الذاتية والتحكم السلوكي الملحوظ في التنبؤ بالنية عبر المواقف والإجراءات. على سبيل المثال، في بعض الأحيان يكون للمواقف فقط تأثير كبير على النوايا، بينما في حالة أخرى يكونلمحددين أو لجميع المحددات الثلاثة تأثيرات مستقلة"[31].

أثبتت الأبحاث أن نموذجفيشبينFishbein و أجزنAjzen،صالح للتنبؤ بدقة بنوايا شراء المنتجات الاستهلاكية، وإنجاب الأطفال واختيار امرأة مهنة بدلاً من أن تصبح ربة منزل.

كما تم التنبؤ بنجاح بنوايا وسلوك فقدان الوزن، والتصويت للمرشحين السياسيين وحضور جلسات التدريب أثناء العمل. وبحسب أجزنAjzen، فإن "تطبيق نظرية السلوك المخطط يوفر الكثير من المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة في فهم جميع أنواع السلوكيات أو في تنفيذ التدخلات لتغيير تلك السلوكيات بشكل فعال"[32].

4 - المواقف الثلاثة الرئيسية ذات التأثير على الاهتمام بالشأن السياسي:

في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه، ميزت الباحثة أوجيني دوستي كوليEugénie Dostie-Gouletبين ثلاثة مواقف رئيسية موجهة للسلوك السياسي للشباب[33]، وهي:

- نزعة الاستخفاف أو النزعة الكلبية: Le cynisme

يقصد بنزعة الاستخفاف الموقف الذييغذيه الاعتقاد بأن جميع الأحزاب السياسية هي نفسها، وكذلك الاعتقاد بأن الحكومة لا تهتم بما يعتقده الناس. نقول عن الشخص أنه مستخف Cynique عندما يتخذ موقفا، يتألف من قناعة عميقة الجذور بالشر المتأصل للسياسيين والمؤسسات السياسية، و / أو النظام السياسي ككل.

- التعاطف الحزبيL'attachement à un parti:

التعلق بحزب ما يشير إلى هذا التقارب، هذا التقارب النفسي الذي يشعر به البعض تجاه الحزب. يسميه Percheron أيضا بالتماهي الحزبي Identification partisane.

-الشعور بالواجبLe sens du devoir:

يتصور البعض الدولة الديمقراطية كم كان يشعر فيه المواطنون بحقوق وواجبات. وغالبا ما يقترن هذا الموقف لدى الباحثين بما يسمى واجب التصويت، وقد ربطه كل منكلاودري

CloudryولانجرLanger بواجب آخر هو واجب الإعلام حول السياسة Le devoir d'être informé sur la politique[34]

خلاصة القول أن الانطلاق من المواقف كمدخل لدراسة سلوك المشاركة السياسية، يكتسي أهمية من حيث أن هيقتضي الإجابة على جملة من التساؤلات من قبيل: هل كل المواطنين لهم اهتمام بالشأن السياسي؟ من أين يتولد الاهتمام؟ هل يعني الاهتمام وجود نية في المشاركة؟ هل تترجم هذه النية إلى سلوك فعلي؟ هل يعني الامتناع عن التصويت انعدام الاهتمام دائما؟ كيف تتشكل المواقف عبر سيرورة التفاعل مع المشهد السياسي وما يترتب عن ذلك من سيرورة إرضاء أو احباط؟ .. كل هذه الأسئلة وغيرها، تكشف عمق إشكالية المشاركة السياسية وأهمية الاستعانة بالعلوم الإنسانية، خاصة علم الاجتماع وعلم النفس بأطرهما ومتنهما النظريين و بمناهجهما الكمية والكيفية في مقاربة الظاهرة والإلمام بها في شموليتها.

29 - R. Linton, Le fondement culturel de la personnalité, Editions Dunod, 1959, pp 114.116

30 - I.Ajzen, 'The Theory of Planned Behaviour, Organizational Behavior and Human Decision Processes, December, 1991, p. 182.

31 - M. Buelens et al, Organisational Behaiour, McGraw Hill Education, 2006, p.100

32 - I.Ajzen, The Theory of Planned Behaviour, Organizational Behavior and Human Decision Processes, December 1991, p. 206

33 - E.Dostie-Goulet, Le développement de l'intérêt pour la politique chez les adolescents, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de PhilosophiaeDoctor (Ph.D.) en science politique, Département de science politique, Faculté des arts et sciences, Université de Montréal, Juillet 2009, pp. 15-18

34 - E. Dostie-Goulet, op.cit., p.17

البيبلوغرافيا

■ المراجع:

• محمد سبيلا ضمن دفاتر فلسفية، دار توبقال، 1999،عدد 8.

•Ajzen I., 'The Theory of Planned Behaviour, Organizational Behavior and Human Decision Processes, December, 1991

• Andolfatto D., Labbé D., Sociologie des syndicats, Editions la découverte, 2007

• Aubert N., «personnalité et comportement», Revue : Management, Aspects humains et organisationnels, Presses Universitaires de France, 1991

• Buelens M. et al, Organisational Behaiour, McGraw Hill Education, 2006

• Claude J.F., L'Ethique du service du management, Editions Liaisons, 2002

• Crozier M., le phénomène bureaucratique, Editions le Seuil, 1963

• Dostie-Goulet E., Le développement de l'intérêt pour la politique chez les adolescents, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de PhilosophiaeDoctor (Ph.D.) en science politique, Département de science politique, Faculté des arts et sciences, Université de Montréal, Juillet 2009

• Faudriat M., Sociologie des Organisations, Edition Person Education, France, 2007

•Festinger L., A Theory of Cognitive Dissonance, Stanford, CA: Stanford University Press, 1957

• Guière J-Pierre, «Attitudes et changement d'attitude», Revue: Management, Aspects humains et organisationnels, Presses universitaires de France, 1991

• Larousse, Grand Dictionnaire de la Psychologie, 1999

• Linton R., Le fondement culturel de la personnalité, Editions Dunod, 1959

• Montoussé M., Renouard G., "100 fiches pour comprendre la sociologie,"Editions Bréal, 1996

• MuccielliA., Les motivations, que sais-je, Editions PUF Point Delta, 2009

• Reszohazy R., Sociologie des valeurs, Armand Colin, 2006

• Rokeach M., The nature of human values, The Free Press, New York, 1973

• See B. M. Staw and J. Ross, Stability in the Midst of Change: A Dispositional Approach to Job Attitudes, Journal of Applied Psychology, August 1985

• Visser P. S. and Krosnick J. A., Development of Attitude Strength Over the Life Cycle Surge and Decline, Journal of Personality and Social Psychology, December 1998,

■ مراجع إلكترونية:

•URL: http://vouloir.hautetfort.com/archive/2007/05/10/le-bon.html

المشاركة السياسية و إشكالية إعادة الثقة في الحياة السياسية الحزبية بالمغرب

محمد بلعربي

باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة- جامعة القاضي عياض بمراكش

ملخص :

من خلال المتابعة الإبستمولوجية لسؤال المشاركة السياسية في الزمن الراهن المغربي ومدى إرتباطها بتقوية البناء المؤسساتي و فعالية العمل السياسي، تهدف هذه الورقة الى الكشف عن مفارقة مفادها ، أن الممارسة السياسية و لو في محدوديتها و انحصار هامشها أضحت عاملا مباشرا في فقدان منسوب الثقة في الحياة السياسية، مما سيولد المزيد من حالات النفور السياسي. فالتقلص الواضح في شرائح المشاركين و المهتمين بالممارسة السياسية الرسمية يقابله تضخم ملحوظ في شرائح الممتنعين عن وعي، اللامباليين و المتطرفين. يمكن أن تفسر هذه المفارقة بتزايد حدة التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية و تآكل القنوات اللازمة لاستيعاب المطالب الاجتماعية. فالمشاركة في أغلب المحطات الانتخابية أقرب الى التعبئة منه الى المشاركة كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.

كلمات مفتاحية : المشاركة السياسية ، الممارسة السياسية، الفعل السياسي المؤسساتي، السلوك الاحتجاجي ،الفعل السياسي الرقمي.

Abstract :

Through the epistemological pursuit of the issue of political participation in the Moroccan news and its relationship with the strengthening of the institutional construction and the effectiveness of political action, this paper aims to reveal a paradox that political practice, even within its limited and

limited scope, has become a direct factor in the loss of the level of institutional confidence, which will generate more cases of political alienation. The apparent narrowing of participant segments and those interested in formal political practice is offset by significant inflation in apathetic and extremist segments. This situation is mainly due to the increasing severity of social and economic inequalities and the erosion of the channels necessary to accommodate social claims. Participation in most elections is closer to mobilization than participation as the democratic essence of political practice.

Keywords: Political participation, Political practice, Institutional political action, Protest behavior, Digital political action.

مقدمة

يعد إتساع نطاق المشاركة السياسية من خلال بناء المؤسسات السياسية، وتطوير الممارسة لسياسية و تنمية القدرات المؤسسية لاستيعاب القوى السياسية الساعية لتولي السلطة السياسية أو التأثير فيها من أبرز مظاهر التحديث السياسي والتنمية السياسية[1]. فالتمثيل السياسي بمعنى الوصول إلى جهاز صنع وإتخاذ القرارات السياسية وإختيار السياسات العامة يعتبر إحدى الخطوات الأساسية والحاسمة في ترسيخ السلطة السياسية وقد شكلت الانتخابات القناة الرئيسية التي يمكن من خلالها توسيع قاعدة الحكم، وجعل هذا الأخير ملكا مشاعا بين أكبر عدد ممكن من المواطنين وبالتالي فإن مناط وجود الأحزاب السياسية كان و لايزال رهينا بالمشاركة الفعلية للمواطنين في عملية تداول السلطة السياسية.

كمجموع الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد المجتمع السياسي للتأثير في تحديد نوعية السياسات المتبعة في بلد ما، يمكن أن تأخذ المشاركة السياسية شكلا إتفاقيا من خلال ممارستها مؤسساتيا داخل النظام السياسي القائم؛ كما يمكن أن تأخذ شكلا إحتجاجيا خارج الحقل السياسي الرسمي عبر بوابة المجتمع المدني. فالتصويت أو الإمتناع عن التصويت أو النزول إلى الشوارع أو الإنضمام إلى جمعية أو التعليق على ارتفاع أسعار المحروقات و المواد الغذائية، كأنواع مختلفة من السلوك السياسي تقود حتمًا إلى النقاشات حول المشاركة السياسية ومفاهيم الديمقراطية التي يتم تقييمها على أساسها[2].

وتكاثر أشكال النقاشات العامة وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة خارج المواعيد الانتخابية اليوم يلزم بأخذ بعين الإعتبار، الشرعية التي يكتسبها الاحتجاج بشكل متزايد من خلال أشكاله المباشرة (عريضة ، مظاهرة ، إضراب ، مقاطعة ، احتلال المباني ، عرقلة حركة

المرور، إلخ...). إذ ستشهد المشاركة التقليدية والمؤسساتية، والموجهة في معظم الأحيان إنتخابيا، مشاركة غير تقليدية ومباشرة تتطور معها جنبًا إلى جنب، علاوة على أن الفعل الاحتجاجي أصبح له وظيفة إدماجية.

من هذه الزاوية، تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به، تبعا لتوافر المؤسسات وتنوعها، فضلا عن قدراتها على إستيعاب مطالب المشاركة، ضمن أطرها، ومن الطبيعي أن تكون الأنظمة التي تتميز بدرجة عالية من المأسسة السياسية[3]، أكثر قدرة على ضمان أعلى مستوى من المشاركة السياسية للمواطنين، من الأنظمة التي تتميز بدرجة منخفضة من المأسسة السياسية، ومن هنا تأتي ضرورة التلاؤم بين درجتي المأسسة والمشاركة السياسية، فنطاق المشاركة، يتوقف بشكل حقيقي على نطاق المأسسة السياسية، في النظام السياسي[4].

وبالفعل تكشف لنا المشاركة السياسية الكثير عن شكل المجال السياسي، وكذالك علاقة المواطن-الناخب بالدولة وبالأحزاب، أي علاقته بالفعل المؤسساتي السياسي. وفي هذا المقام، نعني بالمجال السياسي مساحة السياسة في المجتمع التي تشمل كافة الفاعلين وطبيعة وقواعد العلاقات بينهم وتتضمن كذالك شكل ممارسة الحكم والمؤسسات المتعددة والإنتخابات والأحزاب. وهذا التأطير هو الذي يفسر المعنى المميز للإستخدامات الأكثر شيوعًا والأكثر معيارية الذي يُعطى هنا لمفهوم التسييس. فالدخول إلى المجال العام نتيجة نوع من الحوافز، يؤدي أيضًا إلى تسييس وإعادة تأهيل المشاركة كمشاركة سياسية أو مدنية. وبالرغم من تخصصه ، فإن المجال السياسي يتشكل من خلال الأنشطة الاجتماعية الأكثر تنوعًا، كالإقتصادية أو الدينية أو الثقافية[5]، حيث تعد المشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي

1 - Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven) ,Yale University Press, 1968, p.12; Myron Weiner, "Political Participation: Crises of the Political Process" In Leonard Binder, Crises and Sequence in Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1971, p.164; Giuseppe Di Palma, Apathy and Participation Mass Politics in Western Societies, New York, The Free Press, 1970.

2 - Nonna Mayer, (sous la direction), Sociologie des comportements politiques, Armand Colin, Paris, 2010.

3 - المأسسة في أبسط معانيها، تعني تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، كما يقصد بها مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي، وتشمل كل من المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، البيروقراطية.

4 - Michael Bratton, "Political Participation in a New Democracy: Institutional Considerations From Zambia," Comparative Political Studies, vol.32, n°5, 1999, p.549-588.

5 - Jacques Lagroye, La politisation, Paris, Belin, 2003, p.3.

نظام سياسي، على الرغم من تعدد أساليبها، وإختلاف مستوياتها، ومهما تناقضت المقاربات القانونية والسياسية والاجتماعية والفلسفية والثقافية بشأنها[6].

من خلال هذا المنظور، تشكّل العملية الانتخابية النزيهة والشفافة واحدة من أهم مؤشرات تقدّم مسار الدمقرطة واستقرار النظام السياسي المتبني لخيار المشاركة السياسية. فعندما تنفتح أمام مختلف مكونات المجتمع سبل الانخراط في العمل السياسي والمساهمة في صنع القرار أو التأثير على الجهات التي تعود إليهاهذه المهمة، أفرادا كانوا أو مؤسسات ذات الاختصاص، نكون امام ممارسة سوية تتسم بالسلاسة، سواء في فترات العلاقات العادية بين مكونات المجتمع السياسي أو في حالات التوتر والصراع التي يصطلح عليها بفترات الأزمة[7].

تأسيسا على ما سبق، فالانتخابات و بشكل عام النظام الإنتخابي، يمثل الهاجس الأساسي و التحدي الذي ينبغي مواجهته من قبل أي نظام سياسي في طور الدمقرطة. فلئن اجتاز المغرب امتحان استمرارية الاستحقاقات الانتخابية على الأقل منذ 1996، فإنه لم يتمكن من رفع تحدي مزيد من الشفافية و التمثيلية في سير الانتخابات[8]. فالتراجع في منسوب الثقة بالمؤسسات السياسية ، تؤكده مؤشرات عديدة من قبيل : ضعف نسبة المشاركة الانتخابية[9]، تصاعد وتيرة الاحتجاج[10]، وإنكماش دور الوساطة الذي تقوم به الأحزاب السياسية[11]. لقد أضحى السلوك الاحتجاجي الرقمي ظاهرة سياسية وإجتماعية تخترق الفضاء السياسي المغربي، مسببا المزيد من الإغتراب الحزبي والعزوف الإنتخابي، مما ساهم في تغذية أزمة الثقة التي يتسم بها على العموم المشهد السياسي المغربي[12].

على العموم يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه النظام السياسي المغربي، هو إقناع الفئات الشابة بالمشاركة في العمليات الإنتخابية، ونقلهم بالتالي من المشاركة بمعناها الاحتجاجي إلى المشاركة بدلالتها الإتفاقية المؤسساتية[13]. و هنا يكمن العطب الذي يحول دون دوران آلة المشاركة الشبابية في الانتخابات، وتؤكد غياب الثقة في الأحزاب المشكلة للمشهد السياسي المغربي.

انطلاقا من فرضية أن الحدث الإحتجاجي كتعبير عن فقدان الثقة في العمل الحزبي المؤسساتي أضحى خلال العقد الأخير تقييما/بديلا للفعل السياسي المؤسساتي، تقترح الدراسة رصد مدى تأثير الفاعل السياسي الحزبي في تراجع المشاركة السياسية، وذلك من خلال التركيز على الأسئلة البحثية التالية : إلى أي حد يمكن إعتبار الممارسة السياسية دافعا وعاملا من بين العوامل التي تؤدي إلى تطوير المشاركة الإنتخابية بالخصوص أو العكس؟ كيف ينظر الفاعلون السياسيون اليوم لمسألة المشاركة السياسية؟ وما هو الرهان الحقيقي لتفعيل المشاركة السياسية وتوسيعها؟

يتحدد الأساس التحليلي والتفسيري لمعالجة العلاقة القائمة بين الممارسة السياسية و المشاركة السياسية في السياق المغربي من خلال إستثمار مقولات التحول السياسي و الدمقرطة في الأدبيات المقارنة حول الموضوع، كما سنستعين حسب حاجة التحليل بالمناهج التالية : المنهج المؤسسي الجديد من خلال رافده التاريخي والمنهج النقدي البنائي. لهذا فتفكيك هذه العلاقة الجدلية بين الممارسة السياسية و المشاركة السياسية، يفرض منا قبل ذلك تناول مفهوم المشاركة السياسية ، من خلال التركيز على كيفية التعامل مع المؤسسات السياسية بصورة عامة كحلقة وصل بين متطلبات المجتمع وقدرة النظام السياسي على الإستمرارية والتطور.

أولا : تفكيك بعض الدلالات الاصطلاحية والنظرية لمفهوم المشاركة السياسية

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بحقل الدولة الحديثة، بكل ما تفترضه من أساس قانوني ومعطيات سياسية، تستمد مقوماتها من المصالح الجوهرية للمواطن. وإذا كان المواطن هو الشخص الذي يتمتع بالحقوق المدنية و السياسية داخل الدولة ، فانه يصعب تجنب الانتباه الى السياقات السياسية و التاريخية، لأن كل سياق تاريخي و سياسي ينتج أشكالا و نماذج خاصة

6 - Ali Benmakhlouf (sous/direction), Droit et participation politique, Editions Le Fennec, Casablanca, 2002.

7 - Patrice Duranet Fabien Truong, « La participation politique : nouvelles dimensions, nouveaux problèmes », Idées économiques et sociales, vol. 173, no. 3, 2013, pp. 4-7.

8 - محمد شقير ، السلوك الانتخابي بالمغرب : بين الشفافية الانتخابية و المقاطعة الشعبية ، دفاتر وجهة نظر ، عدد 30، 2015، 123-124

9 - Ghassane Lamrani, Abstention électorale et partis politiques au Maroc, Edition Bouregreg, Rabat, 2015.

10 - Abderrahmane Rachik, La société contre l'Etat, mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc, La Croisée des chemins, Casablanca, 2016.

11 - إلى جانب حركة 20 فبراير و إنشاء تنسيقيات الاسعار لمناهضة الغلاء ، و الألتراس، هناك مجموعة من أشكال الاحتجاجية حول السياسات العمومية الوطنية و المحلية: حملة الشواهد العليا المعطلون، طلبة كليات الطب والصيدلة، الأساتذة المتعاقدون، القضاة، الأطباء...إلخ.

12 - عثمان الزياني، " الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب: دراسة في ظل الانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016"، ضمن الكتاب الجماعي : المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية ل 07 أكتوبر 2016، تنسيق البشير المتاقي، سلسلة اضافات في الدراسات القانونية و السياسية، 2017، صص.96-69.

13 - حسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للشباب (غشت 2017)، يولي الشباب المغربي اهتماما قليلا بالشأن العام، ذلك أن % 1 منهم فقط منخرطون في حزب سياسي، و % 4منهم يشاركون في اللقاءات التي تنظمها الأحزاب السياسية، أو النقابات، و % 1نشيطون في نقابة ما، ويشارك 4% منهم في مظاهرات اجتماعية، أو إضرابات، في حين يشارك 9% منهم في أنشطة تطوعية. بينما يشكل الشباب 40% في المئة من الكتلة الناخبة، تفيد المعطيات بأن 70% من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي.

للمواطنة و بالمشاركة السياسية[14].

كغيرها من المفاهيم في علم السياسة تعددت وتباينت تعريفات المشاركة السياسية بتعدد المدارس الفكرية وزوايا النظر. وأغلب التعاريف التي أعطيت لمفهوم المشاركة السياسية هي تعاريف واسعة، فهي ليست شكلا واحدا و إنما ممارسة متعددة الأشكال، ومتغيرة في الزمان و المكان، وهناك عدة سبل ومقترحات لتحديد مفهوم المشاركة السياسية.

يعرف لوسيان باي[15]، المشاركة السياسية بأنها تعني، "مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"، وهو هنا يقدم تعريفا واسعا فأي فعل للفرد في الحياة السياسية هو مشاركة. ولا يختلف عنه تعريف صمويل هنتغتون و جون نيلسون[16] حيث يفصلان فقط في أشكال تلك النشاطات، ولكن بوضع شرط إضافي وهو التأثير على العمل الحكومي، فيعرفانها بالقول أنها: "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال". أما فليب برو[17]فيعرفها بكونها "مجموع النشاطات التي يقوم بها المحكومون و تكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية".

من خلال هذه التعاريف ، يمكن القول أن المُشارَكة السياسيّة تعني في أضيق معانيها حقّ المُواطن في أن يؤدي دَوراً معيّناً في عمليّة صنع القرارات السياسية، وفي أوسع معانيها، حق المُواطِن في مُراقَبة هذه القرارات و ترشيدها.

على ضوء ما تقدم، يمكن أن ننطلق في مستهل هذا البناء النظري من فكرة مفادها بأن المشاركة السياسية كرهان إجتماعي، سياسي و أخلاقي ، تعني في معناها القوي، المساهمة بفعالية في السلطة السياسية ، و هو ما يفترض أن ثمة امتلاك فعلي لقسط من السلطة، و ان السلطة من ثمة تقبل التوزيع و الاقتسام. وفي إطار الدولة الديمقراطية الحديثة، يفتح توزيع السلطة الطريق إلى التحقيق المادي الفعلي للمواطنة، ولمنظومة الحقوق السياسية المرتبطة بها، وفي خضمها الحقّ في المشاركة السياسية. إذْ لا يتحقق التوزيعِ الحقيقيّ للسلطة والفصل الفعلي للسلط إلاّ متى تحقّق مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية بوصفها التّجسيد الماديّ لنظامٍ سياسي قائم فعلاً، على مبدأ توزيع السلطة. وهكذا فبمقدار ما يؤسِّس ذالك التَّوزيع للمشاركة السّياسيّة، تُعظِّم هذه الأخيرة من ذلك التّوزيع وترسّخه.

ولممارسة هذا الحق في المشاركة السياسية، فإنَّ هناك عدة أشكال أقدمها وأكثرها شيوعاً، الانتخاب، الذي تعرفه في الوقت الراهن الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن إختلفت

دلالة ودرجة تأثيره : فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي الثانية أداة للدعاية وكسب المشروعية، أكثر منها أداة للإختبار الواعي للتأثير في شؤون الحكم و السياسة. وعموماً، تبقى الإنتخابات من أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، وفي ظل هذا المعطى لا يمكننا غض البصر عن الواجبات الواقعة على عاتق النظام السياسي، مثل توفير البيئة الخصبة للمواطن لكي يشعر بكينونته، وأن تضمن له الحرية الفكرية وآلية العمل والمشاركة الشعبية في سياسات الدولة وقضايا المجتمع.

من هنا كان إقرار الحق في المشاركة السياسية وإحاطته بضمانات قانونية وقضائية تكفل ممارسته في الواقع العملي أحد مؤشرات سلامة الممارسة السياسية بغض النظر عن المرجعيات الإيديولوجية والسياسية التي تستند إليها الأنظمة السياسية والإجتماعية في كل سياق على حدى. إذ أن المشاركة تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والإعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس. وقد خلص العديد من الباحثين على أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنشئة السياسية، وأن الفروق بين الأفراد في عمليات المشاركة والتصويت ترجع إلى متغيرات النشاط السياسي والمعرفة السياسية بالإضافة إلى مؤشرات المكانة الإجتماعية، وهي مؤشرات بارزة تساهم في إبراز مستويات المشاركة بين الأفراد[18].

من هذا المنطلق، فالنظام الإنتخابي يحدد الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي تهيمن على المجتمع ومطالب التمثيل السياسي والقادة السياسيين والإداريين الذين ينبغي أن تُعهَد إليهم مهام التنفيذ. وعليه، فكلما كان النظام أكثر ديمقراطية، كانت الأحزاب السياسية أكثر ديمقراطية، وكلما زاد حرص الأحزاب على أن تعمل بطريقة أكثر ديمقراطية، ازدادت القدرة الديمقراطية للنظام السياسي على التوسع. حيث تشير أبحاث

14 - Dominique Schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté ? Gallimard, Paris, 2000, p .10-11 et p.157.

15 - Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Boston, Mass, Little, Brown,1966.

16 - Samuel P. Huntington and Goon M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developmenting Countries, USA,1976,p.12-13.

17 - فيلب برو ، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة ،2014، ص.301.

18 - Gabriel Almond and Sidny Verba, The Civic Culture, Political Attributes and Democracy in Five Nations, Princeton, New Jersy, 1963; Myron Weiner," Political Participation: Crises of the Political Process" In Leonard Binder, Crises and Sequence in Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1971.

العديد من علماء السياسة إلى وجود علاقة دورانية بين النظام الحزبي ونوع النظام السياسي[19]؛ بمعنى أن النظام الانتخابي (مثلًا، التمثيل النسبي) قد يحدّد نوع النظام الحزبي (التعددية الحزبية)، والذي بدوره قد يحدّد شكل النظام السياسي في البلاد. ومع ذلك، قد يكون العكس هو الحال أيضا أحيانا؛ فاستمرار نوع معين من الأنظمة السياسية قد يحتاج إلى نوع معين من الأنظمة الحزبية، والذي يمكن أن يتحقق عن طريق نوع معين من الأنظمة الإنتخابية، وهذا هو السبب الذي يكمن وراء العلاقة الدورانية التي أشرنا اليها أنفا.

ومن ثَمّ، فإنه من أجل إضفاء المشروعية على الفعل المؤسساتي و السياسي، تعدّ الانتخابات أمرًا لا غنى عنه كآلية سياسية للمشاركة في الحياة العامة. فحين يعبر المواطنون عن آرائهم في الشؤون العامة و يشاركون في الاقتراع وينتخبون ممثّليهم في المجالس، فهم يشاركون في إدارة الشأن العام؛ وحين يديرون المجالس المحلية والوطنية، فهم يشاركون في إدارة شؤونهم. وهكذا تَراهم يدخلون، شيئاً فشيئاً، مجالاً كان مقفَلاً عليهم ومحتكر من غيرهم، هو مجال السلطة، في الوقتِ ذاته الذي تخرُج فيه السلطةُ هذه من حال الانسداد لكي تصبح، بالتدريج، نظاماً مفتوحاً.

و من هذا المنظور، تختلف قدرة و كفاءة أي نظام حكم، في محاولة امتلاكه زمام الأمور و في مواجهة المشاكل و التحديات، اختلافا كبيرا حسب الحالات التي يكون المحكومون معه أو ضده. فالهاجس الذي يشغل النظام السياسي هو العلاقة المتوازية بين شرعية النظام والمشاركة السياسية، والتي توفر له في حال اتساعها ورقة قوة في مواجهة التشكيك بتمثيله الشعبي وشرعيته الديمقراطية. ففي حالة ارتفاع معدل المشاركة الانتخابية ، تتقوى شرعيته السياسية و تزداد مصداقيته، خاصة إذا ما تأكد مرور العملية الإنتخابية في أجواء من الشفافية و المصداقية.

كما أن المشاركة السياسية تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في إنضاج القرارات العامة وترشيدها، وتبقى قناة مناسبة لنقل إحتياجات الجماهير للحكام. كماأن الشعور الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز إستقرار المجتمع وتتكرس مشروعية النظام السياسي ويرتفع مستوى الولاء له. بينما ستتراجع مصداقيته و تضعف مشروعيته في حالة وجود نسبة مشاركة محدودة، مما يجعل من المنافسة الإنتخابية عملية سياسية غير مؤثرة و منحصرة بين النظام السياسي و النخبة الرسمية. ويتجلى عدم التأييد من خلال الإعتراض والرفض و المقاومة، أو بالسلبية و الإهمال و عدم التفاعل.

من جهة أخرى، لم تعد دراسة المشاركة السياسية تقتصر على دراسة التصويت باعتباره الصورة السياسية للمشاركة السياسية، وإنما أصبحت تدرس إلى جانبه صور أخرى قانونية،

مثل العضوية في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الفكرية، و بصفة عامة، جماعات المصالح. و إضافة إلى تناول و رصد صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدودا معينة تفوق ما يسمح به القانون كاشتراكات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنة، كذلك فإن دراسة المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي وإنما تمتد أيضا إلى السلوك السياسي الجماعي. فإذا كان السلوك الفردي متنوع الأشكال يتراوح ما بين التصويت إلى الاتصال الشخصي بصانعي السياسة أو القرار، فإن السلوك الجماعي هو أيضا متنوع الأشكال، فقد يشمل الإحتجاجات الجماعية من مسيرات ومظاهرات وإضرابات، وهذه يسمح بها القانون في سياقات ما وقد لا يسمح بها القانون في سياقات أخرى، ولكنها أيضا صورة من صور المشاركة السياسية، لأنها تسعى إلى التأثير على صانعي السياسات العامة، لدفعهم لإتخاذ قرارات معينة أو الإمتناع عن إتخاذ قرارات أخرى .وقد أصبحت دراسات المشاركة السياسية تولي أيضا أهمية كبرى للخلفية الإجتماعية لمن يقومون بالمشاركة[20].

لكن في السياقات الانتقالية و الهجينة، يحيل تحليل الأبعاد و المظاهر السلبية للسلوك الانتخابي على مظهرين أساسين: المظهر الأول يخص عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، و هو شكل من أشكال اللامبالاة المدنية ، وكذالك الرفض الصريح للمشاركة السياسية، ويخص أساسا الأفراد الذين لا يشعرون بأنهم مندمجون في المجتمع السياسي أو لا يعترفون لأنفسهم بحد أدنى من الكفاءة السياسية والاهتمام الديمقراطي[21]. أما المظهر الثاني، فيحيل على الامتناع/العزوف الانتخابي، و الذي قد يترجم في صيغة العزوف نتيجة إندماج إجتماعي ضعيف من قبل فئات اجتماعية معينة (العاطلون عن العمل أو المهاجرون مثلا)، فهم يعبرون بشكل سلبي بأنهم غرباء عن الرهانات السياسية و الاجتماعية؛ أو قد يعد العزوف في صيغة ثانية، إختيارا نتيجة عدم الإقتناع بما هو معروض في السوق الانتخابية الوطنية.

تأسيسا على ما سبق ، يوجد مفهوم المشاركة السياسية و ما يتفرع عنه من قضايا و إشكالات، ضمنا أو صراحة، في مركز اهتمامات مكونات الفضاء العام المغربي. نجده حاضرا

19 - Maurice Duverger, Les partis politiques, Paris, Armand Colin, 1951 ; Giovanni Sartori ,Partis et systèmes de partis : un cadre d'analyse (trad. de l'anglais : Parties and Party Systems, ECPR Press, 2008 1°ed., 1994.), Bruxelles, Le Plessis-Pâté, Université de Bruxelles, 2011 ; Seymour Lipset and Stein Rokkan (eds), Party Systems and Voters Alignments, New York, Free Press, 1967 ; Vincent Lemieux, Systèmes partisans et partis politiques, Québec, Presses de l'Université du Québec, 1985 ;

20 - Anne Muxel, « L'électeur incertain », Revue Projet, vol. 327, no. 2, 2012, pp. 22-28.

21 - Philippe Breton, L'incompétence démocratique : La crise de la parole aux sources du malaise de la politique, La découverte, Paris, 2006, p.19-20.

في خطاب الدولة و مخططاتها التنموية، و في خطابات الأحزاب السياسية و برامجها، وعند المنظمات و الجمعيات المدنية و ما تطرحه من مطالب، وفي مناقشات المثقفين و بعض الأبحاث الأكاديمية. ولعل الديناميات الاجتماعية المتلاحقة خلال العقد الأخير، لم تعمل سوى على إذكاء جذوة سؤال المشاركة السياسية في الأذهان و جعله أكثر راهنية من أي وقت مضى، لهذا فالبحث عن عناصر الجواب عن سؤال المشاركة السياسية في سياق هجين كالسياق المغربي، هو بالضرورة بحث في العوائق و الصعوبات التي تحول دون تحققها الفعلي. ومن ثم إذا كانت المشاركة السياسية هي محاولة المواطن التأثير في صنع السياسات العامة، فإن التصويت أو المشاركة في العملية الانتخابية هو أحد المؤشرات الهامة لقياس هذه القدرة على التأثير إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

ثانيا : المشاركة السياسية المؤسساتية في مواجهة تنامي الإحباط الاجتماعي

من نافل القول، أن نسبة وفاعلية المشاركة السياسية، تختلف من مجتمع لأخر وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافة أفراده وإهتمامهم بأمور السياسة وشؤونها؛ وكذالك لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية، أو لا يسمح بها . ويتوقف ذلك على ما يتمتع به هذا الأخير من مشروعية ومقدار مساحة الممارسة الديمقراطية، من خلال ما يوفره من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الإنخراط في العمل السياسي لإختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم والتي تعمل على تحقيق مصالحهم و مطالبهم أو تلبية لنزوعهم للتغيير في طبيعة الحكم وآليات القيادة والإدارة. على هذا الأساس، تعتبر اللحظات الانتخابية مدخلا أساسيا لفهم أي نظام سياسي[22]. ولئن كانت أزمة التمثيل السياسي و معضلة العزوف الانتخابي، ظاهرة بشكل جلي حتى في الديمقراطيات العريقة[23]، إلا أنها تترسخ أكثر في الأنظمة الهجينة، ولا يخرج الوضع في المغرب عن هذا السياق[24].

من هذا المنطلق، لاشك في أن الاجتماع السياسي المغربي يدرك وبشكل كبير أهمية دور المشاركة في العملية الإنتخابية بما تمثله كدينامية و فعل سياسي مؤسساتي مهمته إعادة إنتاج مشروعية النظام السياسي. إلا أنه يلاحظ في السياق المغربي، اختلالا واضحا على هذا المستوى، حيث تظهر المفارقة التالية: لا يخفى على أيّ متابع للشأن الإنتخابي المغربي محاولات إظهار اللحظات الإنتخابية كأنها لحظات زخم شعبية، حيث يمكن القول إن جدل الإستحقاقات الإنتخابية في المغرب والمخاوف من تراجع نسبة الإقبال الشعبي على المشاركة في عملية الاقتراع على الأقل منذ 2007، دفع إلى الحث على ممارسة الإستحقاقات الانتخابية والمشاركة السياسية. لكن بالمقابل، هناك هندسة إنتخابية لتطويق نتائج هذه المشاركة إذا لم تأت نتيجتها وفق

التوازنات المنشودة[25].

فنمط الاقتراع ، أو القاسم الانتخابي، أو العتبة و كذالك تقطيع الدوائر الإنتخابية ليست مجرد تقنيات وإنما هي أدوات في يد إرادة سياسية مهيمنة لا تتوخى من كل إستحقاق انتخابي غيرإعادة إنتاج شروط تلك الهيمنة ؛ وهو ما جعل مختلف المحطات الإنتخابية شبه متجانسة و مرتبطة بالمسار المتبع، حيث يتم من إستحقاق إنتخابي لآخر، تكريس البلقنة الحزبية، وإفراغ المؤسسات المنتخبة من رهاناتها الديمقراطية، بكل ما لذلك من مضاعفات سلبية على سيرها ومصداقيتها. وينعكس هذا التناقض في الطريقة التي يتم بها تناول مفهوم المشاركة السياسية بصفة خاصة، و التداول الديمقراطي بشكل عام.

ذالك أن واقع تعامل الفاعلين السياسيين من خلال الحكومات و البرلمانات مع جسر الثقة الذي يربطهم بالمواطنين، يسير في اتجاهات أخرى غير تلك المفترضة لتقوية البناء المؤسساتي و فعالية العمل السياسي. فالتقلص الواضح في شرائح المشاركين و المهتمين بالممارسة السياسية الرسمية يقابله تضخم ملحوظ في شرائح اللامباليين و المتطرفين ، الذي يعود بالأساس إلى تزايد حدة التفاوتات الاجتماعية و الإقتصادية و تآكل القنوات اللازمة لإستيعاب المطالب الاجتماعية. فالمشاركة في أغلب المحطات الانتخابية أقرب إلى التعبئة منه إلى المشاركة كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[26].

و كمحصلة لهذا الواقع، أن الممارسة السياسية و لو في محدوديتها و انحصار هامشها أضحت عاملا مباشرا في فقدان منسوب الثقة المؤسسية، مما سيولد المزيد من حالات النفور السياسي و الاغتراب الحزبي. ففضلا عن وجود موانع بالفضاء العام للمشاركة على مستوى الجانبين القانوني والسوسيولوجي، توجد أزمة في العرض السياسي.وبالنتيجة، تتآكل المشروعية

22 - Mohamed Tozy (Sous/direction), Elections au Maroc : entre partis et notables (2007-2009), Konrad Adenauer Stiftung, 2010, p.8 ; Ellen Lust, "Change and Continuity in Elections after the Arab Uprisings", Swiss Political Science Review, vol18, n° 1,2012, p.10-113.

23 - Pierre Rosanvallon, La contre-démocratie : La politique à l'âge de la défiance, Seuil, 2006 ;

24 - يعتمد "مؤشر الديمقراطية" الذي تصدره "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" التي تتبع مجموعة الإيكونوميست البريطانية ، على مدى التزام الأنظمة السياسية بالمعايير التالية: العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات المدنية. ومن ثم يتم إدراج كل نظام سياسي في بناءا على درجته في خانة " الديمقراطيات الكاملة" ، أو" الديمقراطيات المعيبة" ، أو"الأنظمة الهجينة" (أي تجمع بين الديمقراطية والسلطوية)، أو "الأنظمة السلطوية". فمثلا من خلال تقريري 2019 و 2020، صنف النظام المغربي بأنه نظام هجين.

25 - محمد شقير ، السلوك الانتخابي بالمغرب : بين الشفافية الانتخابية و المقاطعة الشعبية ، دفاتر وجهة نظر ، عدد 30، 2015، ص214.

26 - جون كلود سانتوشي، التعددية الحزبية المغربية وهيكلة المجال السياسي، ترجمة محمد حمادي، دفاتير مجلة وجهة نظر، عدد11،2001.

السياسية والدستورية للفعل المؤسساتي الحزبي وتنعكس على الأداء السياسي ووظائف الدولة[27]. فمع تصاعد الأشكال الإحتجاجية والرجات الثورية في المنطقة العربية، تغيَّرت وتبدَّلت تلك القوالب الثابتة للثقافة السياسية السائدة وحلَّت محلها ثقافة سياسية جديدة شكَّل الفضاء العمومي منطلَقًا لها، و أضحت تنهل من قاموس ديمقراطي غير معهود من قبيل حلول شعارات الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة و التداول الديمقراطي على السلطة[28].

وفي السياق نفسه، فإنّ لغياب هذه المؤشّرات تأثيرات كبيرة على تفعيل عمليّة المُشارَكة السياسيّة حتّى في حالة تعدّد الأحزاب سواء من زاوية عدم توافر قنوات المشاركة، أم من زاوية ما يُمكن أن تقوم به بالفعل من دَور مُعتبَر في عملية الممارسة السياسية. وتُعتبَر المساواة كذلك، قيمة أساسية من قيَم النظام الديمقراطي، فضلاً عن أهمّيتها للمشاركة بحيث لا يُمكن تصوُّر قيام مُشارَكة سياسية مؤثِّرة من دون أن تكون تلك المُشارَكة متاحة للجميع على السواء، ووفق معايير محدَّدة ومنضبطة. ويبقى دَور التّداول السلميّ للسلطة بمثابة الشاهد المادي على فاعلية المشاركة السياسية، إذ غالباً ما يرتبط غياب تداول السلطة بإنخفاض مستوى المشاركة، ما يعني أنّ تداول السلطة مؤشّر قويّ على المُشارَكة وعلى تعدّد البدائل وتنوّعها داخل المجتمع. وفي نفس المنحى تبرز أهمية ومحورية مصالحة المواطن المغربي مع السياسة من خلال تعزيز المشاركة السياسية، وما يستتبع ذلك من "مأسسة السلطة"، مع ضرورة تثبيت قيم الثقافة السياسية الديمقراطية مجتمعيًا.

بيد أن التوترات الاجتماعية التي عرفها المغرب خلال الخمس سنوات الأخيرة، أعادت عقارب السيرورة السياسية إلى ما كانت عليه قبل هبوب رياح "الربيع العربي"، حيث فقدت شرائح مجتمعية الثقة في الحكومة والأحزاب السياسية، فهذه الأخيرة بدت غائبة تماما في معالجة أزمات حراك الريف، التوتر الاجتماعي بجرادة، مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية التي أخدت بعدا سياسيا في 2018، و غابت أيضا خلال الأشهر الأولى من جائحة كورونا.

إن إستدعاء التاريخ القريب، يسمح بالتذكير بأنه في سنوات التسعينات، شهدت مدينة الرباط إحتجاجات الشباب العاطل من حاملي الشهادات، من أجل المطالبة بالإدماج في الوظائف العمومية. كما أنه منذ سنة 2005، عرفت الساحة المغربية موجات إحتجاجية تطالب بدور الدولة في رفع التهميش، وفك العزلة عن المناطق الجبلية النائية في الأطلس المتوسط. ومع بداية سنة 2011، ظهرت دورة من الإحتجاج للمطالبة بالتغيير السياسي، سميت بحركة 20 فبراير.

وفي خريف سنة 2016، شهدت مدينة الحسيمة حركة إحتجاجية بعد حادثة بائع السمك محسن فكري، مما قاد إلى الاحتجاج بسبب الإحساس المتراكم باللامساواة، والتهميش لدى الساكنة الريفية لعدة سنوات. كما عرفت نفس السنة، موجة إحتجاجية للأساتذة المتدربين،

وسنة 2017، برزت احتجاجات "العطش" بزاكورة، وكذالك عرفت مدينة جرادة إحتجاجات متتالية، بعد وفاة شقيقين في منجم لإستخراج الفحم الحجري بطريقة عشوائية، حيث تحولت المظاهرات إلى المطالبة بتنمية المدينة المنجمية سابقا. وشهدت سنة 2018، ظهور تنسيقية الأساتذة المتعاقدين، وحركة مقاطعة بعض المواد الغذائية على شبكات التواصل الاجتماعي، كما إحتج جزء من ساكنة أحياء الصفيح في مدينة الدار البيضاء على قرارات السلطة لهدمها. و في سنة 2019، ظهرت حركة تزنيت للاحتجاج ضد التهميش الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية. وفي الوقت الذي إشتد فيه الصراع بين السلطة والأساتذة المتعاقدين، ظهرت احتجاجات الطلبة الأطباء. كما أن الزمن الوبائي الحالي، لم يمنع من الإحتجاج في الفضاء العمومي، حيث أبرز الوباء إلى السطح مختلف الهشاشات الاجتماعية.

إلا أن التمعن في التمظهرات الإجتماعية والمجالية لهذه الأخيرة، يدفع بالقول بأن المواطن المغربي الذي يعيش هشاشة إجتماعية و إقتصادية و مدنية و ثقافية، هو مواطن عاجز عن ممارسة حقوقه المدنية و السياسية، حيث تصبح وضعيته السوسيو-اقتصادية عائقا بنيويا في وجه التأهيل السياسي و الانتقال الديمقراطي، و ذالك باعتبارها تفرز آلياتها الذاتية لإعادة انتاج ديناميتها الخاصة (تناسل أحياء الصفيح، البناء العشوائي، الاقتصاد الطفيلي/الغير مهيكل ،الفساد الانتخابي، التطرف،...). و هو ما يفسر فشل السياسات العمومية في معالجة مظاهر الهشاشة و الإقصاء بالخصوص[29]، فلا السياسات الإجتماعية التصحيحية، و لا حتى السياسات الإسعافية والإحسانية، استطاعت أن تمتص المظاهر الصارخة للفقر في القرى و هوامش المدن[30].

وضمن نفس السياق، فإنه وبعد سنوات من إعتماد دستور2011، ظل المشهد السياسي المغربي العام أكثر تراجعية عما كان عليه من قبل، واستمرت الأحزاب في عدم تطابق ممارساتها مع حمولات الدستور وما يحتاجه من نفس تحديثي ليواكب إنتظارات الشارع الذي بات يرفض آليات الوساطة التقليدية وعلى رأسها الأحزاب السياسية، وذلك نتيجة غياب تعددية سياسية حقيقية، قائمة على شرعية المؤسسات الحزبية وعلى معايير الديمقراطية والكفاءة والنزاهة والقدرة على خلق فرز جديد في المشهد السياسي، وغياب عروض إستثنائية من شأنها

27 - محمد باسم منار، المشهد السياسي في المغرب : دراسات في سياقات و مآلات ما بعد دستور 2011، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 2018.

28 - الفعل الاحتجاجي بالمغرب : مقاربة الأنساق و السلوكات و القيم ، ملف مجلة أبحاث ، عدد مزدوج 62-61، 2015.

29 - يعترف تقرير الخمسينية حول التنمية البشرية بالمغرب، أن مفاهيم الفقر و الهشاشة والإقصاء لم تكن واضحة في خطاب الدولة قبل سنة 2000.

30 - حسن قرنفل ، الفقر : من الإحسان الى التنمية البشرية، دار الآمان، الرباط، 2017، صص.252-161.

إرجاع الثقة في المسار الديمقراطي، وبالتالي تقوية مسار التنمية السياسية[31]. ومع إختناق قنوات التعبير و عجز العمل السياسي المنظم ، صار الشارع تعويضا هلاميا عن ضعف التنظيم السياسي، و متنفسا سيكولوجيا لإنغلاق مراكز القرار وإفلاس آليات المشاركة[32].

وبغض النظر عن أسباب العزوف الانتخابي/ السياسي وعدم المشاركة السياسية؛ والتي تكون غالبا مرتبطة بجدوى هذه المشاركة في ظل مناخ غير ديمقراطي يتسم بتسييج المجال السياسي، فإن هذه المشاركة تتسم بالموسمية والتعبئة الظرفية. مما يجعل المشاركة السياسية مشاركة شكلية ليس إلا، بمعنى ضعف قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثليه. مما يؤثر بشكل واضح على قيمة المشاركة السياسية المؤسساتية في السياق المغربي. وبهذا الخصوص، يحفز انتشار انعدام الثقة على إنكار الدولة سواء فيما يتعلق بسلطتها أو فيما يتعلق بالشعور بالإنتماء إلى الوطن، ناهيك عن تهديد التماسك الاجتماعي. و غير خاف أن الحضور الملتبس للفاعل السياسي في فكر و تمثلات المجتمع، يجعل من العسير على الأفراد الاستمرار في التمسك بالقيم المدنية الإيجابية داخل المجال المؤسساتي.

ومع ذالك، يستنتج مما سلف ذكره أن المواطن المغربي (كحيوان سياسي) لم يتنازل عن حقه في المشاركة بل اتخذ وسائل بديلة تفسح له المجال بشكل أكبر في التعبير عن مواقفه. مما يدفع باتجاه القبول بفرضية بروز مجال عمومي مضاد وتمثلات لا مؤسساتية للمشاركة السياسية. فإنتظارات المواطنين تراكمت بشكل لافت وتجاوزت خطاب ووعود الفاعل السياسي، كما أن السلوك الإنتهازي و المناسباتي لهذا الأخير لا يسمح بالمزيد من تقوية وتعزيز الفعل السياسي المؤسساتي وثقة المواطن في السياسة والفاعلين والمؤسسات، وهو ما يمكن اختزاله بإرتباط تنامي المشاركة السياسية بمشروعية الإنجاز لدى الفاعلين، و هي ما سيدفع المواطن إلى تجديد الثقة في السياسة خطابًا وممارسة، وإنخراطه بوعي ومسؤولية لتملك ودعم المبادرات التنموية. فهي بذلك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الحياة السياسية من خلال التأثير على المواطنين، الشيء الذي ينعكس بالإيجاب أو بالسلب على درجة المشاركة السياسية.

ومع المعطيات القائمة التي تمت الإشارة اليها في ما سبق، تبرز الحاجة إلى مساءلة واقع المشاركة السياسية في السياق المغربي خلال الإستحقاقات المقررة في شتنبر المقبل.

ثالثا: معضلة المشاركة السياسية في أفق الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة

من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية و التقنية و السياسية، يظهر جليا بأن الرهانات التي تتحكم في الاستحقاقات الانتخابية ، تتمثل أساسا في ضمان استمرار التوازن في

الحياة السياسية المغربية من جهة. و من جهة ثانية، الرغبة في رفع نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة. و هذا ما يفسر تمفصلات النظام الحزبي المغربي مع مأسسة الممارسة السياسية ككل. بيد أنه لا يمكن حصر هشاشة اللعبة الانتخابية في خطاطة اللعبة السياسية في السياق الحالي المغربي، بل هناك عوامل ذاتية خاصة بطبيعة وهيكلة المنظومة الحزبية ، ثم بطبيعة النخب المشكلة للخطاب الحزبي برمته[33].

لهذا، فالأحزاب السياسية كفاعل في المجال السياسي المغربي، لا تزال تعاني من عدة مشاكل هيكلية ومشاكل تأطيرية أثرت على موقعها داخله و كذا على الثقة فيها كمؤسسات قادرة على قيادة المرحلة نحو إنتقال ديمقراطي حقيقي. فبعد الأحزاب عن اهتمامات المواطنين وفشلها تواصليا في استثارة الرغبة السياسية لديه، ناهيك عن متوالية من الإخلال بالوعود الإنتخابية، وعدم إحترام البرامج السياسية المعلنة شعارا و منهجا، تؤشر على أن السلوك الحزبي يزيد من إتساع ظاهرة الإغتراب السياسي، والذي يترجمه إحباط المواطن منذ بداية العملية الانتخابية بعدم التسجيل في اللوائح الانتخابية، وبعد ذالك بعدم التصويت.

من هذه الزاوية، ومن حيث المنطلقات والمخرجات الرئيسة للجولة الانتخابية القادمة، تخضع الاستحقاقات المنتظرة إذن للشروط نفسها والمحددات عينها التي ترسم قواعد العملية السياسية في السياق المغربي في الإطار المرسوم لها سلفاً؛ فهي كمثيلاتها السابقات، أي حَلقة أخرى من حلقات اللعبة السياسية الجارية في الحياة السياسية المغربية خلال العقدين المنصرمين. وهـي ملاحظة تثبتـها الوقـائع الجارية وتؤكدها الحوادث المتجـددة علـى خريطة العمل السياسي المغربي.

الأمر الذي يدفع إلى القول إنّ واقع العمل الحزبي في المغرب، في كثير من أَوْجُهِه المركبة في سياقاتٍ محدَّدة، يُعدّ محصلةً لتجربةٍ طويلةٍ من الصراع السياسي، وإنّ عيوباً كثيرة فيه ولَّدتها تدخلات السلطة، وإستعداد بعض النخب بمبرّرات وإغراءات عديدة لتركيب الخرائط المنسجمة مع آلياتها في العمل السياسي، مما يفضي إلى مزيد من الضبط والهيمنة. و من المعلوم أيضا أن

31 - محمد الرضواني،" الحكومة التي تلتقط كل شي : محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011 " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد مزدوج رقم 44-43، 2014، ص108-96.

32 - لوحظ على مدار التجربتين الحكوميتين (2021-2016/2017-2012) أن الفاعل الحزبي بشكل عام ينزع نحو ثقافة الوصولية، الإنتظارية و الإتكالية، مما حال دون تحديث و تطوير الممارسة السياسية. إن وقفة تأمل عند بعض مظاهر المشهد السياسي المغربي، تحيلنا على أكثر من دلالة عن أسباب تآكل الثقة و المصداقية في العمل السياسي، و التي تعتبر سببا مباشرا لعدم المشاركة و عاملا قويا و موضوعيا للإنكفاء المجتمعي.

33 - عبد الاله سطي، صناعة القرار السياسي : بحث في المؤسسة و المؤسساتية بالنظام السياسي بالمغرب، سلسلة دراسات و أبحاث، رقم 16، دار نشر المعرفة، الرباط،2015 ،ص130.

الأحزاب السياسية المغربية أضحت تشتغل وفق منطق "الكارتيل"[34]، أي تنزع أكثر نحو إقامة علاقات مع الدولة و الأحزاب المتنافسة ، على حساب علاقتها بالناخبين، مما نتج عنه إزدياد منسوب أزمة التمثيل وإنتشار الممارسة الزبونية و هيمنة النخب الكلاسيكية على صناعة القرار الحزبي[35].

إلا أن الجديد في هذا الموضوع يتعلق بتزايُد حضور الشباب النافر من المؤسسات داخل شبكات الفضاءات الرقمية التي أصبحت اليوم عنواناً لمؤسساتٍ جديدة، تفوق المؤسسات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني عدداً وكثافة. وتمارس، بين حينٍ وآخر، حضوراً يفوق تجمّعات الأحزاب، يوم كان لها تجمعاتٌ وأنشطةٌ وصحافةٌ ومؤتمراتٌ ومواقف، أي يوم كانت تصنع الحدث بخياراتها ومواقفها ونضالات رجالها ونسائها وشبابها وتنظيماتها القطاعية[36].

فالكتل الناخبة فقدت الثقة في الفعل الحزبي، بفعل دورات متتالية من الإحباط، و هو ما ولد لدى شرائح واسعة نفسية تشاؤمية ومشككة في الفعل الانتخابي، أي فقدان الجدوى من ضرورة الانخراط في مشاركة سياسية جديدة، خوفا من إحباط جديد. وبالتالي، يمكن القول بأن هناك صورة نمطية سلبية سائدة تهيمن على الإدراك السياسي للعديد من المواطنين تجاه الفعل السياسي المؤسساتي.

بالرغم من أن الدستور المغربي لسنة 2011 ربط ربطا محكما بين "المشاركة" (التي تجافي مسلكيات المقاطعة والعزوف أو التبخيس في سياق بناء المؤسسات المنتخبة) وبين "الوفاء" لإختيارها الذي لا رجعة فيه، والمتمثل في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، يبقى الواقع السياسي المغربي يواجه مأزقا متعدد الأبعاد. فمن جهة أولى، هناك إستحقاقات إنتخابية لا تحظى بإهتمام الجمهور؛ ومن جهة ثانية، هناك حركات مطلبية و ترافعية متنوعة تتحرك بمعزل عن بعضها البعض من جانب وبمعزل عن القوى السياسية من جانب آخر. بهذا المعنى، فالإستحقاقات القادمة ستكون محكا حقيقيا لمدى الإستمرار أو القطيعة مع عيوب الممارسة الديموقراطية كما ستكون مقياسا لدرجة التأثير الإجتماعي للدولة والأحزاب معا في توجيه المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

ويسجل هنا أن الأدوار الدستورية للأحزاب السياسية المغربية في الجانب التأطيري والتعبوي، ظلت ضعيفة ومناسباتية حيث لا تتحرك ماكينة الأحزاب الدعائية و التواصلية إلا مع حلول اللحظات الانتخابية، وهو ما يؤدي الى تعطيل البناء الديمقراطي، و التشكيك في مقوماته و جدواه. وحينما يتخلى بعض المواطنين عن المشاركة، و تحتد ظاهرة اللامبالاة و العزوف عن المشاركة السياسية المؤسساتية في الحياة السياسية، فإن المجال يتسع أكثر أمام عوامل الاختلال والإغتراب السياسي، الذي ينتج عنه عدة إختلالات أخرى في المجالات الإقتصادية،

الإجتماعية والثقافية. ومن ثم يتم تحويل طبيعة النقاش حول السياسات العمومية من المجال السياسي والقيمي إلى المجال التدبيري التقني والإجرائي، وهوما يكرس نزعة اللاتسييس السائدة والمكتسحة للفضاء المغربي[37].

وهذا ما يجعل من القرار السياسي، عوض أن يكون نتيجة للتداول العمومي والسياسي، سجينا لخبرة أحادية تحث ضغط دائم للاستعجال. فاذا كانت الحكومات المتعاقبة على الأقل خلال العقدين الأخرين، تتحمل بكيفية مباشرة مسؤولية تأزم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بسبب بعض الاختيارات غير الشعبية وسوء تدبير الشأن العام ، فان ضعف المشاركة السياسية و اختيار الصمت واللامبالاة من طرف نسبة هامة من المواطنين، ساعد على إفراغ المؤسسات التمثيلية من مضمونها الديمقراطي، حيث تسببت هذه الظواهر بدورها في خلق وتعميق أزمة الثقة في الفعل المؤسساتي والسياسي[38]. و بهذا الصدد، فقد حمل تقرير اللجنة الملكية المكلفة بصياغة النموذج التنموي الجديد تشخيصاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمغرب، كما رصد شعور المواطنين بتراجع ثقتهم في السياسيين[39]، واتساع الفوارق الاجتماعية وبروز توترات اجتماعية، خاصة في المدن الصغرى والمتوسطة، التي عرفت تراجعاً كبيراً "لوساطة القرب". وتم التأكيد على أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في تحرير النقاش، وساعدت على توفير "آلية إضافية لقياس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد". وبالرغم من إشادة الفئات التي تحدثت مع اللجنة بالمكتسبات المحرزة، فإن التقرير رصد بعض المخاوف بشأن المستقبل، والتي هي نابعة أساساً من الإحساس بتعطل آليات الارتقاء الاجتماعي، وتلاشي الثقة في قدرة المؤسسات العمومية على السهر على الصالح العام؛ ناهيك بأن هذه الوضعية المقلقة سيزيدها إستفحالاً، الشعور بضعف الحماية الاقتصادية والاجتماعية والقضائية .

ومع إعتبار التقرير الجديد بأن النموذج الحالي يكرس «تعميق الفوارق ومخاطر التراجع الاجتماعي للطبقة الوسطى»، رصد التقرير أيضا وجود «أزمة الثقة تجاه الفعل العمومي، في

34 - عبد المالك الوزاني، "الأحزاب السياسية المغربية: من التمايزات الأيدولوجية الى ظاهرة الكارتيلات"، مجلة تكامل للدراسات و الأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الأول، 2021، ص.37-16.

35 - عثمان الزياني، "الأحزاب السياسية و الاشتغال بمنطق الكارتيل: طبوغرافيا مأزق التمثيل الحزبي و امتهان سلوك التواطؤ" مجلة تكامل للدراسات و الأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الأول، 2021، ص.53-52.

36 - Ghassane Lamrani, Abstention électorale et partis politiques au Maroc, op.cit, p.297-311.

37 - عبد الله ساعف ، رهانات التحول السياسي في المغرب، سلسلة نقد السياسة، منشورات دفاتر سياسية،2004، ص 42.

38 - مؤشر الثقة في المؤسسات 2020 : البرلمان وما وراءه في المغرب. تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020،محور المؤسسات المنتخبة، صص.92-75.

39 - اعتمدت اللجنة الملكية خلال اشتغالها على مشاورات أجرتها مع عدة فئات، ووظفت منصتها الإلكترونية لتلقي مساهمات المواطنين. كما نظمت عدة ندوات ولقاءات، تفاعل معها 9700 شخص، وتوصلت بأكثر من 6600 مساهمة مكتوبة.

سياق تردي جودة الخدمات العمومية، وضعف الحس الأخلاقي، وقيم النزاهة على العموم لدى المكلفين بتدبير الشأن العام». و بهذا الصدد، يشمل الشعور بفقدان الثقة أيضاً النخب السياسية والاقتصادية، والفئات الاجتماعية الميسورة، التي يرى المواطنون أنها إستفادت من إمتيازات غير مشروعة، وأنها غير حريصة على المصلحة العامة.

كما أنه في ظل التأثيرات القوية والعميقة لجائحة كورونا على المجتمع والاقتصاد، بقي النقاش السياسي الذي عادة ما يرافق الانتخابات باهتاً وخافتاً، مما يزكي حسب من يشككون في جدوى الانتخابات عدم وضوح الرؤيا فيما يخص قضايا الحكامة لتحديد المسؤوليات بشكل واضح يضمن محاسبة عادلة لمن تولوا مناصب عمومية أو إنتخابية، وإصلاح وتجميع وإضفاء طابع النجاعة على المؤسسات العمومية ، وإعطاء الحيوية والفاعلية لورش الجهوية المتعثرة . ففي الوقت الذي كان يراهن فيه الرأي العام على تغيير ملموس في خطابات وأفكار ونقاشات وسلوكات الأحزاب وعلى ظهور تنمية سياسية حقيقية وثقافة سياسية جديدة ونقاشات سياسية عميقة وتدبير آخر للشأن السياسي والانتخابي ، كشفت أجندة الأحزاب الانتخابية المتنافسة عن أزمة القيم السياسية وتراجع الشعور بالالتزامات المدنية وبالمهام الدستورية والتعاقدية عند الأحزاب.

فالأحزاب لا يمكن أن تكون مجرد آلات لاختيار المرشحين، أو أن تتوقف عند إثارة البطالة والسكن غير اللائق والبيروقراطية ومشاكل التعليم، بل يتعين عليها أن تصير فاعلة في التغيير المجتمعي، من خلال إجراءات ملموسة تمس القضايا الأساسية في برامجها. بعبارة أوضح، عليها الانتقال إلى مرحلة الفعل. وبهذه الطريقة فقط ستستقطب المناضلين، ستجذب اهتمام الناخبين، ستطابق أفعالها أقوالها، وستحول دون أن يصير التجديد السياسي مجرد خدعة لشعبوية مقنعة.

غير ذالك، سيضيق هامش رد فعل السلطات لإستيعاب الموجات الجديدة من الهزات الاجتماعية ذات الطابع الشعبي، خاصة وأن حتى الأرقام الرسمية لا تخفي عمق الغضب الناتج عن التردي المتزايد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المتوسطة والطبقات الدنيا.

خاتمة

لقد بدا جليا، أن الرهان على آلية الانتخاب كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، وتطوير الممارسة الديمقراطية ، يتطلب توافر مجموعة من الشروط، ترتكز بالأساس على وجود إرادة سياسية تدعم هذا الخيار، وإعتماد آليات قانونية وتقنية تسمح بمرور هذه الإستحقاقات في

أجواء سليمة وسلمية وشفافة، وقبول الأطراف المتنافسة بقواعد اللعبة المتاحة في هذا الشأن. فإذا كانت حالة التداول على السلطة، في السياقات الغربية اليوم، معياراً لتحقّق المشاركة السياسية في صورتها الأعلى، فإن هذا الرهان لا يصيب نجاحاً إلاّ في الديمقراطيات العريقة، التي خطت شوطاً كبيراً في تجربة المشاركة السياسية، وحققت في ذلك تراكماً هائلاً ساهم في تقوية الفعل السياسي المؤسساتي في بلدانها.

في السياق المغربي، يشكل انحدار وتردي الفعل السياسي الحزبي بسبب العوامل المشار إليها سابقا أحد مظاهر الأزمة المركبة لمعضلة المشاركة السياسية. وفي هذا الإطار، فمن بين أبرز سمات المشهد السياسي الوطني الراهن تراجع الدور المستقل للأحزاب في التأثير على صناعة القرار في المجال السياسي، وتقلص دورها التأطيري والإشعاعي، واهتزاز ثقة فئات إجتماعية عريضة في خطابها ووعودها، و كذالك في مصداقيتها وذلك بفعل ما استشرى في صفوفها من نزعات شعبوية ونفعية وإنتهازية.

ومع إستشراء هذه النزعات، نمت نزعة أشد سلبية على مسألة تجديد الثقة في الفعل السياسي المؤسساتي، هي نزعة تبخيس العمل السياسي الحزبي، وفي أحسن الأحوال ربطه بالنزعة الانتهازية والوصولية، موازاة مع تراجع الدور الريادي التأطيري والتنويري للمثقفين. بالمقابل، يعيش المغرب الراهن حركية إجتماعية تعبر عنها المظاهرات و مختلف الأشكال الإحتجاجية. فتراجع الثقة في الفعل السياسي المؤسساتي يطرح أسئلة مقلقة على الفاعل السياسي كما على الذين يتخذون من الشأن السياسي موضوعا للتفكير. لا يتعلق الأمر بعطب في آليات اشتغال المؤسسات التمثيلية، يمكن إصلاحه تقنيا، بقدر ما يتعين التفكير في الأمر بطريقة غير مألوفة لإحداث تغيير نوعي في مؤسسات المشاركة السياسية. فما العمل لمواجهة التردي المتصاعد للفعل السياسي المؤسساتي؟

الجواب الموضوعي عن هذا السؤال يتطلب وعيا مدركا لتحديات تنامي الإنسداد السياسي ، والتحلي بالجرأة والإرادة السياسية لإعادة النظر في مجمل الأداء السياسي للأحزاب، من خلال إعادة هيكلة المجال السياسي على أسس جديدة ومستلهمة من روح دستور 2011 ومن أفقه المفتوح على إرساء قواعد ومواصفات دولة الحق والقانون وفصل السلط وتكريس الحريات الفردية والجماعية .فالمنعطف الجديد الذي دخله المغرب يفترض تطوير العملية السياسية والإرتقاء بالعمل السياسي، برفع الإلتباسات المرتبطة بآليات اتخاذ القرار، و ما تستلزمه المسؤولية من أسئلة حول السياسات المتبعة والنتائج.

إن الحالة المقلقة التي آلى إليها الحقل الحزبي الوطني تستدعي فتح حوار نقدي شفاف حول أقوم المسالك لتجاوز هذا الوضع الدراماتيكي لتعددية حزبية مشلولة وعقيمة، أضحت

عبئا على أي تقدم في مواجهة المرحلة التاريخية التي تمر منها بلادنا ، فربح رهانات التنمية والدمقرطة والوحدة الوطنية في عالم اليوم، سيظل مستعصيا دون حقل حزبي فاعل و مستقل وقادر على القيام بمهامه في التأطير وإقتراح البدائل وإنتاج النخب ومد أمتن الجسور مع مختلف فئات المجتمع. ولأن التجارب برهنت على فشل رهان التنمية بإرجاء مطلب الديمقراطية، فإن أي رهان لا يربط بشكل جدلي ووثيق بين التنمية كأفق للعدالة الاجتماعية وبين الديمقراطية في أبعادها المتكاملة، لن يحالفه غير الإخفاق، وفي أحسن الأحوال التعثر الدائم المفتوح على التراجع، مما يستوجب إعادة النظر في جوهر الفعل السياسي بما يخدم كل مكونات المجال العمومي المغربي سواء مكونات المجال العام التقليدي أو مكونات المجال المضاد من خلال تنامي الفعل السياسي الرقمي. فالخطاب السياسي الحزبي التقليدي أمسى متجاوزا لأن ما أمسى يتطلع إليه المواطنون المغاربة و بالخصوص الشباب منهم هو تقديم برامج واضحة المعالم وممكنة التحقق، بعيدا عن المزايدات السياسوية على هذه الفئة، التي لن تفضي إلا إلى تكريس مزيد من العزوف والاغتراب السياسيين.

البيبلوغرافيا

■ باللغة العربية :

• عبد الله ساعف ، رهانات التحول السياسي في المغرب، سلسلة نقد السياسة، منشورات دفاتر سياسية، 2004.

• عبد المالك الوزاني، "الأحزاب السياسية المغربية: من التمايزات الأيدولوجية الى ظاهرة الكارتلات"، مجلة تكامل للدراسات و الأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الأول،2021

• عثمان الزياني، "الأحزاب السياسية و الاشتغال بمنطق الكارتيل: طبوغرافيا مأزق التمثيل الحزبي و إمتهان سلوك التواطؤ" مجلة تكامل للدراسات و الأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الأول،2021

• عثمان الزياني، "الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب: دراسة في ظل الانتخابات التشريعية ل7 أكتوبر 2016"، ضمن الكتاب الجماعي : المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات التشريعية ل 07 أكتوبر 2016، تنسيق البشير المتاقي، سلسلة اضافات في الدراسات القانونية و السياسية، 2017.

• عبد الاله سطي، صناعة القرار السياسي : بحث في المؤسسة و المؤسساتية بالنظام السياسي بالمغرب، سلسلة دراسات و أبحاث، رقم 16، دار نشر المعرفة، الرباط،2015

• محمد الرضواني،" الحكومة التي تلتقط كل شي : محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011 " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد مزدوج رقم 2014،44-43.

• محمد باسم منار، المشهد السياسي في المغرب : دراسات في سياقات و مآلات ما بعد دستور 2011، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 2018

• محمد شقير، السلوك الانتخابي بالمغرب : بين الشفافية الانتخابية و المقاطعة الشعبية ، دفاتر وجهة نظر ، عدد2015،30.

• جون كلود سانتوشي، التعددية الحزبية المغربية وهيكلة المجال السياسي، ترجمة محمد حمادي ،دفاتير مجلة وجهة نظر ،عدد11 ،2001.

• فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة ،2014

• حسن قرنفل، الفقر : من الإحسان الى التنمية البشرية، دار الآمان، الرباط، 2017.

• مؤشر الثقة في المؤسسات 2020 : البرلمان وما وراءه في المغرب. تجديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020.

• الفعل الاحتجاجي بالمغرب : مقاربة الأنساق و السلوكات و القيم ، ملف مجلة أبحاث ، عدد مزدوج 62-61، 2015.

■ المراجع باللغات الأجنبية :

• Abderrahmane Rachik, La société contre l'Etat, mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc, La Croisée des chemins, Casablanca, 2016

• Ali Benmakhlouf (sous/direction), Droit et participation politique, Editions Le Fennec, Casablanca, 2002

• Anne Muxel, « L'électeur incertain », Revue Projet, vol. 327, no. 2, 2012,

• Dominique Schnapper, Qu'est-ce que la citoyenneté ? Gallimard, Paris, 2000

• Gabriel Almond and Sidny Verba, The Civic Culture, Political Attributes and Democracy in Five Nations, Princeton, New Jersy, 1963

• Ellen Lust, "Change and Continuity in Elections after the Arab Uprisings", Swiss Political Science Review, vol18, n° 1, 2012.

• Ghassane Lamrani, Abstention électorale et partis politiques au Maroc, Edition Bouregreg, Rabat, 2015.

• Govanni Sartori, Partis et systèmes de partis : un cadre d'analyse (trad. de l'anglais : Parties and Party Systems, ECPR Press, 2008 1°ed., 1994.), Bruxelles, Le Plessis-Pâté, Université de Bruxelles, 2011.

• Giuseppe Di Palma, Apathy and Participation Mass Politics in Western Societies, New York, The Free Press, 1970.

• Jacques Lagroye, La politisation, Paris, Belin, 2003.

• Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Boston, Mass, Little, Brown,1966.

• Maurice Duverger, Les partis politiques, Paris, Armand Colin, 1951.

• Michael Bratton, "Political Participation in a New Democracy: Institutional Considerations From Zambia," Comparative Political Studies, vol.32, n°5, 1999

• Mohamed Tozy (Sous/direction), Elections au Maroc : entre partis et notables (2007-2009), Konrad Adenauer Stiftung, 2010.

• Myron Weiner," Political Participation: Crises of the Political Process" In Leonard Binder, Crises and Sequence in Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1971.

• Nonna Mayer, (sous la direction), Sociologie des comportements politiques, Armand Colin, Paris, 2010.

• Patrice Duran et Fabien Truong, « La participation politique : nouvelles dimensions, nouveaux problèmes », Idées économiques et sociales, vol. 173, n° 3, 2013.

• Philippe Breton, L'incompétence démocratique : La crise de la parole aux sources du malaise de la politique, La découverte, Paris, 2006.

• Pierre Rosanvallon, La contre-démocratie - La politique à l'âge de la défiance, Seuil, 2006.

• Samuel P.Huntington and Goon M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developmenting Countries, USA, 1976.

• Samuel P.Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven),Yale University Press, 1968.

• Seymour Lipset and Stein Rokkan (eds), Party Systems and Voters Alignments, New York, Free Press, 1967.

• Vincent Lemieux, Systèmes partisans et partis politiques, Québec, Presses de l'Université du Québec, 1985.

تعديل القوانين الانتخابية و تحديات المشاركة الانتخابية

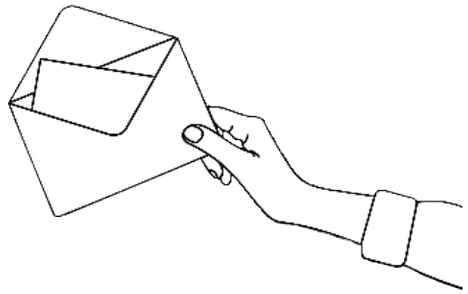

La réforme du cadre juridique:
Quel impact sur l'avenir de la participation politique au Maroc

Ismail ABOUNAIM

Chercheur en Droit Public

Laboratoire de Recherches Juridiques et d'Analyses des Politiques-LAREJAP à l'université Cadi Ayyad

fsjes Marrakech

ملخص :

تعد المشاركة السياسية في المجتمع المغربي من بين المواضيع التي تطرح عدة اشكالات والعديد من التساؤلات، سواء على المستوى السياسي من حيث الممارسة أو على المستوى القانوني من حيث التنزيل والتطبيق. مما يفرض تباين فكري ومعرفي في الآراء وتضارب في المصالح بين الفاعلين، هيئات المجتمع المدني والمنظمات التي تنشط في الساحة السياسية. والواقع، أن الإطار القانوني يحاول التكييف مع هذه الاشكالات البنيوية والوظيفية، ومع ذلك، تظل القاعدة القانونية عاجزة عن مسايرة الأهداف العامة للعملية الانتخابية، تظل القاعدة القانونية عاجزة عن مسايرة الأهداف العامة للعملية الانتخابية، بالإضافة الى عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي الدي يستدعي تطوير المنظومة الانتخابية تماشيا مع الديناميات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها بلادنا في العقود الأخيرة. من هذا المنظور يعالج هذا المقال مسألة الإصلاحات القانونية والتعديلات الدستورية التي جاء بها المشرع ومدى تأثيرها على مستقبل المشاركة السياسية بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، العملية الانتخابية، الوضع السياسي، الإصلاحات القانونية، التعديلات الدستورية.

Résumé :

La participation politique de la société marocaine fait partie des sujets qui soulèvent plusieurs problèmes et de nombreuses questions, tant au niveau politique en matière de pratique qu'au niveau juridique en matière de mise en œuvre et d'application. Ce qui impose une divergence intellectuelle et cognitive et un conflit d'intérêts entre les acteurs, les organismes de la société civile et les organisations actives dans l'arène politique. En effet, le cadre juridique tente de s'adapter à ces problèmes structurels et fonctionnels. Cependant, la règle juridique reste incapable de suivre le rythme des objectifs généraux du processus électoral, en plus de son incapacité à répondre aux exigences de la conjoncture politique et sociale. Une réalité qui appelle le développement du système électoral d'être en appropriation avec les dynamiques et les transformations politiques, économiques, sociales et culturelles qu'a connues notre pays au cours des dernières décennies. Dans cette perspective, cet article aborde la question des réformes juridiques et des amendements constitutionnels apportés par le législateur et leur impact sur l'avenir de la participation politique au Maroc.

Mots clés : participation politique, processus électoral, conjoncture politique et sociale, réformes juridiques et amendements constitutionnels.

Abstract :

Political participation in Moroccan society is one of the topics that raise several problems and questions, both at the political level in terms of practice and at the legal level in terms of implementation and enforcement. This imposes an intellectual and cognitive divergence and a conflict of interest between actors, civil society organizations, and active organizations in the political arena. Certainly, the legal framework attempts to adapt to these structural and functional problems. However, the legal basis remains unable to keep pace with the overall objectives of the electoral process, in addition to its inability to respond to the demands of the political and social environment. A reality that calls for the development of the electoral system to be in line with the dynamics and political, economic, social, and cultural transformations that our country has experienced in recent decades. In this perspective, this article addresses the issue of legal reforms and constitutional amendments

made by the legislator and their impact on the future of political participation in Morocco.

Keywords: political participation, electoral process, political and social context, legal reforms, and constitutional amendments.

Introduction

Le développement de la scène politique au Maroc est accompagné depuis 1999, par l'émergence de plusieurs réformes juridiques encadrant la participation politique. Sous, l'impulsion royale et dans une approche efficiente des politiques publiques, cette séquence politique s'est marquée par une grande volonté politique de structurer le champ politique marocain.

Le système électoral a pu se développer progressivement, en dépit de certains axes qui n'ont pas été bien servi à cause de la conjoncture vécu sur le plan économique, social et politique au niveaux national et international. Notamment, que les avancées démocratiques ont commencé d'être mis en vigueur suite aux pressions populaires et occidentales, entre autres les révolutions dans les différents pays arabo-musulmans[1].

En effet, le Maroc s'engage dans de grands chantiers qui ont permis de favoriser la transition démocratique, d'améliorer le champ des politiques publiques, de renforcer le système politique et d'inciter le gouvernement, les autorités publiques et les différents acteurs à répondre efficacement et en toute redevabilité et transparence aux attentes des concitoyens. Par ailleurs, le régime politique marocain a subi des mutations et transformations importantes à cause de plusieurs facteurs tant qu'au niveau externe, où il s'est impliqué dans différentes réformes conformément aux exigences internationales, qu'au niveau régional. Notamment, le chamboulement et la non-stabilité politique qui s'est imposée lors du printemps arabe, ce qui a poussé le pays à multiplier ces efforts dans l'exercice démocratique, afin de consolider la construction démocratique qui est à la base fondée sur la suprématie de la monarchie[2].

Autrement dit, le Maroc a su comprendre qu'il devra nécessairement procéder au changement de son régime politique vu les tensions déclenchées en période post printemps arabe, et de se lancer vers des réformes sérieuses et réelles, d'où l'avènement de la nouvelle constitution 2011 qui a pour vocation la révision des pratiques constitutionnelle, attribuant une longue liste

d'articles en matière de droit et liberté , ratifiés conformément aux conventions internationales relatives aux droits de l'homme[3].

Ces réformes ont permis d'introduire de nouveaux textes de loi pouvant servir les droits humains et permettant de réaliser des avancées par rapport au régime politique national, comme la liste nationale des jeunes (la chambre des Représentants a réservé 30 sièges sur la liste nationale pour les jeunes) et qui se traduit par l'instauration de 45 nouvelles constitutions la permettant la création du conseil consultatif de la Jeunesse et de l'action associative[4], la mise en œuvre l'évaluation des politiques publiques[5], des mesures permettant aux citoyens d'influencer la législation et ce en formulant des propositions de loi ou en présentant des pétitions[6]. De plus, garantir à tous les citoyens marocains de présenter des pétitions au Chef du gouvernement, au Président de la Chambre et/ou président de la chambre des conseillers sur la plate-forme : https://www.eparticipation.ma, afin de faciliter l'accès à l'information comme étant un droit garanti par la loi stipulé dans la constitution marocaine dans l'article 27[7]. Étant donné que la scène politique au Maroc a parcouru des étapes cruciales, pour réussir la transition démocratique surtout après l'adoption de la constitution 2011, passant par les nouveaux projets de loi relevant de l'organisation électorale 2021. Il convient de constater que, les obstacles et dysfonctionnements surgissent lors de l'application des lois mise en vigueur, et l'incompatibilité des rôles assignés par les partis politiques, ne sont pas dûment remplis et la participation politique demeure limitée[8].

1 - Hynd SAIDI AZBEG, « Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc », Thèse pour l'obtention de doctorat en droit public, soutenue le 11 décembre 2014 à l'université de BORDEAUX, p, 66.

2 - Article 1 de la nouvelle constitution 2011 du Dahir n° 1-11-91, « Le Maroc est une monarchie constitutionnelle, démocratique… »

3 - « Articles 19-40 », se sont les 22 articles couvrant la rubrique libertés et droits fondamentaux.

4 - Article 33 de la nouvelle constitution 2011.

5 - Article 12 de la nouvelle constitution 2011

6 - Loi organique n° 44-14, déterminant les conditions et les modalités d'exercice du droit de présenter des pétitions aux pouvoirs publics.

7 - L'entrée en vigueur de cette nouvelle loi n° 31-13 en mars 2019, relative au droit d'accès à l'information est un exercice démocratique crucial et nécessaire pour renforcer la participation citoyenne.

8 - Saloua ZERHOUNI, « Jeunes et politique au Maroc : les motifs de la non-participation institutionnelle », en Revista de EstudiosInternacionalesMediterráneos, p 45.

Ceci nous amène à soulever la problématique suivante :

Dans quelle mesure les nouvelles réformes et les amendements constitutionnels assurent-t-elle une meilleure participation politique au Maroc?

L'objet de notre réflexion portera sur l'étude de la participation politique dans un premier temps, et dans un second temps, les effets des réformes juridiques et amendements constitutionnels sur l'avenir de la participation politique.

I- La question de la participation politique : défis et objectifs

Dans le contexte national, le sujet de la participation politique représente l'un des thèmes qui a sollicité un débat ouvert à toutes les composantes de la société civiles et qui a suscité la curiosité des acteurs politiques et sociaux à savoir des organisations non gouvernementales à but non lucratif ; des institutions syndicales et associatives et d'autres associations militant pour les droits démocratiques des citoyennes et citoyens. cette thématique a mis en exergue la situation vécue tout au long le parcours démocratique au Maroc, qui a montré que la sphère politique nécessite la mobilisation de tous les acteurs pour remédier aux différentes problématiques qui s'imposent dans le champ politique et qui ont toujours entravé l'élargissement de la participation des citoyens dans la vie politique. Nous allons essayer d'étudier ce point, à travers une analyse illustrative tout en abordant les défis de la participation politique (Paragraphe1), ainsi que les incertitudes et enjeux majeurs par rapport au contexte marocain (Paragraphe 2).

Paragraphe 1 : Défis de la participation politique

Nous allons jeter la lumière en premier lieu sur la définition de la participation politique et dans un second temps, nous allons analyser le pari de la participation politique.

a)- Définition de la participation politique.

La participation politique s'inscrit dans le cadre des libertés et des droits individuels garantis par divers pactes notamment, les pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme, en particulier dans la sphère politique. Il s'agit

d'un droit qui ne se limite pas à un groupe spécifique de personnes mais celui qui englobe plutôt, tout être humain sur la surface de la terre. Le droit de choisir de l'exercer ou non de la même personne, ce qui signifie que cela n'imposera de sévérité à personne, et en même temps cela ne le dépouilla de personne.

Par conséquent, étudier le concept de participation politique exige que nous nous arrêtions aux définitions les plus marquantes qui ont été données à ce terme afin de pouvoir distinguer les participants des autres. Alors, elle peut être définie comme l'ensemble des activités collectives menées par les gouvernés et susceptibles de leur donner une influence sur le fonctionnement de l'organisation politique[9]. Cela signifie également l'acte de participer activement au pouvoir politique, ce qui suppose désormais qu'il y a une possession réelle de pouvoir et l'autorité qui accepte la distribution et le partage[10].

Les définitions présentées pour la participation politique diffèrent selon la spécialisation du point de vue de la science politique, et dans son sens large, il s'agit de donner le droit constitutionnel démocratique à tous les membres adultes rationnels de la société de participer de manière organisée à prendre des décisions politiques liées à leur vie commune dans une société à condition que ce dernier manque de donner ce droit. Ainsi, la participation politique est la pratique de ce droit qui repose également sur une pratique réelle loin des facteurs de pression, de coercition et de contrainte. . Il faut que ce soit lié dans un cadre démocratique compatible avec le cadre d'un sens de la responsabilité sociale envers les objectifs sociaux généraux. Quant à la participation politique du point de vue de la sociologie, c'est le processus par lequel un individu peut jouer un rôle dans la vie politique de la société dans le but d'atteindre des objectifs de développement social et économique, à condition que chaque citoyen ait la possibilité de contribuer à faire ces objectifs et les définir et identifier les meilleurs moyens pour les **atteindre[11].**

b)- Le pari de la participation politique.

L'appel à la participation des citoyens de toutes les catégories sociales peut

9 - Philipe Braud, « Sociologue politique », L.G.D.J – Manuel, 14e édition, p, 76.

10 - Antoine Leandri, « Aristote et la participation politique », dans Ali Benmakhlouf (dir), droitet participation politiques, éditions le Fennec, Casablanca, 2002, p, 29.

11 - Patrice Duran, Fabien Truong,« La participation politique : nouvelles dimensions, nouveaux problèmes », p, 5.

restreindre les mauvaises interactions du champ politique, surtout lorsqu'il s'agit des gens qui prétendent l'intérêt aux préoccupations et aux inquiétudes quotidiennes de la communauté et profitent du vide encouru dans la sphère politique et la négligence de la population vis-à-vis de ce droit naturel et inaliénable qui protège la dignité humaine. Il fallait donc réunir un certain nombre de pratiques qui pourraient permettre une communauté démocratique et politique garantissant les droits démocratiques des citoyens[12]. Ainsi que, la participation des citoyennes et citoyens dans la vie politique est considérée comme l'un des traits les plus marquants dans le régime démocratique. Comme dans d'autres pays du monde, au Maroc, l'abstention affiche des taux d'inscription sur les listes électorales qui est très bas et la participation dans les élections ne cesse pas de s'affaiblir depuis plusieurs années. Cette abstention récurrente a marqué le paysage électoral marocain toute ces dernières années. Ces faibles participations qui touchent tous les segments de la société ont été dus par divers facteurs tels que la crise de confiance, car les citoyens marocains sont devenus de plus en plus méfiants vis-à-vis de toute forme de promesses politiques et des représentants politiques.

Paragraphe 2 : Objectifs de la participation politique

Comme on l'a évoqué auparavant, la participation politique est un processus prépondérant dans la vie politique. Cet aspect, occupe une position prééminente qui relie la communauté avec ces représentants dans un champ politique équitable qui répond à la légitimité électorale[13].

a)- La participation politique au Maroc : vue d'ensemble.

Le Maroc d'aujourd'hui vise à mettre en évidence le processus électoral et partisan qu'il soit au service de son peuple, et soit chapeauté par les pratiques de la démocratie, des droits et libertés des citoyens. Dans cette perspective, le champ de la participation politique a été élargi de façon collaborative avec les associations et les ONG et les autres composantes actives de la société civiles, afin de leur attribuer des responsabilités et rôles politiques, susceptibles de mettre une influence dominante sur le système politique et valoriser l'action collective et citoyenne.

Le régime démocratique au Maroc repose sur deux modèles différents, l'un s'articule autour du mode de participation non institutionnelle, dont les citoyens peuvent contribuer dans l'action publique via des compagnes de

sensibilisations, soulèvements, mouvements sociaux ou bien des manifestations civiles, dans l'intention d'exprimer leur mécontentement et leur désaccord quant à une décision gouvernementale, afin d'envisager la révision de certaines décisions sous prétexte qu'elles ne servent pas l'intérêt général. Néanmoins, l'autre mode est fondée sur des bases de citoyenneté forte qui fait que les citoyens jouissent de leurs droits civils, politiques et sociaux, ainsi le droit de participer favorablement dans la construction du champ politique et de contribuer dans l'affaire publique qui répond favorablement aux incitations publiques[14].

b)- Objectifs et avantages de la participation politique.

Le législateur Marocain, à l'instar d'autres législateurs, a entendu protéger les droits fondamentaux des concitoyens à travers lesquels l'implication de la population dans une approche participative tout en resserrant des liens avec les acteurs sociaux et politiques. De ce fait, cette démarche fait preuve d'interaction multidirectionnelle entre les citoyens et les autres acteurs. Par conséquent, la participation est un travail collaboratif qui permet de résoudre des problèmes complexes et litigieux tels que les décisions prises dans l'octroi d'un budget dédié à un programme de développement, ceci implique un conflit social et une tension communautaire. Alors que, la réussite d'une telle action devrait subir un bon climat social et avoir un dialogue démocratique et authentique.

En procédant de cette réalité, l'exercice politique doit être pondéré par rapport aux objectifs institutionnels de l'état comme la prévention de la fraude électorale, lutter contre l'abstention aux élections, attirer les jeunes électeurs, encourager une réelle participation active des jeunes, accroitre la représentativité des femmes et leurs contributions dans la vie politique dans le cadre du respect de la diversité et l'approche genre et à asseoir le principe d'équité et d'égalité.

12 - Jean-Luc CHARLOT, « Le pari de la participation- Approximation d'une activité politique », L'Harmattan, p, 28.

13 - JEAN-YVES CARO,La sociologie de PIERRE BOURDIEU : éléments pour une théorie du champ politique, revue française de science politiqueVol. 30, No. 6 (Décembre 1980), p416.

14 - Mohamed Naimi(CERSS), «La participation entre sphère instituée et espace non institué dans le sillage des « Printemps arabes » : cas des mobilisations au Maroc, p, 6.

Nonobstant que ces objectifs ont été approuvés par la constitution, qui définisse les principes généraux et les objectifs constitutionnels, dépourvue de détails techniques à l'organisation du processus électoral[15].

Signalons que, diverses défaillances et divergence ont été constatées lors du processus électoral sur le plan fonctionnel.

À cet égard, on peut s'interroger sur l'éligibilité et l'efficacité de nouvelles lois organique, relative au processus électoral des élections 2021 ? À quel point l'applicabilité de ces projets de loi s'adaptant t- elles avec la culture politique et l'environnement électoral ? Et que faut-il attendre des réformes envisagées ?

II-Nouveau processus de réforme électorale : enjeux et perspectives

À défaut de l'insuffisance du cadre juridique en matière de l'organisation électorale, le Maroc n'a pas cessé de multiplier ses efforts pour instaurer une nouvelle réforme électorale (Paragraphe 1), lui permettant d'une part de promouvoir la participation politique (Paragraphe 2) à travers l'augmentation du taux de participation de toutes les couches sociales, et d'autre part de renforcer la base légale pour assurer une évolution pérenne du système électoral dans des conditions optimales.

Paragraphe 1 : principaux amendements relatifs au système électoral

Le législateur marocain a prévu des réformes essentielles qui veillent à renforcer les institutions représentatives via leur implication dans le champ politique en intersection avec les citoyens et divers acteurs sociopolitiques, dans le but de suivre les évolutions notables que connaît la société marocaine dans plusieurs domaines impulsés par la volonté royale et dirigés vers une nouvelle ère d'un Maroc moderne.

En effet, ces réformes comprennent quatre projets de lois visant de consolider le mode électoral et régissant en globalité les opérations électorales.

a)- Lois organiques relatifs au processus électoral

Depuis le début de l'an 2021 l'univers politique marocain se prépare à accueillir les élections législatives par l'approbation de quatre projets de loi d'organisation et d'encadrement des élections et cela bien évidemment suite au

communiqué de la cour Royale déclarant les quatre lois d'organisation visant à développer les règles du système électoral.

Il s'agit précisément des modifications complétant textes de loi suivants[16]:

- La loi organique n° 27-11 relative à la Chambre des représentants et Chambre des conseillers[17];

- la loi organique n° 29-11 relative aux partis politiques[18];

- la loi n°57-11 relative aux listes électorales générales, aux opérations de référendums et à l'utilisation des moyens audiovisuels publics lors des campagnes électorales et référendaires[19]

- la loi n° 9-97 formant code électoral et portant organisation d'une révision exceptionnelle des listes électorales des chambres professionnelles[20].

Il résulte de ces réformes que l'État marocain prétend le renforcement des garanties électorales, des règles permettant aux partis politiques de bénéficier d'un soutien financier dans le cadre des processus électoraux permettant d'améliorer la transparence financière du scrutin. En sus, ces amendements prévoyaient le développement du mécanisme législatif relatif à la représentation de la femme à la première chambre du Parlement (chambre des représentants), et au sujet de la place qu'elle détient, tout en consolidant sa position constitutionnelle par le remplacement des circonscriptions électorales nationales par des circonscriptions électorales régionales. Sans oublier bien évidemment, la reconnaissance effective des droits humains des femmes, pierre angulaire de l'édification d'une société moderne et démocratique.

15 -Il s'agit des dispositions du second paragraphe du chapitre 62 de la constitution, stipulant : «le nombre des représentants, le régime électoral, les principes du découpage électoral, les conditions d'éligibilité, les cas d'incompatibilités, les règles de limitation du cumul de mandats et l'organisation du contentieux électoral, sont fixés par une loi organique".

16 - Source :Bultein Officiel n° 7000 - 20 kaada 1442 (1er juillet 2021).

17 - Dahir n° 1-21-39 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 04-2 ; Dahir n° 1-21-40 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 05-21.

18 - Dahir n° 1-21-41 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 06-21.

19 - Dahir n° 1-21-28 du 9 Chaabane 1442 (23 mars 2021) portant promulgation de la loi n° 10-21.

20 - Dahir n° 1-21-29 du 9 Chaabane 1442 (23 mars 2021) portant promulgation de la loi n° 11-21.

b)- Abstention à la participation électorale

La participation électorale est une forme de participation politique, car elle représente l'activité que les citoyens mènent dans l'intention d'influencer le processus décisionnel gouvernemental. Elle n'est que la somme des activités collectives que les gouvernés mènent et sont susceptibles de leur donner un impact sur le fonctionnement du système politique. Ce critère est associé au système de la démocratie au sens de citoyenneté, dans laquelle elle est considérée comme une valeur essentielle[21]. Par ailleurs, la crise de la participation électorale est due à la baisse du taux de participation à l'urne, qui constitue une réelle menace pour les élections et les institutions nationales autonomes. De ce fait, Le phénomène de réticence politique a prévalu dans de nombreux pays, qu'ils soient démocratiques ou en voie de la construction démocratique. La réticence électorale dans la majorité des pays est ainsi un défaut systématique qui entraîne des perturbations sociopolitiques. Cependant, le phénomène de réticence politique et d'abstention électorale dans les pays développés s'accumulent de plus en plus malgré la liberté de la pratique démocratique et la transparence des élections[22].

Le Maroc a basculé, depuis quelques années, du côté des pays qui ont subi des crises démocratiques une abstention élevée notamment chez les jeunes, car Il n'est pas le seul à avoir opéré ce basculement abstentionniste. En fait, plusieurs pays ont enregistré des chutes importantes de la participation électorale au cours des deux dernières décennies, due à l'incompétence des acteurs politique et l'inefficacité des programmes politiques apportés par les anciens élus ayant échoué dans leurs missions de représentation. Ces indicateurs ont provoqué des fractures de confiance entre les citoyens et les acteurs politiques et le désintérêt des citoyens vis-à-vis de la chose publique.

Paragraphe 2 : Évolution et perspectives du processus électoral

Dans le contexte actuel lié à la discussion des lois électorales des institutions syndicales et associatives sollicitant la mise en application des réformes législatives pour être compatible avec les normes internationales et aux principes de l'égalité entre les sexes, et appelant de créer la commission d'équité et lutte contre toutes formes de discriminations.

Il est important de noter que plusieurs difficultés font face à l'application de ces amendements en l'absence d'une visibilité sur la réussite de ces projets

de loi et les solutions projetées s'il ces réformes n'aboutissent pas. En effet, la question qui se pose est de savoir dans quelles mesures ces réformes sont-elles suffisantes et adaptées pour rendre le système politique inclusif et faire émerger une participation active ?

a)- Abstention à la participation électorale

L'évolution de la participation électorale au Maroc fait figure des changements de mentalités et comportements. Ces changements résultant d'une série de transformations structurelles sur le plan institutionnel et social. En revanche, tant de chose a changé au fil du temps, comme la modernisation du système politique et son harmonisation avec les principes internationaux des droits de l'homme[23], y compris le principe de l'égalité entre les femmes et les hommes. De ce fait, l'adoption de l'approche genre est venue pour rendre justice à la femme. Or, ces projets de loi ont tendance à augmenter le nombre des femmes en matière de quota approuvé au niveau régional au lieu de la représentation des femmes précédemment approuvées au niveau national, de manière à ce que la représentation de la femme prend toutes les régions du Maroc et non pas seulement du centre. Ces démarches vont permettre d'augmenter les chances des femmes au Parlement et promouvoir sa participation dans l'élaboration et l'évaluation des politiques publiques, afin de parvenir à une pleine égalité entre les femmes et les hommes dans tous les droits politiques et civils conformément aux dispositions de la Constitution concernant l'égalité, la lutte contre la discrimination et la violence à l'égard des femmes[24].

Dans le même contexte, le Royaume du Maroc fait preuve d'un engagement actif et inclusif des jeunes et une importance particulière est accordée à la participation politique de cette catégorie, en dépit de leur représentativité et leur poids électoral, pouvant impacter positivement sur l'évolution du pays. À cet effet, de nombreux travaux sont commandités pour développer des

21 - Philippe Braud, « Sociologie politique », 1re édition : 1998, p, 301.

22 - بوغال مع باس سؤال المشاركة السياسة بالمغرب أزمة وساطة أمأزمة سلطة؟ مطبعةا لمعارف الجديدة الرباط الطبعة2 ،2018 ص62

23 - Article01 de a Charte Internationale des Nations Unies – Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

24 - Selon l'article 19 disposant que l'homme et la femme jouissent à égalité des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social culturel ou environnemental. Tant au niveau national qu'au régional.

politiques susceptibles de favoriser et de garantir les conditions nécessaires pour que les jeunes exercent dans un environnement propice.

En conséquence, la vision du Maroc ne se penche pas seulement sur la promotion de la participation des jeunes et des femmes, mais également se focalise sur de nouvelles perspectives favorisant la place du pays tant qu'au niveau régional qu'au niveau international, cela par son engagement dans des conventions de partenariat qui répondent pleinement aux exigences du développement[25].

b)- Répercussions du déclin de la participation électorale

Le comportement abstentionniste à la participation est le résultat de divers facteurs, ce phénomène social qui se confirme dans pas mal de pays a rendu ce problème universel. Les études menées par les spécialistes et politologues indiquent que les causes les plus populaires sont, le manque de communication active entre les citoyens les partis politiques, le désintérêt et l'apathie de la chose publique et politique, l'incohérence des programmes politique avec les attentes des citoyens et la crise de confiance. Toutefois, l'indice de confiance révèle une très faible implication des Marocains dont la politique formelle avec un taux de 74% ne fait pas confiance aux partis politiques, et 70% au parlement[26]. Ce qui prouve que cette réticence au processus électoral ne concerne pas uniquement les partis politiques mais de même le gouvernement et les institutions parlementaires[27].

On assiste aujourd'hui, un paysage politique en plein crise due aux circonstances qui en découlent une forte baisse de la participation électorale, un foisonnement de formes non institutionnelles de la participation, l'irresponsabilité partisane et syndicale. Tandis que, ces phénomènes vont à l'encontre des normes et réformes entrées en vigueur et prévu pour remédier aux formes d'abstention et promouvoir le champ politique et l'évolution du processus électoral.

Malgré les compagnes de sensibilisations et les communications intensives qui ont été lancées par les partis politiques et les organes de la société civile, conjointement avec la mise en œuvre des nouvelles lois organiques, dans l'intention de structurer l'offre électorale et établir un lien et une proximité entre des électeurs et des citoyens pour identifier leurs attentes et aspirations. En réalité, ces mesures ne peuvent pas aboutir en l'absence des organes

d'évaluation et de contrôle du processus électoral.

Conclusion

Au terme de cette étude consacrée à la participation politique au Maroc et à l'impact des nouvelles réformes sur l'évolution de la sphère politique, nous constatons que le phénomène de l'abstention électorale, pose de nos jours un vrai problème dans le processus électoral.

En effet, la réforme du cadre juridique et l'amendement des textes de loi sont sous-entendus, au Maroc comme par ailleurs, un thème qui devrait être sollicité en permanence dans l'affaire publique en concomitance avec les orientations stratégiques du pays.

Par conséquent, il est nécessaire de rappeler que ces réformes juridiques et constitutionnelles sont cependant jugées encore insuffisantes en l'absence de coordination et de consensus de l'ensemble des partis et acteurs politiques, manque de visibilité sur les programmes présentés aux citoyens, non-respect des promesses électorales, manque de crédibilité et fiabilité des partis et hommes politiques .A quoi s'ajoute, le manque d'intérêt aux attentes des jeunes, le non-respect de l'égalité des chances et la marginalisation de la place de la femme marocaine dans la sphère politique.

25 - Programme MENA-OCDE pour la gouvernance, « les jeunes dans la vie publique : vers un engagement ouvert et inclusif de la jeunesse au Maroc », Septembre 2017, p4.

26 - Selon l'enquête menée par l'institut marocain d'analyse des politiques « Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA) - Trust Index, 2021.

27 - Mme Saloua ZERHOUNI, « jeunes et participation politique au Maroc », IRES, Juin 2009, p, 11.

Bibliographie :

■ Ouvrages :

• Saloua ZERHOUNI, « Jeunes et politique au Maroc : les motifs de la non-participation institutionnelle »

• Philipe Braud, « Sociologue politique » L.G.D.J – Manuel, 14e édition.

• Patrice Duran, Fabien Truong, « La participation politique : nouvelles dimensions, nouveaux problèmes »

• Philippe Braud, « Sociologie politique », 1re édition : 1998.

• بوغالم عباس،سؤال السياسة بالمغرب أزمة وساطة أم أزمة سلطة؟ مطبعة المعارف الجديدة،الرباط الطبعة الثانية،2018.

■ Lois et règlements :

• Dahir n° 1-11-91 du 27 chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la Constitution (BO n° 5964 bis du 30 juillet 2011).

• Article 19 de la nouvelle constitution 2011.

• Article 33 de la nouvelle constitution 2011.

• Article 40 de la nouvelle constitution 2011.

• Article 12 de la nouvelle constitution 2011.

• Dahir n° 1-16-107 du 23 chaoual 1437 (28 juillet 2016) portant promulgation de la loi n° 44-14 déterminant les conditions et modalités d'exercice de droit de présenter des pétitions aux pouvoirs publics.

• Dahir n° 1-21-39 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 04-2 ; Dahir n° 1-21-40 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 05-21.

• Dahir n° 1-21-41 du 8 Ramadan 1442 (21 avril 2021) portant promulgation de la loi organique n° 06-21.

• Dahir n° 1-21-28 du 9 Chaabane 1442 (23 mars 2021) portant promulgation de la loi n° 10-21.

• Dahir n° 1-21-29 du 9 Chaabane 1442 (23 mars 2021) portant promulgation de la loi n° 11-21.

• Article01 de a Charte Internationale des Nations Unies – Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

■ Magasines et Revues :

• JEAN-YVES CARO, La sociologie de PIERRE BOURDIEU : éléments pour une théorie du champ politique, revue française de science politique Vol. 30, No. 6 (Décembre 1980)

• Mohamed Naimi(CERSS), «La participation entre sphère instituée et espace non institué dans le sillage des « Printemps arabes » : cas des mobilisations au Maroc

• Programme MENA-OCDE pour la gouvernance, « les jeunes dans la vie publique : vers un engagement ouvert et inclusif de la jeunesse au Maroc », Septembre 2017

• Mme Saloua ZERHOUNI, « jeunes et participation politique au Maroc », IRES, Juin 2009

■ Articles scientifiques :

• Jean-Luc CHARLOT, « Le pari de la participation- Approximation d'une activité politique », L'Harmattan.

• Antoine Leandri, « Aristote et la participation politique », dans Ali Benmakhlouf (dir), droit et participation politiques, éditions le Fennec, Casablanca.

■ Rapports :

• l'institut marocain d'analyse des politiques « Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA) - Trust Index, 2021.

الإطار القانوني لانتخابات 2021
تجليات الضبط الخاص ودوافعه

محمد باسك منار

باحث في القانون الدستوري
وعلم السياسة

جامعة القاضي عياض
بمراكش

ملخص:

تخضع الانتخابات بالمغرب لمستويين من الضبط؛ مستوى عام من خلال النسق السياسي والدستوري والثقافي، ومستوى خاص من خلال الإطار القانوني والتنظيمي. والضبط العام للانتخابات لا يلغي مساحات هامشية في المسار الانتخابي، تضيق وتتسع بحسب السياقات. وأحيانا تضفي تلك المساحات بعض الحيوية على الانتخابات، وقد تتعزز وتتمدد بفعل ضغوط معينة، كما حدث انطلاقا من دستور 2011، على إثر سياق الاحتجاج الإقليمي والمحلي، الأمر الذي يفرض، من حين إلى أخر، ضبطا خاصا للانتخابات من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، تجنبا لما قد تتيحه تلك المساحات الهامشية من خروج عن دائرة الضبط الانتخابي العام. لذلك فإن المتوخى من مناقشة الإطار القانوني للانتخابات في هذه الدراسة هو كشف تجليات الضبط الخاص، والاقتراب ما أمكن من دوافعه.

- **الكلمات المفتاح:** الانتخابات، الضبط العام، الضبط الخاص، القاسم الانتخابي، العتبة.

The abstract of the study :

Elections in Morocco are subject to two levels of cntrol; A general level through the political, constitutional and cultural system, and a special level through the legal and regulatory framework. The general control of the elections doesn't cancel marginal areas in the electoral process, which narrow

and expand according to the contexts. Sometimes those areas give some vitality to the elections, and they may be reinforced and expanded by certain pressures, as happened with the 2011 constitution, following the context of regional and local protest. This imposes, from time to time, a special control of the elections through the legal and regulatory framework, In order to avoid what these marginal areas may allow from deviation from the general electoral control.Therefore, the discussion of the legal framework for elections in this study is intended to reveal the appearances of special adjust, and to get as close as possible to its motives.

- **Keywords :** The election, the general control, the special control, the electoral quotient and the threshold.

عرف الإطار القانوني للانتخابات[1]، بمناسبة انتخابات 8 شتنبر 2021، عددا من التعديلات. وإذا كان الجزء الأكبر والأهم من هذه التعديلات تم تضمينه في قوانين تنظيمية معدلة للقوانين التنظيمية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب، وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والأحزاب السياسية[2]، فإن تعديلات أخرى تم تضمينها في قانونين عاديين معدلين لقانونين يتعلقان باللوائح الانتخابية ومدونة الانتخابات[3]، بالإضافة إلى ما نتج عن ذلك من تعديلات في مجموعة من النصوص التطبيقية، سواء تعلق الأمر بمراسيم أو قرارات[4]. لا تتوخى هذه الدراسة الإحاطة بكل تلك التعديلات والتغييرات، ليس فقط بالنظر إلى الحيز المخصص لها، ولكن أيضا بالنظر إلى تباين مستواها؛ فإذا كانت هناك تعديلات تبدو مهمة وموجهة، فإن أخرى تبقى شكلية وتابعة، لذلك فالتركيز سيكون، بشكل أكبر، على التعديلات الواردة في القوانين التنظيمية، إذ لا يخفى أن قواعد القانون التنظيمي هي

1 - يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية التي نظمت جميعها بتاريخ 8 شتنبر 2021.

2 - القانون التنظيمي رقم 04.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، و القانون التنظيمي رقم 05.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، والقانون التنظيمي رقم 06.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، و القانون التنظيمي رقم 07.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. الجريدة الرسمية، ع 6987، بتاريخ 17 ماي 2021، ص 3405 و 3410 و 3413 و3417 على التوالي.

3 - القانون رقم 10.21 المعدل للقانون رقم 75.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، والقانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية. الجريدة الرسمية، ع 6975، بتاريخ 5 أبريل 2021، ص 2182 و2183 على التوالي.

4 - يمكن الرجوع إلى هذه المراسيم والقرارات في الجريدة الرسمية، ع 6991، بتاريخ 31 ماي 2021، وع 7002، بتاريخ 8 يوليو 2021.

أعلى مرتبة من قواعد القانون العادي، كما لا يخفى أن القواعد القانونية التنظيمية تعتبر في كثير من الأحيان مكملة للتشريع الأساسي، أي الدستور. وسيتم عرض تلك التعديلات ومقارنتها، ما أمكن، مع الأحكام السابقة. وهي مهمة صعبة بالنظر إلى كثرة التعديلات وتشعبها من جهة، وبالنظر إلى الكيفية التي تصاغ بها القوانين المعدلة، إذ يتم الاقتصار على الأحكام المعدلة والمتممة، ولا تتم إعادة صياغة القانون ونشره بأكمله في الجريدة الرسمية مع إبراز ما شمله التغيير أو التتميم. ولن يكون التحليل فقط بالمقارنة واستحضار البعد التاريخي، ولكن أيضا باستحضار البعدين السياقي والوظيفي للمسار الانتخابي المغربي بشكل عام، ولانتخابات 8 شتنبر بشكل خاص. وتجب الإشارة، بهذا الصدد، أن تناول الإطار القانوني للانتخابات بالدراسة والتحليل لا يعني حصر محدودية الانتخابات في المغرب فقط فيما هو قانوني وتنظيمي، إذ لا تزال هناك اختلالات كبرى ترتبط بالنسق السياسي والدستوري، وبطبيعة المجتمع، وطبيعة الثقافة السياسية الآسرة للفاعلين السياسيين. فالانتخابات ترتبط بالتداول على السلطة، وباختيار الشعب لمن يمثله في صنع القرار السياسي[5]، ومن الصعب القول، حتى بعد دستور 2011، أن هذا ينطبق على الانتخابات المغربية، فقد تأكد من خلال الانتخابات التشريعية لسنتي 2011 و2016 والانتخابات الجماعية لسنة 2015، ورغم ما حدث من تطور مهم في بعض الجوانب القانونية والتنظيمية، أن الانتخابات في المغرب لا يزال ينطبق عليها إلى حد بعيد وصف الانتخابات السلطوية، أي الانتخابات التي تعيد إنتاج السلطوية، وتسهم في تجديدها بشكل من الأشكال.

قد يقول معترض: إذن ما فائدة دراسة الإطار القانوني لانتخابات سلطوية؟ يُشكل الجواب الأولي على هذا السؤال منطلقا عاما لهذه الدراسة، فالانتخابات المغربية تخضع لمستويين من الضبط؛ مستوى عام من خلال النسق السياسي والدستوري والثقافي، ومستوى خاص من خلال الإطار القانوني والتنظيمي. والضبط العام للانتخابات لا يلغي مساحات هامشية في المسار الانتخابي، تضيق وتتسع بحسب السياقات. وأحيانا تضفي تلك المساحات بعض الحيوية على الانتخابات، وقد تتعزز وتتمدد بفعل ضغوط معينة، كما حدث انطلاقا من دستور 2011، على إثر سياق الاحتجاج الإقليمي والمحلي، الأمر الذي يفرض، من حين إلى أخر، ضبطا خاصا للانتخابات من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، تجنبا لما قد تتيحه تلك المساحات الهامشية من خروج عن دائرة الضبط الانتخابي العام. لذلك فإن المتوخى من مناقشة الإطار القانوني للانتخابات هو كشف تجليات الضبط الخاص، والاقتراب ما أمكن من دوافعه.

وتأسيسا على ذلك يمكن صياغة فرضية الدراسة على الشكل الآتي:

شكلت التعديلات القانونية في انتخابات 8 شتنبر 2021، خاصة ما تعلق منها بالقاسم الانتخابي وحذف العتبة، وسيلة لضبط قبلي لمخرجات الانتخابات في اتجاه فرملة حزب العدالة والتنمية والحد من تفوقه الانتخابي وتعزيز حضور بعض الأحزاب السياسية الأخرى.

ومحاولة للتحقق من هذه الفرضية، وتساوقا مع القضايا الأساسية التي شملها التعديل، سيكون العرض والتحليل من خلال أربعة محاور؛ يتعلق أولها بتمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، وثانيها بالقاسم الانتخابي وحذف العتبة، وثالثها بالأحزاب السياسية وبعض العمليات الممهدة للاقتراع، أما المحور الرابع فسيتضمن محاولة لتقييم عام لمختلف تلك التعديلات.

1 - تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة

كرّست التعديلات القانونية المعتمدة بمناسبة انتخابات سنة 2021 تمثيلية المرأة في مجلس النواب، لكن هذه المرة من خلال لوائح ترشيح جهوية، وليس لائحة وطنية. كما تضمنت أحكاما جديدة لتشجيع ترشيح المرأة، سواء في الانتخابات التشريعية، أو انتخابات مجالس الجماعات الترابية أو الغرف المهنية.

1-1التمثيلية الجهوية للنساء بمجلس النواب

انطلاقا من انتخابات سنة 2002، شهد حضور المرأة في البرلمان، خاصة مجلس النواب، تطورا ملحوظا؛ إذ توافقت الأحزاب السياسية آنذاك على تخصيص لائحة وطنية، يتم التنافس من خلالها على 30 مقعدا، لترشيحات نسائية في المقام الأول، مما أوصل 35 امرأة إلى مجلس النواب؛ 30 امرأة من خلال اللائحة الوطنية، و5 نساء من خلال اللوائح المحلية، ليشكلن بذلك 11 في المائة من مجموع أعضاء مجلس النواب. مع العلم أن عدد النساء لم يتجاوز امرأتان في كل من الولايتين التشريعيتين (1997-1993) و(2002-1997).

وتضاعف عدد النساء في مجلس النواب المنبثق عن الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها، التي أجريت في 25 نونبر2011، إذ تم بقوة القانون هذه المرة، وليس فقط انطلاقا من توافق بين الأحزاب السياسية، تخصيص 60 مقعدا في اللائحة الوطنية للنساء إلى جانب 30 مقعدا للشباب، مما مكن من وصول 67 امرأة إلى مجلس النواب؛ 60 عبر اللائحة الوطنية، و7 عبر اللوائح المحلية. واستمرارا لهذا المنحى التصاعدي، بلغ عدد النساء في مجلس النواب المنبثق عن الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016 ما مجموعه81 امرأة، أي ما يمثّل نسبة 20.5 في المائة من مجموع أعضاء مجلس النواب، بينما كانت النسبة خلال الولاية التشريعية السابقة، أي ولاية (2016-2011)، في حدود 17.3 في المائة.

ويظهر أن المشرع المغربي توخى المحافظة على هذا المنحى التصاعدي في تمثيلية النساء في

5 - Samuel P. Huntington, The Third Wave (Democratization in the Late Twentieth Century), UNIVERSITY OF OKLAHOMA PRESS : NORMAN AND LONDON ,1991, p 10 .In: shorturl.at/cdfAE

مجلس النواب، الذي سينبثق عن انتخابات 2021. فبالرجوع إلى القانون التنظيمي رقم04.21 القاضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، وبالتحديد المادة الأولى منه، نلحظ الانتقال من اللائحة الوطنية إلى لوائح جهوية، تخصص لانتخاب 90 عضوا في مجلس النواب، ويجب أن تشتمل كل لائحة ترشيح على أسماء مترشحات لا يقل عددهن عن ثلثي عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل دائرة انتخابية جهوية، وتُخصص المرتبتان الأولى والثانية حصريا لترشيحات نسائية، ولا يمنع ذلك من ترشح نساء برسم لوائح الترشيح المحلية. وتراوحت المقاعد المخصصة للتنافس الجهوي بين 3 و12 مقعدا[6]. وقد تم تقسيم ذلك بناء على تحديد حد أدنى هو 3 مقاعد لكل دائرة جهوية، وتوزيع المقاعد المتبقية (54 مقعدا) بحسب عدد السكان على أن لا يزيد العدد الأقصى للمقاعد على 12 مقعدا في أكبر دائرة جهوية[7]. ويجد الانتقال إلى لوائح جهوية للترشيح عوض اللائحة الوطنية تبريره في المكانة الدستورية للجهة في التنظيم الترابي انطلاقا من دستور 2011، وضمان تمثيلية نسائية لجميع الجهات في مجلس النواب. وبعد أن كانت اللائحة الوطنية تنقسم إلى جزأين؛ جزأ مخصص للنساء (60 مقعدا)، وجزء مخصص للشباب(30 مقعدا)، أصبحت اللوائح الجهوية تتكون من جزء واحد، سيسهم على الأرجح في انتخاب 90 امرأة من خلال اللوائح الجهوية، وذلك بالنظر إلى أن نمط الاقتراع المعتمد، أي اللائحي النسبي، يجعل وكيل اللائحة ورديفه أكثر حظوظا للفوز، وقد تم تخصيصهما معا، وبقوة القانون، لترشيحات نسائية. وإذا أضفنا إلى ذلك ما يمكن أن يكون من ترشيحات نسائية برسم الدوائر المحلية، يمكن القول بأن مجلس النواب المنبثق عن انتخابات 2021 سيضم ما يزيد عن 90 امرأة، أي ما يزيد عن 22 في المائة من مجموع أعضاء مجلس النواب، البالغ عددهم 395 عضوا.

1-2 تمثيلية المرأة في الجماعات الترابية والغرف المهنية

عرفت الانتخابات الجماعية لسنة 1960 ترشح 14 امرأة لم تفز أية واحدة منهن. وفي الانتخابات الجماعية لسنة 1976 بلغ عدد المرشحات 76 مرشحة، وتمكنت 9 منهن من الفوز. واستمر تطور حضور المرأة في المجالس الجماعية ليصل سنة 2015 إلى 6673 منتخبة، أي ما يعادل تقريبا ضعف عدد الفائزات في الانتخابات الجماعية التي سبقتها[8]، وذلك بعد أن بلغت نسبة المرشحات ما مجموعه 21,95 في المائة من مجموع المرشحين، وهي نسبة مهمة بالمقارنة مع النسب المسجلة في الانتخابات الجماعية السابقة. لكن ما يلاحظ على هذا التطور المهم فيما يتعلق بتمثيلية المرأة بالمجالس المحلية، كما في الانتخابات التشريعية، أنه لا يعكس تمكينا فعليا للمرأة، إذ كان دافعه الأساس تغييرات قانونية، وليس تغييرات في التمثلات الثقافية والاجتماعية بخصوص الدور السياسي للمرأة.

ويمكن القول أن الانتخابات الجماعية لسنة 2009 شكلت بداية مسلسل التعديلات القانونية الهادفة إلى تقوية القدرات التمثيلية للنساء في المجالس الجماعية، فبمناسبة تلك الانتخابات تم إحداث دوائر إضافية[9]، وتم الاتفاق بين الأحزاب السياسية على تخصيصها للنساء. وتم تكريس ذلك في الانتخابات الجماعية لسنة 2015 بتخصيص عدد من المقاعد للنساء في كل جماعة أو مقاطعة دون أن يمنع ذلك حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى.

وبمناسبة انتخابات 2021، وتكريسا للرفع من تمثيلية المرأة في مجالس الجماعات الترابية، أصبحت لائحة الترشيح في مجلس العمالة أو الإقليم، بموجب القانون التنظيمي رقم 06.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، تتألف من جزأين.

ويخصص الجزء الثاني، الذي يحدد في ثلث المقاعد الواجب شغلها مع رفع العدد عند الاقتضاء إلى العدد الصحيح الأعلى، حصريا لترشيحات النساء، دون أن يمنع ذلك حقهن في الترشح برسم المقاعد المخصصة للجزء الأول من الترشيح. وتعتبر المترشحة الوارد اسمها في المرتبة الأولى بالنسبة للجزء الثاني المخصص للنساء بمثابة رأس اللائحة، ولها نفس الحقوق المخولة لرأس لائحة الترشيح. ويتساوق هذا التعديل المتعلق بتمثيلية المرأة في مجالس العمالات والأقاليم مع ما سبق إقراره بمناسبة الانتخابات الجهوية لسنة 2015، إذ تم آنذاك تعديل القانون التنظيمي رقم 59.11 ليصبح التقطيع الانتخابي الجهوي يقوم على إحداث دائرة انتخابية واحدة على صعيد النفوذ الترابي لكل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات، يخصص فيها للنساء ثلث المقاعد على الأقل[10].

6 - تم تخصيص 3 مقاعد لجهة الداخلة-وادي الذهب، و5 مقاعد لكل من جهة العيون- الساقية الحمراء، وجهة كلميم- واد نون، و6 مقاعد لجهة درعة- تافيلالت، و7 مقاعد لكل من جهة سوس-ماسة، وجهة بني ملال- خنيفرة، وجهة فاس-مكناس، و 8 مقاعد لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، و10 مقاعد لكل من جهة مراكش-أسفي، وجهة الرباط- سلا- القنيطرة، وجهة فاس - مكناس، و12 مقعد لجهة الدار البيضاء-سطات.

7 - عرض وزير الداخلية، تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة حول مشروع القانون التنظيمي رقم 04.21، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، شوهد بتاريخ: 4/6/2021، في: shorturl.at/tQRW0

8 - في الانتخابات الجماعية، المنظمة بتاريخ 12 يونيو 2009، بلغت نسبة تمثيلية النساء في المجالس الجماعية 12 في المائة بمجموع 3406 امرأة.

9 - القانون رقم 36.08 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 97.9 المتعلق بمدونة الانتخابات. الجريدة الرسمية، عدد 5696، بتاريخ1 يناير2009، ص 3.

10 - كان القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية ينص، بخصوص التقطيع الانتخابي للجهة، على إحداث دائرتين انتخابيتين على صعيد كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات تشمل إحداهما ثلث المقاعد على الأقل وتُخصص لترشيحات نسائية. و في 2015 تم إلغاء الدائرة الانتخابية المخصصة للنساء، وتم الاكتفاء بدائرة واحدة على صعيد كل عمالة أو إقليم أو عمالة مقاطعات، على أن تتكون لائحة الترشيح من جزأين، جزء أول يضم ترشيحات عامة، وجزء ثاني يضم ثلث المقاعد على الأقل، ويخصص وجوبا لترشيحات نسائية، دون أن يمنعهن ذلك من حقهن في الترشح باسم المقاعد المخصصة للجزء الأول، وتعتبر المرشحة الوارد اسمها في المرتبة الأولى في الجزء الثاني بمثابة رأس اللائحة. انظر تعديل المادتين76و 85 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية بموجب القانون التنظيمي رقم 34.15، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليو 2015، ص 6714.

وبخصوص مجالس الجماعات، فقد تم نسخ أحكام المادة 128 المكررة[11]، وتعويضها بأحكام جديدة[12]، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

التعديلات المتعلقة بالمادة 128 المكررة

مجموع المقاعد المخصصة للنساء في الانتخابات الجماعية لسنة 2015	مجموع المقاعد المخصصة للنساء في الانتخابات الجماعية لسنة 2021
4 مقاعد في كل مجلس جماعة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع الفردي (الجماعات التي لا يفوق عدد سكانها 35.000 نسمة).	5 مقاعد في كل مجلس جماعة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع الفردي (الجماعات التي لا يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة).
6 مقاعد في كل مجلس جماعة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع اللائحي والتي لا يفوق عدد سكانها 200.000 نسمة. و8 مقاعد في كل مجلس جماعة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع اللائحي ويفوق عدد سكانها 200.000 نسمة وغير مقسمة إلى مقاطعات.	ثلث المقاعد الواجب شغلها، مع رفع العدد عند الاقتضاء إلى العدد الصحيح الأعلى، في كل مجالس الجماعات، التي ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع اللائحي، وغير مقسمة إلى مقاطعات.
3 مقاعد برسم كل مقاطعة في مجالس الجماعات المقسمة إلى مقاطعات	ثلث المقاعد برسم كل مقاطعة في مجالس الجماعات المقسمة إلى مقاطعات، شريطة أن لا يقل العدد عن ثلاثة مقاعد.
3 مقاعد في مجلس كل مقاطعة	ثلث المقاعد في مجلس كل مقاطعة مع رفع العدد عند الاقتضاء إلى العدد الصحيح الأعلى.

ولا تحول المقاعد المخصصة للنساء، كما هو مبين أعلاه، دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى.

أما فيما يتعلق بالغرف المهنية، فقد تم، ولأول مرة، تخصيص مقعدين للنساء لكل غرفة فلاحية لا يزيد عدد أعضائها عن 30 عضوا، وزيادة مقعد نسائي واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف الفلاحية، التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا. وتلحق هذه المقاعد بالدوائر الانتخابية التابعة للغرفة التي تضم على التوالي أكبر عدد من الناخبين المسجلين في اللائحة

الانتخابية للغرفة، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرفة. وبخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري أضحى، ولأول مرة، من الواجب قانونا عدم تضمن كل لائحة من لوائح الترشيح ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس، باستثناء الحالة التي لا يوجد فيها ناخبون مؤهلون للترشح من أحد الجنسين[13]. وتكريسا لتشجيع تمثيلية المرأة أضيفت، بموجب القانون التنظيمي رقم 10.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال العمليات الانتخابية والاستفتائية، المادة 132 المكررة، التي تقضي بتقديم دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة لمجالس الجماعات الترابية والانتخابات العامة التشريعية وانتخابات أعضاء الغرف المهنية يطلق عليه اسم "صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء". وجدير بالذكر أن هذا الصندوق قد سبق إحداثه، بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 2009، بموجب القانون رقم 36.08 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 97.9 المتعلق بمدونة الانتخابات[14]، لكن كان مخصصا فقط لدعم قدرات النساء التمثيلية في الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية، دون انتخابات أعضاء الغرف المهنية[15].

2 - تغيير القاسم الانتخابي وحذف العتبة

عرفت فترة الإعداد القانوني لانتخابات 2021 سجالا واسعا بخصوص القاسم الانتخابي، وما صاحبه من حذف للعتبة[16]، التي يكون على أساسها المشاركة في توزيع المقاعد، لينتهي ذلك بإقرار المشرع لتعديلات شاذة بالمقارنة مع التجارب الدولية، ويتم حسم السجال – القانوني على

11 - هذه المادة سبق إضافتها بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 2015 بموجب القانون التنظيمي رقم 34.15 المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الجماعات الترابية.

12 - تم نسخ المادة 128 مكررة من القانون التنظيمي رقم59.11، وتعويضها بمادة 128 مكررة جديدة، بموجب المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 06.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات، نفس المرجع السابق.

13 - المادة الأولى من القانون رقم 11.21 القاضي بتغيير القانون رقم9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية. نفس المرجع السابق.

14 - القانون رقم 36.08 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 97.9 المتعلق بمدونة الانتخابات، نفس المرجع السابق.

15 - من مدونة الانتخابات، والذي كان مخصصا لدعم قدرات النساء التمثيلية. وتم – حسب المادة 3 منه- نقل الأحكام المتعلقة بذلك، بعد توسيعها لتشمل انتخاب أعضاء الغرف المهنية، إلى القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال العمليات الانتخابية والاستفتائية.

16 - العتبة أو ما يسمى بنسبة الحسم هي نسبة من الأصوات الصحيحة يشترط الحصول عليها أو تجاوزها لتكون هناك إمكانية في المشاركة في توزيع المقاعد، بحيث أن اللوائح التي لم تبلغ تلك العتبة لا يمكنها المشاركة في توزيع المقاعد.

الأقل- بإقرار المحكمة الدستورية لتلك التعديلات[17]. فما فحوى تلك التعديلات؟ وما دوافعها؟

1-2 تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي وحذف العتبة

انتقل المغرب، بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2002، من الاقتراع الاسمي في دورة واحدة، الذي اعتمده منذ أول انتخابات محلية سنة 1960، إلى الاقتراع اللائحي النسبي حسب قاعدة أكبر بقية[18]. وابتداء من الانتخابات المحلية لسنة 2003 تم تطبيق نفس نمط الاقتراع في الانتخابات الجماعية[19]، لكن بشكل جزئي، إذ ظلت بعض الجماعات تخضع لنمط الاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة[20]. وإذا كان انتخاب أعضاء مجالس العمالات والأقاليم يتم بنفس نمط الاقتراع، لكن عن طريق انتخابات غير مباشرة، إذ ينتخبون من طرف هيأة ناخبة تتألف من أعضاء مجالس الجماعات التابعة للعمالة أو الإقليم، فإن انتخاب أعضاء مجالس الجهات، و لأول مرة بنص دستور 2011 وابتداء من الانتخابات الجهوية لسنة 2015، أصبح يتم بالاقتراع العام المباشر[21]، وهو الآخر عن طريق الاقتراع باللائحة في دورة واحدة، وبالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي[22].

وقد حافظ المشرع، بمناسبة انتخابات 2021، على نفس نمط الاقتراع، لكنه أحدث تغييرا شاذا في طريقة احتساب القاسم أو الحاصل الانتخابي، الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد، إذ بعد أن كان الاحتساب في السابق، انطلاقا من تعريف الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي و على غرار المعمول به في مختلف الدول التي تطبق هذا النمط، يتم بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المتنافس عليها[23]، أصبح، فيما يخص انتخاب أعضاء مجلس النواب، يتم بقسمة عدد الناخبين المقيدين في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المخصصة لها[24]، أما فيما يخص انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات، فقد أصبح القاسم الانتخابي يستخرج عن طريق قسمة عدد المصوتين- وليس عدد الأصوات الصحيحة- في الدائرة الانتخابية المعنية على عدد المقاعد المراد شغلها[25]. وبالموازاة مع تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي، تم حذف العتبة المتعلقة بتوزيع المقاعد، وذلك بعد أن ظلت تتأرجح بين 3 و6 في المائة في الانتخابات السابقة، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

التعديلات المتعلقة بالعتبة

نوع الانتخاب	السنة	العتبة		الإطار القانوني
		على مستوى الدوائر المحلية	على مستوى الدائرة الوطنية	
انتخاب أعضاء مجلس النواب	2002	%3	%3	القانون التنظيمي رقم 06.02 المعدل للقانون

	2007	%6	%6	القانون التنظيمي رقم 22.06 المعدل للقانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب
	2011	%6	%3	القانون التنظيمي رقم 27.11 يتعلق بمجلس النواب
	2016	%3	%3	القانون التنظيمي رقم 20.16 المعدل للقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب
	2021	الحذف	الحذف	القانون التنظيمي رقم 04.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب

17 - قرار المحكمة الدستورية رقم 21/118 المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، بتاريخ 7 أبريل 2021. الموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية، شوهد في: shorturl.at/jmxQ1، في:1/6/2021. وقرار المحكمة الدستورية رقم 21/120 المتعلق بالقانون التنظيمي رقم 06.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، بتاريخ 8 أبريل 2021، الموقع الإلكتروني للمحكمة الدستورية، شوهد في: shorturl.at/bv014، في: 1/6/2021.

18 - بمناسبة انتخابات 2002 نصت المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب، كما تم تغييره وتتميمه، على أن مجلس النواب يتألف "من 325 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة...(و) يجري الانتخاب بالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي. غير أنه في حالة انتخاب جزئي وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد، يباشر الانتخاب بالتصويت العام بالأغلبية النسبية في دورة واحدة".

19 - القانون رقم 64-02 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 9-97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 5093، بتاريخ 24 مارس 2003، ص 1001.

20 - كان في البداية ينتخب أعضاء مجالس الجماعات التي يبلغ عدد سكانها 25.000 نسمة أو أقل بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة، ثم انتقل العدد إلى 35.000 نسمة، ف 50.000 نسمة في انتخابات 2021.

21 - ينص دستور 2011 في الفصل 135 الفقرة الثالثة على الآتي: " تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر".

22 - المادة 78، القانون رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، الجريدة الرسمية، عدد 5997 مكرر، بتاريخ: 22 نوفمبر 2011، ص 5537.

23 - نشير إلى أنه في مختلف الصيغ التعديلية لنمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي بقيت دائما الأصوات الصحيحة هي التي تعتبر في حساب القاسم الانتخابي. ويمكن إجمال هذه الصيغ في: حاصل دروب (Droop) الذي يكون (بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد زائد واحد) زائد واحد، وحاصل إمبريالي(Imperiali) الذي يكون بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد زائد اثنان، وطريقة دي هونت (D'Hondt) التي تتم بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على متوالية الأعداد الطبيعية: 1-2-3-4-5-6...، وطريقة سانت ليغو (Saint lego) التي تتم بقسمة عدد الأصوات الصحيحة على متوالية الأعداد الفردية 1-3-5-7...انظر: القاموس العربي للانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 282 و283.

24 - المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب. كما تم تغييرها بموجب القانون التنظيمي رقم 04.21، الجريدة الرسمية، عدد6987، بتاريخ 17 ماي 2021، ص 3405.

25 - المادتان 92 و139 كما تم تغييرهما بموجب القانون التنظيمي رقم 06.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات التربية. نفس المرجع السابق، ص 3413.

	2021	الحذف	الحذف	القانون التنظيمي رقم 04.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب
انتخاب أعضاء مجالس الجهات	2015	%6		القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية
	2021	الحذف		القانون التنظيمي رقم 06.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية
انتخاب أعضاء مجالس الجماعات	2003	%3		القانون رقم 64.02 المعدل للقانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات
	2009	%6		القانون رقم 36.08المعدل للقانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات
	2015	%6		القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية
	2021	الحذف		القانون التنظيمي رقم 06.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية

هكذا تم حذف العتبة التي على أساسها توزع المقاعد في انتخابات 2021، مع العلم أن أغلب الدول التي تعمل بالاقتراع اللائحي النسبي تقر عتبة معينة لحماية البرلمان من تعددية حزبية مميعة تؤثرا سلبا على السلطتين التشريعية والتنفيذية معا. لا شك تشكل وزارة الداخلية اليد الخفية في هذه التعديلات المتعلقة بالقاسم الانتخابي والعتبة، رغم عدم تضمينها في المسودات الأولى القوانين التنظيمية، و رغمتعبير وزير الداخلية في البداية عن رفضه لها لأنها لم تحظ بالتوافق، ولعل مما يدل على تلك اليد الخفية تبنيها المفاجئ من طرف أغلب الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان[26]، بما في ذلك أحزاب من التحالف الحكومي، باستثناء حزب العدالة والتنمية، الذي ظل يرفضها بشدة. وقد تم ذلك التبني المفاجئ بناء على مبررات يمكن التساؤل بخصوص وجاهتها.

2-2 تأكيد الضبط القبلي للانتخابات

دافعت مجموعة من الأحزاب السياسية، خاصة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات

الشعبية والأصالة والمعاصرة والتقدم والاشتراكية والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري[27]، على احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية وحذف العتبة، وذلك انطلاقا من مبررات، يمكن إجمالها على الشكل الآتي:

أ- المشرع له الحق في مراجعة طريقة احتساب القاسم الانتخابي وفق ما يراه مناسبا لتحقيق غايات دستورية، مادام الدستور لم يلزم بقاعدة معينة في هذا الصدد، وأحال على القانون فيما يتعلق بتحديد النظام الانتخابي.

ب- احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المقيدين في اللوائح الانتخابية وحذف العتبة تعديلان أساسيان من شأنهما تحقيق غايات دستورية تتمثل أساسا في توسيع المشاركة السياسية، وتحسيس الناخبين بأهمية مشاركتهم وتحميلهم جزء من المسؤولية، والمحافظة على التعددية الحزبية، وتحقيق العدالة الانتخابية لفسح المجال أمام كافة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات للحصول على مقاعد.

ت- الدستور ينص على أن التصويت حق وواجب وطني، ومن تمثلات الواجب، أن يكون أساس احتساب القاسم الانتخابي هو اللوائح الانتخابية، لأن أساس المصوتين روعي في كفالة الحق فقط.

ث- أعضاء مجلس النواب يستمدون نيابتهم من الأمة، ولا يمكن اختزال الأمة في عدد المصوتين، ولذلك فإن احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية يوسع من تمثيلية الأمة.

ج- احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية يسد الطريق على هيمنة الأحزاب الكبرى ويكفل حقوق أحزاب المعارضة.

ح- احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية لا يمس بثابت الاختيار الديمقراطي واحترام إرادة الناخبين، ولا يتعارض مع ما نص عليه الدستور من مبادئ

26 - تمت المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم27.11 المتعلق بمجلس النواب داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بموافقة 29 عضوا ومعارضة 12 عضوا، وتمت المصادقة عليه في الجلسة العامة لمجلس النواب بتاريخ 5 مارس 2021 بموافقة 162 ومعارضة 104. أما مشروع القانون التنظيمي رقم 06.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية فقد تمت المصادقة عليه داخل اللجنة بموافقة 29 عضوا دون معارضة وفي الجلسة العامة بموافقة 164 ومعارضة 104.

27 - رفضت تلك التعديلات، بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية، فدرالية اليسار، رغم أن المدافعين عن التعديلات كانوا يقدمونها باعتبارها أبرز المتضررين من طرقة احتساب القاسم الانتخابي على أساس الأصوات في انتخابات 2016.

مؤطرة للانتخابات؛ كالحرية والنزاهة والشفافية والانتظام[28].

ويمكن طرح العديد من التساؤلات بخصوص هذه المبررات، من قبيل: إذا كان الدستور لا يتضمن نصا صريحا بخصوص قاعدة احتساب القاسم الانتخابي، أليس في الاحتساب على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية مخالفة لثابت الاختيار الديمقراطي الذي نص عليه الدستور، على اعتبار أن الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي المتعارف عليه ديمقراطيا يتضمن احتساب القاسم الانتخابي على أساس المصوتين بشكل صحيح، وليس على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية؟ وهل كانت بالفعل التعددية الحزبية مهددة في المغرب حتى يتم اللجوء إلى هذه الطريقة الشاذة في احتساب القاسم الانتخابي للمحافظة عليها؟ وإذا كان هناك تهديد أين تجلى ذلك؟ ولماذا لم يتم الحديث عن هذا التهديد طيلة السنوات التي تلت الانتخابات السابقة، وتم الحديث عنه فقط بمناسبة تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي بأشهر معدودة قبيل انتخابات 2021؟ وهل التعددية الحزبية تشترط إدماج جل الأحزاب السياسية في البرلمان بقوة القانون وليس فقط بقوة التنافس الانتخابي؟ وهل من العدالة الانتخابية أن يفوز مثلا، بسبب اعتماد أكبر البقايا وحذف العتبة، حزبان سياسيان بمقعد لكل واحد منهما في الوقت الذي قد يحصل فيه الأول على 20 ألف صوت و الثاني لم يحصل إلا على 3 آلاف صوت؟ وهل ستستفيد فعلا الأحزاب السياسية الصغيرة من تعديل القاسم الانتخابي وحذف العتبة؟ أم أن الاستفادة ستبقى في حدود الأحزاب السياسية التي اعتادت حيازة المراتب الثمانية الأولى. وهذا هو الراجح؟ أليس في دعوى توسيع تمثيل الأمة باعتماد أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية، وليس أساس المصوتين، خروج عن ثابت الاختيار الديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية تقوم على الانتخاب، وليس على التسجيل في اللوائح الانتخابية؟ وإذا كانت اللوائح الانتخابية تشوبها العديد من الشوائب، أليس في جعلها عنصرا مؤثرا في توزيع المقاعد مسا بحرية الاقتراع ونزاهته؟ بل أليس في ذلك خروج صريح على ما يفترض أن تمثله الانتخابات من صيرورة ديمقراطية، على اعتبار أن المساواة في التصويت، بمعنى أن تكون أصوات كل الناخبين متساوية من حيث قيمتها، هي إحدى المعايير الأساسية لتلك الصيرورة[29]؟ ألا يعصف احتساب القاسم الانتخابي على أساس لوائح تسجيل تشوبها شوائب مختلفة من دائرة إلى أخرى بتلك المساواة؟ وهل هناك ربط منطقي فعلا بين احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية وبين توسيع المشاركة الانتخابية؟ وهل القاسم الانتخابي بالطريقة الجديدة سيدفع المسجل فعلا إلى الذهاب إلى صندوق التصويت؟ أليس من الوارد أن يكون العكس، أي أن يحجم من اعتادوا التصويت على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بحجة أن اختياراتهم ستخضع، من خلال القاسم الانتخابي الجديد، لتأثير المسجلين في اللوائح الانتخابية وغير المصوتين؟

لا شك أن هذه التساؤلات وغيرها ستبقى مطروحة رغم إقرار المحكمة الدستورية

لتلك التعديلات. وبالعودة إلى مذكرات الأحزاب السياسية، التي تم تقديمها بمناسبة الإعداد للانتخابات، لا نجد أثرا لاقتراح القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية؛ ففي مذكرة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مثلا لا نجد أي مقترح يتعلق باحتساب القاسم الانتخابي، ونجد في مذكرة أحزاب الاستقلال والأصالة والمعاصرة والتقدم والاشتراكية اقتراح احتساب القاسم الانتخابي على أساس الأصوات المعبر عنها. ورغم أن هناك فرق بين الأصوات المعبر عنها، التي تضم بالإضافة إلى الأوراق الصحيحة الأوراق الملغاة والأوراق البيضاء والأوراق المتنازع حولها، وبين الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح، فإن هذا الاقتراح يبقى على كل حال في دائرة احتساب القاسم الانتخابي على أساس التصويت، وليس على أساس التسجيل في اللوائح. والسؤال، الذي يفرض نفسه، هو كيف بين عشية وضحاه تحقق شبه الإجماع الحزبي حول احتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية؟

إن تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي وحذف العتبة يؤكد استمرار ثابت من ثوابت المسار الانتخابي المغربي، ألا هو ثابت الضبط الخاص للانتخابات أو بتعبير آخر الضبط القانوني القبلي لمخرجات العملية الانتخابية، ولعل هذا الثابت ما يؤكد التعديل المستمر للإطار القانوني للانتخابات. وبالنظر إلى ما يمكن أن يحدث من تغيير في النتائج إذا ما تم الانتقال من احتساب القاسم الانتخابي على أساس الأصوات الصحيحة إلى احتسابه على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية[30]، يمكن القول أن الهدف هو تقليص إمكانية حصول حزب معين على مقعدين أو أكثر في نفس الدائرة الانتخابية ومساعدة أحزاب أخرى على تعزيز حضورها في مجلس النواب.

28 - يمكن الرجوع إلى تفصيل هذه المبررات في مذكرة "الملاحظات الكتابية"، التي رفعها، بتاريخ 22 مارس 2021، كل من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والمجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية بمجلس النواب، بشأن القوانين التنظيمية الأربع المحالة إلى المحكمة الدستورية، المعدلة والمتممة للقوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين والأحزاب السياسية وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

29 - Robert A . DAHL , On Democracy, Yale University press, 2000, p37.

30 - للتوضيح نعتمد المثال الآتي: إذا كان مثلا عدد المقيدين في اللوائح الانتخابية هو 40 ألف، وعدد الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح هو 20 ألف، وعدد المقاعد المتنافس عليها 4 مقاعد، فالقاسم الانتخابي هو 20000/4 أي 5000. فالحصول على 5000 صوت يعني الحصول على مقعد واحد. لنفترض أن النتائج كانت على الشكل الآتي: اللائحة "أ" حصلت على 10000 صوت، واللائحة "ب" حصلت على 5000 صوت، واللائحة "ت" حصلت على 2500 صوت، واللائحة "ج" حصلت على 1500 صوت، واللائحة "د" حصلت على 1000 صوت، فتوزيع المقاعد سيكون على الشكل الآتي: اللائحة "أ" مقعدان لأنها حصلت على (5000 صوت X 2) واللائحة "ب" مقعد واحد، وبتطبيق أكبر بقية ستحصل اللائحة "ت" على مقعد. ولن تحصل اللائحة "ج" و "د" على أي مقعد لأن المتنافس عليه أربع مقاعد فقط. أما في حالة اقتسام الحاصل الانتخابي على أساس عدد المسجلين، سيكون الحاصل الانتخابي هو 40000/4، أي أن 10000 صوتا تعني مقعدا، وهنا ستتغير النتائج بحيث أن اللائحة "أ" لن تحصل إلا على مقعد واحد، وستحصل اللوائح الثلاث (ب وت وج) على مقعد لكل واحدة، رغم أن هذه اللوائح لم تبلغ القاسم الانتخابي الذي هو 10000 صوت، ولكنها تمكنت من ذلك بالنظر إلى اعتماد تقنية أكبر بقية. و هكذا يلاحظ حصول اللائحة "ج" هي الأخرى على مقعد، رغم أنها لم تحصل على أي مقعد عند احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح.

فإذا انطلقنا مثلا من نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016 يمكن الاستنتاج أن المستهدف الأول بتقليص الحصول على مقعدين أو أكثر في نفس الدائرة هو حزب العدالة والتنمية. فهذا الحزب حصل في الانتخابات التشريعية لسنة 2016 على أكثر من مقعد في مجموعة من الدوائر الانتخابية، كدائرة طنجة أصيلة، وأنزكان أيت ملول، ودائرة سيدي يوسف بن علي والمنارة بمراكش، ومجموعة من الدوائر الانتخابية بمدينة الدار البيضاء، وذلك ما جعله يحصل على 125 مقعداً من أصل 395، ويتقدم على الحزب الثاني ب 23 مقعدا[31]. وقد يكون حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مقدمة الأحزاب السياسية المستفيدة من ذلك. مع التأكيد على أن الاستفادة ستنحصر بشكل كبير، خاصة على مستوى الانتخابات التشريعية، في الأحزاب السياسية التي اعتادت احتلال المراتب الثمانية الأولى[32].

3 - الأحزاب السياسية والعمليات الممهدة لاقتراع

تضمن القانون التنظيمي رقم 07.21 المعدل للقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية بعض التعديلات الهادفة إلى المزيد من الدعم للأحزاب السياسية، كما تضمنت القوانين التنظيمية المعدلة والمتممة للقوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، وبالإضافة إلى التعديلات المشار إليها أعلاه، أحكاما تصب في تخليق وضبط العمليات الممهدة للاقتراع.

1-3 دعم الأحزاب السياسية

تعمل الأحزاب السياسية، حسب دستور 2011، على " تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"[33]. و يبدو أن في هذا تقدما على ما تضمنه دستور سنة 1996، والذي جعل الأحزاب السياسية تساهم إلى جانب المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية في "تنظيم المواطنين وتمثيلهم"، لكنه تقدم تفصيلي وليس نوعيا، بل إن وظيفة المشاركة في "التمثيل" التي كانت حاضرة بشكل صريح في دستور 1996 تحولت إلى المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين. ووظيفة "المشاركة في ممارسة السلطة"، رغم أهميتها، لم ترق إلى تحديد هدف الحزب السياسي في الوصول إلى السلطة، وتنفيذ سياسة محددة، أو هدف الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به، كما حدد ذلك "جيمس كولمان"[34].

ضمن سياق هذا الضبط الوظيفي، وتفعيلا لتوجيهات ملكية[35]، تضمن القانون التنظيمي رقم 07.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية بعض التعديلات المتمثلة أساسا في رفع المبلغ الإجمالي أو القيمة الإجمالية لكل من الهبات

والوصايا والتبرعات، النقدية والعينية، التي يمكن للحزب السياسي الحصول عليها إلى 600.000 درهم في السنة بالنسبة لكل متبرع، بعد أن كانت لا تتجاوز في السابق 300.000 درهم. وأصبح بإمكان كل حزب سياسي تأسيس شركة للتواصل وللأنشطة الرقمية، شريطة أن يكون رأسمالها مملوكا كليا له، من أجل استثمارها في أنشطته والحصول على عائدات مالية من خدماتها. وتم تغيير الضوابط والشروط التي على أساسها تستفيد الأحزاب السياسية من الدعم المالي الذي تمنحه الدولة، إذ أصبح من المطلوب، على الأقل، تغطية ثلث عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب[36]، وأن تكون هذه الدوائر موزعة على الأقل على ثلاثة أرباع جهات المملكة، ومغطية على الأقل لنصف عدد الدوائر الانتخابية الجهوية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويُشترط بخصوص الدوائر الانتخابية المحلية أن يكون مترشح لا يزيد سنه على أربعين سنة مرتبا في المرتبة الأولى في ثلاثة لوائح ترشيح الحزب على الأقل، وفيما يخص الدوائر الانتخابية الجهوية، أصبح من المطلوب جعل مترشحة مقيمة بالخارج في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح ترشيح الحزب، وأن تكون مترشحة لا يزيد سنها على أربعين سنة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح[37].

تستفيد كل الأحزاب السياسية المتوفر فيها الشروط المشار إليها أعلاه من حصة سنوية جزافية، يُضاف إليه مبلغ يعادل الحصة الجزافية للأحزاب السياسية التي حصلت على الأقل على نسبة 1 في المائة دون أن تصل إلى نسبة 3 في المائة من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات

31 - نشير إلى أن حزب الأصالة والمعاصرة الذي حصل على المرتبة الثانية في انتخابات 2016، وباعتماد نتائج تلك الانتخابات، هو الآخر متضرر من احتساب القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية لأنه حصل على أكثر من مقعد في بعض الدوائر، ولعل هذا ما يفسر الانقسام الذي كان في البداية في صفوفه بخصوص الموقف من القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية.

32 - هذه الأحزاب السياسية هي: العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، الحركة الشعبية، الاتحاد الدستوري.

33 - الفصل 7 من دستور المغرب لسنة 2011.

34 - محمد الأزهر، قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04، قراءة ونصوص، دار النشر المغربية، 2006، ص11.

35 - قال الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 12 أكتوبر 2018: ".. ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار..."، الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة، شوهد في:. shorturl.at/juw13 في 26/7/2021.

36 - كان في السابق المطلوب تغطية 10 في المائة فقط من الدوائر الانتخابية المحلية.

37 - هذه الشروط المتعلقة بتوزيع الدوائر وترشيح النساء والشباب والمقيمين بالخارج تم إقرارها بهذه الصيغة لأول مرة في هذه الانتخابات، أي انتخابات 2021.

38 - كانت النسبة في السابق هي 3 في المائة على الأقل دون أن تصل إلى نسبة 5 في المائة من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية.

39 - كانت النسبة في السابق هي 5 في المائة على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية.

العامة التشريعية[38]. ويخصص دعم سنوي للأحزاب السياسية التي حصلت على نسبة 3 في المائة على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية[39]، ويوزع على أساس عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي. وبخصوص هذا الدعم الإضافي، الذي يكون على أساس نسبة الأصوات المعبر عنها ونسبة المقاعد، يصرف سنويا لكل حزب سياسي عن كل مقعد فاز به على صعيد دائرة انتخابية محلية بتزكية منه مترشح مقيم خارج تراب المملكة، أو مترشحة، مبلغ يعادل خمس مرات المبلغ الراجع لكل مقعد. كما تستفيد الأحزاب السياسية المتوفرة فيها الشروط أعلاه من دعم سنوي إضافي يخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة. هذا بالإضافة إلى الاستفادة، مرة واحدة كل أربع سنوات، من مبلغ مالي للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها العادية، مع العلم أن هذه الاستفادة كانت هي الأخرى مقررة بموجب القانون التنظيمي السابق، أي القانون التنظيمي رقم 29.11، والذي تغيّر هو الشروط الواجب توفرها للاستفاد[40]. وعلاوة على أصناف الدعم المشار إليها أعلاه، واستنادا إلى المادة 35 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، التي لم يطرأ عليها أي تعديل بمناسبة انتخابات 2021، تساهم الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وقد بلغ مجموع هذه المساهمة في الانتخابات العامة لسنة 2021، والمتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين ومجالس الجهات والجماعات، 360 مليون درهما[41]. ويلاحظ، مما سبقت الإشارة إليه، الاستمرار في ربط الدعم المالي للأحزاب السياسية بمعايير الترشيح للانتخابات التشريعية ونسبة الأصوات والمقاعد المحصل عليها، مع العلم أن هناك من يدعو إلى اعتماد معايير أخرى كعدد المنخرطين في الحزب وحجم أنشطته ومدى استمراريتها، خاصة وأن الدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية جعلا الوظيفة الأولى للأحزاب السياسية هي التأطير والتكوين السياسي للمواطنين، الأمر الذي لا يرتبط فقط بالفترات الانتخابية، ويتطلب "القيام بأنشطة منتظمة ومستمرة غير مناسباتية ولا موسمية"[42]

وبعد أن كان القانون التنظيمي السابق يلزم الأحزاب السياسية بالاحتفاظ بجميع الوثائق والمستندات المحاسبية لمدة 10 سنوات[43]، تم بموجب القانون التنظيمي المعدل التدقيق أكثر ليتعلق الاحتفاظ بأصول الوثائق والمستندات، والإلزام بتوجيه نظائر منها للمجلس الأعلى للحسابات. وأصبح من الواجب على الأحزاب السياسية فتح حساب بنكي خاص بموارد ومصاريف الحملة الانتخابية، كما أصبح من الواجب عليها أن ترجع تلقائيا كل مبلغ من الدعم غير مستعمل، أو غير مستحق، تحت طائلة فقدان الحزب السياسي لحقه في الاستفادة من الدعم العمومي. وتم إلزام الأحزاب السياسية بتوجيه حسابات حملتها الانتخابية إلى المجلس الأعلى للحسابات داخل أجل لا يزيد عن أربعة أشهر من تاريخ صرف مساهمة الدولة في تمويل

الحملة الانتخابية. وتم التنصيص على مجموعة من الضوابط والتدقيقات المتعلقة بمراقبة مالية الأحزاب السياسية، خاصة من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

ويستشف من التعديلات أعلاه استعمال الدعم المالي لتحقيق هدفين؛ أولهما: تشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة الانتخابية وعلى إحراز أصوات ومقاعد في مجلس النواب، وثانيهما: تشجيعها على منح فرص للمرأة والشباب والمقيمين بالخارج للفوز بمقاعد في مجلس النواب، خاصة بعد أن تم حذف الجزء المخصص للشباب في اللائحة الوطنية، وتأكد ضعف ترشيح تلك الفئات على مستوى الدوائر المحلية. وارتباطا بالهدفين أعلاه، هدفت التعديلات أيضا إلى التدقيق في مالية الأحزاب السياسية، حتى لا يصرف الدعم المالي بكيفيات مخلة أو خارج الغايات المرصودة له. لكن يمكن التساؤل: إلى أي حد يفيد تعزيز الدعم المالي للأحزاب السياسية في تقوية قدرتها التنافسية؟ وماذا تحقق من ذلك منذ بداية إعلان الدعم المالي للأحزاب السياسية سنة 1987 من خلال رسالة ملكية[44]، وبداية تقنينه من خلال القانون المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 2006؟ ألا يدل النقص المتتالي لنسبة العتبة، وصولا إلى حذفها بالمرة في انتخابات 2021، على ما تعرفه الكثير من الأحزاب السياسية من قهقرى وتراجع في قدرتها التأطيرية والتنافسية؟ وهل يكفي الحافز المالي لتحقيق تمثيلية مرضية للمرأة والشباب والمقيمين بالخارج على مستوى الدوائر المحلية؟ وهل تكفي القواعد القانونية لدمقرطة الأحزاب السياسية وتخليقها؟ ويمكن، بالنظر إلى النسق السياسي المغربي، الذهاب أبعد من ذلك والتساؤل: هل يحقق الدعم المالي تشجيعا للأحزاب السياسية؟ أم يحقق المزيد من تخليها عن استقلالية قراراتها؟

40 - كان في السابق يشترط في الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية تغطية نسبة 10 في المائة على الأقل من عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب للاستفادة من ذلك الدعم، وأصبح يشترط وأصبح يشترط، على الأقل، تغطية ثلث عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب، وأن تكون هذه الدوائر موزعة، على الأقل، على ثلاثة أرباع جهات المملكة، ومغطية، على الأقل، لنصف عدد الدوائر الانتخابية الجهوية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب.

41 - قرارات رئيس الحكومة المتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، الجريدة الرسمية، ع: 6991، بتاريخ 31 ماي 2021، ص 3747 و3748.

42 - عبد الكريم الطالب، الدعم المالي للأحزاب السياسية بالمغرب، المعايير والنتائج، ضمن المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات 7 أكتوبر 2016، تنسيق البشير المتاقي، سلسلة إضافات في الدراسات القانوني والسياسية، ع1، نونبر 2017، ص 32-19.

43 - المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية قبل تعديلها بموجب القانون التنظيمي رقم 07.21.

44 - أمر الملك الحسن الثاني في رسالة موجهة إلى الوزير الأول بان يتم ابتداء من سنة 1987 رصد مبلغ 20 مليون درهما في إطار قانون المالية يخصص لدعم الصحافة الوطنية وإعانة الهيئات السياسية والمنظمات النقابية على ممارسة الدور الموكول إليها..

2-3 الترشيح والحملات الانتخابية

بالإضافة إلى تلك التعديلات الأساسية، المتعلقة باللوائح الانتخابية الجهوية، وتمثيلية المرأة، والقاسم الانتخابي، وتمويل الأحزاب السياسية، وما ارتبط بذلك من تعديلات جزئية للملاءمة، تم التنصيص على تعديلات أخرى، تتعلق أساسا بالترشيح والحملات الانتخابية. فقد تم توسيع حالات التنافي، إذ أصبحت العضوية في مجلس النواب أو مجلس المستشارين، وبالإضافة إلى التنافي مع رئاسة مجلس الجهة المنصوص عليه سابقا، تتنافى مع رئاسة مجلس عمالة أو إقليم، ومع رئاسة مجلس كل جماعة يتجاوز عدد سكانها 300.000 نسمة[45]، بعد أن كان القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ينص على التنافي مع أكثر من رئاسة واحدة لمجلس العمالة أو الإقليم، وأكثر من رئاسة واحدة لمجلس الجماعة. وبعد أن كان يُشترط في الترشيحات الفردية المقدمة برسم الدائرة الانتخابية الوطنية لائحة توقيعات لخمسمائة عضو من أعضاء مجلسي البرلمان أو منتخبي مجالس الجماعات الترابية أو الغرف المهنية التابعة لنصف عدد الجهات على الأقل، أو من بينهم جميعا، شرط أن لا يقل عدد الموقعين في كل جهة عن 5 في المائة من عدد التوقيعات المطلوبة، أصبح يشترط في الترشيحات الفردية برسم الدوائر الانتخابية الجهوية مائتا توقيع لناخبين ومنتخبين منتسبين لكافة العمالات والأقاليم التابعة للجهة، شريطة ألا يقل عدد الموقعين في كل عمالة أو إقليم عن 7 في المائة من عدد التوقيعات المطلوبة. مما يعني فسح المجال أكثر لترشيح المستقلين؛ فبالإضافة إلى خفض عدد التوقيعات المطلوبة، وحصرها في مجال الجهة، أصبحت هذه التوقيعات تضم ناخبين (80 في المائة) ومنتخبين (20 في المائة)، وذلك على خلاف ما كان سابقا، إذ كانت التوقيعات المتعلقة بالترشيحات الفردية في الدائرة الانتخابية الوطنية تقتصر على المنتخبين دون الناخبين[46]. ومن التعديلات المهمة أيضا، سواء في انتخابات مجلس النواب أو انتخابات الجماعات الترابية، اعتبار لائحة الترشيح في حالة انصرام الأجل المخصص لإيداع التصريحات بالترشيح صحيحة إذا تبين بعد تسليم الوصل النهائي لوكيلها عدم أهلية أحد مترشحيها، بعد أن كان في السابق يتم إلغاؤها. وبعد أن كان يمنع في الحملات الانتخابية استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية للملك أصبح ذلك جائزا[47]. وأصبح لا يمكن الإعلان عن انتخاب مترشحي لائحة فريدة أو مترشح فريد إذا لم يتم الحصول على عدد من الأصوات يعادل على الأقل خمس أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية المعنية، بعد أن كان في السابق يكفي إحراز العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد. وأصبح التخلف عن إيداع حساب الحملة الانتخابية، وليس فقط جرد المصاريف الانتخابية كما كان سابقا، داخل الأجل المحدد، يوجب التجريد من العضوية في مجلس النواب[48]، بل تم تشديد العقوبة ليترتب على عدم إيداع حساب الحملة الانتخابية، وفق الآجال والكيفيات المحددة، عدم الأهلية للانتخابات التشريعية العامة والجزئية والانتخابات العامة والجزئية

لمجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية طيلة مدة انتدابين، ابتداء من تاريخ صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق ببحث حساب الحملة الانتخابية للمترشحين. وتطبيقا لما نص عليه الدستور في الفصل 61، وانسجاما مع ما نص عليه القانون التنظيمي للأحزاب السياسية في المادة 20، أصبح القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب ينص على التجريد من صفة عضو كل نائب تخلى، خلال مدة انتدابه، عن الانتماء إلى الحزب السياسي الذي ترشح باسمه لعضوية مجلس النواب أو عن الفريق أو المجموعة النيابية التي ينتمي إليه[49].

وأصبح بإمكان الحزب السياسي المعني الالتماس من رئيس مجلس النواب إحالة طلب التجريد على المحكمة الدستورية، كما أصبح يجرد من العضوية كل نائب تغيب سنة تشريعية كاملة عن حضور أشغال مجلس النواب دون عذر مقبول[50]. وجدير بالذكر أن الكثير من التعديلات، المشار إليها أعلاه، لا تقتصر على انتخابات أعضاء مجلس النواب، وإنما أصبحت، بموجب القانون التنظيمي رقم 05.21 والقانون التنظيمي رقم 06.21، تشمل أيضا انتخابات أعضاء مجلس المستشارين، وانتخابات أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

4 - تقييم عام لتعديلات الإطار القانوني للانتخابات

رغم تخصيص الجزء الأكبر في السطور أعلاه لعرض مستجدات الإطار القانوني للانتخابات، فقد كانت تتم بين الفينة والأخرى الإشارة إلى بعض التساؤلات والملاحظات التقويمية والنقدية لما تم من تعديلات، سواء فيما يتعلق بتمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، أو بنمط الاقتراع والعتبة، أو بالأحزاب السياسية والعمليات الممهدة للاقتراع. إلا أن تلك الملاحظات لا تعفي من

45 - يتعلق الأمر ب 13 جماعة. انظر: المرسوم رقم 2.21.510، المتعلق بتحديد الجماعات التي يتجاوز عدد سكانها 300.000 نسمة والتي تتنافى رئاسة مجالسها مع صفة عضو بمجلس النواب أو مجلس المستشارين، الجريدة الرسمية، ع: 7002، بتاريخ 8 يوليو 2021، ص: 5185.

46 - تعديل المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 04.21.

47 - تعديل المادة 118 من القانون رقم 57.11، المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، بموجب المادة الأولى من القانون رقم 20.21، الجريدة الرسمية ع: 6975، بتاريخ 5 أبريل 2021، ص 2182.

48 - تعديل المادة 12 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 04.21.

49 - وجبت الإشارة إلى أن المادة 20 من القانون التنظيمي رقم29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ربطت التجريد من العضوية بالتخلي عن الانتماء للحزب السياسي فقط، ولم تكن هناك إشارة إلى التخلي عن الفريق البرلماني أو المجموعة النيابية.

50 - المادة 12 مكررة من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، كما تم تعديله، والتي تمت إضافتها بموجب المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 04.21. نفس المرجع السابق.

محاولة تقييم عام لتلك التعديلات القانونية، خاصة إذا كان هذا التقييم العام لا ينصب فقط على المضامين، وإنما يشمل أيضا مسار الإعداد.

4-1 حدود مسار الإعداد

انطلقت المشاورات المتعلقة بإعداد الإطار القانوني لانتخابات 2021 في شهر مارس 2020، وشكل ذلك انطلاقة مبكرة بالمقارنة مع الكثير من الانتخابات السابقة، ولعل مما أسهم في ذلك دعوة بعض الأحزاب السياسية إلى التعجيل بالمشاورات[51]، لكن تلك الانطلاقة المبكرة نسبيا تعثرت بسبب جائحة كورونا، كما أنها لم تحقق ما تم اعتياده من توافق سياسي بخصوص الإطار القانوني للانتخابات، إذ تم إرجاء قضايا أساسية للحسم البرلماني. وقد رأى بعض الباحثين في ذلك تطورا مهما لدور البرلمان في التشريع الانتخابي، لكن ذلك يبقى نسبيا إلى أبعد الحدود بالنظر إلى ضعف استقلالية القرار الحزبي بالمغرب.

ولم تمنع تلك المشاورات من اتسام المسار الإعدادي لانتخابات 2021 بالكثير من السمات السابقة، بل كرست ما يُشكل إلى حدود الساعة ثابتا من ثوابت الإعداد للانتخابات في المغرب، ألا وهو اللجوء لتعديل الإطار القانوني للانتخابات عند كل محطة انتخابية، مما يوحي بطرح أكثر من سؤال، خاصة حينما يتعلق التعديل بقواعد جوهرية ومؤثرة في العملية الانتخابية، وليس فقط بقواعد شكلية بسيطة. فمنذ إقرار نمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي سنة 2002، تمت تعديلات تتعلق بالعتبة وتمثيلية النساء والشباب وعدد السكان المعتمد لتطبيق الاقتراع اللائحي بالجماعات، ناهيك عن تعديلات أخرى من أهمها ما يتعلق بالتقطيع الانتخابي. قد يمكن استساغة بعض التعديلات القانونية والتنظيمية في حالة تعديل الإطار الدستوري، لكن يلاحظ أن القوانين الانتخابية تتغير من محطة انتخابية إلى أخرى في ظل نفس الدستور، حدث هذا في ظل الدساتير السابقة، وحدث ويحدث في ظل دستور 2011؛ إذ عرف الإطار القانوني للانتخابات تعديلات بمناسبة مختلف الانتخابات التي أجريت منذ سنة 2011 إلى حدود الساعة. وبتأمل فحوى هذه التعديلات لا يمكن الجزم بأن الهدف الوحيد منها هو تجويد العملية الانتخابية والارتقاء بها، بالنظر ربما إلى ما لوحظ من اختلالات في الممارسة الانتخابية السابقة، ولكن هناك هدف آخر، قد يكون هو الأساس، يمكن أن نصطلح عليه "الضبط القانوني القبلي" لنتائج الانتخابات ومآلها. يبدو أن السلطات المغربية حاولت أن تظهر، منذ انتخابات 2002، بمظهر الملتزم بنزاهة الانتخابات بمفهومها الضيق، الذي يعني عدم التزوير وعدم التدخل المباشر في نتائج الانتخابات، لكن هذا الالتزام لم يمنع من اللجوء إلى آليات أخرى لضبط مآلات الانتخابات، لعل من أهمها التعديل القانوني. فبالرجوع إلى المستجدات القانونية المتعلقة بانتخابات 2021 نلاحظ أن التعديلات الأساسية تعلقت بالقاسم الانتخابي والعتبة، وهي تعديلات محكومة بهاجس الضبط القبلي لمآلات الانتخابات، كما سبقت الإشارة.

ومن الملاحظات أيضا بخصوص المسار الإعدادي للانتخابات عدم الانطلاق في تعديل الإطار القانوني للانتخابات من تقييم ونقاش عمومي شامل للنظام الانتخابي السابق، وربما هذا له علاقة بالملاحظة السالفة، بل لعل هذا مما يسهم في اللجوء إلى تعديلات قانونية عند كل موعد انتخابي، ويكرس استمرار نفس أعطاب المنظومة الانتخابية. هذه الأعطاب التي تتمثل أساسا في: ضعف المشاركة، وهشاشة التمثيل، والفساد الانتخابي، وصورية البرامج الانتخابية، ومحدودية الدور الانتقالي للانتخابات[52]. ومما يلاحظ بخصوص انتخابات 2021، أن عدم الانطلاق من تقييم شامل للنظام الانتخابي السابق سيكرس، بالإضافة إلى استمرار أعطاب المنظومة الانتخابية، غياب الانسجام الحكومي، الذي ظهر بشكل جلي خلال الولايتين السابقتين (2011-2016) و(2016-2021) ، والذي أجمعت أغلب القوى السياسية على ضرورة تجاوزه. فإذا كان التمثيل النسبي، بشكل عام، يجعل تكوين الأغلبية الحكومية خاضعا لمساومات بين قادة الأحزاب السياسية غداة الاقتراع أكثر مما يخضع مباشرة للنتائج نفسها[53]، فإن التعديلات المتعلقة بالقاسم الانتخابي وحذف العتبة، وما تحققه من استمرار لتشتت الأصوات وتشظ للمشهد الحزبي، من شأنها تكريس عدم الانسجام الحكومي. ويمكن الحديث عن ثابت آخر من ثوابت الإعداد للانتخابات بالمغرب، وهو الهيمنة الواضحة لوزارة الداخلية في الإعداد للانتخابات، فرغم ما لوحظ من حرص على المشاورات مع الأحزاب السياسية بخصوص الإعداد للانتخابات، ورغم الظهور بمظهر الرافض لبعض التعديلات الأساسية التي تقدمت بها أحزاب سياسية[54]، فإن هذه الوزارة هي التي أعدت مشاريع القوانين المشار إليها أعلاه، وأعدت مشاريع نصوصها التطبيقية، وقبل ذلك هي التي حددت تاريخ انطلاق المشاورات بخصوص الانتخابات وكيفية إجرائها. وبعد أن أجري أول لقاء للمشاورات بمقر رئاسة الحكومة بتاريخ 4 و5 مارس 2020 أصبح مكان اللقاءات، بعد أن توقفت لفترة بسبب جائحة كورونا، هو مقر وزارة الداخلية ابتداء من 8 يوليوز 2020، مع ما يرمز إليه ذلك من دور محوري لوزارة الداخلية. ولعل مما أسهم في تلك الهيمنة احتكار وزارة الداخلية للمعلومات الانتخابية الأساسية، فإذا كان من المبادئ الأساسية في الإدارة الانتخابية مبدأ الشفافية، الذي يعني التمكين من متابعة قرارات الإدارة الانتخابية ومسبباتها[55]، فقد لوحظ تكتم وزارة الداخلية على الكثير من المعطيات التفصيلية المتعلقة

52 - محمد باسك منار، الانتخابات بالمغرب، ثبات في الوظائف وتغير في السمات، دار أبي رقراق للنشر والتوزيع، 2011.

53 - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 313.

54 - نقلت بعض وسائل الإعلام، المكتوبة والإلكترونية، عن وزير الداخلية رفضه لمقترح التعديل، الذي تقدمت به فرق المعارضة وفريق التجمع الدستوري والحركة الشعبية، والذي يقضي باحتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، وبرر ذلك بكونه غير متوافق عليه بين الأحزاب السياسية.

55 - Helena Catt, Andrew Ellis, Michael Maley, Alan Wall, Peter Wolf, Electoral Management Design. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. 2014. p 23.

بالانتخابات، كما لوحظ عدم نشر محاضر أو تقارير مشاورات وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية، باستثناء بعض البلاغات المقتضبة. ومما لوحظ في هذا الصدد أيضا نشر مجلس النواب لمعلومة غير دقيقة، بل مضللة، فيما يتعلق بالمدة الزمنية التي استغرقها نقاش كل قانون من القوانين التنظيمية المشار إليها أعلاه، فبالرجوع إلى تقارير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة حول مشاريع القوانين التنظيمية المشار إليها، نلاحظ في الورقة التقنية التقديمية لكل قانون تنظيمي من تلك القوانين إشارة إلى أن عدد ساعات العمل هو29 ساعة و45 دقيقة[56]، مما قد يوحي أن نقاش مشروع قانون واحد من تلك القوانين استغرق تلك المدة من الزمن، بينما في الواقع تلك هي المدة التي استغرقتها مناقشة القوانين التنظيمية الأربع. أما المدة التي استغرقها نقاش كل مشروع قانون تنظيمي فهي غير معلنة. وفي كل الأحول تبقى تلك المدة المعلنة غير كافية لمناقشة أربع قوانين تنظيمية، خاصة إذا علمنا أن النقاش داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة يعكس التوافقات، ويكون حاسما، بينما النقاش في الجلسة العامة يبقى شكليا في الغالب. ولعل مما أسهم في ذلك مناقشة القوانين التنظيمية خلال دورة استثنائية للبرلمان[57]، وليس دورة عادية، ليشكل ذلك ضغطا زمنيا أضيف إلى ضغط ظرفي عام تمثل في جائحة كورونا.

2-4 حدود مضامين التعديل

لا تخفي إيجابية بعض التعديلات المتعلقة بالإطار القانوني لانتخابات 2021، من ذلك مثلا اعتماد اللوائح الجهوية، وإقرار بعض القواعد لتعزيز تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، وتعزيز حالات التنافي، وتوسيع دواعي التجريد من العضوية في المجالس المنتخبة، وسن بعض الأحكام لتخليق الحملة الانتخابية وضبط حساباتها. لكن يفترض أن تكون التعديلات المرتبطة بالقاسم الانتخابي وحذف العتبة هي الأكثر تأثيرا في نتائج الانتخابات ومآلاتها، وهي تعديلات ذات اتجاه سلبي كما سبقت الإشارة. بل يمكن التساؤل: هل كان سيتم إقرار كل تلك التعديلات، التي تبدو إيجابية، في غياب الاضطرار إلى التعديلات المتعلقة بالقاسم الانتخابي والعتبة؟ بتعبير آخر ألم تكن تلك التعديلات فقط من أجل إحداث سياق تعديلي لتغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي وحذف العتبة؟ خاصة وأن بعض التعديلات التي تبدو إيجابية قد لا يكون لها تأثير كبير بالمقارنة مع ما سبق العمل به؛ من ذلك مثلا ما يتعلق بتمثيلية المرأة في الانتخابات الجماعية، فالانتقال من تخصيص عدد محدد بحسب عدد أعضاء المجالس إلى تخصيص الثلث لتمثيلية النساء في كل مجلس قد لا يكون له تأثير كبير في الرفع من تمثيلية المرأة. وإقرار اللوائح الجهوية عوض اللائحة الوطنية في الانتخابات التشريعية قد يكون من دوافعه الأساسية، بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، صعوبة إحراز اللوائح المتنافسة على معدل القاسم الانتخابي بطريقة الاحتساب الجديدة. وتبقى دوافع إقرار بعض التعديلات غامضة في

غياب نقاش عمومي تقييمي للنظام الانتخابي السابق، ولممارسة الفاعلين الانتخابيين، من ذلك مثلا حذف الجزء المتعلق بالشباب، الذي كان يفترض أن يستمر ضمن اللوائح الجهوية. لقد تم اشتراط ترشيح الأحزاب السياسية لشباب في بعض الدوائر المحلية، كما سبقت الإشارة، للحصول على الدعم، لكن ذلك لا يضمن وصول الشباب إلى مجلس النواب، كما كانت تضمنه الحصة المخصصة لهم في اللائحة الوطنية. هذه الحصة التي رأى فيها البعض ريعا غير مستحق، مقابل من اعتبرها ضرورة يفرضها إشراك الشباب في الحياة السياسية، ويستوجبها تجديد النخب، خاصة وأن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، الذي نص عليه الدستور، لم يخرج إلى حيز الوجود بعد. وبغض النظر عن صوابية هذا الرأي أو ذاك، نشير إلى أن المجلس الدستوري بمناسبة انتخابات 2011 أقر دستورية تخصيص جزء من اللائحة الوطنية للشباب انطلاقا مما لاحظه من تراجع لتمثيليتهم في مجلس النواب من 71 عضوا سنة 1997 إلى 41 عضوا سنة 2002 ثم إلى 36عضوا سنة 2007، واعتبر فيما تم إقراره تحقيقا لغاية دستورية[58]. لكن لوحظ عدم استحضار مثل هذا النقاش في التعديلات القانونية المتعلقة بانتخابات 2021، وتم حذف الجزء المخصص للشباب دون توضيح كاف للدواعي والحجج، وما يزيد في الغموض هو دفاع الكثير من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان عن الجزء المخصص للشباب سواء في اللقاءات التشاورية الإعدادية التي أدارتها وزارة الداخلية، أو أثناء النقاش في لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب. نفس الملاحظة السابقة، أي غموض دواعي إقرار بعض التعديلات، تنطبق على التعديل الذي أقر جواز استعمال علم المملكة والنشيد الوطني والصورة الرسمية للملك في الحملات الانتخابية، فقد تم منع ذلك بالنظر إلى ما يمكن أن يكون من تأثير على الناخب في ظل مشهد انتخابي، يسود فيه الناخب العاطفي أو الأسير وليس الناخب العقلاني أو الاستراتيجي بتعبير "أنتوني داونز"[59]، ليرفع هذا المنع بمناسبة انتخابات 2021 دون توضيح الدواعي ومناقشتها. ومن نافلة القول التذكير بأن وزارة الداخلية هي التي اقترحت تلك التعديلات. وهناك بعض التعديلات الأخرى تبدو غير منسجمة، بل متعارضة،

56 - يمكن الرجوع إلى هذه التقارير على الرابط الآتي: shorturl.at/fqDIY. تمت زيارته في: 15/6/2021

57 - افتتحت هذه الدورة الاستثنائية بجلسة عمومية لمجلس النواب يوم الثلاثاء 2 مارس 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

58 - قرار المجلس الدستوري رقم:2011/817 م.د، بتاريخ 13 أكتوبر 2011.

59 - الناخب الأسير هو الناخب الذي تتحكم فيه التضامنات الاجتماعية، والناخب العقلاني أو الاستراتيجي هو الذي يجعل صوته مقابل حساب لأقصى حد يمكن أن يجنيه من المنافع من خلال فحصه لما يقدمه المتنافسون في الانتخابات من عروض سياسية. انظر: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، 2006، ص 322 و327. وللتوسع في مفهوم الناخب العقلاني أو الاستراتيجي، انظر:

Anthony Downs , An Economic Theory of Democracy, New York,Harper, 1957, p 36

ويمكن الذهاب أبعد من ذلك للقول أنها متناقضة، ويتعلق الأمر أساسا بالأحزاب السياسية. أليس من التناقض تكريس الدعم المالي للأحزاب السياسية والرفع في مصادر تمويلها من أجل القيام بأدوارها الانتخابية، وتشجيعها على إشراك المرأة والشباب والمقيمين بالخارج في الحياة السياسية، وفي نفس الآن الرفع من عدد الدوائر التي يطبق فيها الاقتراع الاسمي في الانتخابات الجماعية؟ فقد نص القانون التنظيمي رقم 06.21، المعدل للقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، على انتخاب أعضاء مجال س الجماعات التي لا يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في دورة واحدة[60]، بعد أن كان العدد محددا سابقا في 35.000 نسمة، علما أن الاقتراع اللائحي هو الأكثر تشجيعا على التنافس الحزبي، وليس الاقتراع الفردي، الذي يرتبط أكثر بالتنافس بين الأشخاص.

كانت هذه بعض الملاحظات على فحوى التعديلات، التي تبقى، في كل الأحوال، محكومة بضبط عام للمسار الانتخابي، بل منها ما كرّس ضبطا قبليا خاصا لمخرجات انتخابات 8 شتنبر 2021، ويتعلق الأمر أساسا، وكما سبقت الإشارة، بالتعديلات المرتبطة بالقاسم الانتخابي والعتبة، ويمكن أن نضيف إلى ذلك، وهذه المرة بالنظر إلى ما سكتت عنه تعديلات الإطار القانوني للانتخابات، ملاحظة أخرى تتعلق بتكريس استمرار اختلالات سابقة في المدخلات القانونية والتنظيمية للانتخابات، إذ أن بعض المطالب، التي سبق للأحزاب السياسية أن طالبت بها، والتي كان من المنتظر الاستجابة لها بعد إقرار دستور 2011، لا تزال لم تعرف طريقها بعد إلى التشريع الانتخابي، نذكر من ذلك مثلا مطلب الهيأة الوطنية المستقلة للإشراف على الانتخابات، فقد سبق وطالب حزب الاستقلال، منذ سنة 1989 في مقررات مؤتمره الثاني عشر، بإحداث هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، كما دعت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في مؤتمرها الوطني الثاني، الذي انعقد في أواخر شهر مارس وبداية شهر أبريل من سنة 1990، إلى"تأسيس مجلس وطني من قضاة وشخصيات وطنية غير منحازة، مهمته الإشراف على نزاهة الانتخابات". وطالبت الكتلة الديمقراطية في مذكرتها الإصلاحية لسنة 1992 ب"إحداث مؤسسة دستورية يُعهد إليها الإشراف على إجراء الانتخابات"، وأكدت الأمر نفسه في مذكرة 1996، مع العلم أن المذكرة الأولى نصت على تنصيص الدستور على تركيبة تلك الهيئة واختصاصاتها وهيكلتها ووسائل عملها، في حين أناطت المذكرة الثانية ذلك بقانون تنظيمي[61]، لكن يلاحظ أن هذا المطلب أصبح مسكوتا عنه اليوم، مع العلم أن الكثير من الدول، التي لم تحسم تحولها الديمقراطي بعد، تلجأ إلى أسلوب الهيأة الوطنية المستقلة للإشراف على الانتخابات. مع التأكيد على أنه لا يكفي تأسيس هذه الهيأة في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة، وإنما لابد من توفر مقومات أخرى سياسية ودستورية وثقافية وتنظيمية. وهناك مثال آخر يتعلق بمشاركة المغاربة المقيمين في الخارج، إذ رغم أن الفصل 17 من الدستور نص على تمتع المغاربة المقيمين

في الخارج بحقوق المواطنة الكاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات، ويشير إلى أن القانون يحدد شروط وكيفيات الممارسة الفعلية لحق التصويت وحق الترشيح "انطلاقا من بلدان الإقامة"، فإن التعديلات المحدثة بمناسبة انتخابات 2021 كرّست ما تم العمل به في انتخابات 2011 و2015 و2016، أي تصويت المغاربة المقيمين في الخارج عن طريق الوكالة وليس من مكاتب تصويت في بلدان إقامتهم. علما أنه في الاستفتاءات على الدستور يكون التصويت من خلال مكاتب تصويت، وليس عن طريق الوكالة، التي تشكل خرقا واضحا لأحد المبادئ الدستورية، ألا وهو مبدأ "شحصية الاقتراع"[62]، الذي يعني أن الاقتراع حق شخصي؛ فالشخص بإرادته الحرة يشارك في الاقتراع، ويختار- بنفسه وليس عن طريق الغير- من خلال هذا الاقتراع.

و يمكن التأكيد، بعد أن تمت الإشارة إلى حدود مسار الإعداد وحدود مضامين التعديل ، أنه من المخالف للصواب حصر أسباب محدودية الانتخابات في المغرب في اختلالات قانونية وتنظيمية، إذ أن الأمر يتجاوز ذلك إلى حدود دستورية وسياسية وثقافية، فالانتخابات في المغرب ليست هي المحدد في الحكم. وقد تأكد، بعد حوالي 11 سنة عن إصدار دستور 2011، أن المؤسسة الملكية تبقى هي الفاعل الأول في الحياة السياسية المغربية، فجل المشاريع والمبادرات الهامة ترتبط بها، وجل المؤسسات الأخرى لها أدوار ثانوية وتابعة للدور الأساسي للمؤسسة الملكية، بما في ذلك مؤسستي البرلمان والحكومة. لذلك فما تمت الإشارة إليه من ضبط لمآلات الانتخابات عبر بعض التعديلات القانونية، والمتمثلة أساسا في تغيير طريقة احتساب القاسم الانتخابي وحذف العتبة يؤكد ما تم التعبير عليه في مقدمة الدراسة بضبط خاص يتم ضمن ضبط عام. وإذا كان الضبط العام يجعل الانتخابات في المغرب ليست هي المحدد في امتلاك السلطة والحكم، فإن الضبط الخاص يكون بهدف الحفاظ على التوازنات السياسية والمصالح وتجنب ما قد يشكل تهديدا للضبط العام. وقد كان الهدف الأساس من هذا الضبط الخاص في انتخابات 2021، وانطلاق مما سبقت الإشارة إليه، هو فرملة حزب العدالة والتنمية والحد من تصاعده الانتخابي، وربما دفعه إل التراجع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز الحضور البرلماني لأحزاب سياسية أخرى.

60 - يتعلق الأمر بتعديل المادة 130 من القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية بموجب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 06.21. نفس المرجع السابق.

61 - محمد باسك منار، إدارة الانتخابات في المغرب (محاولة للتقييم في ضوء تجارب دولية)، ضمن الكتاب الجماعي: المسار الديمقراطي في المغرب (على ضوء الانتخابات التشريعية07 أكتوبر 2016)، نفس المرجع السابق، ص 128.

62 - تنص الفقرة الثانية من الفصل 30 من الدستور على أن ".. التصويت حق شخصي وواجب وطني.."

استنتاج على سبيل الختم

في دراسة سابقة تخص انتخابات 2015 بعنوان: "الانتخابات الجماعية والجهوية (قراءة في النتائج وبحث في الأعطاب)" تبيّن أن "المشهد السياسي المغربي يعاني ضعفا حزبيا ملحوظا، يتضح ذلك من خلال النتائج المتواضعة لأغلب الأحزاب السياسية، وتراجع بعض الأحزاب التي كان لها دور مهم في التاريخ السياسي الحديث.. ليبقى المشهد الحزبي الرسمي متسما بغياب التوازن؛ فمن جهة هناك حزب العدالة والتنمية المستقر تنظيميا والمحافظ على كتلته الناخبة، ومن جهة أخرى هناك أحزاب ضعيفة إما على مستوى شرعيتها أو تنظيمها أو امتدادها الجماهيري.. ليجد النظام السياسي نفسه أمام تحد استراتيجي، ألا وهو إحداث التوازن المناسب لاستمراره، وهذا ما يدفعه إلى تجديد وسائل الضبط والتحكم"[63]. وقد تبين من السطور أعلاه أن محاولة الاستجابة لذلك التحدي في انتخابات 2021 اقتضت على مستوى النسق السياسي الرسمي فرملة حزب العدالة والتنمية وتعزيز حضور أحزاب سياسية أخرى في البرلمان، وذلك عن طريق ضبط خاص، يشكل اعتماد القاسم الانتخابي على أساس المقيدين في اللوائح الانتخابية والمصوتين -عوض أن يبقى على أساس الأصوات الصحيحة- وحذف العتبة معلمه الأساس. فيا ترى إلى أي حد ستؤكد تحولات المشهد الحزبي بمناسبة انتخابات 8 شتنبر 2021 الحاجة إلى هذا الضبط الخاص؟ وإلى أي حد ستظهر جدواه في تحقيق التوازن المطلوب داخل الحقل السياسي الرسمي؟

63 - محمد باسك منار، المشهد السياسي في المغرب (دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2011)، مطبعة النجاح الجديدة، 2018، ص 189.

البيبلوغرافيا

■ المراجع باللغة العربية :

• البشير المتاقي (تنسيق)، المسار الديمقراطي في المغرب على ضوء الانتخابات 7 أكتوبر 2016، سلسلة إضافات في الدراسات القانوني والسياسية، ع1، نونبر 2017.

• فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، 2006.

• محمد الأزهر، "قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04"، قراءة ونصوص، دار النشر المغربية، 2006.

• القاموس العربي للانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.

• مذكرة "الملاحظات الكتابية"، فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والمجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية بمجلس النواب، بشأن القوانين التنظيمية الأربع المحالة إلى المحكمة الدستورية، المعدلة والمتممة للقوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس النواب ومجلس المستشارين والأحزاب السياسية وانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، 22 مارس 2021.

• محمد باسك منار ، الانتخابات بالمغرب: تبات في الوظائف وتغيير في السمات، دار ابي رقراق للنشر و التوزيع، الرباط، سنة 2011.

• محمد باسك منار، المشهد السياسي في المغرب (دراسات في سياقات ومآلات ما بعد دستور 2018) ،مطبعة النجاح، الجديدة، سنة 2018.

■ المراجع باللغات الأجنبية :

• Samuel P. Huntington, The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century, University Of Oklahoma Press : Norman And London. 1991.

• Robert A . DAHL , On Democracy, Yale University press.2000.

• Anthony Downs , An Economic Theory of Democracy, New York, Harper.1957.

• Helena Catt, Andrew Ellis, Michael Maley, Alan Wall, Peter Wolf, Electoral Management Design. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. 2014

معضلة الانتخابات في المجتمعات المعاصرة

قراءة تحليلية في التجربة الانتخابية المغربية

علي المغراوي

باحث في القانون الدستوري و علم السياسية

الكلية المتعددة التخصصات بالراشيدية

ملخص :

The elections after the 2011 constitution were characterized by a set of variables, which raise more than one question about the nature of the Moroccan elections, as the Moroccan constitution of 2011 tried to devote a set of rules and developments that contributed to the improvement and improvement of the electoral process, but the subsequent electoral practice of these reforms during the years 2011, 2015 This paper attempts to analyze the Moroccan electoral experience in light of the 2011 constitution, and to explore the most important features that characterized these elections.

مقدمة :

يعرف الانتخاب بأنه "الوسيلة التي من خلالها يتم إسناد السلطة في النظم الديمقراطية[1]، وتكمن أهمية الانتخابات في كونها آلية سلمية لتداول السلطة، كما أنها "تضفي شرعية على الحكومة المنتخبة"[2]والانتخابات في السياقات الديمقراطية تعتبر الآلية التي من خلالها يعبر أعضاء المجتمع عن آرائهم، واختيار من ينوب عنهم، "بل هي مرآة للمجتمع بمختلف فئاته، إما بصفتهم ناخبين أو مرشحين أو مكلفين بإدارة الانتخابات أو ملاحظين لها"[3]، وفي النظم الديمقراطية يضمن النسق السياسي أيضا الحق للفئات والتنظيمات التي لم يتأتى لها المشاركة في الانتخابات.

من الملاحظات المسجلة أن الممارسة الانتخابية المغربية قبل 2011، تميزت بمظاهر التزوير والرشوة والتلاعب بالنتائج، وببلقنة الخرائط السياسية، وتوظيف التقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع، "مما أنتج مسارا انتخابيا متعثرا، وبيئة سياسية غير سليمة على مستوى الفعل الانتخابي، بما يستتبعه من عمليات البيع والشراء"[4]، فظلت ممارسة الفساد الانتخابي سلوكا ملازما لكل المحطات الانتخابية، "تراوحت بشكل عام بين أفعال الرشوة والترحال الحزبي، واستعمال المال، واستخدام الممتلكات العمومية والتلاعب في البطائق الانتخابية، والتدخل غير المبرر للسلطة"[5].

أنتجت هذه الممارسات واقعا سياسيا، يتسم بالنفور من السياسة وانخفاض نسبة المشاركة، مع عزوف سياسي حاد، وفساد انتخابي كبير، "مما أدى إلى حدوث حالة من القطيعة الدائمة بين المواطن، والسياسة والسياسيين"[6]، وشكل كل ذلك طيلة التاريخ السياسي المغربي، أحد الأسباب الدافعة لبروز السياقات التي أفرزت حركة 20 فبراير سنة 2011، فماهي سمات الانتخابات المغربية في ظل دستور 2011؟

أولا: الانتخابات بينهاجس الضبط القانوني ورهان النزاهة

تتطلب الانتخابات الحرة والنزيهة إصلاحات عميقة، تربط صناعة القرار بإرادة الناخب، وبربط السلطة بالمسؤولية، و"الانتخابات الديمقراطية هي التي تفرز مؤسسات لها معنى"[7]، وقد حاول دستور 2011،أن يسير في هذا التوجه و أن يؤسس لشروطه، من خلال الانتقال بضمانات نزاهة العملية الانتخابية وسلامة الاقتراع وحياد السلطة العمومية، من مستوى

1 ـ غرايبة رحيل :" الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط1، بيروت 2012، ص:158

2 ـ بنجدي خالد : " قراءة حول كظاهر السلوك الانتخابي للاقتراع التشريعي ل 25 نونبر 2015،المجلة المغربية المحلية للإدارة والتنمية،عدد:102،2012، ص:34

3 ـ محمد منار : "الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،ط1، 2011.،ص:13

4 ـ Lahbib Kamal :« L'observation électorale citoyenne, une forme de participation, à l'édification d'un Etat démocratique », publication du Conseil national des droits de l'Homme, série « séminaires »,Année 2013,Imprimerie ELmaarifAljadida,p :7.

5 ـ "مكافحة الفساد السياسي والانتخابي بالمغرب: تشخيص وتقييم ومقترحات"، 22شتنبر 2011، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ICPC، منشور بالموقع الالكتروني للهيئة، www.icpc.ma

6 ـ الزياني عثمان : " رهانات الاصلاح الدستوري في المغرب: مقاربة على ضوء الخطاب الملكي، المؤرخ 9 مارس 2011"، منشورات مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، عدد2، 2011، ص:44.

7 ـ عبد العالي حامي الدين : " الانتخابات، هل نتجاوز معضلتي التزوير وحزب الدولة؟ من أجل هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات" في "دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية، قراءات متقاطعة"، منشورات سلسلة الحوار العمومي، طوب بريس الرباط،2011،ص:146.

الارادة السياسية المعبر عنها في أعلى الأصعدة إلى مستوى الدسترة والتأصيل المعياري، "الذي يؤسس للشرعية المنبثقة من التمثيل الديمقراطي"[8]، وهو تطور مهم جاءت به الاصلاحات الدستورية سنة 2011.

وفي هذا السياق، حدد الفصل11 من الدستور أساسيات الفعل الانتخابي بالمغرب، المبني على الشفافية والنزاهة والحياد بين المرشحين، والوسائل التي يمكنها أن تشكل مواردا إضافية للأحزاب السياسية، كما كرس الفصل 30 الحق في التصويت، وعمد الدستور على وضع مؤسسات وهيئآت لتخليق الحياة العامة، منها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، "كما أقر الدستور تمثيلية الأحزاب السياسية للمواطنين كآلية مصوغة للمشروعية الديمقراطية"[9]، وكمؤسسات معنية بتأطير المواطنين وتأهيل النخب وترشيح الكفاءات لتمثيل الناخبين في المؤسسات المنتخبة.

وفي هذا السياق، نص الفصل السابع على دور الأحزاب السياسية في تأطير المواطنات والمواطنين، وتكوينهم، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وفي هذا إلزام للأحزاب السياسية للقيام بدور محوري في نزاهة الانتخابات، من خلال بنيات حزبية قوية، وصياغة برامج سياسية قابلة للتطبيق، "تقدم لناخبين مؤهلين للاختيار العقلاني، مع وجود ضمانات قانونية للمساءلة والمحاسبة"[10].

كما حاول واضعوا دستور 2011 إسباغ الفعالية والمصداقية على العملية الانتخابية، سواء على المستوى التشريعي أو المحلي، وذلك من خلال النص على تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الفائز في الانتخابات التشريعية وتنويع سلطات البرلمان، وتوسيع مجال القانون، وضمان مجموعة من الحقوق للمعارضة البرلمانية، وإقرار مجموعة من المبادئ المتعلقة بحرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها وتوسيع المشاركة فيها، وتخصيص باب خاص بالجهات والجماعات الترابية الأخرى تضمن مجموعة من المقتضيات الانتخابية الجديدة على المستوى المحلي.

انطلاقا من تلك المقتضيات الدستورية الجديدة عرف النظام القانوني للانتخابات، سواء على المستوى التشريعي أو المحليبعض المستجدات الهامة، لكن دون أن يعني ذلك تحقيق انتخابات ديمقراطية، "بما تعنيه هذه الأخيرة من تنافس على الحكم، واختيار المسؤولين عن القرار، من خلال أصوات الناخبين بكل حرية"[11]، لأنها ظلت في حدود جوهر دستور 2011 الذي لا يربط الحكم بالشرعية الانتخابية.

يسجل أن الانتخابات التشريعية لكل من سنتي 2011 و2016، والانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015 عرفت جلها انفتاحا انتخابيا ملحوظا، تمثل أساسا في السماح لحزب ذي

توجه إسلامي بقيادة الحكومة ورئاسة مجموعة من المجالس الجماعية، والتزام الإدارة بنزاهة الانتخابات بمفهومها الضيق، "الذي يعني عدم التدخل المباشر لصالح أحزاب سياسية معينة"[12].

بالرغم من ذلك، ظلت هذه الانتخابات خاضعة لضبط قانوني قبلي، الأمر الذي جعل نتائجها لا تؤثر سلبا على بنية النظام السياسي، وإن كان لها بعض التأثير على مستوى توازنات المشهد السياسي، كما ظلت محاطة بسلوك سياسي وانتخابي ينزع عن الأحزاب السياسية المصداقية ويصب في تجديد السلطوية، رغم سلسلة التدابير التي اعتمدتها الدولة، "سواء تلك المعلنة في الخطب الملكية، أو تلك التي أفرزتها النصوص القانونية"[13]، التي لا يمكن أن ننفي بالتقدم الحاصل فيها بخصوص العديد من الاجراءات والمقتضيات المهمة المتعلقة بالعمليات الانتخابية المحلية والتشريعية.

فبخصوص الانتخابات التشريعية بعد 2011، فقد أصبح مجلس النواب يتألف من 395 عضوا، بزيادة 70 نائبا وانتقل عدد المنتخبين برسم لائحة الترشيح الوطنية من 30 إلى 90 منتخبا، 60 من النساء و30 من الشباب الذين لا تزيد سنهم عن أربعين سنة،كما تم تخفيض سن الترشيح إلى 18 سنة، وأضحى من الجائز للناخبين والناخبات المقيمين بالخارج أن يصوتوا في الاقتراع عن طريق الوكالة، كما سُمح لهم بتقديم ترشيحهم للانتخابات، باستثناء أولئك الذين يتولون مسؤولية حكومية أو انتدابية أو عمومية ببلد الإقامة، وتم إلغاء بطاقة الناخب، التي عرفت التجارب الانتخابية السابقة تلاعبا كبيرا بها وعُوض ذلك بالإدلاء بالبطاقة الوطنية عند التصويت،"كما تم إقرار مجموعة من المقتضيات المتعلقة بمنع الجمع بين بعض المسؤوليات"[14]،

8 ـ حسن طارق :" انتخابات 4 شتنبر تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 125، 2015، ص:12

9 ـ التوزاني حكيم : " سؤال الانتقال الديمقراطي في أفق مقتضيات الوثيقة الدستورية المغربية لسنة2011، في :دستور 2011بالمغرب، مقاربات متعددة، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، عدد2012،5، ص:153.

10 ـ عثمان الزياني :" سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية ل25 نونبر: مقاربة سوسيو سياسية"، في" وهم التغيير والفرص الضائعة" مجلة وجهة نظر، عدد51، 2012، ص:21.

11 ـHuntington Samuel:"the third wave democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma",press,1991,P:7.

12 ـ محمد منار باسك: المرجع السابق، ص:99.

13 ـ عبد الحافظ أدمينو:" لحظات من الزمن الانتخابي، الحملة الانتخابية في دائرة قروية" المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد4، الجزء7، شتنبر2013، ص:329.

14 ـ في انتخابات 25 نونبر2011 تم توسيع حالات التنافي بخصوص المهمة النيابية في مجلس النواب، لتشمل بالإضافة إلى ما كان منصوصا عليه سابقا، التنافي مع رئاسة مجلس الجهة، ومع أكثر من رئاسة لمجلس عمالة أو إقليم، ومع صفة عضو في الحكومة، ومع مزاولة مهام غير تمثيلية تؤدي الأجرة عنها منظمة دولية غير حكومية. وفي انتخابات 4 شتنبر 2015 تم منع الجمع بين صفة وزير ورئيس جهة.

و"تخليق الحملات الانتخابية ونزاهة الاقتراع"[15]. وتم تكريس أغلب تلك المقتضيات، أو ما يشبهها، في انتخابات الجماعات التربية لسنة 2015.

لا تخفى أهمية بعض تلك المستجدات القانونية والتنظيمية، التي لا شك "أسهمت في تجاوز مجمل الاختلالات التي يمكن أن تمس بسوء تدبيرها"[16]، ومما ميز الانتخابات التشريعية لسنة 2011 و2016والانتخابات المحلية لسنة 2015 على مستوى نتائجها، فوز حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية سنة 2011 بما مجموعه 107 مقعدا، وبفارق 47 مقعدا عن حزب الاستقلال الذي حصل على المرتبة الثانية، مما مكنه من قيادة الحكومة، كما فاز في الانتخابات الجهوية والجماعية في أغلب المدن.

يلاحظ أيضا، تزايد حضور المرأة في مجلس النواب، بحيث ارتفع عدد المنتخبات من 34 امرأة في انتخابات 2007 إلى 67 امرأة في انتخابات 2011، كما ارتفع عدد المنتخبات في المجالس الجماعية من 3465 منتخبة في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 إلى 6673 منتخبة في انتخابات الجماعات بتاريخ 4 شتنبر 2015.

من جهة أخرى، أسهمت هذه السمات الانتخابية الجديدة، سواء على مستوى التنظيم أو النتائج، في تحقيق نوع من التغيير الانتخابي، لكن دون أن يغير ذلك من وظائف الانتخابات، كما عرفها المسار الانتخابي بالمغرب، منذ أول انتخابات جماعية سنة 1960، فهي "أضفت من جهة مظهرا من الانفتاح الانتخابي والسياسي زاد في نظر بعض المراقبين من تميز المغرب عن العديد من الدول العربية"[17]ومن ناحية أخرى، أكدت سمو المؤسسة الملكية وهيمنتها على باقي المؤسسات الدستورية، بحيث لم يتعدى تأثير هذه الانتخابات دائرة التغيير التوازني المسموح به، الذي يصب في نهاية المطاف في استقرار بنيوي للنظام السياسي.

من الملاحظ أيضا أن المسلسل الطويل من الانتخابات بالمغرب، لم يُفض إلى تقييد المؤسسة الملكية، بل كرس شرعيتها الدينية والسياسية والتاريخية، "وحولها إلى مصدر وحيد للسلطة، سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي"[18].

تَأتى ذلك الضبط لمخرجات العملية الانتخابية، من خلال آليات تنظيمية وقانونية، فقد استمرت وزارة الداخلية في انفرادها بإدارة الاقتراع والإشراف عليه رغم أن بعض الأحزاب السياسية كانت تطالب بإحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وظلت تلك الوزارة، سواء في انتخابات 2011 أو انتخابات 2015 أو2016، هي الفاعل الأساس في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات، "وكانت هي المتحكمة في إحداث الدوائر الانتخابية، بعيدا عن أية مراقبة بعدية"[19]، مما يعيد طرح مطلب تأسيس هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات.

كما أن وزارة الداخلية، هي التي حددت كيفيات توزيع الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، والعامل (ممثل وزارة الداخلية على الصعيد المحلي) هو من عيّن رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت، سواء في الانتخابات التشريعية أو المحلية، وأشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان رغم عدم توفر شرطي الاستقلالية والحياد فيه، على الملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات.

كما لم تتم مراجعة نمط الاقتراع اللائحي، رغم أنه لم يحقق الأهداف المتوخاة منه[20]، وتم اعتماد عتبة متدنية لا تتجاوز 6 في المئة على المستوى المحلي و3 في المئة على المستوى الوطني، مما أفضى إلى المزيد من تشتت الأصوات وبلقنة الخارطة الانتخابية والمشهد الحزبي عموما، وكرّس عدم حيازة أي حزب سياسي على الأغلبية المطلقة، ونتج عنه على مستوى الانتخابات التشريعية تشكيل حكومة ائتلافية، تجمع بين أحزاب بينها اختلافات إيديولوجية وسياسية كبيرة، وقد شكل ذلك آلية لضبط العمل الحكومي وأحيانا عرقلته.

لُوحظ بخصوص تقسيم الدوائر في الانتخابات التشريعية، رغم المبادئ التي وضعها القانون التنظيمي لمجلس النواب[21]، استمرار التفاوت الديمغرافي الكبير، بحيث خُصص مقعد واحد لعشرين ألف مواطن في بعض الدوائر ولمائة ألف مواطن في دوائر أخرى، مما يدل على عدم عدالة هذا التقسيم المعتمد.

أما على المستوى المحلي، فلم يحدث أي تغيير على عدد الأعضاء المكونة للمجالس الجماعية في الجماعات غير المقسمة إلى مقاطعات، إذ ظل عددها يتراوح بين 11 عضوا في الجماعات التي يقل عددها عن 7500 نسمة وبين 61 عضوا في الجماعات التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، مع ما يلاحظ من عدم عدالة هذا التقسيم، بحيث يمكن أن يمثل منتخب واحد ما يزيد عن 6557 نسمة في الجماعات التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، بل قد تصل

16 ـ محمد البكوري: " استحقاق 4 شتنبر والارهاصات الانتقالية للحكامة الانتخابية بالمغرب"، قراءة في مبدأي المشاركة والشفافية، مسالك، العدد 2016،44-43، ص:53

17 ـ محمد منار باسك: المرجع السابق، ص:110.

18 - محمد شقير: "السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية"، وجهة نظر، العدد 65، صيف 2015، ص: 16.

19ـ محمد منار باسك: المرجع السابق، ص: 11.

20 ـ تحدث الوزير الأول ووزير الداخلية عند تبني نمط الاقتراع اللائحي لأول مرة سنة 2002 على أن من أهداف ذلك محاربة الفساد الانتخابي وعقلنة المشهد الحزبي، لكن أثبتت الانتخابات التي نُظمت فيما بعد عدم تحقيق ذلك.

21 ـ انظر المادة 2 من القانون التنظيمي رقم27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بالجريدة الرسمية عدد5987 بتاريخ 17 أكتوبر 2011 ص: 5053.

النسبة إلى 25 ألف نسمة للمنتخب الواحد في الجماعات المقسمة إلى مقاطعات والتي يفوق عدد سكانها 750 ألف نسمة[22]، بينما لا تتجاوز نسبة التمثيل في أحسن الأحوال 682 نسمة للمنتخب الواحد في الدوائر التي لا يزيد عدد سكانها عن 7500 نسمة، وقد أدى ذلك التفاوت الكبير إلى عدم تناسب عدد المقاعد مع عدد الأصوات المحصل عليها وصناعة خارطة انتخابية على مقاس التغيير التوازني المسموح به.

بالرجوع إلى نتائج الانتخابات، يسجل أن حزب الأصالة والمعاصرة الذي كانت تطالب حركة 20 فبراير بحله ورحيل بعض رموزه عن المشهد السياسي، قد حقق فوزا مهما في الانتخابات، حيث حصل في الانتخابات الجماعية لـ4 شتنبر 2015 على المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد بما مجموعه 6655 مقعدا، دون أن يُوازي ذلك حصوله على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات، نظرا للتصويت عليه غالبا في الدوائر القروية التي يمثل فيها المنتخَب عددا قليلا من المواطنين.

أما حزب العدالة والتنمية، فقد حصل على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات، بحوالي مليون وستمائة ألف صوت، في الوقت الذي لم يحصل إلا على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد بمجموع 5021 مقعدا، نظرا للتصويت عليه غالبا في الدوائر الحضرية، التي يمثل فيها المنتخَب عددا كبيرا من المواطنين، إذ أن عدد المستشارين الجماعيين بالعالم القروي (28898 مستشارا) يُضاعف عدد المستشارين بالمدن(2463 مستشارا)، بما يزيد عن 11 مرة، في الوقت الذي يزيد فيه سكان العالم القروي (20 مليون نسمة) عن سكان المدن (13 مليون نسمة) وبالإضافة إلى هذا الضبط القانوني والتنظيمي القبلي، عرفت الانتخابات استمرار أعطاب ومفارقات في السلوك الانتخابي.

ثانيا: تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي بعد 2011

يحد من مظاهر الانفتاح الانتخابي التي عرفها المغرب على إثر موجة الاحتجاجات العربية الضبط القانوني القبلي، الذي تحدثنا عنه سابقا، وإلى جانب ذلك هناك أيضا استمرار ترسبات ثقافة سياسية تقليدية، تخترق جل الفاعلين المباشرين في العملية الانتخابية من ناخبين ومنتخَبين وإدارة انتخابية.

وفي هذا السياق، أشرت كل من انتخابات 2011 و2015 و2016 على الارتهان لممارسات انتخابية تقليدية، "بل بينت استشراء الفساد الانتخابي، الذي يُشكل مدخلا للفساد السياسي العام"[23]، حيث كانت فترة تقديم الترشيحات مناسبة أخرى لإظهار الترهل الذي يعرفه المشهد الحزبي بالمغرب، إذ رغم تنصيص القانون التنظيمي للأحزاب السياسية على احترام المبادئ

الديمقراطية في الترشيح[24]، فإن مجموعة من الأحزاب السياسية، عرفت خلافات حادة بخصوص لوائح مرشحيها[25]وذلك بسبب غياب مساطر ديمقراطية واضحة للحسم في لوائح المرشحين، بل تحدثت بعض التقارير الإعلامية المتعلقة بانتخابات 2015، عن حالات ابتزاز مالي تعرض لها بعض المرشحين من قبل بعض المسؤولين من نفس الحزب السياسي[26].

أثارت هذه التصرفات غضب العديد من المنتمين للأحزاب السياسية المغربية، كما أن جل الأحزاب السياسية، لم تراع شرط الالتزام بالخطا لإيديولوجي والسياسي للحزب عند الترشيح، بقدر ما راعت ترشيح من لهم أكثر الحظوظ للفوز وإن كانت لا تربطهم بالحزب روابط متينة[27]، فبالنسبة لهؤلاء فالمرشح هو من يحدد مصير نتائج الانتخابات، وليس الانتماء الحزبي.

ارتبط تقديم المرشحين غالبا بتقدير حظوظ النجاح بالمال والنفوذ الذي يتمتع به المرشح، وليس بالاقتناعات الإيديولوجية والسياسية والبرنامج الانتخابي الذي يدافع عنه، بل أشارت بعض المنابر الإعلامية والجمعية المغربية لحماية المال العام"أن بعض الأحزاب السياسية رشحت أشخاصا تشوب حولهم شبهات الفساد"[28]، مما كرس غياب الثقة، ليس فقط في الأحزاب السياسية وإنما في العملية الانتخابية برمتها وفي العمل السياسي بشكل عام، "وتجلى ذلك في محدودية الإقبال على التصويت" [29]مما أثر على نسبة المشاركة في الانتخابات رغم اختلاف سياقاتها.

بلغت نسبة المشاركة حسب وزارة الداخلية 45.4 في المائة في انتخابات 2011 و53.67 في

22 ـ يتألف مجلس الجماعة المقسمة إلى مقاطعا تمن 81 عضوا بالنسبة للجماعة التي لا يتجاوز عدد سكانها 750.000 نسمة مع إضافة عشرة أعضاء عن كل شريحة سكان تعادل 250.000 نسمة على ألا يتجاوز عدد أعضاء المجلس 131 عضوا على الأكثر.

23 ـ محمد منار باسك :المرجع السابق، ص:120.

24 - تنص المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية على ضرورة اعتماد مبادئ الديمقراطية والشفافية في اختيار المرشحين وتقديم مرشحين نزهاء وأمناء وأكفاء..

25 - من ذلك مثلا الصراع داخل حزب الأصالة والمعاصرة بين عبد الرحيم بنهمو وإبراهيم الجماني حول من له الأحقية للترشح لرئاسة مجلس مدينة الرباط (جريدة المساء بتاريخ 4 غشت 2015).

26 ـ نشرت جريدة أخبار اليوم في هذا الصدد بتاريخ 11 غشت 2015 أن مرشحا يدعى عمر المقريني كتب رسالة إلى الأمين العام لحزب الاستقلال يخبره فيها بتعرضه لابتزاز مالي من قبل مسؤول محلي بالحزب. ونشرت جريدة المساء في عددها 2755 بتاريخ 11 غشت 2015 ان عضوا ينتمي إلى الحزب المغربي للديمقراطية تقدم بشكاية إلى وكيل الملك يتهم فيها المنسق الإقليمي للحزب في مدينة القنيطرة بابتزازه مقابل تزكيته للترشيح.

27ـ من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما حصل من استقالات جماعية من حزب التجمع الوطني للأحرار بمدينة الفنيدق بسبب فرض ترشيح أحمد المرابط السوسي، الذي كان يرأس جماعة الفنيدق وسبق طرده من حزب الأصالة والمعاصرة (جريدة الأخبار بتاريخ 4 غشت 2015).

28 ـ بلاغ الجمعية المغربية لحماية المال العام، جريدة المساء، 17 غشت 2015، ص 4.

29 ـ محمد منار باسك: المرجع السابق، ص:122.

المائة في انتخابات 2015. مع العلم أن المغرب ظل في هذه الانتخابات يعتمد نظام التسجيل الإرادي L'inscription volontaire، الأمر الذي جعل ستة ملايين مواطن من المؤهلين للتصويت غير مسجلين في اللوائح الانتخابية التي نُظمت على أساسها انتخابات 2011، وهو ما شكل 37 في المائة من مجموع الناخبين آنذاك، وهو ما تكرر في انتخابات 2015، مع العلم أن عدد غير المسجلين من المؤهلين للانتخابات بلغ حسب بعض التقديرات 11 مليون، يُضاف إلى ذلك أن نسبة الأوراق الملغاة في انتخابات 2011 قُدرت بنحو 20 في المائة، "بل بلغت 25 في المائة حسب بعض الهيئات المستقلة"[30]، ومنها منظمات دولية مشهود لها بالمصداقية.

نشير هنا، أنه من خلال انتخابات 2011 و2015 و2016.يظهر أن نمط الاقتراع اللائحي في ظل الشروط الدستورية والسياسية والثقافية القائمة بالمغرب، لم ينقل الانتخابات من انتخابات أشخاص إلى انتخابات برامج، إذ لا يزال الناخب المغربي يُصنف ضمن خانة الناخب الأسير، الذي تأسره عواطفه أو انتماءاته العائلية أو القبلية أو حاجته المادية، "وذلك عكس الناخب العقلاني أو الاستراتيجي الذي يكون تصويته بناء على قراءة متفحصة لما تتضمنه البرامج الانتخابية"[31]، ويعبر تصويته عن اختيار عقلاني وقناعة سياسية، لها امتداداتها وتداعياتها في المشهد السياسي.

يتبين من خلال انتخابات 2015 غياب أي تأثير للبرامج الانتخابية على اختيارات الناخبين، نظرا لاستمرار بعض التمثلات التي تقول بعدم جدوى هذه البرامج ليس بسبب تشابهها أو عدم صياغتها الدقيقة فقط، وإنما لأن ما يُنجز ويُنفذ في الواقع هو مشاريع وبرامج الملك، وليس برامج الأحزاب السياسية المفتقدة للمصداقية.

ارتباطا بتحليل هذه الانتخابات، نسجل مجموعة من المفارقات بخصوص نتائجها، "التي تشكك في ادعاء صعوبة الحديث عن تزويرها"[32]، ومن تلك المفارقات أن حصل حزب الأصالة والمعاصرة، الذي طالبت حركة 20 فبراير بحله ورحيل رموزه، على رئاسة 5 جهات من أصل 12 جهة، على الرغم من أنه حصل في الانتخابات الجهوية على 132 مقعدا فقط، من أصل 678 بنسبة 19,47% ، محتلا الرتبة الثانية، بعدد أصوات بلغ 1,318,700 في حين حصل حزب العدالة والتنمية على رئاسة جهتين، بالرغم من حصوله على الرتبة الأولى ب 174 مقعدا، بنسبة 25,66 بالمائة، وبعدد أصوات بلغ 1,672,000.

تمثلت المفارقة الثانية، التي كشفتها نتائج الانتخابات المحلية، في كون الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات، لم يحصل إلا على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد، ونقصد هنا حزب العدالة والتنمية، الذي حصل على 1,559,814 صوتا مكنته من 5021 مقعدا فقط، وحزب الأصالة والمعاصرة الذي حصل على 1,333,546 صوتا، ومكنته من 6655 مقعدا، واحتل بذلك المرتبة الأولى، "وهذا يعكس التناقض بين اتجاهات التصويت

ومخرجات العملية الانتخابية"[33].

تتضح المفارقة الثالثة في تباين ميولات الناخبين، بين المدن والقرى، إذ أحرز العدالة والتنمية تقدما في المدن على غيره من الأحزاب، بينما كانت الغلبة للأصالة والمعاصرة في القرى والبوادي، "وإذا سلمنا بوجود عوامل متعددة تتحكم في مزاج وميول الناخبين وسلوكهم الانتخابي"[34]، فإن هذا لا يعني غض الطرف عما يسببه نمط الاقتراع من تباينات في الجماعات المحلية، حيث لازال يعمل بالاقتراع الأحادي الإسمي في 1388 جماعة، التي يقل عدد سكانها عن 35ألف نسمة، وهذا النمط يؤثر على نتائج الانتخابات، وعلى الخريطة السياسية برمتها.

من المعلوم في الفقه الدستوري، "أن اعتماد اسلوب من اساليب الاقتراع يؤثر بشكل أو آخر على مكونات الحياة السياسية، وعلى الأحزاب السياسية"[35]، كما أن صغر الدائرة الانتخابية، ومحدودية ناخبيها، يسهل تدخل الاجهزة الادارية، "بل يجد فيه بعض المرشحين مرتعا خصبا لابتداع كل مظاهر الفساد الانتخابي"[36].

تتعلق المفارقة الرابعة في تنصل العديد من المنتخبين، من وعودهم التي قطعوها خلال الحملات الانتخابية، فظهرت تحالفات هجينة، لا علاقة لها بالبرامج والشعارات التي قدمت في الحملات الانتخابية، في استهتار بإرادة النخب وأخلاقيات العمل السياسي.

أما المفارقة الخامسة، فتتجلى في اقتصار تقسيم النسبة الكبرى من المقاعد وهي 95,58 في المائة، بين 8 أحزاب من أصل 29 حزبا مشارك في الانتخابات، مما يشوه صورة المشهد السياسي، "ويساهم في تضخيم تمثيلية الاغلبية وتقليص تمثيلية الأقلية"[37]، ويؤكد استمرار الحياة الغير السليمة للحياة الحزبية المغربية، وعجز النظام الانتخابي في ترشيدها ودمقرطتها وعقلنتها.

30 ـ انظر التقرير النهائي عن انتخابات 25 نونبر 2011 الصادر عن بعثة الملاحظة الدولية، ص : 18.

31 ـ فيليب برو: "علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، بيروت: مجد، 2006، ص: 322.

32 ـ سعاد بن الشيخ: "الاصلاح الدستوري والعدالة الانتقالية بالمغرب"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة،يونيو2011، ص:29

33 ـ عمر احرشان: "الانتقال العسير إلى الديمقراطية دراسة للتجربة المغربية"، في دستور2011، في المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومألات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، ص:488

34 ـ محمد شقير :"السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية"، وجهة نظر، العدد 65،صيف 2015، ص:16

35 ـ محمد ظريف :" القانون الدستوري، مدخل لدراسة النظرية العامة والأنظمة السياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، 1998، ص:115

36 ـ محمد أتركين : "الدستور والدستورانية، من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق"، مرجع سابق، ص:141

37 - عبدو سعيد، علي مقلد، عصام اسماعيل :" النظم الانتخابية"، مطبعة منشورات الحلبي الحقوقية، السنة 2005، ص:179

ترتبط المفارقة السادسة في عدم تلاؤم عدد المقاعد مع عدد السكان وكذلك غياب التوازن بين المجال الحضري والمجال القروي، بحيث يغطي التقطيع الانتخابي في المجال القروي 1282 جماعة، بعدد سكاني لا يتجاوز 13 مليون نسمة في حين يغطي فقط في المجال الحضري221 جماعة، بعدد سكاني يتجاوز 20 مليون نسمة وبذلك خصص للمجال القروي 24,000 ألف مقعد، في حين خصص للمجال الحضري 6700 مقعدا فقط، مع التذكير بفارق المجهود للحصول على مقعد حضريا.

يتضح مما سبق تحليله من أفكار أن العملية الانتخابية في ظل دستور2011، ظلت مرتهنة لمجموعة من الضوابط، رغم المستجدات المهمة التي كرسها دستور 2011، الذي حاول أن يؤسس لشروط وضمانات نزاهة العملية الانتخابية وسلامة الاقتراع وحياد السلطة العمومية، إلا أن الاصلاحات التي عرفتها القوانين الانتخابية، وما استتبع ذلك من ضوابط تقنية وفنية مرتبطة بإدارة العملية الانتخابية تحت الاشراف الحصري لوزارة الداخلية، فضلا عن مجموعة من العوامل الأخرى، ومنها ما يرتبط بالسلوك الانتخابي والثقافة الانتخابية، أسهم كل ذلك في التأثير على جودة العملية الانتخابية برمتها، مما يستدعي البحث عن مداخل جديدة لإصلاح المنظومة الانتخابية في نسقها الكلي من أجل بلوغ مرامي الديمقراطية.

البيبلوغرافيا

■ **مراجع باللغة العربية :**

- بنجدي خالد : " قراءة حول كظاهر السلوك الانتخابي للاقتراع التشريعي ل 25 نونبر 2015،المجلة المغربية المحلية للإدارة والتنمية،عدد:2012،102،
- التقرير النهائي عن انتخابات 25 نونبر 2011 الصادر عن بعثة الملاحظة الدولية،
- التوزاني حكيم : " سؤال الانتقال الديمقراطي في أفق مقتضيات الوثيقة الدستورية المغربية لسنة2011، في :دستور 2011بالمغرب، مقاربات متعددة، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، عدد2012،5،
- حسن طارق :" انتخابات 4 شتنبر تبحث عن السياسة واقتراع يبحث عن المعنى"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 125، 2015،
- الزياني عثمان : " رهانات الاصلاح الدستوري في المغرب: مقاربة على ضوء الخطاب الملكي، المؤرخ 9 مارس 2011"، منشورات مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، عدد2، 2011،
- سعاد بن الشيخ: "الاصلاح الدستوري والعدالة الانتقالية بالمغرب"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة،يونيو2011،
- عبد الحافظ أدمينو:" لحظات من الزمن الانتخابي، الحملة الانتخابية في دائرة قروية" المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد4، الجزء7، شتنبر2013،
- عبد العالي حامي الدين : " الانتخابات، هل نتجاوز معضلتي التزوير وحزب الدولة؟ من أجل هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الانتخابات" في "دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية، قراءات متقاطعة"، منشورات سلسلة الحوار العمومي، طوب بريس الرباط،2011،
- عبدو سعيد، علي مقلد، عصام اسماعيل :" النظم الانتخابية"، مطبعة منشورات الحلبي الحقوقية، السنة 2005،
- عثمان الزياني :" سيناريوهات المغرب السياسي لما بعد الانتخابات التشريعية ل25 نونبر: مقاربة سوسيو سياسية"، في" وهم التغيير والفرص الضائعة" مجلة وجهة نظر، عدد51، 2012،
- عمر احرشان: "الانتقال العسير إلى الديمقراطية دراسة للتجربة المغربية"، في دستور2011، في المؤلف الجماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب،
- غرابية رحيل :" الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية"، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط1، بيروت 2012
- فيليب برو: "علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، بيروت: مجد، 2006،
- محمد أتركين : "الدستور والدستورانية، من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق"، ط1، مطبعة النجاح ،2007.
- محمد البكوري: " استحقاق 4 شتنبر والارهاصات الانتقالية للحكامة الانتخابية بالمغرب"، قراءة في مبدأي المشاركة والشفافية، مسالك، العدد 2016-43،
- محمد شقير :"السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية"، وجهة نظر، العدد 65،صيف 2015
- محمد شقير: "السلوك الانتخابي بالمغرب بين السيادة الملكية والتحكم في الإرادة الشعبية"، وجهة نظر، العدد 65، صيف 2015،
- محمد ظريف :" القانون الدستوري، مدخل لدراسة النظرية العامة والأنظمة السياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، 1998،
- محمد منار : "الانتخابات بالمغرب: ثبات في الوظائف وتغير في السمات"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،ط1، 2011.

■ مراجع باللغة الأجنبية :

• Huntington Samuel:"the third wave democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma",press,1991.

• Lahbib Kamal :« L'observation électorale citoyenne, une forme de participation, à l'édification d'un Etat démocratique », publication du Conseil national des droits de l'Homme, série « séminaires »,Année 2013,Imprimerie ELmaarif Al jadida

الروح الدستورية الجديدة:

قراءة في قواعد الحكامة السياسية الانتخابية في ضوء القانون التنظيمي رقم 11/59 كما غير و تمم بمقتضى القانون التنظيمي 21/06

محمد الغالي و رضى زكي خالد

محمد الغالي، باحث في السياسات العامة بكلية الحقوق بمراكش و مدير مختبر الأبحاث القانونية و تحليل السياسات، جامعة القاضي عياض بمراكش

رضى زكي خالد، باحث في القانون العام و العلوم السياسية، مختبر الأبحاث القانونية و تحليل السياسات، جامعة القاضي عياض بمراكش

الملخص

تعتبر الانتخابات الآلية الدستورية في بناء المسلسل الديمقراطي عبر تمكين المواطنات والمواطنين من المشاركة في تدبير شؤونهم، واختيار نخب فعالة ومؤهلة لهندسة سياسات عمومية مرتكزاتها تحقيق التنمية المنشودة وفق ما رسمت معالمه بوضوح الوثيقة الدستورية التي عرفها المغرب سنة 2011.

في هذا السياق، تشكل العملية الانتخابية المدخل الرئيسي لترسيخ الممارسة الديمقراطية،ما دفع بالمشرع الدستوري لسنة 2011 إلى إحاطتها بقواعد دستورية تؤطر تدبيرها خلال كل مراحل المسلسل الانتخابي وصولا إلى الإعلان عن النتائجتجسيدالحكامة انتخابية جيدة أساسها اقتراعحر ونزيه وشفاف.

الكلمات مفتاحية: المواطنة - الحكامة الانتخابية - العملية الانتخابية- قواعد حكامة - التصويت.

Abstract :

Elections are considered as the constitutional mechanism for building the democratic process by allowing citizens to participate in the management of their affairs and to choose efficient and qualified elites top design public policies

whose foundations are to achieve the desired development in accordance with this which was clearly defined in the constitutional document of 2011.

In the respect,the electoral process constitutes the basis for the consolidation of democratic practice,which prompted the constitutional legislator of 2011 to surround it with consitutionnal rules that frame its management at all stages of the electoral process, leading to the proclamation results in the embodiment of good electoral governance based on free,fair and tranparent voting.

Key words : citizenship - electoral governance- electoral process- voting governance- rules.

عرف المسلسل الديمقراطي في المملكة المغربية منذ اجراء اول انتخابات جماعية سنة 1960، تبني مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تعكس ضخ روح جديدة في الحياة السياسية، توجت بالمصادقة على دستور 2011 الذي يؤسس لنظام سياسي يقوم على أسس جديدة تمثلت في اعتماد المشاركة كقاعدة أساسية في مسلسل السياسات العمومية، وكأساس لتعاقد جديد بين الدولة و المواطنين والمواطنات قوامهالانخراطوالالتزام و التثمين و الاعتراف.

أسس دستور 2011 لمفهوم المواطنة من خلال ثنائية الحق/الواجب وفقا لمقتضيات أطرتها الفصول التالية: 6، 7، 10، 11، 14، 15، 16،27 ، 30، 31، 37، 38، 42، 55، 139، 146، 154، 161. وذلك اعتبارا لكون المواطنة تشكل رابطة قانونية وسياسية واجتماعية.. ترتب حقوقا وواجبات، ناتجة عن انتماء الإنسان إلى فضاء ترابي،أي الاستقرار بشكل ثابت داخل إقليم الدولة، و الخضوع لنظامها القانوني في اطار مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص والإنصاف وتحمّل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها..فماذا عن القواعد الدستورية الجديدة لتحقيق حكامة العمليات الانتخابيةمن أجل إفراز نخب فعالة وناجعة للنهوض بالتنمية في أبعادها الشمولية والمندمجة؟

تسعىالمقالةإلى لفت الانتباه الى أهم ما يميز العملية الانتخابية وخاصة ما تعلق بها بقواعد حكامة سير التصويت داخل مكاتب التصويت على اعتبار أن مكتب التصويت يعكس مكانا سياسيا بامتياز و لحظة سياسية محددة تعكس ارادة الاختيار بالنسبة للناخب او الناخبة. كما أن أغلب الطعون عكست بشكل كبير أهمية سير العملية داخل مكتب التصويت، وكيفية التعامل مع فرز واحصاء الأصوات وإعلان الفائز.وعليه،فقد تطرقتالمقالةإلى محورين أساسيين في المسلسل الانتخابي و التعبير عن إرادة الناخبين:

- القواعد والأحكام الدستورية لتحقيق حكامة العمليات الانتخابية

- تحقيق حكامة العمليات الانتخابية أثناء سير عملية التصويت

I-القواعد والأحكام الدستورية لتحقيق حكامة العمليات الانتخابية

تحيل العمليات الانتخابية الى الديمقراطية التمثيلية، كآلية لممارسة السيادة باسم الشعب أو الأمة وتتجسد عمليا من خلال المجالس المنتخبة على المستوى الوطني عبر المؤسسة البرلمانية، وعلى المستوى اللامركزي عبر المجالس المنتخبة المحلية أو الاقليمية أو الجهوية، وكذا الغرف المهنية.

أولا: القواعد الدستورية الذهبية في سير العملية الانتخابية:

يتحقق فعل هندسة العمليات الانتخابية من خلال مجموعة من العناصر:

***نمط الاقتراع.**

***قاعدة التوزيع**

***التقسيم الانتخابي.**

***الحملة الانتخابية**

***مكاتب التصويت**

***إعلان النتائج**

نص في هذا السياق الفصل 2من الدستور المغربي 2011 على ما يلي:"السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها. وتختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم". وحرص الفصل 11 من دستور 2011 على تأطير البيئة الانتخابية بمجموعة من القواعد التي تضمن اختيارا خاليا من كل العيوب التي تتعلق بالضغط والإكراه وغيرها، حيث اعتبر هذا الفصل بأن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم.

كما وضح هذا الفصل على أن القانون يحدد القواعد التي تضمن الاستفادة، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة بالحملات الانتخابية، وبعمليات التصويت. وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها.كما شكلت الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها

دوليا، قاعدة أساسية لضمان مراقبة الانتخابات من طرف الفعاليات المدنية بشكل محايد، مما يساعد على تعزيز المصداقية والشفافية والنزاهة.

من أجل مراعاة هيبة وإلزامية القاعدة القانونية، تم التنصيص على مجموعة من العقوبات التي تعاقب بمقتضى القانون كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية[1].

تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات.

•الحقوق الانتخابية لكل مواطنة ومواطن:

نص الفصل 30 من دستور 2011 على أنه يثبت لكل مواطنة ومواطن ما يلي:
1.الحق في التصويت؛
2.الحق في الترشح للانتخابات،
3.تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية.
4.التصويت حق شخصي وواجب وطني.

•الحقوق الانتخابية للمغاربة المقيمين في الخارج والأجانب:

نص الفصل 17 كذلك على ما يلي:

"يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات. ويمكنهم تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى اللوائح والدوائر الانتخابية ،المحلية والجهوية والوطنية. ويحدد القانون المعايير الخاصة بالأهلية للانتخاب وحالات التنافي. كما يحدد شروط وكيفيات الممارسة الفعلية لحق التصويت وحق الترشيح، انطلاقا من بلدان الإقامة". ويتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون.ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل".

■ **شروط تحقق انتخابات سليمة :**

تظهر مختلف النصوص الدستورية أعلاه أن تحقق الانتخابات بمنطق سليم يتوقف على الشروط التالية:

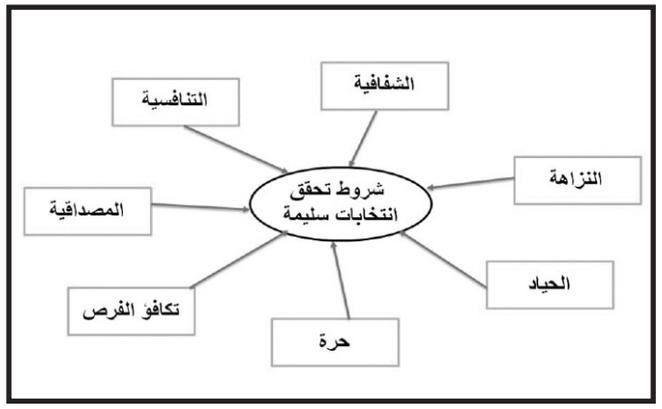

1. الشفافية:

تعني الاتاحة، والولوج المتكافئ لمختلف المتنافسين في الانتخابات، سواء هيئات سياسية أو هيئات مستقلة الى المعلومات والاستفادة من الامكانات المخصصة على قدم المساواة دون أي تمييز غير قانوني يمكن أن يمس بمبدأ تكافؤ الفرص ويرجح كفة جهة على حساب أخرى .

2. النزاهة:

تتعلق بسلوك في الممارسة والفعل متحرر من كل الأفعال التي يمكن أن تستعمل أساليب غير قانونية أو أخلاقية في التأثير على إرادة الناخبين أو المرشحين أو التأثير على السلطة مثل استعمال التزوير أو الوشاية الكاذبة أو غيرها من السلوكيات المعيبة أو المنحرفة بحسب التوصيف القانوني والأخلاقي .

3. التنافسية:

تتعلق بعملية تهدف الى تحقيق المفاضلة بين مختلف العروض الانتخابية على مستوى البرامج السياسية أو الانتخابية من أجل تحقيق استمالة صوت الناخبين اليها، وتتحقق التنافسية على مستوى البرامج بضمان مناخ تسود فيه الحرية والاستقلالية .

4. الحرة:

شرط اساسي يمكن من قياس درجة تحرر الناخبين والناخبات، والمرشحين والمرشحات من كل ضغط أو تأثير يكون سببا في عدم التعبير عن ارادتهم بكل حرية واختيار .

1 - القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون. وكما تم تعديله:

- القانون التنظيمي رقم 06.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.41 بتاريخ 8 رمضان 1442 (21 ابريل 2021)، الجريدة الرسمية عدد 6987 بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص 3413؛

- القانون التنظيمي رقم 34.15 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.90 بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليو 2015)؛ الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015) ص 6713.

5. الحياد:

يقصد به اساسا الوقوف بنفس المسافة بين مختلف المترشحين والمترشحات، وعدم التدخل لصالح طرف على حساب طرف آخر .

6. تكافؤ الفرص:

يتجسد كشرط أساسي من خلال معاملة مختلف المترشحين والمترشحات بالمثل، والتساوي بينهم وعدم التحامل أو الانحياز لطرف دون آخر.

7. المصداقية:

تتعلق بالإخلاص في التعامل والالتزام والجدية فيه، مما يساعد على بناء الثقة وترسيخها .

ثانيا: مداخل اساسية لضمان انتخابات فعالة وناجعة

لا يتوقف مقصد تحقيق انتخابات شفافة ونزيهة تعكس الارادة الحقيقية والرغبة للناخبين و الناخبات فقط على الترسانة القانونية التي تعتبر شرطا لازما، بل بتضافر مجموعة من العوامل الأخرى التي تتعلق بثقافة و أهداف الناخبين و الناخبات، و التي تعكسها المعايير التي يعتمدها كل ناخب أو ناخبة في التعبير عن اختياره الذي يعكس منظومة القيم المتشبع بها.

■ **معايير التصويت على المترشحات و المترشحين :**

معيار	التعريف
1. المصداقية	← الاخلاص والالتزام والجدية.
2. النزاهة	← تتعلق بحفظ الأمانة والتشبع بالقيم الفاضلة ضد الفساد.
3. الكفاءة	← الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج بأقل التكاليف، وهو من أهم مقاييس النجاح.
4. الفعالية	← القدرة على احداث تأثير.
5. النجاعة	← القدرة على احداث تأثير بأقل تكلفة.
6. الوعي	← حالة عقلية يتمتع بها المعني تعطيه القدرة على خلق الفرق.
7. الشعبية	← القدرة على تحقيق أكبر قدر من القبول، بمعنى التمتع بشرعية.
8. الالتزام	← احترام التعهدات والوفاء بها.
9. الانخراط	← الاندماج في الحياة العامة بشكل ايجابي.
10. التواصل	← القدرة على فهم الأخر وجعله مستعدا لقبول الرسائل الموجهة اليه.
11. الاستقلالية	← القدرة على الفعل والعمل من دون تحكم قد يؤثر على المصداقية والفاعلية.
12. الثقة	← الاطمئنان والارتياح والأمن.
13. القرب	← التحكم في بعد المسافة.

■ **البرامج الانتخابية :**

يستلهم البرنامج الانتخابي من البرنامج السياسي للحزب السياسي وتوجهاته.

1 - البرنامج السياسي:

يتعلق بالوثيقة السياسية التي تؤطر إيديولوجية الحزب، أفكاره ومنطلقاته وتصوره لقضايا الشأن العام وفقا للمرجعيات الدستورية والسياسية المتفق عليها، وتشكل الوثيقة المرجعية التي بواسطتها يحصل الحزب على ثقة المواطنين. ويحدد برنامج الحزب، على الخصوص،الأسس و الأهداف التي يتبناها الحزب في احترام تام للمقتضيات القانونية.

2 - توجيهات الحزب السياسي:

تتعلق بمختلف الإرشادات التي يوجهها الحزب إلى قواعده في مختلف التراب الوطني بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية والتنظيمية الداخلية أو الخارجية.

II-تحقيق حكامة العمليات الانتخابية أثناء سير عملية التصويت

تتعلق الحكامة بالمستويات التالية[2]:

- ◄ تشكيلة مكتب التصويت: الحالة العادية و الحالة الاستثنائية.
- ◄ الوثائق التي توضع رهن إشارة رئيس مكتب التصويت.
- ◄ صلاحيات مكتب التصويت.
- ◄ حقوق و التزامات ممثل المرشح أو اللائحة.
- ◄ حقوق و التزامات الملاحظ.

أولا: صلاحيات مكتب التصويت و تركيبته

يعنبالتركيبة والصلاحيات المترشحين المتنافسين الذين لهم الحق في من يمثلهم داخل مكتب التصويت.فمن هو ممثل المرشح؟

- بناء على القاعدة القانونية، حق التمثيل لدى مكاتب التصويت مكفول لكل وكيل (ة) كل لائحة أو كل مترشح. فإن الممثل بناخب (ة) مؤهل (ة)، ليراقب بصفة مستمرة عملياتالتصويت و فرز الأصوات و إحصائها، التي يقوم بها مكتب التصويت المعني.

- يتوفر ممثل المرشح أو اللائحة على وثيقة تثبت صفته كممثل، مسلمة من السلطة الإدارية المحلية.

- يجب أن يقدم الممثل هذه الوثيقة إلى رئيس مكتب التصويت عند دخوله الى مكتب

2 - القانون التنظيمي رقم 11/59 كما غير و تمم بمقتضى القانون التنظيمي 21/06

التصويت قبل الوقت المحدد لانطلاق عملية التصويت، وهي الثامنة صباحا.

يتمتع مكتب التصويت بالصلاحيات التالية :

- الإشراف المستمر على عمليات التصويت وفرز الأصوات وإحصاؤها وكتابة المحاضر وإيداعها.

- الفصل في جميع المسائل التي تثيرها عمليات الانتخاب، وتضمن قراراته في محضر العمليات الانتخابية.

- المراقبة وحفظ النظام داخل مكتب التصويت التي تناط برئيس المكتب.

1) ما يجب أن يعلمه و يطلع عليه ممثل المرشح أو اللائحة أثناء أداء مهمة المراقبة بمكتب التصويت

■ **تشكيلة مكتب التصويت:**

- الحالة العادية:

يتشكل مكتب التصويت من الرئيس وثلاثة مساعدين له. كما يعين نوابا لهم يقومون مقامهم إذا تغيبوا أو أعاقهم عائق.

- الحالةالاستثنائية:

إذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لمساعدة رئيس مكتب التصويت ساعة افتتاح الاقتراع، يختار رئيس المكتب المذكور لمساعدته الناخب الأكبر سنا والناخب الأصغر سنا من بين الناخبين غير المرشحين الحاضرين بمكان التصويت الذين يعرفون القراءة و الكتابة.

◄كاتب مكتب التصويت هو أصغر المساعدين الثلاثة لرئيس مكتب التصويت.

◄إشارة مهمة تتعلق بمصداقية عملية التصويت:

يجب ألا يقل عدد أعضاء المكتب عن ثلاثة طوال مدة إجراء عمليات الاقتراع.

- **مكاتب التصويت المركزية:**

◄ينعقد المكتب المركزي يوم الاقتراع بعد اختتام التصويت إلى غاية إنجاز مهامه.

◄إذا تعذر حضور الأشخاص المعينين لتشكيل مكتب مركزي، وجب على السلطة الإدارية المحلية تكوين المكتب المذكور من بين رؤساء و أعضاء مكاتب التصويت الملحقة بالمكتب

المركزي المعني أو نوابهم أو من بين الناخبين الذين يحسنون القراءة و الكتابة. و يشار إلى هذه الحالة ببيان خاص في محضر المكتب المركزي.

◄الوثائق التي توضع رهن إشارة رئيس مكتب التصويت.

◄توضع رهن إشارة رئيس مكتب التصويت الوثائق التالية :

1. لائحة الناخبين (في نظيرين) الذين يتعين على مكتب التصويت تلقي أصواتهم، تتضمن أرقامهم الترتيبية وأرقام بطائق تعريفهم الوطنية؛

2. أوراق معدة لإحصاء الأصوات؛

3. لائحة الترشيحات المسجلة في الدائرة الانتخابية؛

4. المطبوع الخاص بتحرير محاضر العمليات الانتخابية؛ الذي يتضمن البيانات الخاصة بلوائح الترشيح أو المترشحين المسجلين في الدائرة الانتخابية المعنية.

5. اوراق التصويت: يجب أن تكون ورقة التصويت الفريدة حاملة لطابع السلطة الإدارية المحلية.

ثانيا: ما هي التزامات وحقوق ممثل المرشح أو اللائحة أثناء سير العملية الانتخابية بمكتب التصويت؟

- لا يمكن لممثل المرشح أو اللائحة بأي حال من الأحوال التصرف بالأدوات الانتخابية أو التدخل مباشرة لدى الناخب المصوت بطرح أسئلة عليه مهما كانت طبيعتها. فأعضاء مكتب التصويت هم المخولون قانونا للقيام بذلك.

- يمتنع عن إدخال الهاتف النقال أو أي جهاز معلوماتي أو أي وسيلة أخرى للتصوير أو للاتصال السمعي البصري إلى القاعة المخصصة لمكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجنة الإحصاء.

مع مراعاة الاستثناءات الواردة على هذا المقتضى، حيث لا تطبق الأحكام السابقة على رؤساء مكاتب التصويت ورؤساء المكاتب المركزية ورؤساء لجان الإحصاء، وكذا الأشخاص المرخص لهم من لدن رئيس المكتب أو اللجنة المعنية. و في حالة مخالفة هذا المقتضى يقوم رئيس المكتب أو اللجنة المعنية بحجز الهاتف النقال أو الجهاز أو الوسيلة المذكورة دون الإخلال بالمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

- يطلب إلى رئيس مكتب التصويت تضمين المحضر لجميع الملاحظات المرتبطة بسير عمليات التصويت في حالةالرجوع إليه عند الاقتضاء.

ما يجب الانتباه إليه من طرف ممثل المرشح أو اللائحة أثناء سير العملية الانتخابية بمكتب التصويت

- ما يجب الإنتباه إليه قبل الشروع في عملية التصويت؟؟

1 - افتتاح الاقتراع على الساعة الثامنة صباحا؛ و في حالة عدم افتتاح الاقتراع في الساعة الثامنة صباحا لسبب قاهر يتعين على الممثل أن يتأكد من تدوين ذلك في المحضر أو أن يطلب تضمين ملاحظته في حالة عدم قيام مكتب التصويت بالتدوين.

2 - قيام رئيس مكتب التصويت بإحصاء أوراق التصويت المسلمة له قبل الإعلان عن الشروع في الاقتراع، و يعلن ذلك جهرا أمام مكتب التصويت وممثلي المترشحين الحاضرين و يضمنه في محضر التصويت.

3 - التحقق من كون الصندوق لا يحتوي على أي ورقة قبلسده بقفلين أو مغلاقين متباينين، يحتفظ بأحد مفتاحيهما، و يسلم الآخر إلى عضو مكتب التصويت الأكبر سنا.

◄ ما يجب الانتباه اليه أثناء الشروع في التصويت

الانتباه إلى أن هناك اربعة صور في التصويت للتعبير عن اختيار الناخب:
1 - الصورة الأولى تتمثل في التصويت بصفة شخصية.
2 - الصورة الثانية تتجسد في التصويت بناء على حكم قضائي بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.
3 - الصورة الثالثة تكمن في التصويت بالوكالة.
4 - الصورة الرابعة تتعلق بالتصويت بالمساعدة بالنسبة لمن يعاني من إعاقة.

الانتباه الى التحقق من هوية الناخب من طرف أعضاء المكتب التحقق من هوية يتم عبر

ما يلي:

- يسلم الناخب، عند دخوله قاعة التصويت، إلى كاتب مكتب التصويت بطاقته الوطنية للتعريف؛

- يعلن الكاتب بصوت مسموع الاسم الكامل للناخب؛

- يأمر الرئيس بالتحقق من وجود اسم الناخب في لائحة الناخبين و من هويته؛

الإنتباه إلى احترام مراحل تعبير الناخب عن اختياره من من طرف أعضاء المكتب:

- يأخذ الناخب بنفسه من فوق طاولة معدة لهذا الغرض ورقة تصويت واحدة. و يحرص رئيس مكتب التصويت على احترام هذا المقتضى؛

- يدخل الناخب و بيده ورقة التصويت إلى المعزل و يضع، حسب اختياره، علامة أو علامتي تصويته، في حالة الانتخاب على مستوى دائرتين انتخابيتين، في المكان المخصص للائحة أو للمترشح. ويقوم بطي ورقة التصويت قبل الخروج من المعزل؛

- يودع الناخب بنفسه ورقة تصويته مطوية في صندوق الاقتراع؛

- يضع الرئيس على يد المصوت علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة. ويضع إداك عضوا المكتب في طرة لائحة الناخبين إشارة أمام اسم المصوت؛

- بعدالانتهاء من كل مراحل التصويت يعيد الكاتب للناخب بطاقته الوطنية للتعريف، ثم يغادر الناخب قاعة التصويت في الحين.

ثانيا: الحكامة في مجال الفرز و اعلان الفائز

تثير الحكامة في مجال الفرز ما يجب الانتباه إليه خاصة من طرف ممثل المرشح أو اللائحة أثناء سير عملية الفرز على اعتبار أن الخيار الديمقراطي يعطي الحق لكل مرشح في تتبع مختلف مراحل عملية الفرز وإعلان الفائز.

يشرع في عملية الفرز بعد الانتهاء من عملية التصويت.

1.6 تنظيم عملية الفرز

يقوم بعملية الفرز أعضاء مكتب التصويت بمساعدة فاحصين. ونميز بين نوعين من الفاحصين:

صنف الفاحصين المعينين من طرف رئيس مكتب التصويت، يتم اختيارهم من بين الناخبين الحاضرين غير المرشحين، و الذين يحسنون القراءة و الكتابة. ويوزعون على طاولات يجلس حول كل منها أربعة فاحصين.

2.6 ما ينتبه اليه أثناء سير عملية الفرز

1. عند فتح صندوق الاقتراع ينتبه الى أن عدد أوراق التصويت في الصندوق يتطابق وعدد المصوتين الموضوعة أمام أسمائهم الإشارة في طرة اللائحة.

◘ **ملاحظة:** في حالة عدم المطابقة يتعين الإشارة إلى ذلك في المحضر

2. الإنتباه الى عمل الفاحصين حيث تتم العملية على الشكل التالي:

- يأخذ أحد الفاحصين كل ورقة ويدفعها غير مطوية إلى فاحص آخر

- يقرأ الفاحص الآخر بصوت عال اسم وكيل اللائحة أو المرشح الذي وضعت علامة التصويت في المكان المخصص له.

- يسجل فاحصان على الأقل في أوراق إحصاء الأصوات المعدة لهذا الغرض والأصوات التي نالتها كل لائحة أو مرشح بالنسبة للانتخاب على مستوى الدائرة الانتخابية المعنية.

3. معاينة قيام رئيس مكتب التصويت بإعلان النتيجة بمجرد انتهاء عملية الفرز وتحرير محضر العمليات في ثلاث نظائر يصادق على كل نظير منها، ويوقعه الرئيس وأعضاء مكتب التصويت أو أعضاء المكتب المركزي أو لجنة الإحصاء محليا أو وطنيا.

تسلم نسخة من المحضر تكون مرقمة وتحمل توقيع الرئيس وأعضاء مكتب التصويت أو المكتب المركزي أو لجان الإحصاء حسب الحالة.

3.6 التمييز بين الأصوات المعبر عنها الصحيحة أو الملغاة أو المتنازع حولها:

نشير الى أن كل ورقة تصويت تعكس صوتا.

الأصوات المعبر عنها:

تتعلق الأصوات المعبر عنها بتعبير الناخب عن اختياره حيث يكمن الهدف في معرفة نسبة المشاركة في الاقتراع.

ورقة التصويت التي تعكس صوتا صحيحا

تتعلق الأصوات المعبر عنها الصحيحة بمجموع الأصوات المعبر عنها مخصوم منها الأوراق الملغاة. وتتعلق الأوراق الملغاة بالأوراق التي لا يعترف أعضاء مكتب التصويت بصحتها و لا يحصل بشأنها أي نزاع من طرف ممثلي المرشحين أو اللوائح.

الأوراق الملغاة:

تعتبر أوراق التصويت في حكم الملغاة إذا تعلقت بالحالات التالية على سبيل الحصر:

1. الأوراق التي تحمل علامة خارجية أو داخلية من شأنها أن تضر بسرية الاقتراع.

2. الأوراق التي تتضمن كتابات مهينة للمترشحين أو غيرهم.

3. الأوراق التي تشتمل على اسم المصوت.

4. الأوراق التي لا تحمل طابع السلطة الإدارية المحلية.

5. الأوراق التي لا تحمل أي علامة تصويت.

6. الأوراق التي تحمل علامة تصويت أمام أكثر من اسم لائحة واحدة.

7. الأوراق المشطب فيها على اسم لائحة أو عدة لوائح أو اسم مرشح أو عدة مرشحين.

8. إذا اشتملت ورقة تصويت في المكان المخصص للتصويت على عدة علامات تصويت تلغى كلهاإذا كانت تلك العلامات للوائح مختلفة. وتعد بصوت واحد إذا كانت للائحة واحدة.

9. لا تعتبر الأوراق الملغاة في نتائج الاقتراع في حالة ما اذا اعترف مكتب التصويت بصحتها رغم أنها تدخل في حالات الإلغاء المشار إليها والتي يثار النزاع بشأنها إما من طرف الفاحصين أو من لدن الناخبين الحاضرين

الأصوات المتنازع فيها:

▪ هي الأصوات التي اعتبرها مكتب التصويت صحيحة رغم النزاع الواقع بشأنها من طرف الفاحصين أو من لدن الناخبين الحاضرين.

4.6 - كيفية التعامل مع الأوراق الصحيحة و الأوراق الملغاة والأوراق المتنازع حولها

1. توضع الأوراق الملغاة و المنازع حولها في غلاف مستقل مختوم و موقع عليه من طرف رئيس و أعضاء المكتب.

2.توضع الأوراق غير القانونية في غلاف آخر مستقل مختوم و موقع عليه من طرف رئيس و أعضاء المكتب.

3. يجب أن يشار على ظهر الغلاف الأول إلى عدد الأوراق الملغاة و عدد الأوراق المنازع فيها التي تهم الانتخاب المعني. و يشار على ظهر الغلاف الآخر إلى عدد الأوراق غير القانونية التي تهم الانتخاب المعني.

4.يجب أن تثبت في كل ورقة من هذه الأوراق أسباب إضافتها إلى المحضر. كما يجب أن يشار في الأوراق المنازع فيها إلى طبيعة الانتخاب و أسباب النزاع، و إلى القرارات التي اتخذها مكتب التصويت في شأنها.

5. الأوراق المعترف بصحتها والتي لم تكن محل أي نزاع، فيباشر إحراقها أمام الناخبين الحاضرين بعد انتهاء عملية فرز الأصوات و إحصائها.

يقوم رئيس مكتب التصويت بإعلان نتيجة المكتب بمجرد انتهاء عملية فرز الأصوات و

إحصائها.

1) ما يجب الانتباه إليه من طرف ممثل المرشح أو اللائحة أثناء سير عملية الإحصاء

1. تباشر عمليات إحصاء الأصوات ووضع المحاضر، وتحديد الجهات التي ستوجه إليها، وكذا إعلان النتائج حسب طبيعة الانتخاب، بالاقتراع الأحادي الإسمي أو بالاقتراعاللائحي.

2. تقوم لجنة الإحصاء بإحصاء الأصوات الخاصة بكل دائرة انتخابية والإعلان عن نتيجتها النهائية.

3. في حالة الاقتراع باللائحة و بالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، توزع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي، ثم بأكبر البقايا، و ذلك بتخصيص المقاعد الباقية للوائح التي تتوفر على الأرقام القريبة من القاسم المذكور.

4. تخصص المقاعد لمترشحي كل لائحة حسب ترتيبهم التسلسلي في اللائحة. غير أن مترشحي اللائحة التي فقدت أحد مترشحيها بسبب الوفاة خارج أجل التعويض المشار والمرتبين في المراتب الدنيا بالنسبة للمترشح المتوفى، يرتقون بحكم القانون إلى المراتب الأعلى. و يعتمد هذا الترتيب الجديد في توزيع المقاعد، و إعلان أسماء المترشحين المنتخبين.

5. إذا أحرزت لائحتان أو عدة لوائح نفس البقية، ينتخب برسم المقعد المعني المترشح الأصغر سنا و المؤهل من حيث الترتيب في اللائحة. و في حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المترشح الفائز.

6. إذا تعلق الأمر بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية في إطار دائرة انتخابية، يعلن عن انتخاب المترشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات.

7. إذا أحرز مترشحان أو عدة مترشحين عددا متساويا من الأصوات، انتخب أصغرهم سنا. و في حالة تعادل السن، تجرى القرعة لتعيين المترشح الفائز.

8. لا يمكن أن يعلن عن انتخاب مترشحي لائحة فريدة أو مترشح فريد في دائرة انتخابية إذا لم تحصل اللائحة أو المترشح المعني على عدد من الأصوات يعادل على الأقل خمس أصوات الناخبين المقيدين في الدائرة.

2) ما يجب الانتباه اليه في حساب القاسم الانتخابي

يتم حساب القاسم الانتخابي في الدوائر التشريعية كالآتي:عدد المسجلين باللوائح الانتخابية مقسوم على عدد المقاعد المتنافس حولها.

يتم حساب القاسم الانتخابي في الدوائر المتعلقة بممثلي الجماعات و الجهات كالآتي:عدد الأصوات المعبر عنها مقسوم على عدد المقاعد المتنافس حولها.

النخب والنوع الاجتماعي في الاستحقاقات الانتخابية

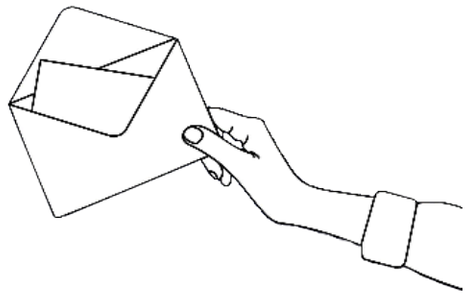

المرأة والحقوق السياسية بالدول المغاربية :
حالتي المغرب وتونس

محمد العابدة

باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة

جامعة القاضي عياض بمراكش

ملخص:

سيتم، من خلال هذه المقالة البحثية ، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، سبر أغوار العلاقة الجدلية بين الإصلاحات الدستورية والحقوق السياسية للمرأة بكل من دولتي المغرب وتونس. عبر تشخيص وضعية حقوق المرأة السياسية في ظل الإصلاحات الدستورية الراهنة ؟ وواقعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ؟ وكذا البحث عن التدابير الممكنة لإنجاح التنزيل السليم للمقتضيات الدستورية في مجال الحقوق السياسية للمرأة بكل من تونس والمغرب ؟ كل ذلك سيساهم لا محالة في إعطاء صورة شمولية عن واقع حقوق المرأة السياسية وعن آفاق تدعيمها بهذه الدول.

الكلمات المفاتيح: المرأة، الحقوق السياسية، تونس، المغرب.

ABSTRACT:

Through this research article, especially after the events of the Arab spring, the dialectical relationship between constitutional reforms and women's political rights in Morocco and Tunisia will be explored. By diagnosing the status of women's political rights in light of the current constitutionalreforms? And its social, economic and cultural reality?As well as the search for possible measures to ensure the success of the proper implementation of constitutional

requirements in the field of women's political rights in Tunisia and Morocco? All of this will inevitably contribute to giving a comprehensive picture of the reality of women's political rights and the prospects for strengthening them in these Countries.

Key words: women, political rights, Tunisia, Morocco.

مقدمة:

إنه ليس من السهل، الحديث عن إشكالية المرأة والحقوق السياسية بدولتي المغرب وتونس. ذلك، أن المعطيات متداخلة وغير تامة، كما أن المؤشرات السوسيو اقتصادية المتناولة لحضور المرأة في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية غير ثابتة، وبالتالي فتركيب أجوبة عن هذا الموضوع يعاني لامحالة من هذه العوائق.

يدل مفهوم الحقوق السياسية للمرأة على القدرة المتجددة للدول -موضوع الدراسة- في بناء المفاهيم والاتجاهات والأساليب لمقابلة احتياجات المرأة السياسية، والنجاح في استلهام هذه الحقوق من مضامين الاتفاقيات الدولية انسجاما مع هوية هذه الشعوب الدينية والثقافية.

إذا كان النقاش حول المرأة والحقوق السياسية في مجتمعات دولتي المغرب وتونس، خاصة في مرحلة الدولة مابعد الاستعمارية وإلى حدود أواخر التسعينات، متسما بالمحدودية والاحتشام فإنه اليوم، وبعد الثورات العربية، أصبح أكثر إلحاحا في طرح الأسئلة ومحاولة إيجاد الإجابات الموضوعية لها.

هذه المعطيات، تحفزنا على بناء فرضية حول العلاقة بين الإصلاحات الدستورية بعد الثورات العربية والحقوق السياسية للمرأة بكل من دولتي المغرب وتونس.

تتبين أهمية هذه الفرضية بسبب الإشكالات التي تشغل بال المهتمين بتنمية المرأة المغاربية، خاصة أن نجاحها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يقابله ضعف في العمل السياسي. وهذا، مايقودنا إلى طرح الأسئلة المتمثلة في رصد العلاقة بين المرأة ومحيطها السياسي.

إن الإشكالية المركزية لهذا البحث تتمحور حول الإجابة على السؤال التالي: **ماهي وضعية حقوق المرأة السياسية بكل من دولتي المغرب وتونس في ظل الإصلاحات الدستورية الراهنة؟**

وللإجابة عن هذا السؤال سنحاول تحليل مضمون خطاب النص الدستوري بكلا البلدين ومقارنته مع واقع عمل المرأة السياسي في هذه المجتمعات.

ولفهم هذه الإشكالية الرئيسة، ينبغي الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتفرعة عنها، وهي كالتالي: **أولا**- ماهو واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في هذه المجتمعات؟ **ثانيا**- ماهو جديد المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة في كل من المغرب وتونس؟ **ثالثا**-حقوق المرأة السياسية، بهذه المجتمعات موضوع الدراسة،: بين طموح الإصلاح الدستوري وصعوبات الواقع المجتمعي؟ **رابعا**- ماهي التدابير الممكنة لإنجاح التنزيل السليم للمقتضيات الدستورية في مجال الحقوق السياسية للمرأة بكل من تونس والمغرب؟ كل ذلك سيساهم لامحالة في إعطاء صورة شمولية عن واقع حقوق المرأة السياسية وعن آفاق تدعيمها بهذه الدول.

للإحاطة بهذا الموضوع ولقراءة مضامين الوثيقتين الدستوريتين المغربية والتونسية قراءة قانونية، وذلك من جهة، لاستنتاج مكانة حقوق المرأة السياسية بهما، ولرصد مستوى تنزيل هذه الحقوق قانونيا وتنظيميا من جهة ثانية، فإنني سأعالج هذا الموضوع انطلاقا من محورين رئيسيين: **المحورالأول**،الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والنصوص الدستورية(المغرب وتونس نموذجا)، ثم **المحور الثاني** سنخصصه للحقوق السياسية للمرأة: الواقع والتحديات(المغرب وتونس نموذجا) .

الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والدستورين المغربي والتونسي:

نعالج في هذا المقام مسألة الحقوق السياسية للمرأة من خلال التركيز على قراءة الاتفاقيات الدولية(أولا) والنصوص الدستورية (ثانيا).

أولا- الحقوق السياسية للمرأةمن خلال الاتفاقيات الدولية: [1]

تنص جل الاتفاقيات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان على حق المرأة في العمل السياسي،ويمكن حصر هذه الاتفاقيات الدولية في:

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛

-العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية لعام1966؛

-العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

لقد اهتم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحقوق المرأة حيث نص في المادة 16 " للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين. ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله،...الأسرة هي الوحدة الطبيعية

الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

أما المادة8 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتنص" على أن تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تضمن للمرأة خصوصا تمتعها بشرط عمل لايكونأدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل وتقاضيها أجرا يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل" .

بينما المادة 3 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فتنص " تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في الحق بالتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد"[2].

كما تنص اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 على أن " للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات كما أن لهن الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، والأهلية في تقلد المناصب العامة وممارسة الوظائف بمقتضى التشريع العام وبشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز".

كما جاء في المادة 1 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979"لأغراض هذه الاتفاقية يعني مصطلح **التمييز ضد المرأة** أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس يكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وفي أي ميدان آخر أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية".

بينما المادة 7 فتنص على أن"تتخذالدول الأطراف جميع التدابير **المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد** وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في:

- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية في الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضائها بالاقتراع العام.

- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وشغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام

1 - فدوى مرابط، المراة والمشاركة السياسية- نموذج المغرب- المجلة الدولية العدد 5 سنة 2009، ص 50 وما بعدها.

2 - للاضطلاع على هذه الاتفاقيات انظر الرابط التالي:

Http/www.aihr.org.tn/arabic/conventions/html/conventions index.htm. تاريخ الاضطلاع بتاريخ: 19/03/2015

والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد."

يتبين من المواد المشار إليها أعلاه،أن الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية تدعو إلى ضرورة[3]:

-دسترة مبدأ المساواة بين الجنسين ؛

-الاعتراف للنساء بكل الحقوق العامة، منها، والخاصة، مع تمكينهن من التمتع بها وحماية هذه الحقوق من خلال وسائل قانونية خاصة[4]؛

-نشر الوعي لإشراك النساء في تحقيق الديمقراطية؛

-تمكين النساء من اتخاذ قراراتهن والقيام باختياراتهن الأساسية ونشاطاتهن السياسية بدون قيود ولاشروط؛

-توعية النساء وتمتيعهن بحق المواطنة وتحفيز اهتمامهن بالشأن العام، وولوج الفضاءات العامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والقيام بدور ناجع في المجال السياسي والمجتمعي.

المغرب وتونس –كبقية دول المغرب العربي- من الدول التي تسعى إلى العمل على الملائمة بين الالتزامات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص والمحافظة عن الهوية الدينية والثقافية والدستورية لكلتا الدولتين.

ثانيا- الحقوق السياسية للمرأة: قراءة قانونية في الدستورين المغربي والتونسي:

لقد كرس المشرع، وفي كلا البلدين ومنذ الاستقلال، الاعتراف للمرأة بالأهلية القانونية، كما اخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات التي تتعلق بتدعيم حقوق المرأة السياسية، وذلك عن طريق تنصيصه مجموعة من المقتضيات الهامة والتي تم فيها التأكيد على أحقية المرأة المساهمة، بكل فعالية، في العملية السياسية.

1 -الحقوق السياسية للمرأة المغربية من خلال دستور2011:

اشتمل دستور2011المغربي على ضمانات لحماية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، مع حظره ومكافحته لكل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.كما نص في **تصديره** على المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة وإرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامةوالمساواة وتكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم،في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة[5]،

كما أكد على إلزامية تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين من خلال تنصيصه في الفصل 6 من الدستور" تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...".

كما تم **تخصيص حقوق المرأة برعاية خاصة**، من خلال إقرار هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع التنصيص على تكليف الدولة بالسعي" إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء" وهو ما يوضح بجلاء الإرادة السياسية للنهوض بوضعية المرأة وتطويرها في مختلف المجالات، وذلك تماشيا مع منطوق الفصل19من الدستور المغربي :"يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها... وتحدث لهذه الغاية، **هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز".**

وفي انتظار تحقيق مبدأ المناصفة من خلال إصدار مجموعة من القوانين التنظيمية، فإن الفصل 14 من الدستور قد جعل المرأة شريكا أساسيا في التشريع المغربي[6]،كما عملت الدولة على تحقيق تمثيلية لابأس بها بالنسبة للمرأة والشباب.حيث توجد الآن67امرأة و30 شابا بمجلس النواب، كما أن تمثيلية النساءعلى مستوى الجهات حددت في الثلث في أفق المناصفة[7].

3 - فدوى مرابط ، م.س.ص.53-52.

4 - هذا ما يوضحه الفصل 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي ينص على ضرورة ان تشجب الدول الاطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على ان تنتهج، بكل الوسائل المناسبة، سياسة للقضاء على التمييز ضد المرأة ، وذلك من خلال التعهد، على سبيل المثال لا الحصر، ب:

***إدماج مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية؛**

***اتخاذ التدابير الجزائية الملائمة لحظر التمييز ضد المرأة؛**

***فرض حماية قانونية وفعالة لحقوق المرأة، وذلك بواسطة المحاكم الوطنية المختصة وباقي الهيئات العمومية الأخرى من أي عمل تمييزي؛**

***اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب الأشخاص أو المنظمات؛**

***إلغاء او تعديل القوانين أو الانظمة أو الممارسات القائمة على المستوى الوطني التي تكرس التمييز ضد المرأة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

5 - تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

6 - ينص الفصل 14 من دستور المملكة المغربية لعام 2011 (للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات مجال التشريع) .

-7 للاستزادة انظر الفصل 146 من الدستور المذكور في الهامش رقم 6 أعلاه.

وفي إطار تحديد شروط تدبير الجهات وباقي الجماعات الترابية[8]بكيفية ديمقراطية تشاركية.تم وضع آليات دستورية لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين في إعداد برامج التنمية وتتبعها، وذلك من خلال –حسب الفصل-139 تقديمهم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصاته ضمن جدول أعماله".

وفي ذات الإطار نص الفصل 26 من القانون التنظيمي للأحزاب لعام 2011 على ضرورة أن يعمل كل حزب سياسي على توسيع مشاركة النساء والشباب في العمل السياسي مع العمل على احتلال النساء ثلث المناصب القيادية في اللجان التقريرية للأحزاب مركزيا ومحليا، وذلك في أفق تحقيق المناصفة في هذا المجال[9].

كما تم اعتماد سياسة مقاربة النوع في برامج التنمية الجماعية والذي يضع الأنشطة التي يتعين تفعيلها في المجال المحلي للجماعة الترابية على امتداد 6 سنوات من اجل منع أو الحد من أشكال التمييز[10].

تلكم إذن، هي أهم معالم الاهتمام بحقوق المرأة السياسية بالمغرب والإجراءات المتخذة للنهوض بأوضاعها في المجال السياسي.

2 -الحقوق السياسية للمرأة التونسية من خلال دستور الجمهورية التونسية لعام2014:

أتى دستور 2014 بمقتضيات دستورية تنص على تساوي المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، حيث نص في توطئته"...وتضمن فيه الدولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات...".

كما نص في الفصل 8 " الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن، تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية".

ويضيف في فصله 21 على أن" المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من **غير تمييز.** تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".

وفيما يخص الحياة العامة، لايوجد أي تمييز يقصي المرأة التونسية من المشاركة السياسية مثلها في ذلك مثل الرجل،حيث ضمن الدستور للمرأة أن تكون، في ذات الآن، ناخبة ومنتخبة، حيث ينص الفصل 34 منه" حقوق الانتخاب والاقتراع والترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون.

تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة"، كما أن صفة الناخب تسند حسب الفصل 54 من الدستور إلى كل مواطن بغض النظر عن جنسه بشرط أن يكون متمتعا بالجنسية التونسية وبالغا من العمر 18 سنة وفق الشروط التي يحددها القانون الانتخابي. وفيما يتعلق بالترشح لعضوية مجلس نواب الشعب، فهو حق لكل ناخب تونسي –حسب الفصل-53 مع ضرورة توفره على شروط إضافية لاتتضمن في حيثياتها أي تمييز جنسي تجاه المرأة باعتبارها شروط عامة سارية المفعول على كل مواطن تونسي ذكرا أو أنثى يرغب في تقديم طلب الترشح لعضوية مجلس الشعب[11].

كما أقر الدستور التونسي بالتزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها.ويضيف بان **تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات** وفي جميع المجالات[12]، كما نص على أن" تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة، تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة"[13].

وبخصوص السلطة المحلية بتونس نصت الفقرة الأخيرة من الفصل 133 صراحة على أن"... يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية" أي أن صفة الشاب تسند- حسب هذا الفصل- إلى كل شاب يحمل الجنسية التونسية بغض النظر عن جنسه.

وكخلاصة، فإنه بالرغم من تمكين المرأة التونسية والمغربية على السواء من حقوقها السياسية، وذلك لتحقيق الديمقراطية والمواطنة والحداثة، فإن التساؤل الذي يظل مطروحا هو: إلى أي حد مكنت هذه السياسات من بلوغ مراميها؟ خاصة وانه لاقيمة للحقوق والحريات إذا لم يكن لها انعكاس إيجابي في النهوض الشامل بأوضاع المجتمعات والشعوب.

8 - الفصل 135 من دستور المملكة المغربية لعام 2011، والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب: رقم -111.14 و رقم 112.14 و رقم 113.14-.

9 - سمير بلمليح حقوق المرأة والمسألة الديموقراطية في البلدان الإسلامية راهنا – دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تركيا وإندونيسيا والمغرب، مجلة مسالك عدد مزدوج 23-24/2013 ، المغرب ص 18 وما بعدها.

10 - سمير بلمليح، م.س.ص:20.

11 - ينص الفصل 53 من دستور 2014 الجديد عل ان (الترشح لعضوية مجلس نواب الشعب حق لكل ناخب تونسي الجنسية منذ 10 سنوات على الأقل بلغ من العمر 23 سنة كاملة يوم تقديم ترشحه، شرط ان لا يكون مشمولا بأي صورة من صور الحرمان التي يضبطها القانون.).

12 - الفصل 46 من دستور الجمهورية التونسية لعام 2014.

13 - الفصل 46 من دستور الجمهورية التونسية لعام 2014.

الحقوق السياسية للمرأة: الواقع والتحديات

إنه بالرغم من اعتراف المشرع المبكر للمرأة-في كل من المغرب وتونس- بحقوقها السياسية منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي، وبالرغم من أن النساء- في الدول موضوع الدراسة- تمكن من ولوج ميادين الإدارة العمومية والمقاولة الخاصة، فإنهن نادرا ما وصلن إلى مراكز القرار السياسي،حيث بقي إسهامهن المهني مقتصرا على بعض الوظائف والمرافق العمومية.[14]-[15]

فكيف إذن يمكن تفسير واقع المرأة السياسي؟وماهي التحديات التي تحول دون تمكنها من ممارسة حقوقها السياسية كاملة ودون انتقاص؟

أولا-واقع الحقوق السياسية للمرأة بدولتي المغرب وتونس:

إذا كانت المقتضيات الدستورية أقرت بمسألة ممارسة المرأة لأنشطتها السياسية وحسمت أمر مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية، فإن واقع الممارسة العملية يؤكد نقيض ذلك ولو بنسب متفاوتة.

لذا، يجدر بنا أن نتساءل عن طبيعة هذه الأحكام والمقتضيات هل هي مجرد شعارات ليس إلا؟ أم أن التراكمات التاريخية والممارسات الاجتماعية والعاداتية هي التي تحول دون قيام المرأة بأنشطتها السياسية رغم مكانتها الرائدة في مختلف المجالات العلمية والعميلة.[16]

إنه بمقابل الترسانة القانونية التي تقر بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المجال السياسي، فإن أرقام المشاركة السياسية للمرأة تبين مدى الفوارق الشاسعة الموجودة بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

ومن مؤشرات ضعف المشاركة السياسية للمرأة بدولتي المغرب وتونس يمكن التطرق للنقط التالية[17]:

أ- مستوى مشاركتها في الانتخابات التشريعية:

عرف المغرب تنظيم تسع انتخابات تشريعية وذلك في سنوات:

1963،1970،1977،1984،1992،1997،2002،2007،2011، ورغم ترشح8 نساء سنة 1977فإنه لم تفز أي منهن وكان أول ظهور لها عام 1992 وفي عام 1977 ترشحت للبرلمان 69 مرشحة فازت اثنتان منهن[18].

أما في انتخابات 7/12/2007 التشريعية فقد تم تحديد عدد المرشحين في 5873 مرشحا ومرشحة منهم 697 امرأة في اللوائح الوطنية للنساء تتنافس على 30 مقعدا إضافة إلى 226امرأةتتنافس على اللوائح المحلية لتصل نسبة مشاركة النساء في الترشح إلى 15%من مجموع المرشحين وهي أعلى نسبة لترشح النساء في الانتخابات التشريعية بالمغرب حيث انه لم يكن يتعدى 5%. كماأن انتقال نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب من 0.66% إلى 10.8% يعود فيه الفضل بالأساس إلى نظام اللائحة[19].

لقد وصلت تمثيلية النساء في البرلمان المغربي، حسب نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2011،إلى ما يمثل 67 مقعدا من أصل 395 مقعدا أي بنسبة 17%، واحتلت بذلك 83الرتبةعالميا[20].

كما أن تمثيليتهن انتقلت من 20.51% في مجلس النواب السابق ما يعادل81 امرأة (2016 2021-) إلى 24.3%في المجلس الجديد(2021 2026-) ما يعادل تقريبا 95 مقعدا من أصل 395، في حين تبلغ نسبة الذكور داخل مجلس النواب [21] 75.7%.

بينما في تونس فإن النسبة المائوية لمشاركة المرأة في مجلس الشعب وصلت إلى 31.3% وذلك برتبة 31عالميا.

14 - للاستزادة في موضوع المشاركة السياسية للنساء العربيات انظر: www.aihr.org.tu/arabic.تاريخ الاضطلاع : 5/02/2015.

15 - محمد زين الدين ، المرأة في الدستور من مطلب التضمين إلى الحق في التنزيل، مجلة مسالك عدد مزدوج 23/24 سنة 2013 26.

16 - حميد بو لاس، تدعيم دور المرأة في المشاركة السياسية على ضوء دستور 2011 ، مجلة طنجيس للقانون و الاقتصاد، العدد 12 سنة 2013 (قضايا دستورية وتدبيرية) ص 43 وما بعدها.

17 - حميد بو لاس، تدعيم دور المرأة في المشاركة السياسية على ضوء دستور 2011 ، مجلة طنجيس للقانون و الاقتصاد، العدد 12 سنة 2013 (قضايا دستورية وتدبيرية) ص 43 وما بعدها.

18 - فدوى مرابط،م.س.،ص:54.

19 - حميد أبولاس، م.س.،ص:47.

20 - محمد بنهلال، المشاركة السياسية للمراة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز. المجلة العربية للعلوم السياسية ، يناير 2011 ص 129 و ما بعدها.

21 - اعتمد المغرب نظام اللائحة الوطنية المخصصة للنساء (الكوتا) منذ انتخابات 2002، إذ، قرر لضمان تمثيلية النساء في البرلمان بتحديد 30 مقعدا لها، وتم رفع العدد المخصص للائحة من 30 إلى 60 مقعدا في انتخابات 2011، وفي اقتراع 08 شتنبر 2021 تم رفع الحصة المخصصة للنساء إلى 90 مقعدا ، ينتخبون على أساس لوائح جهوية.

المصدر: اصوات مغربية، انتخابات المغرب..ارتفاع تمثيلية النساء داخل مجلس النواب إلى نحو الربع

www.maghrebvoices.com (تاريخ وساعة الاضطلاع:02 دجنبر 2021 على الساعة 12 و 19 د)

للاستزادة ، أنظر : الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الخاص بانتخابات 08 شتنبر 2021

http://elections.ma/www.elelctions.ma

ب- مستوى مشاركتها في الحكومة [22]

تشكل سنة 1997 محطة تاريخية في هذا المجال، إذ لأول مرة يعرف المغرب تعيين أربع كاتبات دولة في حكومة تتكون من 30 وزيرا. إن هذا التعيين يشكل منعطفا هاما في الإعتراف بضرورة تقوية تمثيلية النساء في مجال اتخاذ القرار.

غير انه في حكومة التناوب لسنة 1998تم تقليص هذا العدد إلى كاتبتي دولة ، كما أسفر التعديل الحكومي في شتنبر 2000 إلى تعيين أول وزيرة في تاريخ المغرب الحديث.

وفي حكومة نونبر 2002 تم رفع العدد إلى منصبين وزاريين.ثم إلى 7 وزيرات أي بنسبة 20% من أعضاء الحكومة في انتخابات 7شتنبر2007، حيث يكون المغرب قد خطا خطوة نوعية في مجال العمل السياسي النسائي، غير انه سيتراجع العدد إلى منصب وزاري واحد في حكومة عبد الإله بنكيران الأولى، ليتم استدراك الأمر في الحكومة الثانيةحيث تم تعيين 6 نساء في مناصب وزارية، وذلك من مجموع 39 منصب وزاري أي بنسبة 15.38%.

أما في تونس فقد وصلت نسبة النساء الوزيرات إلى 26%.

ج-مستوى تمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية:

لقد سجل وضع المرأةفي كل من المغرب وتونس بصفة عامة تحسنا في ولوجها الخدمة العمومية حيث بلغت نسبة النساء الموظفات في القطاع العام إلى 39.4%منها 17% يتحملن مناصب المسؤولية[23].

كما انه ولأول مرة نجد امرأة تحتل منصب وال وعمدة ومستشارة جلالة الملك.

بينما في دولة تونس فإن النسبة المائوية لمشاركة المرأة في القطاع العام تصل إلى 44% منها 15%توجد في مراكز القرار بالهياكل الوزارية[24].

تبلغ النساء في الحكومة بتونس (منذ شتنبر 2020) 27.5%بوجود 07 وزيرات وكاتبة دولة من بين 29 عضو حكومي.

مع الإشارة إلى اضطلاع امرأة قاضية لأول مرة في تاريخ تونس بوزارة سيادية وهي وزارة العدل في حكومة سابقة(فبراير شتنبر 2020).

كما تمثل نسبة النساء المتحصلات على خطط وظيفية 35.8% من مجموع الموظفين المكلفين بالخطط الوظيفية تتوزع كالتالي[25]:

*25 %في خطة مدير عام

*30.1 %في خطة مدير

*33.8 % في خطة نائبة مدير

*40.8 %في خطة رئيس مصلحة

د-مستوى تمثيلية المرأة في الأحزاب السياسية:

يكتسي هذا المؤشر صبغة هامة لمعرفة مدى تفعيل حقوق المرأة السياسية، وذلك لان الهيئات السياسية هي إحدى الآليات الأساسية لولوج مراكز القرار السياسي سواء في منحاها التمثيلي أو التنفيذي.

وإذا كان رؤساء الهيئات السياسية بالمغرب ينادون بضرورة إدماج المرأة في الميدان السياسي فإن وضعيتها داخل الأجهزة الحزبية تؤكد على وجود تأخر كبير في هذا المستوى.

إن تواجد المرأة على صعيد الأجهزة التنظيمية والتنفيذية للأحزاب يظل محتشما وتتفاوت تمثيليتها في هذا الصدد من حزب سياسي لآخر، ولكن تظل على العموم ضعيفة، فرؤساء الهيئات السياسية مقصورة على الرجال (باستثناء حزب واحد) حيث تترأسه شخصيات سياسية إما معروفة بتاريخها النضالي أو بتجربتها السياسية والإدارية. فالهيئات السياسية بالمغرب لم تتمكن من تجديد هياكلها، كما تتميز بالبطء في تناوب النخب داخل هذه الهيئات، مما ينتج عنه كثرة الانشقاقات في المشهد الحزبي، وعزوف المواطنين والمواطنات عن العمل السياسي.

وهكذا، يبقى نشاط المرأة داخل هذه الأحزاب جد محدود. غير انه في مقابل ذلك نجد مساهمتها ودورها يتسع ويتطور من خلال انتمائها إلى المجتمع المدني عبر الانخراط في جمعيات تهتم بالرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والمعوزة. وبالتاليف الإشكالية المطروحة بإلحاح تتمثل في ماهي الأسباب التي تحول دون مشاركة سياسة فاعلة للمرأة المغربية؟

ثانيا- معوقات تمكين المرأة من حقوقها السياسية وسبل تجاوزها:

1 - المعوقات:

إن المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة في دولتي المغرب وتونس من حقوقها

22 - منشورات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (213-2017).

23 - منشورات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (213-2017).

24 - https://tbinternet.ochchr.org CEDAW/C/TUN/7-6020-A-1/. 02/12/2021 / 12:04

25 - للاستزادة أنظر الرابط التالي:

https://tbinternet.ochchr.org CEDAW/C/TUN/7-6020-A-1/. 02/12/2021 / 12:04

السياسية متنوعة الأسباب ومتعددة المصادر، وترتبط أساسا بصيرورة هذه المجتمعات. التي ماتزال في طور استيعاب ميكانزمات المشاركة السياسية بصورها الحديثة من جهة، وفي طور تعلم التقنية الديمقراطية كآلية لتدبير الشأن العام من جهة ثانية، خاصة ونحن في منطقة إقليمية من خصائصها قلة التراكم الديمقراطي وحداثة الهيئات الوسيطة(الأحزاب السياسية، هيئات المجتمع المدني..) التي ترتكز عليها العملية الديمقراطية، والتي تعد كذلك إحدى روافد تطبيق الحقوق السياسية[26].

وإذا ما حاولنا رصد الأسباب والمعيقات التي تؤدي إلى عدم اكتراث المرأة بكل من دولتي المغرب وتونس بحقوقها السياسية وابتعادها عن الأنشطة السياسية والمشاركة الفعلية فيها، فإن المهتمين بهذا الموضوع يشيرون إلى العديد من الأسباب نشير لأهمها في الآتي[27]:

أ- أسباب ذات طبيعة اجتماعية/ ثقافية:

وتتمثل في:

* تلك النماذج والتصورات المتجدرة في الوعي الجماعي المبني على التقسيم الثنائي للأدوار، حيث يعود الفضاء العام إلى الرجال في حين يعود الفضاء العائلي إلى المرأة، غير أن هذه التصورات والتمثلات ستؤدي بأسلوب مباشر أو غير مباشر إلى إعاقة مشاركة المرأة في العمل السياسي؛

* تحميل المجتمع الفاعلات السياسيات مسؤولية الأزمات الاجتماعية (طلاق،تدهور الأخلاق،العنف، الإجرام، التمرد على التقاليد، التشبه بالمرأة الغربية...). وحتى في حالة الاعتراف بدورهن في الشأن السياسي، فإنه غالبا ما تسند لهن وظائف أو مهام سياسية مرتبطة بنسوتهن مثل الوظائف الاجتماعية والثقافية كما هو الشأن في الحقائب الوزارية(الصحة،حماية الطفولة، الأسرة والتضامن، الثقافة...)؛

* عزوف النساء عن تقلد المهام السياسية والإدارية وعدولهن عن القيام بمهام تستوجب البقاء خارج البيت لمدة طويلة وبالتالي جنوحها عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو الهيئات النقابية أو الجمعيات المدنية؛

*غياب إرادة حقيقية عند النخب السياسية والحزبية لتمكين المرأة من حقوقها السياسية، وبالتالي وصولها إلى مراكز القرار السياسي.

ب- أسباب ترتبط بوعي النساء بوظيفتهن ووضعهن الاجتماعي:

وتتجلى في:

* عبء المهام العائلية التي تتكفل بها النساء، فتربية الأطفال والقيام بالشؤون المنزلية لايتركن للنساء فرصة الاشتغال بما هو خارج البيت؛

غير أن هذا التوزيع التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة بدأ في الاضمحلال من خلال اكتساح المرأة لمجالات كانت مقتصرة، إلى وقت قريب، على الرجل والذي مكنها من الحضور بفعالية في مختلف الميادين ومن بينها المجال السياسي.

*ارتفاع نسبة الأمية في صفوفهن إذ وصلت بالمغرب إلى47.6%،أما في تونس فتمثلت في 18.6%؛

*عدم اهتمام المرأة بالشأن السياسي، إذ غالبا ما نجد نساء ينتمين إلى الهيئات السياسية برغبة ذاتية وبدون تأثير خارجي(العائلة، الأخ ، الزوج) بالإضافة إلى الظاهرة الذكورية التي تميز مجال الشأن العام.

كل هذه العوائق، وغيرها كثير، المتنوعة والمتباينة، تحول دون ممارسة النساء لحقوقهن السياسية ومشاركتهن الفعلية في العملية السياسية ومساهمتهن بالتالي في تحقيق التنمية والديمقراطية والمساواة.

2 - دعم المشاركة الفعلية للمرأة وسبل تجاوز المعوقات:

لئن كان وجود المقتضيات الدستورية والتشريعية ضروريا لرصد الحقوق المكفولة من الدولة لفائدة شعوبها، فإن ذلك لايؤسس ضمانا لممارسة المواطن لتلك الحقوق، إذ أن التلازم التام بين الحقوق على المستويين النظري والعملي يبقى في كثير من الأحيان غير قائم بصفة كلية، ولذلك فإن احترام حقوق المرأة في المجال السياسي يبقى معياره دائما مرتبطا بمدى قدرتها على ممارسة تلك الحقوق.

وكلما نجحت الدولة في تقليص الهوة بين الحقوق على مستوى النص الدستوري أو التشريعي وبين الممارسة الفعلية لتلك الحقوق على مستوى الواقع العملي، كلما كان حكمها ديمقراطيا.

ومن اجل تمكين المرأة من حقوقها السياسية ودعم مشاركتها في المسار الديمقراطي، من

26 - فدوى مرابط،م.س.،ص:58 وما بعدها.

27 - محمد بنهلال، م.س.،ص:133 وما بعدها.

الضروري العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وتخصيص، على المدى القصير، نسبة مئوية (كوتا)تضمن للمرأة ممارسة حقوقها السياسية.

أ- نشر ثقافة حقوق الإنسان :

تستوجب نشر الديمقراطية توفر عدة عوامل منها الاتفاق بشكل متواز بين السلطة السياسية وعموم المواطنين على تطبيق واحترام الحقوق المكفولة بمقتضى القوانين والأنظمة للجميع وعلى قدر من المساواة، وذلك لان التسليم بشرعية القوانين هي التي تضمن تطبيقها بين الناس ويضمحل بذلك اللجوء إلى وسائل القوة لتنفيذ تلك المقتضيات والأحكام.

وهذا،أمر لن يتأتى دون نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى جميع الناس وتحفيزهم على تطبيق القانون بمختلف مستوياتهم الوظيفية وفي كل الميادين العامة والخاصة.

ولبلوغ تلك الأهداف، ومن بينها، تمكين المرأة من حقوقها السياسية، ينبغي استخدام قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية(الأسرة، الإعلام، المدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية) لاكتساب المواطنين القيم الثقافة والسياسية، وذلك عبر:

-تدريس مادة حقوق الإنسان في جميع مراحل التعليم(الابتدائي، الثانوي، الجامعي) وفي جميع المعاهد والمؤسسات(المعهد العالي للقضاء، مدارس قوات الأمن العمومي، مؤسسات التكوين المهني والتشغيل.)؛

-تغيير التصورات السلبية حول عدم جدوى مشاركة المرأة في الشأن السياسي؛

-دور المؤسسات الدستورية ذات الصلة بحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الأجهزة الإدارية وعموم المواطنين؛

-تنزيل المقتضيات الدستورية الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة؛

-الدعم الأسري والمجتمعي للمرأة وتحفيزها للانخراط في العمل الاجتماعي والسياسي .

ب- تخصيص "كوطا" لتمكين المرأة من المشاركة السياسية[29]:

تعتبر آلية الكوطا من أحسن الآليات الداعمة لمشاركة المرأة المغاربية في تسيير الشأن العام من جهة، ومن أنجع السبل في تكريس ضمان الحضور الفعلي لها في المجال السياسي.

ولذلك عرفت هذه النسبة المائوية الدنيا في كل من المغرب وتونس تطورا ملحوظا في الأعوام الأخيرة، إذ وصلت هذه النسبة بالمغرب إلى ثلث المناصب القيادية في انتظار تحقيق المناصفة في هذا المجال.

إذ تحقق ذلك بسبب الوعي السياسي الذي وصلت إليه المرأة في هذه الأقطار مما أهلها إلى حضورمهم وتواجد فعلي في شتى المجالات ومن بينها المجال السياسي.

غير أن تحديد مثل هذه النسب الدنيا لصالح المرأة من الأجدر أن تظل كمرحلة انتقالية، حيث ينبغي على المرأة المغاربية، بما فيها المغربية والتونسية موضوع الدراسة، أن تكون في مستوى الطموحات التي يضعها فيها مجتمعها لكي تستحق بان تكون الشريك الأساسي للرجل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبذلك، تكون مساهمة في تحقيق التنمية الشاملة التي تستلزم انخراطها التام في جميع القنوات والهيئات المجتمعية لتحقيق كل ما من شانه أن ينمي وطنها. وذلك باعتبارها نصف المجتمع والشريك الرئيس في نهضته على جميع المستويات من جهة، وانه لامكان للأمم غير القادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والعلمية من جهة ثانية.

إن ضمان مثل هذه المكانة في المنتظم الدولي بالنسبة للأقطار المغاربية، ستظل رهينة بتوفر إرادة حقيقية ترفض منطق التمييز والإقصاء تجاه المرأة لدى الجميع ابتداء من الأسرة والمجتمع وصولا إلى أصحاب القرار وإلى المسؤولين عن الهيئات السياسية والمدنية والإدارية.

وفي إطار تدعيم هذه الحقوق أصبحت مسالة إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز خيار وطني بكل من دولتي المغرب وتونس موضوع الدراسة، ومهمة يتحملها جميع الفاعلين والمتدخلين(حكومة ، سلطة تشريعية، وهيئات مدنية وسياسية) كل حسب حدود اختصاصاته، وذلك من اجل وضع نموذج علمي و عملي لاختصاصات هذه الهيئة التي ستتولى القيام بمهمة السهر على احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة من اجل تمكينها من حقوقها السياسية ودعم مساهماتها في تحيق التنمية والديمقراطية، وذلك بغية تثبيت المساواة والعدالة الاجتماعية ومحاربة التمييز ضد المرأة[30].

إن مسألة الحقوق السياسية بمجتمعات المغرب العربي تتداخل فيها وتتدافع القيم المجتمعية والعاداتية والنظم القانونية والمؤسساتية، ممايتسبب في عوائق عديدة تحول دون تمكن المرأة من حقوقها و دون قيامها بدورها في عملية التنمية.إن نجاح خطة تأهيل المرأة المغاربية على صعيد الرفع من تمثيليتها السياسية، يبقي مسؤولية الجميع فبالإضافة إلى السلطة

29 - سامية دولة، حقوق المرأة في المجال السياسي بين التشريع والممارسة مجلة القضاء و التشريع، فبراير 2006 ، مرجع سابق ص 57 ومابعدها.

30 - فاطمة الزهراء بابا احمد هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بين السياق المغربي والتجارب الدولية، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 27/28 سنة 2014 السنة العاشرة ص 105 و ما بعدها.

التشريعية والتنفيذية والقضائية، هناك شركاء أساسيين داخل الهيئات السياسية والمجتمع المدني، يمكنهم القيام بدور فعال قصد استكمال قيم المواطنة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في تدبير الشأن العام.

النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المغرب:
آليات التمكين السياسي للمرأة

عبد السلام العثماني
باحث في علم الاجتماع

ملخص :

يحاول هذا المقال، معتمدا على مقاربة سوسيولوجية دراسة ظاهرة المشاركة السياسية في المغرب من منظور جندري، مبينا أن ضعف مساهمة المرأة في الفعل السياسي تصويتا وترشيحا ليس اختيارا ذاتيا، وإنما هو فعل ناتج عن محددات ثقافية واجتماعية تحد من مشاركة المرأة في الظاهرة السياسية. وبناءً على ذلك، بات من الضروري اليوم العمل على إنتاج آليات متعددةلإدماج المرأة في الفعل السياسي، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين التي تعد الحجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق إلى العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تدور إشكالية هذه الورقة العلمية حول فهم وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية في أفق انتخابات 2021 باعتماد المقاربة الجندرية كآلية للتمكين السياسي. وعلى هذا الأساس، فقد تبين أن الآليات القانونية ظلت محدودة الفعالية،ولم تحقق تمكينا فعالا للمرأة سياسيا، لهذاينبغي تدعيمها بتبني آليات جديدة، يبقى أهمها الآليات السوسيوثقافية، وذلك بالتركيز على تحديث الذهنيات/العقليات والعمل على تغييرها، من خلال إعادة بناء منظومة التربية والتنشئة الاجتماعية على أساس مقاربة النوع الاجتماعي كأداة لإلغاء مختلف أشكال التمييز بين الجنسين.

كلمات مفتاحية: النوع الاجتماعي، الفعل السياسي، التمكين، آليات، المشاركة السياسية، المرأة

Abstract:

Based on a sociological approach, this article tries to study political

participation in Morocco from a gender perspective. In doing so, we show that the limited participation of women in political life, through voting and running for office, is not a personal decision; rather, it is an act based on socio-cultural factors that limit women's participation in politics. Therefore, creating mechanisms for the inclusion of women in the political sphere has become necessary in order to achieve gender equality, which is the corner stone of a democratic society that strives for social justice. In this context, the present paper is an attempt at understanding and analyzing the reality of Moroccan women's political participation in the 2021 elections using the gender approach as a mechanism of political empowerment. Since legal mechanisms have proven inefficient and have not led to an effective political empowerment for women, we believe new mechanisms need to be adopted. Prime among these are the socio-cultural mechanisms, which aim at modernizing and changing mentalities. This can be achieved through rebuilding the system of social upbringing based on a gender approach as a tool to abolish different forms of gender discrimination.

Key words: gender, political action, empowerment, mechanisms, political participation, women.

مقدمة :

يوما بعد يوم، يزداد الاهتمام الأكاديمي بإشكال المشاركة السياسية للمرأة في إطار ما يُمكن وسْمُهبـ"جندرة حقل السلطة السياسية" أو "جندرة الظاهرة السياسية" خاصة في المجتمعات التي لم تعرف انتقالا ديمقراطيا حقيقيا في أنظمتها السياسية، والتي توصف بالشمولية والتقليدانية والمحافظة بعيدا عن التحديث والحداثة والمواطنة، بكون هذه الأخيرةأبرز معالم المجتمع الديمقراطي.وبذلك، يمكن القول إن شكل وطبيعة المشاركة السياسية في أي مجتمع هي معيار مدى ديمقراطيته وحداثته أو استبداده وتخلفه.

جدير بالذكر أن مناهج دراسة الظاهرة السياسية تتنوع بتنوع المجتمعات والثقافات، ما دامت علاقة المجتمع بالسياسة تختلف باختلاف التجربة والسياق التاريخي وأهمية السياسية

في حياة الأفراد والجماعات. فضلا عن كون الظاهرة الانتخابية في المجتمعات العربية عامة والمغرب خصوصا تختلف تبعا لمشروعية النظام السياسي وطبيعة الأحزاب السياسية والتي تعتبر السياسة فيها وسيلة وآلية لتجذير وشرعنة النظام السياسي الحاكم في المجتمع، وهو نظام يستمد مشروعيته وشرعيته من أسس أو مرجعيات غير معقولة ولاعقلانية، وكذلك غير قانونية. إن مرجعيته (النظام السياسي) في ذلك هي الهيمنة في تجلياتها الشمولية،مما جعل حقل السياسة وما يرتبط بمواقع صنع القرار السياسي تعرف هيمنة ذكورية، إذ يُشكل اختراقه من طرف المرأة تهديدا لذكورية السلطة السياسية.

تبعاً لذلك، فإن بينة النظام السياسي للمجتمع المغربي وطبيعة آليات اشتغاله، تحدد طبيعة العلاقة بين النوع الاجتماعي ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة السياسية الذي بات محددا رئيسيا للمجتمعات الديمقراطية الحداثية، لذلك فإن مناقشة واقع المرأة المغربية في الحقل السياسي اليوم بعد مرور حوالي عشر سنوات على دستور 2011 الذي نص على المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات بما فيها المجال السياسي، يجعلنا نتساءل ونساءل مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الأحزاب السياسية عن الآليات والاستراتيجيات الممكن اعتمادها لتحقيق مشاركة منصفة للمرأة في أفق الانتخابات المقبلة (2021)، ولذلك لا يمكننا مناقشة المساهمة الفعالة للمرأة المغربية في الفعل السياسي بمعزل عن موقعها داخل تنظيمات الأحزاب السياسية والتحديات التي تواجهها في تحقيق مشاركة فعالة وديمقراطية في الحدث السياسي الانتخابي المقبل، خاصة وأن الدراسات التحليلية القائمة على مقاربة النوع الاجتماعي لنتائج انتخابات العشرية الأخيرة بينت فشل المقاربة القانونية في تمكين المرأة سياسيا، مما يستدعي استحداث مقاربة بدلية وآليات تمكين جديدة.

أولا: مقاربة النوع الاجتماعي كآلية منهجية لفهم وتحليل الظاهرة السياسية

بالعودة إلى بعض الدراسات والأبحاث في حقل العلوم الاجتماعية سواء ذات الطابع النظري أو التطبيقي التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة من زوايا مقاربات متنوعة، وذلك من خلال حفرجينيالوجي في علاقة المرأة بالسياسية أو الظاهرة السياسية يتبين أنه إلى تاريخ قريب، تميزت العلاقة بين المرأة والسلطة السياسية بالتضاد والانفكاك أكثر من الانسجام والائتلاف، مما أوجد واقعاً غير متكافئا بينهما، واقعا غير سليم، في عالم مُهَيْمَن بذكورية السلطة، من خلاله أُبعدت المرأة عن مواقع صنع القرار السياسي، وكأنها كائنا فاقدا للقدرة على المساهمة في الفعل السياسي، غير أن العلاقة بين المرأة والسلطة ليست صدامية أو عدائية في كُنهها، بل أريد لها أن تكون ذلك بفعل فاعل. وأمام الجهود التي بذلت لتحسين علاقة المرأة بالسلطة السياسية، وذلك بالتأكيد على ضرورة تمكين المرأة سياسيا وإدماجها في

الحياة السياسية، أو ما أصبح يعبر عنه في بداية الألفية بـ"النوع الاجتماعي وصنع القرار السياسي"، حيث كشفت دراسات وتقارير الحركة النسائية والهيئات الدولية والمحلية المهتمة بقضية تمكين المرأة سياسيا،عن وجود علاقة قائمة وممكنة بين المرأة والسلطة، فالمرأة من حقها أن تكون مساهمة إلى جانب الرجل في إدارة الشأن العام، وفي إنجاح النموذج التنموي الحداثي الذي يسعى المغرب تحقيقه.

تشكل الظاهرة الانتخابية أحد مظاهر المشاركة السياسية لكونها تمثل أهم المقومات الأساسية للديمقراطية، ومؤشرا هاما على حداثة المجتمع، وجانبا من جوانب تجسيد البعد الديمقراطي للدولة، لأنها تسمح باشراك جميع المواطنين والمواطنات في صنع القرار السياسي. من هنا أصبحت عملية مساهمة المرأة في الفعل السياسي تصويتا وترشيحا مطلبا ضرورياَ لتحقيق الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حداثي ديمقراطي.

في هذا السياق، جاء اهتمامنا بموضوع النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المغرب: آليات التمكين السياسي للمرأة، بكونه موضوعا ذا أهمية بالغة في يومنا هذا، وتتجلى تلك الأهمية على مستويين رئيسيين: الأول يُعنى بدراسة واقع المرأة المغربية في مجال السياسة عامة، ومشاركتها في الظاهرة الانتخابية بشكل خاص، وكشف أبرز العوائق التي تعوق المساواة التامة بين المرأة والرجل في حقل السلطة السياسية. أماالثاني فيتعلق بتحديد أهم الآليات التي ينبغي على مؤسسات الدولة الرسمية سواء تعلق الأمر بالمؤسسة التشريعية أوالتنفيذية أو غير الرسمية (الأحزاب السياسية تحديدا) اعتمادها من أجل تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الانتخابات السياسية 2021، وبذلكإدماجها في الحياة السياسية.

يُعد مفهوم النوع الاجتماعي من المقاربات الهامة والفعالة لتحليل الظاهرة السياسية، لما يُقدمه من إمكانيات لتحليل علاقة الهيمنة وتفكيك النسق السوسيوسياسي، كما تسمح بفهم كيفية اشتغال النسق السياسي وطبيعة مشاركة المرأة في "الظاهرة الانتخابية"، وبذلك، معرفة ما إذا كانللدولة والأحزاب السياسيةإرادة سياسية واضحة وفعلية للدفع بالمرأة نحو المشاركة في العملية الانتخابية ترشيحا بدل اختزال دورها في فعل التصويت، حيث تصبح المرأة وسيلة لتحقيق غايات الفاعل السياسي الذكوري. وعليه فإن الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بمقاربة النوع الاجتماعي يرجع بالأساسإلى كونها آليةلبتر جميع أشكال الهيمنة الذكوريةخصوصا في الحقل السياسي من جهة، ثم العمل على ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتكافئة بين الرجل والمرأة للمشاركة في الفعل السياسي من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي فعلي وفعال.

تعتمد هذه الدراسة مقاربة تحليل النوع الاجتماع[1]؛ لما تقدمه من إمكانية لتحليل مشاركة

المرأة في الظاهرة السياسية، وكشف مختلف أشكال التفاوت والهيمنة في المجال السياسي القائم بين المرأة والرجل، في محاولة لبترها كشرط ضروري نحو تحقيق مساواة فعلية بين الجنسين، فلا يمكن تصور مجتمع ديمقراطي دون المساهمة الفعالة للمرأة في العملية السياسية. وتعد هذه المقاربة أهم آلية لتميكن فعلي وفعال لمشاركة المرأة في الظاهرة القرارية، وكذلك لإعطاء الفرصة لكل الفئات المهمشة داخل المجتمع للتعبير عن آرائها وتطلعاتها في أفق ضمان مشاركتها بشكل فعال.

نعني بالنوع الاجتماعي "جملة الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة بوصفها صفات اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات البيولوجية"[2]، وهو مفهوم يُقر بوجود الاختلافات والتنوع في الأدوار بين الجنسين حسب ما هو سائد في الثقافة، وهو لا يطالب بإلغاء مثل هذا التنوع، ولكنه يشترط أمرين: "الأول وجود مساواة في القيمة والأدوار التي يقوم بها الجنسان، ومساواة في مكانة كل منهما، والشرط الثاني أنه يجب أن ننظر إلى الوقائع من زاوية الإناث والذكور معا لا من زاوية جنس واحد"[3]. وتبعا لذلك، فإنه يبين بأن الأدوار الاجتماعية التي تناط بكل من الرجل والمرأة تتحدد تبعا للمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية القابلة للتغير من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.وعليه، فإن مقاربة النوع الاجتماعي تمكن المرأة من ولوج الفضاء العام ومشاركتها في كل مجالات الحياة، وبذلك فالنوع الاجتماعي يعد متغيرا لقياس درجة تحديث المجتمع من خلال اشراك كل الفاعلين في تدبير الشأن العام.

في هذا الإطار، تدور إشكالية هذه الورقة العلمية حول فهم وتحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة المغربية في أفق انتخابات 2021 باعتماد المقاربة الجندرية كآلية لتحليل خصوصية المرأة المغربية في واقعها السياسي، ومدى فاعلية القوانين الدستورية التي تمّ انتاجها للتمكين الجندري في الفعل السياسي، ثم كشف الاستراتيجيات التي تشتغل بها الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة لتحقيق مساهمة فعّالة للمرأة في الظاهرة الانتخابية واشراكها في السلطة وصنع القرار السياسي واتخاذه.

عملت الدولة المغربية منذ بداية الألفية، على محاولة تطوير آليات واستراتيجيات من أجل تمكين المرأة من المساهمة بشكل فعال في الفعل السياسي، وكذا تحقيق المساواة بين

1 - تُعد مقاربة النوع الاجتماعي آلية تحليلية كما تحددها جوديثباتلر وجوان سكوت، في تتبع وقياس درجة انخراط المرأة في الحياة السياسية ومساهمتها في بنائها، وذلك من خلال رصد مساهمة المرأة كناخبة ومنتخبة في الظاهرة الانتخابية ما لتلك المساهمة من دور فعال في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

2 - M. Lips Hilary, A New Psychology of Women, Gender, Culture, and Ethnicity, McGraw-Hill, New York, 2006, P 4.

3 - عصمت محمد حصو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ط 1، عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 35.

الجنسين. إلا أن ذلك لم يمنح المرأة موقعا قويا ومشاركة حقيقة في الحياة السياسية بقدر ما تم استغلالها في العمل السياسي لأجل استمرار الرجل في الهيمنة على السلطة ومواقع القرار السياسي، من خلال جعل مشاركتها تنحصر في فعل التصويت دون الترشح، الأمر الذي أنتج ظاهرة المشاركة الصورية والشكلية للمرأة في مواقع القرار السياسي. ويمكن تفسير ذلك بوجود عوائق كثيرة ومتداخلة تواجه المرأة وتحد من مساهمتها في الفعل السياسي. من هنا يمكن طرح الاشكال الاستراتيجي لهذه الورقة: ما أهمية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في تحليل وفهم العوائق التي تواجه المرأة المغربية في مساهمتها في الفعل السياسي؟ ثم إلى أي حد يكون اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي كآلية فعالة لتمكين واقعي وفعال للمرأة من المشاركة في الظاهرة الانتخابية تصويتا وترشيحا؟

إن محاولة الإجابة عن هذا الاشكال يقتضي الوقوف عند محددين أساسيين هما: أولا، أن ظاهرة النوع الاجتماعي ليست متمحورة فقط على المرأة، ولا تعكس فقط الخصوصيات المجتمعية لمجموعتين اجتماعيتين (نساء - رجال)، وإنما هي ظاهرة شاهدة على التحديات الفردية (ذكور، إناث) الموضوعة من طرف المجموعتين، والتي تدور في فلكها التنشئة الاجتماعية. إن مفهوم النوع الاجتماعي يفرض نفسه داخل جميع الأنساق الاجتماعية من مؤسسات التربية والتعليم، الأسرة، الأحزاب السياسية، ويمكن القول إنه "مفهوم مركزي داخل الحياة الاجتماعية للأفراد"[4]. ثانيا، لأن المقاربة الجندرية/النوعية تجبرنا على أن ننظر بطريقة مختلفة للنظام الاجتماعي وأن نعيد التفكير فيه، وبالتالي نراجع من جديد البعد المنهجي لتحليلاتنا الكلاسيكية ونعيد الفهم، من خلال مسائلتنا للتطبيقات الاجتماعية والبراديغمات العلمية، فنعيد مراجعة كل قراءتنا الإحصائية للمسألة الاجتماعية والتغيرات المصاحبة لها حتى نؤسس من جديد لعملية فهم الواقع الاجتماعي،"والنظرية القائمة على النوع الاجتماعي هي الكفيلة بأن تبني هذا الفهم الجديد"[5].

إننا نسعى في هذه الورقة البحثية إلى معرفة ما إذا كانت مقاربة النوع الاجتماعي أصبحت آلية لتقويض جميع أشكال الهيمنة الذكورية في العمل السياسي وتجاوز المشاركة الصورية للمرأة في الظاهرة الانتخابية المنحصرة في التصويت دون الترشيح، ثم كشف الخلفيات الأيديولوجية والسياسية للأحزاب السياسية التي تحصر دور المرأة في الفعل السياسي فيما هو تنظيمي وتصويتي دون الدفع بها إلى مواقع صنع القرار السياسي من خلال تمكينها من الترشح في الدوائر الانتخابية. وهو ما يجعل المرأة في الحقل السياسي تخضع لما نسميه بـ"استلاب سياسي"، بجعل المرأة تعتقد عبر الأدلجة السياسية بأنها أقل قدرة وتأثيرا في الحياة السياسية من الرجل، مما يرفض عليها موقعا ثانويا في مراكز صنع القرار السياسي.

ثانيا: الخطاب السياسي ومقاربة النوع الاجتماعي؛ منظور تاريخي

بدأ الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة المغربية منذ النصف الأول من القرن العشرين، حيث انخرطت المرأة المغربية في الفعل السياسي، وبالضبط مع انطلاق الحركة الوطنية، وانطلقت معها التوعية النسائية وبدأ القصر الملكي بزعامة الملكمحمد الخامس يأخذ مبادرة التحسيس والتوعية بضرورة تعليم المرأة، حيث شكلت أغلب خطبه التفاتة واضحة نحو قضية المرأة، ففي خطاب العرش 18 نونبر 1944 وجه نداء للشعب المغربي جاء فيه "أود من أبناء شعبي القيام بمهمة تعليم الفتاة وانقادها من الجهالة والغباوة"[6]، كما جعل الملك محمد الخامس الأميرة للاعائشة نموذجا للمرأة المغربية وشجعها على حمل مشعل قيادة الصحوة النسائية، في هذا السياق قامت خطابات الحرية والمساواة والدفاع عن حقوق المرأة، إذ سعت المؤسسات السياسية وخاصة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى إدماج النساء في الحياة السياسي، حيث"استمدت النساء إلهامهن من أوامر الوطنيين بالتظاهر ضد القوة الاستعمارية"[7].

قد انطلقت تجليات الوعي النسائي المبكر بارزة في خطابات الأميرة للاعائشة ونشاطاتها السياسية، فالخطاب التاريخي الذي ألقته سنة 1947 بمعية والدها الملك محمد الخامس كان له أبلغ الأثر في تعبئة نساء المغرب وزرع بوادر الوعي بحريتهن ومساواتهن الاجتماعية، فهناك العديد من يعتبر أن هذا الخطاب كان بمثابة الانطلاقة الفعلية لقضية المرأة المغربية وإدماجها في المقاومة ضد الاستعمار. وقد شكل هذا الخطاب من وجهة نظرالعديد من النسائيات المغربيات ثورة غير مسبوقة في صفوف النساء خصوصا حينما برزت الأميرة سافرة الرأس فوق المنصة تخاطب النساء والرجال تشجيعا من والدها حيث صرحت "والدي دفع بي نحو الحركة النسائية"[8].

يتجسد هذا المستوى من النسائية المغربية المرتبطة بالنضال لأجل تحرير الوطن، فقبل أن تدافع المرأة المغربية عن حقوقها وتناضل من أجل تحريرها وتحقيق العدالة والمساواة بين

4 - Thébaud Françoise, Ecrire L'histoire des femmes et des genre, Lyon : ENS Edition, 2007, P 121.

5 - Clair Isabelle, Sociologie de Genre, Paris : Armand Colin, 2014, P 10.

6 - دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ندوة علمية، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين،2000.

7 - النقشندي بارعة، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن وبعض الدول العربية، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص 40.

8 -Marvine Howe,Morocco: The Islamist Awakening and Other Challenges. New York: Oxford University Press, 2005. P 147.

الجنسين وبالرغم من ظلم التاريخ الذكوري لها، نجدها حاضرة بشكل كبير في الدفاع عن وطنها والمساهمة في المقاومة ضد المستعمر الفرنسي، فإذا كانت النسائية النخبوية المثقفة أنداك قد احتكرت فعل الكتابة ونشر الوعي النسائي الوطني في صفوف المغاربة جميعا والمغربيات خصوصا، فإن النسائية المتوسطة والفقيرة حملت مشعل النضال والمقاومة فلا أحد ينكر أدوار نساء [9] ساهمن وشاركن في المقاومة المسلحة ضد المستعمر وحملن السلاح ووقفن بجانب الرجل من أجل إعلاء كلمة واحدة وهي "تحقيق الحرية والتخلص من بطش المستعمر، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية" [10].

إلى جانب المقاومة المسلحة نجد المرأة حاضرة في صفوف الحركة الوطنية التي تضمنتها شعارات الحركة النسائية.لقد أخذت الحركة النسائية المغربية شكلا رسميا منذ تأسيس جمعية "أخوات الصفا"و"النساء المغربيات" التابعتين لحزب الشورى والاستقلال سنة1947 [11] ، بالإضافة إلى القطاع النسائي لحزب الاستقلال. هذه المنظمات يمكن اعتبارها أصول الحركة النسائية المغربية. وقد شكلت "جمعية أخوات الصفا" شكلا نضاليا منتظما للدفاع عن حقوق المرأة كالتعليم والطلاق والتعدد والحضانة، حيث كان لهذه الجمعية الفضل في تحفيز المغرب على بداية الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وإلى جانب الدفاع عن حقوق المرأة "دافعت هذه الجمعية عن استقلال المغرب فكانت سندا رئيسا للحركة الوطنية، وكان نضالها جزء لا يتجزأ من النضال الأكبر ضد المستعمر"[12].

في بداية الستينات أول من انتبه إلى بناء حركة نسائية مستقلة عن الأحزاب السياسية كان المهدي بن بركة لما أصر على أن للقضية النسائية خصوصياتها النابعة من خصوصية الوضع النسائي الذي يتسم بالاستغلال والمعاناة المزدوجين. وكانت لدعوته هذه النتيجة الأولية التي تتجلى في إنشاء"منظمة الاتحاد النسائي التقدمي"من طرف مجموعة من المناضلات والنقابيات داخل "الاتحاد المغربي للشغل". وقد "أخرج الاتحاد التقدمي مسيرة نسائية كبيرة في فاتح ماي 1962 على رأس مطالبها ولأول مرة، العدالة والمساواة"[13]. لكن هذه المرحلة إلى حدود 1974 تميزت بنوع من الركود فيما يخص قضية المرأة، فحتى بداية حكم الحسن الثاني كان تطور المرأة ثابتا، بل إن النساء المغربيات كن راضين لمدة طويلة على مدونة الأحوال الشخصية التي تقوم على التشريع الإسلامي.ومعظم الجمعيات النسائية في هذه الفترة مثل "جمعية الإتحاد الوطني للنساء المغربيات" التي تأسست سنة 1969 كانت تهتم بالعمل الإحساني، وقد كان هذا الاتحاد تابعا للأحزاب السياسية خصوصا حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولم تكن قضية المرأة تشكل أولوية لهم.

من أهم النقط المضيئة في تاريخ النسائية المغربية هو ما تحقق للمرأة سنة 1975، فبالرغم من أن هذه الحقبة شهدت أحداثا سياسية جد مضطربة في المغرب، فإنها كما تقول عائشة

بلعربي شكلت سنة انفراج بالنسبة للمرأة المغربية وغيرها على حد سواء[14]. تؤكد بلعربي على أن هذه السنة توالت فيها أحداث على المستوى الوطني والدولي أثرت بالإيجاب على وضعية المرأة المغربية، فعلى المستوى الوطني تمكنت المرأة من تأسيس هيئة خاصة بالمرأة منبثقة عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وقد عبر هذا الحزب في بنوده بأن المرأة شخص كامل المواطنة، معتبرا أن "المعركة التي تخوضها النساء في سبيل تحررها هو جزء لا يتجزأ من معركة الشعب بأكمله، والتي تهدف إلى تحقيق مكتسبات اقتصادية وسياسية واجتماعية"، واعتبر أن الإشكال الكبير مطروح على مستوى الجانب الاقتصادي، وهو "مرتبط بضرورة تقسيم الثروات بين جميع المغاربة نساء ورجالا"[15]. هذا بالإضافة إلى النقاشات التي فتحتها جريدة 8 مارس منذ 1983 والقطاع النسائي "لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي" الذي تأسس في نفس السنة، والذي راهن منذ البداية على الوصول إلى كل الفئات النسائية داخل المجتمع، من خلال شعاره "حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية تقدمية ومستقلة"، كما تميز هذا القطاع في مشروعه بطرحه الوحدوي الطامح لضم كل الفعاليات النسائية بما فيها الأحزاب السياسية حتى تلك السابقة عليه تاريخيا[16].

خلال سنوات التسعينات، عرفت نسبة تأسيس الجمعيات النسائية تطورا ملحوظا، كالجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات و"إتحاد العمل النسائي" اللذين خرجا من رحم الأحزاب الشيوعية واليسار الجذري، ونساء أحزاب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفي سنة 1991 نادت "جمعية العمل النسائي" بإصلاح المدونة[17]، ومن أجل تحقيق هذا الغرض قامت بجمع عدد غير متوقع من التوقيعات وصل إلى مليون توقيع. فكان رد الإسلاميين محكوما

9 - أمثال رحمة حموش، فاطنة مانصار، سعدية بوحدو، غالية مجاهيد، عائشة صنهاجي، زهرة طوريني، هانية العلوي، فاطمة الزيتوني وغيرهن.

10 - المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، تراجم عن حياة المرأة المقاومة، الجزء الثالث، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، 2009، ص 45.

11 - هذا التاريخ فيه اختلاف بين الباحثات والباحثين، حيث نجد فاطمة الصديقي تحدده في سنة 1946 بينما نجاة ايخيش وثورية السعودي في سنة 1947، في حين نجد عبر الصمد الديالمي في كتابه "الحركة النسائية بالمغرب" يحدده في سنة 1948.

12 -Zakia Daoud, Féminisme et politique au Maghreb, Casablanca, Editions Eddif, 1993, P 248.

13 - نجاة ايخيش، "تاريخ الحركة النسائية بالمغرب"، مجلة أمل، العدد 40-39 ، 2012 ، ص10.

14 -Aicha Belarbi, Egalité-Parité, Histoire Inachevée, Casablanca, le Fennec, 2010. P 62.

15 - ثورية السعودي، الحركة النسائية بالمغرب 1944-2014، جمعية الأمل للتنمية المستدامة، ط 1، تطوان: الخليج العربي، 2017، ص 106.

16 - اسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، ط 1، الرباط: المعهد الجامعي للبحث العلمي سلسلة أطروحات، 2007، ص 11-112.

17 -La Moudawana ou Code du Statut Personnel marocain est le droit de la famille marocain.

بالرفض القاطع، بل أكثر من ذلك، تبنت جماعة دينية ما فكرة إباحة دم هؤلاء النسوة.

في أواخر التسعينات أعلن سعيد السعدي كاتب الدولة المكلف بالتنمية الاجتماعية خطة إدماج المرأة في التنمية سنة 1999 في ظل حكومة التناوب التي كان يرأسها عبد الرحمان اليوسفي، حيث شكلت هذه الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية قفزة نوعية في مطالب الحركة النسائية، حيث بدأت القضية النسائية تدخل محك السياسة الحكومية والبرلمانية.في سنة 2002، تم تبني قانون الانتخابات الذي يقضي بتخصيص نسبة من المقاعد البرلمانية للنساء، وبالفعل خصصت 30%من المقاعد للنساء، بهذا تم القطع مع نوع من التقاليد الذكورية في الحقل السياسي.

دفعت الأحداث الدموية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003القصر الملكي على إعادة السيطرة على الشأن الديني ومراقبة حركات الإسلام السياسي، حيث قام الملك محمد السادس في إطار هذا السياق بتغيير مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة[18]، ولأول مرة أحدثت تغييرات كبيرة بهدف الدفاع عن حقوق المرأة التي كانت مغيبة بسبب طغيان هيمنة الرجل على الفعل السياسي.

بإصدار هذه المدونة والمصادقة على بنودها، جنت الحركة النسائية بعض ثمار نضال دام سنوات من المخاض الصعب والمؤلم وحققت مكسبا مهما على صعيد النصوص القانونية. وعلى إثر هذا القانون أصبحت القضية النسائية جزء رئيسا في النقاشات السياسية والحكومية، وتولدت إرادة فعالة لإشراك المرأة في مركز صنع القرار وتقرير المصير. ولأول مرة أصبحت قضية النوع الاجتماعي تناقش في الحقل السياسي بعيدا عن الدين، هذا وقد انتقلت الحركة النسائية على إثر هذا المكسب من الخاص إلى العام،وبذلك أبانت عن قدراتها في شغل مراكز القرار في الدولة.

في انتخابات 2007 تمكنت النساء من غزو الحقل السياسي الذي لطالما ظل حكرا على الرجل، حيث فازت بسبع حقائب وزارية في ظل حكومة علال الفاسي، كما نالت النسوة أيضا حظا ليس باليسير في المؤسسة التشريعية على إثر نظام الكوطا[19]حيث ارتفعت نسبة النساء المشاركات من مقعدين سنة 1997 إلى 34 مقعدا سنة 2007.

يبقى من بين أهم الإنجازات الكبرى التي حققتها الحركة النسائية المغربية ضمن نضالاتها هو جعل مدونة الأسرة قانونا ضمن سائر القوانين الوضعية الأخرى من اختصاص المؤسسة التشريعية. كما أن الحركة النسائية بالمغرب شكلت الجبهة الأكثر استماتة في مواجهة الإسلام السياسي، وقد كشفت التجربة المغربية أنه خلال مداولات اللجان البرلمانية حول مشاريع ومقترحات القوانين، لم يحضر أعضاء الإسلام السياسي بكثافة إلا حين يتعلق الأمر بالمواضيع ذات

العلاقة بالحريات الفردية والمساواة الجنسية بهدف اشهار فيتو الشريعة في الوقت المناسب، لكنهم أيضا سرعان ما كانوا "يتوقفون عن نقد القانون عندما يصبح القانون ساريا، فينتظرون المعركة القادمة دون تقديم أي بديل"[20].

مع مجيء الربيع العربي عام2011 طرحت تحديات جديدة أمام الحركة النسائية المغربية، خاصة وأن التيارات التي تبنت "حركة 20 فبراير" الشبابية لم يكن في مطالبها التأسيسية أي جانب يخص المساواة أو التمييز على أساس الجنس. مما أثار تخوف الحركة من إجهاض للحقوق الإنسانية للمرأة المكتسبة وبالتالي تراجع انجازاتها. ومع التحاق تيار العدل والإحسان المعارض البارز لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية[21]وهيمنته على حركة 20 فبراير تصاعدت حدة الصراع بينهما، مما أدى إلى عدم إشراك الحركة النسائية في النضالات الشبابية رغم بروز بعض الناشطات في الحراك. وأصبح الأمر أكثر تشنجا في ظل وصول التيار الإسلامي إلى الحكم وما يشكله ذلك من تهديد للمكتسبات الحقوقية ومن تقييد للحريات الفردية، فمن بين أهم القضايا الأساسية التي تمحورت حولها النقاشات السياسية النسائية في ظل الحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب في 2011 وما ترتب عنه من إصلاحات دستورية[22]، تلك العلاقة بين النسائية والديمقراطية، والحداثة والعلمانية وكذا الدفاع عن الحريات الفردية[23].

لا جدال فيما تقدم، أنه على الرغم من هذا التاريخ الجاد والمثقل بنضالات المرأة المغربية،

18 -ABDERRAHIM LAMCHICHI, Femmes et Islam: l'impératif universel d'égalité, Paris, L'harmattan, 2006, P 159.

19 - إجراء يهدف إلى تحسين التمثيلية السياسية للمرأة في علاقتها بولوج البرلمان، فهو نظام يفرض حصصا معينة للمرأة في المجالس التشريعية.

20 - زبيدة عريب، "واقع الحركة النسوية في المغرب"، مجلة أفكار، عدد 16،2017، ص 47.

21 - يستند تيار العدل والإحسان في معارضته ورفضه لاصلاح مدونة الأحوال الشخصية، إلى كون هذا الإصلاح لم يستند على مرجعية إسلامية تحترم خصوصيات المجتمع الإسلامي بقد اعتماده على مرجعية غربية. وبذلك فهو اصلاح يفتقد إلى فلسفة واضحة وخط ناظم يضمن الحفاظ على المرجعية الإسلامية والتي أساسها القرآن والسنة.

22 - المرجع نفسه، ص 48.

23 - إن مشكلة الحريات الفردية عند الاسلاميين تعود بالأساس إلى طريقة نشأة الدولة الحديثة ببلاد المسلمين، حيث أن الأسس التي قامت عليها، ليست أسسا نابعة من التربة الملحية، بل اعتبرت أسسا أجنبية مما جعل الناس يصعب عليهم جني ثمرات الحداثة واستعابها، وأدى هذا إلى مشكل كبير هو عدم الاعتراف بالفرد، لأن أساس الحريات الفردية هو الاعتراف بالفرد كإنسان خلاق ومبدع وكصاحب مبادرة وككائن قادر على التفكير وعلى أن يقوم بتدبير مجاله وأن يختار نمط حياته، وهذا غير مقبول عند التيار الاسلامي، والسبب الرئيسي هو أن المنظومة الفكرية الثقافية لهذا التيار أو الجماعة لا تعترف بالفرد، بل تنظر إلى الناس كجماعة دينية منسجمة، وكل من لا ينسجم مع الجماعة يعتبر على هامشها أو ينبذ، وقد يصل الأمر إلى حد القتل في حال كان الفرد ينتمي في الأصل إلى الجماعة ثم قرر أن يخرج عن نسقها، آنذاك يعتبر مرتدا فيقتل. إن معضلة الاسلاميين تكمن في كونهم عاجزين عن استيعاب الفردانية والحريات الفردية في إطار الدولة الحديثة، هذه تتطلب أن يكون هناك مجتمع من أفراد يخضعون للقانون ويتساوون أمامه. من هنا يمكن تعريف مفهوم الحريات الفردية بكونه حق الفرد في اختيار نمط حياته: حرية الإبداع الجمالي، حرية اللباس، حرية التصرف في الجسد حرية الأكل والشرب، ثم حرية الاعتقاد والتي هي أم الحريات الفردية وهي حرية المعتقد، أي حق الفرد أن يختار الدين الذي يراه مناسبا له ويستجيب لحاجاته الروحية والمادية. وهذا غير مقبول بالنسبة إلى التيار الاسلامي.

وكل التجاذبات التي عرفتها منذ مرحلة الاستعمار إلى الآن، فإن واقع المشاركة السياسية للمرأة سواء على المستوى المجالس المحلية أو المؤسسة التشريعية أو التنفيذية، لم يرق في الممارسة السياسية إلى المستوى الذي بلغه الحضور الذكوري، ناهيك عن الأدوار القيادية وصنع القرار السياسي واتخاذه على مستوى الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة الرسمية. وفي هذا الصدد ينبغي الاشتغال في إطار مشروع علمي-عمليعلى انجاز دراسات دقيقة حول المشاركة السياسية للمرأة من مختلف المقاربات العلمية لإيجاد آليات فعالة من أجل تجاوز الصعوبات التي تعترض المرأة المغربية في مساهمتها في الفعل السياسي سواء على مستوى التصويت أو الترشيح.

ثالثا: العوائق التي تواجه المرأة المغربية في فعل المشاركة السياسية

لقد بينت الدراسات المقارنة أن هناك جملة من المحددات ساهمت في ضعف مشاركة المرأة في الفعل السياسي، بالرغم من المجهودات التي بذلت سواء من طرف الحركة النسائية أو الدولة في هذا الإطار من أجل جعل المرأة فاعلا سياسيا وشريكا فعالا في الحياة السياسية، إلا أن هناك صعوبات وإكراهات عديدة ومتنوعة جعلت من حضور المرأة في الفعل السياسي يميل إلى الصورية والتأثيث أكثر من المساهمة الفعّالة والمؤثرة، مما جعل الفوارق بين الرجل والمرأة مهمة في هذا المجال[24]، رغم التقدم الذي حصل في العشرين (20) سنة الأخيرة، وإن كان هذا التقدم حصل على المستوى الكمي دون النوعي.

إن المشاركة الضعيفة وغير الفعالة للمرأة في الظاهرة الانتخابية تحيلنا إلى أن هناك عوامل متداخلة فيما بينها، ولا وجود لعامل واحد ووحيد، بل الأمر يرجع بالأساس إلى الديناميات المنتجة للفعل السياسي، أي طبيعة البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وهو ما بينه بيير بورديوPierre Bourdieu عندما اعتبر أن مفهوم الحقل السياسي يشكل أحد أبرز المفاهيم الذي يمكن أن نفسر من خلاله الديناميات المتعلقة بكل ما هو سياسي، بل أبعد من ذلك يمكن أن نُشيد من خلاله وبطريقة صارمة الواقع السياسي، وأن نعقد المقارنات بينه وبين حقول أخرى موازية داخل المجتمع[25]. وبذلك فقد ساهم الحقل السياسي في المغرب في بناء مجال اجتماعي سياسي يكرس هيمنة ذكورية في الحياة السياسية بشكل خاص، إذا نجد نسبة تمثيلية المرأة تقل كلّما ارتفعنا في سلم المسؤولية السياسية، عكس المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات، وحتى عندما تسند للمرأة مسؤولية في المؤسسات السياسية فإن ذلك لا يخرج عن الدور الاجتماعي – التقليدي، إذ تسند إليها في أغلب الأحيان حقيبة وزارة المرأة والطفولة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة في امتداد لأدوارها التقليدية في المجتمع والأسرة، أما الوزارات السيادية فتظل من نصيب الفاعل السياسي الذكوري (الرجل). وهذا يؤكد مرة أخرى أن "الحقل السياسي هو حقل قوى، حقل صراع من أجل توجيه علاقات القوى، فداخل

أي حقل، مثل الحقل السياسي أو أي حقل آخر، تتحدد خطوط فاعليه من خلال مواقعهم في هيكل القوى الخاصة بأي حقل في لحظة معينة"[26]. وعلى هذا الأساس، في مجتمع ذكوري كالمجتمع المغربي تواجه المرأة صعوبات كثيرة عند مشاركتها في الفعل السياسي، مما يجعل منها مشاركة ضعيفة وغير فعالة مقارنة بمشاركة الرجل، ومن ثم يطرح السؤال الأساسي: ما هي أهم المحددات التي تحول دون تحقيق مشاركة فعالة للمرأة في الظاهرة الانتخابية بنفس درجة وفعالية مشاركة الفاعل الذكوري؟

1 - عوائق سوسيو- ثقافية

يلعب النسق الثقافي والاجتماعي للمجتمع المغربي، أو ما يطلق عليه العقل الجمعي، باعتباره محصلة لتقاطع الموروث المنقول شفاهيا عبر الأمثال والأساطير وقصص الماضي والمكتسب نتيجة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية[27]، وهي تنشئة تعمل على انتاج وإعادة انتاج الهينة الذكورية، وهو ما جعل الفعل السياسي فعلا ذكوريا بامتياز، لأن التصور التقليدي لتوزيع العمل في المجتمع بين المرأة والرجل مازال قائماً على حصر نشاط المرأة في البيت وما يتعلق بأمور الأسرة عكس الرجل تحدد مهامه خارج إطار المنزل، هذا إضافة إلى الصورة النمطية تجاه المرأة والتي تكبح مشاركتها في الحياة العامة والسياسية خصوصا[28]. هذا الأمر سبق لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديوأن بينه في كتابة "الهيمنة الذكورية" بقوله: "أن فهم مجالات العمل الخاصة بكل جنس يجد تفسيرا مقنعا داخل الهيمنة الذكورية، في إطار تواصل خفي بين المؤسسات واللاشعور، مما يفيد أن هناك وظائف لصيقة بالمرأة كالطبخ والخياطة، كما أن هناك وظائف تختص بالرجل كالتدريس والهندسة"[29]، مما ساهم في ضعف الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحقل السياسي، فالثقافة الذكورية تؤسس لصورة مؤداها أن الفعل السياسي بطبيعته عمل ذكوري، وأن المرأة غير قادرة أو ليست مؤهلة لذلك الفعل، وأن مكانها الطبيعي هو بيتها وأسرتها، كما يسود الاعتقاد أيضا أن طبيعة المرأة الفيسيولوجية

24 - Houria Alami M'chichi, M' chichi, Malika Benradi et Aziz chaker, Féminin – Masculin, la marche vers L'Egalité au Maroc 1993-2003, Paris, Stifuny, 2004. P 88.

25 - Bourdieu Pierre, Propos sur le champ politique, interview avec Philippe Fritsch, Lyon ; Presses Universitaires de Lyon, 2000, P 50.

26 - Ibid, p 61.

27 - تلعب عملية التنشئة الاجتماعية في مجال الأسرة والمدرسة بصفة خاصة وغيرهما من وسائط التوجيه والتأثير الثقافي والإعلامي والاجتماعي والديني في المجتمع المغربي دورا كبيرا في تعلم الأدوار واكتسابها لدى المرأة والرجل منذ طفولتهما المبكرة، فتعلم دور بارز في ترسيخ النظرة الدونية الاقصائية للمرأة وتعزيز القيم الاجتماعية التمييزية.

28 - Hurtig Marie-Claude et autres, Sexe et genre : De la hiérarchie entre les sexes, Paris: CNRS, Editions, 2002-2003, P 32.

29 - Bourdieu Pierre, La Domination masculine, Septembre : Editions du Seuil, 1998, P 30.

تجعلها عاطفية ومتقلبة المزاج، مما لا يساعدها على النجاح في الحياة السياسية وغير مؤهلة بيولوجيا وعاطفيا وفكريا للقيادة السياسية.

من ثمَّ يتضح،أن أهم المحددات التي تعيق انخراط المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال، تلك النظرة الناقصة والدونية لها، المتجسدة بشكل أساسي في الصور النمطية، ذلك أن الصورة النمطية الجاهزة عن المرأة تعد أهم العوائق التي تجعلها تتحفظ على الانخراط في العمل السياسي، ولهذا تفضل النساء الذهاب إلى العمل الاجتماعي أكثر من العمل السياسي، لأنه عمل سهل ويناسبهن، بينما العمل السياسي يوافق الرجل. هذه الصورة تجعل المرأة رهينة ثقافة ذكورية تمنع ولوج المرأة حقل السلطة السياسية، وتحصر دورها في فعل التصويت دون الترشح، والنتيجة تمكين الرجل من الاستمرار في الهيمنة مقابل استمرار المرأة في خدمة الرجل، وهذا ما يفسر ضعف نسبة تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار السياسي واتخاذه.

2 - عوائق سياسية

تعد طبيعة البنية السياسية للمجتمع المغربي، أهم العوامل التي تحول دون تمكين المرأة من انخراطها الفعال في الحياة السياسية، فبالرغم مما تحقق منذ بداية القرن الواحد والعشرين، من حيث الاعتراف القانوني بحق تمتعها بمجمل حقوقها السياسية، دون تمييز بينها وبين الرجل، إلا أن واقع الممارسة السياسية يكشف عكس ذلك، فهي تعاني في هذا المجال من التهميش والإقصاء القصري، وتغييب إرادتها السياسية.

إن ضعف انخراط المرأة في الحياة السياسية، راجع بالأساس إلى طبيعة اللعبة السياسية، أقصد النظام السياسي، فمن الصعب على شخص نزيه ليس له " الشكارة"،أي المال أن يكون فاعلا في الحياة السياسية، فهناك ميكيافيلية سياسية، تتحكم في الآلة الانتخابية بطريقة من الطرق، مثلا الولاءات، هذه الأخيرة تحارب النخبة النزيهة، كما تحارب أيضاكل طرف يزاحم الميكيافيلية السياسية على مستوى القرار أو القيادة، وهذا ما يكسر إرادة وثقة النخبة ذات الكفاءة في المجال السياسي. وهذا ما وقع لمجموعة من النساء، فعندما تبذل المرأة مجهودا كبيرا -في سعي منها- لأن تصبح فاعلة في الحقل السياسي، آنذاك الحزب السياسي الذي تنمي إليه، هو أول من يحاربها ويستعمل كل إمكاناته حتى لا تكون فاعلة ولا تنجح في مسارها السياسي.

هكذا يمكن القول، إن الإرادة السياسية التي أظهرتها النخب السياسية خلال العقود الأخيرة، فيما يخصتمكين المرأة من المشاركة في الفعل السياسي، ما هي إلا مجرد خطابات وشعارات من أجل إرضاء اجندات خارجية أو داخلية، وكل ذلك يدخل في إطار مايسمى بديمقراطية الواجهة، في حين أن الواقع الملموس يكشف عن زيف تلك الديمقراطية المبتغاة، فالمجال السياسي المغربي مازال في جزء كبير منه ملك للرجل وحده ولا دور للمرأة فيه،الأحزاب

السياسية ذكورية في قيادتها وهياكلها، لأنها إذا عملت على تحديث ودمقرطة هياكلها فلن تظل هناك عوائق تحول دون مساهمة المرأة بشكل فعال في الفعل السياسي.

هذا ويلعب المناخ السياسي وطبيعته دورا كبيرا في فعالية أو ضعف انخراط النساء في الحياة السياسية، وهو ما أكدت عليه نتائج الاستحقاقات الانتخابية في أكثر من مناسبة، مما يعكس افتقار هذه الفئة للوعي السياسي والتنشئة السياسية، ويرى الباحث "طارق محمد عبد الوهاب" أن التنشئة السياسية باعتبارها أداة رئيسية لجذب الأفراد إلى الحياة السياسية، لعبت دورا كبيرا في تهيئة المناخ السياسي المناسب، يقول " أن المناخ السياسي السائد في المجتمع له تأثير على الصغار والكبار معا، فهم يتعلمون من خلال هذا المناخ أن يحترموا أو لا يحترموا السلطة السياسية، أن يشاركوا أو لا يشاركوا في الأنشطة السياسية، أن يحترموا أو لا يحترموا القانون وأن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع الرأي الآخر، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الوسطاء هم: الأسرة، والمدرسة، والجماعات الاجتماعية، ووسائل الإعلام..."[30].

غير أن هذا المناخ السياسي لم يتحقق في المجتمع المغربي، لأنه لا يزال يفتقر لشروط الممارسة الديمقراطية الصحيحة، فما زال الولاء السياسي يتحكم في الظاهرة الانتخابية، هذا الولاء يحافظ على امتيازات الرجل التاريخية في مواقع السلطة والقرار، ويجعل من وجود المرأة في الحياة السياسية مجرد وسيلة للحفاظ على هذا الامتياز التاريخي، وذلك عن طريق الأدلجة السياسية، عبر عملية التأطير السياسي الذي تخضع له النساء داخل الأحزاب السياسية.

3 - عوائق ذاتية

تبرز العوامل الذاتية كمحدد مهم،في تأثيرها السلبي على انخراط المرأة الفعال في الحياة السياسية، فالمرأة المغربية من جهة ماتزال محافظة ومتشبثة بمجموعة من القيم، ومنها الدور الأسري، بحيث أغلب النساء يولين الأهمية للأسرة على العمل السياسي، والتي يتم نقلها عبر الهابتوس الجندري حسب بيير بورديو[31].

أما من جهة أخرى فالمرأة لاتزال تتمثل العمل السياسي في كونه عمل ذكوري بالدرجة الأولى، وهي مسألة تعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها استدمجت النساء مبادئ وقيم النظام الذكوري القائم على الهيمنة الذكورية، من بين العوامل المتحكمة في غياب المرأة عن المشهد السياسي، العامل الذاتي المرتبطة بذاتية النساء، بمعنى غياب الثقة في قدراتهن، ذلك أن المرأة المغربية تفتقد القدرة الذاتية التي تخول لها إمكانية ولوج الحياة

30 - طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية – مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 56.

31 - Bourdieu Pierre, La Domination masculine, op, cit.

السياسية بشكل طبعي، كما أنها تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والعائلية والحياة السياسية، وهذا أمر يجعل من مشاركة المرأة في الفعل السياسي تتسم بالمحافظة، فهي تشارك وتنشط لكن دون أن تساهم وتؤثر وتغير في العملية السياسية. وعلى هذا الأساس، تصبح المرأة تعيش حالة اغتراب ذاتي ومجتمعي، تعيش واقعا ووضعا لم تساهم في إنتاجه، وتخضع لقوانين لم تساهم في صياغتها.

رابعا: آليات تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الظاهرة السياسية

في ظل تنامي وتزايد الصعوبات والإكراهات التي تكرس لدونية المرأة وتهميش دورها داخل الحياة السياسية، وتحول دون تمكينها من المساهمة في تدبير الشأن العام، تقتضي عملية تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في الظاهرة الانتخابية في أبعادها الكلية سواء على مستوى فعل التصويت وكذلك فعل الترشح، انخراط وتكثيف جهود مختلف الفاعلين الرسميين، (المؤسسات الرسمية)، وغير الرسمية، (الأحزاب السياسية، والحركة النسائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية)، لإنتاج وابداع مجموعة من الآليات في هذا المجال، وقد تبنى المغرب العديد من الاتفاقيات التي تحث على الرفع من مكانة المرأة ودورها في المجتمع، سعيا إلى تحقيق المساواة التامة بينها وبين الرجل، فتمكين المرأة -كما ثم عالميا- تطلب تبني سياسيات وآليات متعددة المقاربات، بهدف بتر جميع أشكال الهيمنة، وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع رجالا ونساء.

في هذا السياق، تبنى المغرب جملة من الآليات، يبقى أهمها: آليات قانونية ومؤسساتية، لإدماج المرأة في الفعل السياسي، لكن بالرغم من اعتماد تلك الآليات، لم ترق بعد إلى مستوى توقعات المجتمع المدني، وخاصة الحركة النسائية، وكذا كل النسائيين، حيث ظل تمثيل النساء ضعيفا في مواقع صنع القرار السياسي مقارنة مع الرجال، هذا التمثيل السياسي المجحف يقوض العملية الديمقراطية التحديثية للمجتمع ويزيد من تكريس هشاشة المرأة، وقد تزايد هذا القلق والضعف في تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار السياسي، خاصة مع وصول حزب العدالة التنمية لمقاليد السلطة في عامي 2011 و 2016، ناسفا كل مجهودات الحكومات السابقة في هذا الإطار، فمع حكومة عباس الفاسي وصل المغرب إلى سبع وزيرات، وهو رقم محفز، خمسة منهن وزيرات في وزارات وازنة، وكاتبات دولة باختصاصات واضحة. لكن ما مع وصول الإسلاميين للحكم سنة 2011 أجهز على كل المكتسبات التي تحقق لسنوات من تراكم في حقوق المرأة، وهو تراجع مقلق عن ما جاء به دستور2011، أو لنقل ردّة، وهذه الردّة لها انعكاسات سلبية على المرأة بشكل خاص، ودولة الحق والقانون بشكل عام، لأنه في دولة الحق

والقانون، فقبل دستور 2011 حققت المرأة مجموعة من المكتسبات بإرادة سياسية جماعية، والآن تلك الإرادة السياسية لها وثيقة تستند عليها وهي الدستور، لكن ما منحه الدستور للنساء باليد اليمنى اقتلعته حكومة العدالة والتنمية باليد اليسرى، وهذا أمر يؤكد أن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية المحافظة عدو خطير يهدد حقوق النساء ومواطنتهن، بحيث ينظر إلى المرأة مجرد وسيلة لحقيق أهداف الجماعة الدينية.

من أجل تدارك هذا الإجحاف، أو التراجع يقتضي الأمر من الدولة أولا بكل مؤسساتها، والمجتمع المدني الانخراط الفعال في إيجاد آليات بديلة، وأكثر فعالية من أجل جعل المرأة فاعلا أساسيا في الحقل السياسي.فما أهم الآليات التي ينبغي اعتمادها من أجل تحقيق مشاركة وازنة على المستوى الكمي والنوعي في أفق انتخابات 2021؟

لقد جعل دستور[32]2011 من المرأة شريكا استراتيجيا في تدبير الشأن العام، خاصة فيما يتعلق بوضع التشريعات وصنع القرار في مختلف الميادين، فمن خلال مقتضيات الفصل 14 الذي خول للمواطنين والمواطنات، -ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي- الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع، مثلما خول الفصل 15 للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. أما الفصل 12 من الدستور، فيؤكد حق المرأة في تقلد جميع المناصب، وبنفس الشروط، كما هو الشأن بالنسبة إلى الرجل، كما أكد الفصل 30 من الدستور على حق المرأة في التصويت والترشح، أما الفصل 31 فقد نص على حق المرأة في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجل، وعلى حسب الاستحقاق. وأشار الفصل 115 من الدستور إلى ضرورة تمثيل النساء في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث نص على أنه: "يجب ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي"[33]. بالرغم من تحديث الترسانة القانونية والدينامية التشريعية، التي عرفها المجتمع المغربي، من خلال تعديل بعض القوانين، وإقرار تشريعات جديدة لتغيير أوضاع المرأة، إلا أن الواقع الاجتماعي يظهر محدودية الآليات القانونية وعدم كفايتها، فما زالت هناك هوة كبيرة بين مشاركة المرأة ومشاركة الرجل في الفعل السياسي، فالظاهرة الانتخابية لا زال يتحكم فيها الفاعل السياسي الذكوري.

32 - شكلت الوثيقة الدستورية المحدثة سنة 2011 نقلة نوعية في مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، ووضع حجر الأساس لمجتمع ديمقراطي حداثي يتوق إلى العدالة الاجتماعية، حيث نصَّ في العديد من فصوله، على تساوي المرأة والرجل على مستوى الحقوق السياسية، وتشير مقتضيات الفصل 19 على أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور، وثوابت المملكة وقوانينها. وتسعى الدولة إلى تحقيق مبدإ التكافؤ بين الرجال والنساء. وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للتكافؤ ومكافحة كل أشكال التمييز.

33 - رشيدة الطاهري، المرأة وربيع العرب، المرأة المغربية في دساتير وتشريعات المغرب، عمان-الأردن: مركز القدس للدراسات السياسية، 2015، ص123.

من أجل تجاوز تلك الهوة بين المرأة والرجل على مستوى المشاركة السياسية، وسعيا لتغيير وضعية المرأة في سيرورة الفعل السياسي، هناك جملة من الآليات وجب اعتمادها إضافة إلى الآليات القانونية أهمها:

1 - آليات مؤسساتية

تتمثل في آليات متعلقة بالتكوين والتأطير السياسي، من خلال عملية التنشئة السياسية كآلية لتمكين المرأة سياسيا[34]، أي وتقوية قدراتها في المجال السياسي، حتى تصبح قادرة على المشاركة في الظاهرة الانتخابية بقوة الفعل، خاصة أن مجموعة من النساء يتجنبن المشاركة في الظاهرة السياسية، نظرا لعدم كفاءتهن السياسية، وعليه ينبغي العمل على اعتماد آلية تكوين النساء وتأطيرهن سياسيا وهي آليات قديمة،هذه الآلية هي إحداث الخلية الصغيرة في قلب الدائرة الصغيرة، تليها بعد ذلك الدائرة،من أجل تكوين روح الانتماء إلى حزب سياسي معين، مذهب معين، وتقوم بنشر ثقافته، وتستطيع تكوين نساء لهن روح الانخراط الجاد في العمل السياسي، وكذا من أجل أن تتشبع المرأة بقضية الفعل السياسي، وتعيشه في عمقه، ثم لكي تصبح عادة طبيعية جدا.

إن التمكين السياسي للمرأة يتجلى في جعلها ممتلكة للقدرة والإمكانات لتكون فاعلا في التغيير، وذلك بتقوية قدراتها في المشاركة السياسية بصورة جدية وفعّالة في جميع نشاطات التنظيمات السياسية، وولوجها إلى مواقع صنع القرار السياسي واتخاذه في المؤسسة التشريعية والتنفيذية وتعزيز دورها في هذه المواقع[35].

يعد الحزب السياسي بمثابة مؤسسة تكوينية في المجتمعات الحديثة، باعتباره آلية للتأطير والتوجيه، والتنشئة السياسية، والتحديث السياسي، وأحد أهم الجسور لتمكين النوع الاجتماعي سياسيا. إن تحول الحزب السياسي حسب دافيد أبتر إلى آلية للتغيير والتحديث، بفعل ارتباط تأسيسه بإرادة جماعية، وبمبادرة من النخب السياسية الحداثية، ولقدرته على تكوين علاقات فعالة من خلال تغيير البنى الاجتماعية، وإيجاد نوع جديد من الوعي في نظام خاص بالتعبئة، يُمكن من تحقيق التحولات الجذرية[36]. وعلى هذا الأساس فإن الإشراك الحقيقي للمرأة يجب أن يحترم كفاءتها وليس وضعها كرقم يحتاجه الفاعل السياسي الذكوري في التصويت فقط، ولتلميع صورتنا السياسية بالخارج، هو الحل لتحقيق مساواة بين النساء والرجال في مواقع صنع القرار السياسي.

قد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في هذا الصدد، على امتداد ثمانية عشر (18) شهرا بتجميع عشرين (20) دراسة حالة حول ناشطات في أحزابهن تهدف إلى تقوية التمكين السياسي للمرأة، واستنادا إلى هذه الدراسة وإلى أمثلة أخرى،

عملا على إصدار دليل بعنوان " تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى: دليل الممارسة الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة"، جاء فيه ما يلي:" إذا ما أردن اللاستراتيجيات الرامية للنهوض بانخراط المرأة في العملية السياسية أنت كون فعالة، فيجب أن تكون مرتبطة بخطوات يمكن للأحزاب السياسية اتخاذها على امتداد المراحل المحددة للدورة الانتخابية، وهي مرحلة ماقبل الانتخابات ومرحلة الانتخابات ومرحلة مابعد الانتخابات، كما يجبر بطتلكا لاستراتيجيات أيضا بتنظيم الأحزاب ذاتها وبتمويلها، ويضيف أنا لاستراتيجيات الأكثر فعالية في زيادة مساهمة المرأة ومشاركتها في الاحزاب السياسية، هي تلك التي تجمع مابين اصلاح المؤسسات السياسية، وتقديم الدعم المستهدف للنساء الناشطات في الأحزاب ضمن الهياكل الحزبية وخارجها، وللنساء المرشحات والمنتخبات لمناصب صنع القرار، وتتطلب هذه الاستراتيجية إبرام تعاون مابين طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة والأحزاب السياسية من مختلف ألوان الطيف السياسي"[37]. من هذا المنطلق ينبغي على الأحزاب السياسية المغربية تبني جملة من الرهانات، تسعى إلى تفعيل العضوية النسائية ضمن تركيبة الأحزاب السياسية من خلال وضع برنامج وخطط عمل تستهدف:

أولا: العمل الجاد على تمكين المرأة للوصول إلى المواقع القيادية داخل الأحزاب السياسية للمشاركة في صنع قراراته بكل جدارة واستحقاق (رئاسة الحزب، المكتب السياسي، اللجنة المركزية، اللجنة التنفيذية، مجلس المحافظة، رئيسة الفريق...)عبر وضع قانون التناوب في الهيئات القيادية، كمرحلة مؤقتة لتمكين النساء ومنحهن الفرصة لإثبات كفاءتهن وقدرتهن على اتخاذ القرار وتدبير الشأن العام السياسي.

34 - يعرف الباحث صابر بلول التمكين السياسي للمرأة بالقول" إنه جعل المرأة ممتلكة للقوة والامكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذاتية المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال مساهمتها بصورة فعالة في كافة المؤسسات السياسية، بما يكفل لها الوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار السياسي" (نقلا عن صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 25، 2009، ص ص 650 651- . ولقد جاء في مضمون دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية 2004، أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال جملة من العناصر الأساسية يتم اعتبارها كمؤشرات يتم الاعتماد عليها لقياس مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيا إجرائيا في مختلف دول العالم من فترة زمنية إلى أخرى، وتتمثل تلك المؤشرات فيما يلي: -تحديد النسبة المائوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الادارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار-تحديد النسبة المائوية للنساء في الوظائف العامة. – تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات. - تحديد النسبة المئوية للذين لهم الحق في التصويت من الجنسين. - تحدي نسبة الأعضاء نساء مقارنة بنسبة الأعضاء رجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات، مرجع سابق، ص 39).

35 -Thébaud Françoise, Ecrire L'histoire des femmes et des genre, Lyon : ENS Edition, 2007, P 123.

36 - فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة، 1993، ص 93.

37 - جولي بالينغتون وآخرون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى: دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، ترجمة حداد أيمن، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطس الوطني للشؤون الدولية، 2011، ص ص 2-1.

ثانيا: إحداث أكاديميات حزبية مؤسساتية، تعمل على التأطير والتكوين (التنشئة السياسية[38]) بصفة عامة والعنصر النسائي بشكل خاص، بغاية بناء الشخصية السياسية للنساء، والعمل على تدريب وتأهيل النساء للقيادة السياسية لخوض غمار المنافسة السياسية، في اتجاه الالتزام التام بمبادئ الحداثة والمواطنة ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وصولا إلى إرساء ثقافة المساواة والعمل على ترسيخها للأجيال الصاعدة.

على هذا الأساس، فإن هذه الآليات تركز على أهمية التكوين والتأطير السياسي من خلال إحداث مؤسسات خاصة بهذا الشأن، بهدف تمكين المواطن بشكل عام والمرأة خاصة من الانخراط الفعال في الحياة السياسية، وتأهيل النساء لمواقع القيادة السياسية، ذلك أن هذه التنشئة تمكن المرأة من الثقة بنفسها وقدراتها، كما أنها آلية لتغيير التصورات والتمثلات تجاه المرأة.

2 - آليات سوسيوثقافية

نظرا لعدم فعالية الآليات القانونية والمؤسساتية في التمكين الفعلي للمرأة من المشاركة في الظاهرة السياسية، كان لا بد من اعتماد آليات جديدة، وهي آليات ذات أسس حداثية، نحددها في الآليات السوسيوثقافية، وهي آلي اتتهدف بالأساس إلى تغيير وتحديث الذهنيات، وذلك من خلال العمل على إعادة بناء منظومة التربية والتعليم ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية على أساس مقاربة النوع الاجتماعي. ولذلك، فإن إحداث أي تغيير على مستوى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية، لا بد من أن يتم من القاعدة، أي العمل على ترسيخ أهمية المشاركة السياسية منذ السنوات الأولى للفرد، وذلك عبر مؤسسات والتربية التنشئة الاجتماعية، إذ "تلعب الأسرة والمدرسة والأحزاب والنقابات الدور الحاسم في تلقين الأفراد الثقافة السياسية، وضمنها الأدوار الاجتماعية ومنها دور المرأة في المجال السياسي"[39].

في هذا الإطار،تبين فشل كلا من الدولة والحركة النسائية، وكذلك الأحزاب السياسية في اختراق الذهنيات والاشتغال على تغييرها، وبالتالي بات اليوم من الضروري اعتماد الآليات الثقافية والاجتماعية مطلبا ملحا لتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تقف سدا منيعا أمام المشاركة الفعالة للمرأة في الظاهرة الانتخابية. إن الآليات القانونية مهمة، لكنها غير كافية بل أثبت تفشلها، وبالتالي يجب الاشتغال على الذهنيات و الثقافة المجتمعية، من خلال تغيير مناهج التربية والتكوين، وكذلك من خلال مؤسسة لإعلام. وهذه معركة صعبة لأنها تتطلب وقتا طويلا، لهذا يتم القفز عليها، ويتم المرور إلى الأسهل، الذيه و الآليات القانونية، وأظن أنه حان الوقت الآن لأخذ غمار معركة تغيير الذهنيات، ويجب وضع استراتيجيات الاشتغال عليها، وذلك من خلال إعادة تقسيم الأدوار بين النساء والرجال سواء في المجال الخاص أو المجال العام.

تعد الآليات السوسيوثقافية منطلقا لمجموعة من الآليات الناتجة عنها، والمتداخلة معها، مثل ثقافة المواطنة والديمقراطية[40]، حيث تعتبرالمواطنة جوهر الديمقراطية. إن سيادة ثقافة المواطنة تعزز قيم الديمقراطية، وانتشار هذه الثقافة لا يمكن أن يكون إلا عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعندما تسود تلك الثقافة تتيح للمواطنين المشاركة في تدبير الشأن العام السياسي، دون تمييز بين رجل أو امرأة. لهذا نقول "لا ديمقراطية بدون مواطنة، ولا مواطنة بدون ثقافة مواطنة، ولا وجود لهذه الأخيرة، بدون سياسية تربوية تقوم على قيم الحداثة".

3 - التمكين الاقتصادي آلية لمشاركة المرأة في الفعل السياسي

يقترن مفهوم التمكين بشكل عام بسيطرة الإنسان على ذاته، وقدرته على الفعل والعمل لتحقيق الذات من خلال المشاركة الجماعية، إنه مفهوم تنموي في جوهره له علاقة بحركات التحرر الاجتماعي، هذا ويدل المفهوم في بعد العلمي على توفير المؤشرات الضرورية، كالتدريب والتخطيط والتوعية، لقياس درجة نجاحه في تحقيق أهدافه[41]. في حين هناك من ربط مفهوم التمكين بالمجال الاقتصادي وحدده باعتباره تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك عبر تقوية سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكية الخاصة، هو ما يمنحها استقلالية مادية صريحة ومباشرة للتحكم في الثروات لأمد طويل[42].

38 - تعتبر هربرتهايمان أول من صاغ مفهوم التنشئة السياسية في كتابه المعنون " التنشئة السياسية: دراسة في سيكولوجية السلوك السياسي" الصادر سنة 1959، ويعرف التنشئة السياسية بأنها:" أنماط اجتماعية مكتسبة/ متعلمة من مختلف مؤسسات المجتمع التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع هذا المجتمع" (H. Hayman, politicalsocialization: Astudy in The psychology of politicalBehavior. New York: the Free Press, 1959). أما فريد جرينشاين فقد قدم مفهوم التنشئة السياسية من مقاربة سياسية تحمل بعدين أساسين هما: فهي تشير من جانب إلى " عملية غرس المعلومات السياسية والقيم والممارسات بطريقة مبرمجة وبواسطة هيئات تعليمية تقوم رسميا بهذه المهمة"، كما تدل من جانت آخر على " كل نماذج التعليم السياسي الرسمية وغير الرسمية والمقصودة وغير المقصودة، خلال كل مرحلة من مراحل العمر ولا تتضمن فقط تعلما سياسيا واضحا وإنما نماذج أخرى من التعليملتكوين شخصية سياسية قيادية" (عامر مصباح ، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 2005، ص 64).

39 - محمد بنهلال، "المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2010، ص 137.

40 - يجب الاشارة إلى أن ثقافة المواطنة والديمقراطية ليست فكرة قديمة في الحياة السياسية بالمجتمع المغربي، بل هي فكرة حديثة ما تزال في طور التبلور وتحتاج إلى متطلبات عديدة لترسيخها كقيمة وثقافة في الوعي الجمعي العام، حيث يعكس المشهد السياسي المغربي فشل الدولة المغربية الحديثة في الانتقال إلى إطار سياسي واجتماعي منتج للمواطنة والديمقراطية، من شأنه بناء علاقات متكافئة بين أفراد المجتمع، فرغم تنصيص دستور2011 وحتى الدساتير السابقة على تمتع الجنسين على قدم المساواة بمجمل الحقوق السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية، إلا أن الواقع يكشف غير ذلك عن وجود فجوة كبيرة بين المرأة والرجل في جميع المجالات، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الذي لا يراهن على الآليات الثقافية والاجتماعية في تحديث المجتمع، من هنا تبقى التحديات الآن مرتبطة بهذه الآليات الاجتماعية الثقافية، ما دامت الآليات الأخرى لم تعط نتائج في هذا المجال.

41 - BLoSS Thierry, et Autres, La Dialectique des rapports hommes-femmes, Paris, Presses Universitaires de France, 2001, P 145.

42 - Thébaud Françoise, Ecrire L'histoire des femmes et des genre, op, cit, P 145.

يشكل التمكين الاقتصادي للنساء أهم الآليات لتقليل الفجوة بين الجنسين في الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التي تعيق تمكين المرأة سياسيا، بدءًا من القوانين التمييزية، وصولاً إلى المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية، وتواجه الكثير من النساء في جميع دول العالم صراعات اقتصادية مستمرة، انطلاقا من الحصول على أجر مناسب مقابل عملهن، وصولا إلى إنشاء حساب مصرفي في أحد البنوك. فالنساء يتقاضين أجورا أقل من الرجال، ويتركز عملهن في الأنشطة الاجتماعية والضعيفة أو المتوسطة الأجر، وتقل فرص وصولهن إلى الموارد الاقتصادية، هذا إلى جانب تحملهن أعباء المنزل والرعاية الأسرية[43].

لتأكيد هذا التباين يمكن الإشارة إلى تقرير منظمة العمل الدولية الصادر سنة 2017 والذي يبين الفجوة بين النساء والرجال في سوق العمل العالمي والتي بلغت 26.70 في المائة. فقد بلغ معدل مشاركة الرجال في سوق العمل 76.10في المائة، في حين وصلت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 49.40 في المائة فقط[44]. وهذا يبرز مدى التفاوت الكبير بين النساء والرجال على المستوى الاقتصادي، مما يعرقل التمكين السياسي للمرأة.

بالنظر إلى مجموعة من الدراسات، يتبين مدى تأثير غياب التمكين الاقتصادي للمرأة المغربية على تمكينها سياسيا، وبذلك فإن مشاركة المرأة في الفعل السياسي يستوجب تمكينها اقتصاديا لأن العلاقة بين التمكين الاقتصادي والسياسي علاقة حميمية، فالمرأة لكي تكون فاعلة في المجتمع يجب أنتكون متحررة اقتصاديا، لذلك فالمجتمع الدولي والأمم المتحدة تتحدثان عن التمكين الاقتصاد يل لنساء كآلية أساسية للمشاركة والمساهمة ف يصنع القرار السياسي. وبالتالي فالمرأة التي لها استقلال اقتصادي يمكن أن تفكر معك في السياسة، أما المرأة التي لاتزال تناضل على قوت يومها لا يمكن أن تفعل ذلك، لأن الاستقلالية المادية تمكن المرأة من الثقة في ذاتها والتحرر، إذن في ظل غياب تمكين اقتصادي يصعب الحديث عن ولوج النساء إلى مراكز صنع القرار السياسي والمساهمة فيه.

إن افتقار المرأة لتمكين اقتصادي سوف يجعلها تعاني بشكل دائم من هيمنة الرجل على الحياة السياسية، وإبعادها عن مراكز صنع القرار، فالمرأة التي ليس لها فرصة من التمكين الاقتصادي ليس لها فرصة ولوج مراكز صنع القرار السياسي واتخاذه، لأن العلاقة بينهما تلازمية. إن التمكين الاقتصادي يعد من بين أهم الآليات التي تساعد النساء على المشاركة بفاعلية في الظاهرة السياسية، لأنه يمكنها من اقتحام أو ولوج عالم السياسية، ويسمح لها باتخاذ القرار في الأسرة، ثم بعدها في الحياة السياسية.

إن تمكين المرأة اقتصاديا يعني حصولها على القوة المادية والقوة الاستراتيجية، لتمكينها

من الحضور في مختلف مراكز صنع القرار، سواء في مجالس الإدارات والمؤسسات والمقاولات من منطلق أنها إنسان له حقوق وواجبات، يتمتع بالاستقلالية والحرية والقدرة على الفعل والمساهمة في التغيير مثلها مثل الرجل. كما أن تمكين المرأة اقتصاديا يحد من انتشار ظاهرة تأنيث الفقر، حيث إن نمط الاستهلاك في الأسرة ينزع لأن يكون أكثر تركيزا على الأطفال، وموجّها نحو تلبية الاحتياجات الأساسية، فعلى سبيل الحصر، أظهرت دراسة أجريت في جنوب إفريقيا أن زيادة دخل المرأة ترافق بإنفاق المزيد من الأموال على تعليم الأطفال[45].

يضمن التمكين الاقتصادي للمرأة توفير الفرص الاقتصادية مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي، تشجيع العمل اللاّئق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل، وكذلك على مستوى الوضع القانوني والحقوقي، من قبيل تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، وحرية التصرف في الملكية، ثم الدمج والمساهمة في عملية صنع القرارات الاقتصادية، أي تطوير آليات لتعزيز مساهمة المرأة في هيئات صنع القرار[46].

كلما امتلكت المرأة آليات اقتصادية تمكنها من الاستقلال الحقيقي عن الرجل، وكلما كانت فاعلة سياسيا سوف تفرض وجودها، كما أنه لا يمكن للمرأة المشاركة في الظاهرة الانتخابية بدون تمكين اقتصادي، وقد انتبهت الدولة المغربية لهذا الأمر، حيث قامت وزارة الداخلية المغربية في الولاية الانتخابية 2016 وقبلها بوضع قانون يشجع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء، فكل حزب يرشح امرأة عند فوزها سوف يتم منحها الدعم المالي يضاعف خمس مرات الدعم الذي يمنح للرجل، لكن الأحزاب السياسية وضعت عراقيل في هذا الباب، ولم تتفاعل إيجابا مع الدولة، إذ تقوم بترشيح النساء في الدوائر التي يكون بها حضورها ضعيف وبالتالي، الفوز فيها يكون شبه مستحيلا.

يمكن تلخيص مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا فيما يلي:

إن مسألة تمكين المرأة داخل مجتمعنا يحمل دلالة مركبة، تشخص اليوم مختلف التوجهات المرتبة لموضوع قضية المرأة في واقعنا وفي فكرنا المعاصر. ويتضمن مفهوم تمكين المرأة الذيتبلور

43 - لجنة الأمين العام للأمم المتحدة رفيعة المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة.شوهد في: 05/05/2021في:https://bit.ly/3pJABhA

44 - أحمد داوود، المرأة في سوق العمل، خسائر مباشرة ومكاسب ضائعة. شوهد في: 04/05/2021، في:.https://bit.ly/3pLI7Zh

45 -Réunion régionale africaine, « parvenir à l'autonomie économique et sociale des femmes et à l'égalité entres les hommes et les femmes », Organisation internationale du travail, 2011. P 1.

46 - التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية – مقاربات إبداعية نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، شركة زيادة للاستشارات والتدريب التنموي، فلسطين، 2010، ص22.

فيأدبيات المنتظم الدولي والمعمَّم اليوم في حقل الدراسات الجندرية، ما يحيل إلى جملة من الخيارات المتوافقبشأنها دوليا، ونحن هنا نشير إلى أن التمكين كما هو واضح في أدبيات المنتظم الدولي يشير إلى الغايات التالية:

- تضييق الفجوة القائمة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة.

- توسيع الفرص أمام النساء في التعليم والاقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي.

- إزالة كافة العوائق التي تعترض التمكين السياسي للمرأة.

- المساواة في المشاركة في مختلف أوجه النشاط داخل المجتمع، بما في ذلك أنشطة صنع القرار واتخاذه.

- توفير الآليات المساعدة على المزيد من إدماج النساء في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، لتعزيز استقلاليتهن، وتعزيز كرامة النوع الإنساني[47].

خلاصة:

على ضوء ما تقدم، يتبين أن دراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة المغربية، من منظور مقاربة النوع الاجتماعي، يمكننا من كشف واقع المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية، وهو واقع ينم عن علاقة غير متوازنة بين المرأة والسلطة السياسية، بفعل تشابك مجموعة من الاكراهات والصعوبات التي تعرقل إدماج المرأة في الفعل السياسي، من أهمها الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع عامة، والهيمنة الذكورية في الأحزاب السياسية خاصة، القائمة تاريخيا على أساس التفاضلية بين الرجل والمرأة بالاستناد إلى مبررات بيولوجية، وثقافية، واجتماعية، ودينية، تعد من أهم العوائق التي تؤثر على مشاركة المرأة في الفعل السياسي على قدم المساواة مع الرجل. الأمر الذي يتطلب اعتماد جملة من الآليات لتمكين فعّال للمرأة سياسيا، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين التي تعد الحجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق إلى العدالة الاجتماعية.

إن مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الأحزاب السياسية ظلتا مقتصرتين فقط على الآليات القانونية والمؤسساتية فقط، مثل آلية التمييز الايجابي أو نظام الحصص "الكوتا"،ثم العمل على تحديث مجموعة من القوانين وتشريع أخرى،حسنت من تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار السياسي، خاصة على مستوى المؤسسة التشريعية. غير أن تلك الآليات القانونية والمؤسساتية ظلت محدودة الفعالية، لأنها استنفذت قواها،ولم تعط نتائج مهمة في صالح المرأة، أي لم تضمن مساهمة قوية وفعلية للنساء في مواقع السلطة السياسية. لهذا، ينبغي

تجاوزها، وتبني آليات جديدة من أجل تمكين فعال للنساء في الحياةالسياسية.ومن أهم هذه الآليات التي ينبغي اعتمادها الآليات السوسيوثقافية، بالتركيز على اختراق الذهنيات والعمل على تغييرها، من خلال إعادة بناء منظومة التربية والتنشئة الاجتماعية، تقوم على أساس حقوق الإنسان، خاصة المساواة والاعتراف بالمرأة كمواطنة كاملة الإنسانية. ثم اعتماد أيضاً، آلية مقاربة النوع الاجتماعي كأداة لإلغاء مختلف أشكال التمييز بين الجنسين. وعليه، تأكد لنا محدودية وعدم فاعلية الآليات التي اعتمدتها الدولة، بهدف جعل مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل يوازي مشاركة الرجل، ويعوددلك إلى طبيعة ثقافة النوع الاجتماعي السائدة في الحقل السياسي المغربي، وخاصة في تنظيمات الأحزاب السياسية، التي تتفرد بذكورية القيادة الحزبية.

واليوم لم يعد مقبولا اختزال مشاركة المرأة سياسيا في المقاربة الكمية، المتمثلة في رقمنة وإعداد النساء في المؤسسات السياسية المختلفة ونسبة التصويت في الانتخابات المحلية والتشريعية، وإنما أضحت ضرورة تجاوز المقاربة الكمية واعتماد المقاربة النوعية القائمة على تمكين المرأة من مشاركة فاعلة في إدارة الشأن العام، وذلك من خلال اقتسام السلطة والنفوذ والقوة جنبا إلى جنب مع الرجل تحقيقا لمفهوم إدماج النوع الاجتماعي في الظاهرة القرارية، وهو ما عبرنا عنه بـ"جندرة الظاهرة القرارية.

47 - كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي نحو توسيع قيم التحرر، ط 1، الرباط- المغرب، منشورات زاوية،2006، ص 49.

البيبلوغرافيا

■المراجع باللغة العربية :

• أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، ط 1، الرباط: الناشر المعهد الجامعي للبحث العلمي سلسلة أطروحات، 2007.

• التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية – مقاربات إبداعية نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، شركة زيادة للاستشارات والتدريب التنموي، فلسطين، 2010.

• ثورية السعودي، الحركة النسائية بالمغرب 1944-2014، جمعية الأمل للتنمية المستدامة، ط 1، تطوان: الخليج العربي، 2017.

• جولي بالينغتون وآخرون، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى: دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، ترجمة حداد أيمن، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطس الوطني للشؤون الدولية، 2011.

• رشيدة الطاهري، المرأة وربيع العرب، المرأة المغربية في دساتير وتشريعات المغرب، عمان، الأردن:مركز القدس للدراسات السياسية،2015.

• زبيدة عريب، واقع الحركة النسوية في المغرب، مجلة أفكار، عدد 16 ماي 2017.

• صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 25.

• طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية – مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

• عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 2005.

• عصمت محمد حصو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ط 1، عمان – الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع،2009.

• فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة، 1993.

• كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي نحو توسيع قيم التحرر، ط 1، الرباط- المغرب: منشورات زاوية،2006.

• محمد بنهلال، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2010.

• المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، تراجم عن حياة المرأة المقاومة، الجزء الثالث، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، 2009.

• نجاة ايخيش، تاريخ الحركة النسائية بالمغرب، مجلة أمل، العدد 40-39، 2012.

• النقشندي بارعة، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن وبعض الدول العربية، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

■ المراجع باللغة الأجنبية :

• AbderrahimLamchichi, Femmes et Islam: l'impératif universel d'égalité, Paris, L'harmattan, 2006.

• Aicha Belarbi, Egalité-Parité, Histoire Inachevée, Casablanca, le Fennec, 2010.

• BLoSS Thierry, et Autres, La Dialectique des rapports hommes-femmes, Paris, Presses Universitaires de France, 2001.

• Bourdieu Pierre, La Domination masculine, Septembre : Editions du Seuil, 1998.

• Bourdieu Pierre, Propos sur le champ politique, interview avec Philippe Fritsch, Lyon ; Presses Universitaires de Lyon, 2000.

• Bruno Caliesde Salie, Poul Balta, Le Maghreb en mutation: entre tradition et modernité, Paris, Maisonneuve et Larose, 1999.

• Clair Isabelle, Sociologie de Genre, Paris : Armand Colin, 2014.

• Houria Alami M'chichi, Malika Benradi et Aziz chaker, Féminin – Masculin, la marche vers L'Egalité au Maroc 1993-2003, Paris, Stifuny, 2004.

• Hurtig Marie-Claude et autres, Sexe et genre : De la hiérarchie entre les sexes, Paris, CNRS, Editions, 2002-2003.

• La Moudawana ou Code du Statut Personnel marocain est le droit de la famille marocain.

• M. Lips Hilary, A New Psychology of Women, Gender, Culture, and Ethnicity, McGraw-Hill, New York, 2006.

• Marvine Howe, Morocco: The Islamist Awakening and Other Challenges. New York: Oxford UniversityPress, 2005.

• Réunion régionale africaine, « parvenir à l'autonomie économique et sociale des femmes et à l'égalité entres les hommes et les femmes », Organisation internationale du travail, 2011.

• Thébaud Françoise, Ecrire L'histoire des femmes et des genre, Lyon : ENS Edition, 2007.

• Zakia Daoud, Féminisme et politique au Maghreb, Casablanca, Editions Eddif, 1993.

Jeunesses et développement politique au Maroc :
De l'abstention électorale à l'agir politique post-conventionnel

Hassan DANANE

Chercheur en sciences sociales à la FSJES-Mohammedia

Université Hassan II-Casablanca

Résumé :

La présente contribution s'intéresse à la manière dont les changements de valeurs se manifestent au niveau des individus et aux conséquences de ces changements dans l'arène politique. L'objectif poursuivi dans cette étude est donc d'essayer de déterminer si, et dans quelle mesure, les variables sociodémographiques et les facteurs culturels auront un impact sur l'émergence, parmi la classe des jeunes générations, d'un abstentionniste dit « critique », méfiant et plus critique à l'endroit des acteurs politiques traditionnels (Partis politiques, syndicats) et enclin à participer dans d'autres formes d'action politique dite non-conventionnelle. Ce travail qui a porté sur un échantillon représentatif de 1300 enquêtés, dans deux écologies différentes (Rabat-Salé et la province de Boulemane), a été mené dans le cadre d'une approche quantitative qui a été appliquée à la partie empirique.

Mots clés : Jeunesse – développement politique - abstentionniste critique - abstentionniste passif – l'agir politique post-conventionnel – variables sociodémographiques – facteurs culturels.

Introduction :

Depuis presque une vingtaine d'années, la société marocaine avait servi de théâtre à un certain nombre de revendications interrogeant le degré de la performance socioéconomique et politique du système politique établi. Le recours à des formes diverses de la protestation est considéré par certains comme une crise du politique, définie dans l'idéal rousseauiste de dévouement à la chose publique. Ces évolutions, qui commencent à prendre de l'ampleur surtout après 2011, et qui touchent la structure de l'acte classique de faire de la politique ont ébranlé la participation électorale et partisane. Mais elles ne sauraient être hâtivement expliquées comme un signe d'apathie politique. La montée de nouvelles formes d'engagement politique prouve, par contre, l'existence d'un conflit social au niveau de la définition et de la détermination de ce qui est politique. Il s'agit ici plutôt de parler de mutation que de déclin de l'engagement politique. Ces transformations sont favorisées, comme on va le voir, à la fois par la modernité et les avatars des structures d'opportunité politique et économique. Dans ce registre, Alexis de Tocqueville souligne que :

« *Ce n'est pas toujours en allant du mal en pis que l'on tombe en révolution. Il arrive le plus souvent qu'un peuple qui avait supporté sans se plaindre, et comme s'il ne le les sentait pas, les lois les plus accablantes, les rejette violemment dès lors que le poids s'en allège. [….] et l'expérience apprend que le moment le plus dangereux pour un mauvais gouvernement est d'ordinaire celui où il commence à se réformer*»[1].

Au niveau individuel, on pourrait avancer qu'un changement de la culture a eu lieu et qu'il va ouvrir la voie à l'émergence d'un nouveau type de citoyen. Les traits distinctifs de ce nouveau type de citoyen consistent dans des niveaux élevés d'autonomie et d'émancipation, qui se matérialisent dans le domaine politique, à travers moins de déférences à l'égard des autorités politiques et plus d'exigences particulièrement pour des formes de participation politique extra-représentative et surtout dans le milieu des abstentionnistes critiques. Même si la proportion de ceux qui adhèrent aux valeurs modernes, dans le milieu des abstentionnistes, est parmi les plus faibles, l'émergence de ces valeurs pourrait être, comme on va le voir dans les analyses qui suivront, l'un des facteurs-clés

1 - Tocqueville, A. (1886), L'Ancien Régime et la Révolution, Levy, p. 259. Voir Rachik, A. (2016) : La société contre l'Etat Mouvements sociaux et stratégies de la rue au Maroc, Casablanca, Editions la Croisée des Chemins, p.12.

qui explique la tendance vers l'engagement dans des actions protestataires.

L'objectif poursuivi dans ce travail est d'essayer, d'abord, de définir empiriquement l'abstentionniste critique à partir de ses caractéristiques sociodémographiques et culturelles, et de déterminer, ensuite, s'il existe des relations entre l'orientation à l'abstentionnisme critique et la culture politique pro-démocratique.

I. Le Profil sociodémographique et culturel des abstentionnistes dans une perspective comparative

En partant de l'idée que le phénomène de l'abstentionnisme électoral ne saurait être appréhendé uniquement sur le mode objectif, une analyse phénoménologique portant sur la subjectivité des enquêtés demeure, à cet égard, nécessaire. Dans ce paragraphe, on a essayé ainsi de déterminer, d'abord, comment se présentent les abstentionnistes du littoral et de l'intérieur au crible des variables sociologiques, avant de se focaliser sur l'étude de la construction de leur profil culturel.

L'hypothèse qui anime l'arrière-plan de ce choix est que les structures culturelles et sociodémographiques constitutives du profil de l'un ou de l'autre catégorie d'abstentionnistes auront, probablement, une influence sur le rapport qu'entretient l'un ou l'autre groupe avec le politique.

1. Les Caractéristiques sociodémographiques des abstentionnistes entre le littoral et l'intérieur

L'étude des différences entre les quatre groupes selon l'âge et le niveau d'instruction permet, en effet, de dégager deux constats tels que révélés par les données du graphique ci-dessous.

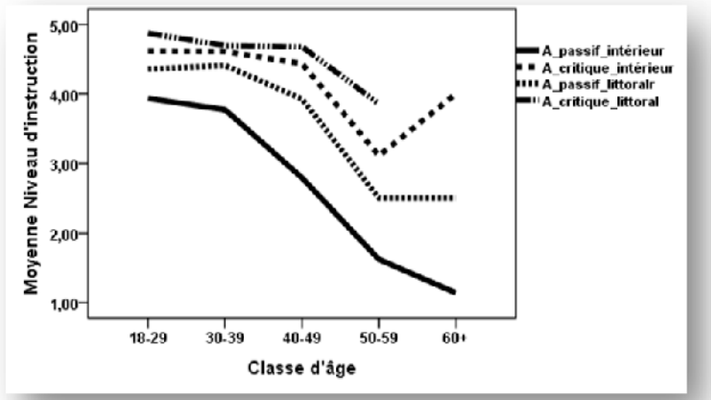

Graphique 3 : L'instruction dans le milieu des abstentionnistes au crible de l'âge

Les résultats du graphique démontrent qu'à chaque classe d'âge, les abstentionnistes critiques du littoral disposent d'un haut niveau d'instruction, suivis par la catégorie d'abstentionnistes critiques de l'intérieur. Quant aux abstentionnistes passifs du littoral, ils ont un niveau de scolarisation relativement faible, alors que ceux de l'intérieur sont les plus touchés par l'analphabétisme. Le second constat est relatif au fait que plus en avance dans l'âge, plus le niveau d'instruction diminue, à l'intérieur de chaque catégorie d'abstentionnistes, quoique à des degrés différents.

Ce schéma vaut également lorsque l'on considère le revenu mensuel. A partir de l'analyse du graphique ci-dessous, il s'avère que pour le même revenu mensuel, les abstentionnistes critiques disposent d'un haut niveau d'instruction, abstraction faite de leur milieu d'appartenance.

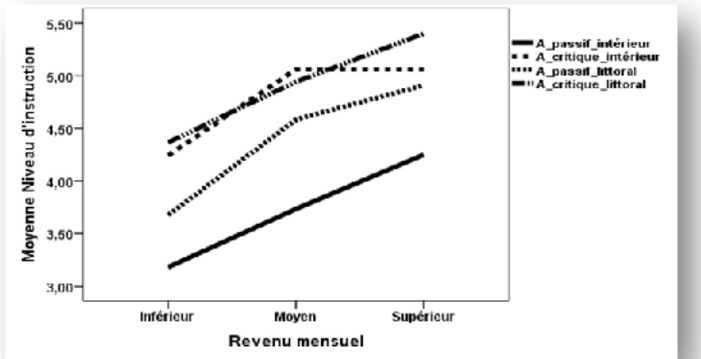

Graphique 4 : L'instruction dans le milieu des abstentionnistes au crible du revenu mensuel

2. Profil culturel des abstentionnistes du littoral et de l'intérieur

De nombreux travaux ayant vu le jour dans les années 50 et 60 associent, conformément à une orientation récurrente qui remonte aux travaux de Max Weber, le concept de la modernité à un processus sociohistorique de traditionalisation du point de vue de la régulation des rapports sociaux[2]. Les auteurs de ces travaux suivent, ainsi, l'ornière tracée par Max Weber, qui a été le précurseur de cette thèse, à travers sa thématique du « désenchantement du monde »[3].

2 - Voir à cet égard, D. Lerner, T. Parsons ou S.N. Eisenstadt qui avaient jeté les jalons de la théorie de la modernisation qui analyse le développement historique en distinguant entre un système social traditionnel et un autre moderne qui se réfère aux sociétés modernes occidentales.

3 - « Le désenchantement du monde » désigne selon Max Weber une mutation symbolique décisive qui s'est produite en Europe de l'Ouest à compter du XII siècle. Elle renvoit à la disparition

Cependant, cette vision binaire (système social traditionnel/système social moderne) avait été contesté par d'autres auteurs pour la simple raison que les systèmes sociaux n'étaient pas aussi simples et homogènes que ces théories le supposaient[4]. En même temps, le discours contemporain n'est pas une simple reprise de ce modèle classique. En effet, nombre de théoriciens ont mis l'accent sur deux idées qui s'opposent à cette école de pensée et qui prédisent la convergence des valeurs par l'abandon de celles traditionnelles et leur remplacement par d'autres modernes, et le renouvellement, par conséquent, du regard porté sur la modernité en dépassant la vision qui décrit les sociétés occidentales en termes de modernité avancée[5]. La première idée est relative à la persistance des systèmes de valeurs traditionnelles en dépit des changements qui ont affecté les sociétés occidentales sur le plan politique et économique[6]. La seconde idée est que la modernité a elle-même généré de nouvelles formes biaisées du sacré et de nouvelles traditions[7].

Loin de ces controverses à caractère théorique, le modèle de la modernisation individuelle de Inkeles qui s'est intéressé à l'étude empirique du syndrome de la modernité individuelle aussi bien dans les sociétés démocratiques que dans celles en voie de démocratisation[8], apparait comme un modèle pertinent pour l'étude du profil culturel de l'abstentionniste critique. A cet égard, Inkeles a mis en évidence le rôle que peut avoir l'éducation, l'exposition aux mass-médias et l'urbanisation dans la constitution de ce syndrome, abstraction faite des spécificités culturelles[9]. L'objectif ici n'est pas de mettre l'accent sur les controverses théoriques analysées ci-dessous, il s'agira plutôt de tester, au regard de ce que les données le permettront, à quel point les expectations théoriques d'Inkeles sont vérifiées dans le contexte de la société marocaine, à partir de la détermination du profil culturel de l'abstentionniste critique, tout en prenant appui sur la comparaison du littoral et de l'intérieur. Pour ce faire, on a soumis à l'analyse factorielle en composantes principales un certain nombre d'indices relatifs aux qualités de base de l'homme moderne telles que décrites par Inkeles et Inglehart. Le tableau ci-dessous présente d'ailleurs, à titre illustratif, les résultats de cette analyse.

Tableau 2 : Analyse factorielle en composantes principales de l'échelle Tradition-modernité

Rotation de la matrice des composantes[a]		
	Composantes	
	1	2
Valeurs d'aspiration à la liberté	,935	
Indice du post-matérialisme	,765	
Valeurs d'émancipation	,960	
Indice d'autonomie individuelle	,747	
Indice de mobilisation cognitive		,992
Variation expliquée	58,85%	20,12%
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.		
a. Convergence de la rotation dans 3 itérations.		

tendancielle de l'ancrage de la vie sociale dans un univers de sens préexistant, qu'il soit de type mythique, cosmologique ou religieux rendant compte de l'ordre social ainsi que l'expérience humaine et encadrant, à priori, les liens sociaux. (Bonny, Y. (2004), Sociologie du temps présent : Modernité avancée ou postmodernité, Paris, Armand Colin, p.138).

4 - Galland, O. et Lemel, Y. (2006), « Tradition-Modernité : Un clivage persistant des sociétés européennes », Revus Française de Sociologie, Vol. 47, N°.4, pp.687-724.

5 - Bonny, Y. (2004) : Sociologie du temps présent : Modernité avancée ou postmodernité, op. cit., pp. 155-156.

6 - Gusfield, J-R. (1967), « Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the study of Social change», American Journal of Sociology, Vol. 72, Issu 4, pp.351-362.

7 - Ibid., pp.351-362.

8 - Inkeles, A(1969), « Participant citizenship in six developing countries », American Political Science Review, Vol.63, N°4, pp.112-141.

9 - Hougua, B-A. (2018), Culture politique et action protestataire au Maroc : Incidences des facteurs culturels sur la prédisposition à la protestation chez les marocains (2001-2011), Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences Politiques, FSJES, Agdal, Université Mohammed V de Rabat, pp.6-8.

Ces résultats révèlent l'émergence de deux facteurs qui expliquent 78,97% de la variance. Le premier facteur regroupe les valeurs d'aspiration à la liberté, d'autonomie individuelle, d'émancipation personnelle et du post-matérialisme[10]. Le second facteur est associé à l'indice de la mobilisation cognitive[11]. La première composante qui explique 58,85% de la variance correspond à la dimension tradition-modernité, alors que la seconde qui explique, seulement, 20,12% est liée aux capacités cognitives. Pour rendre compte visuellement des résultats mentionnés ci-dessus, on a procédé à une rotation des facteurs dont les résultats sont présentés au graphique ci-dessous.

Graphique 5: Carte factorielle de l'ACP appliquée aux échelles de la dimension tradition/ modernité

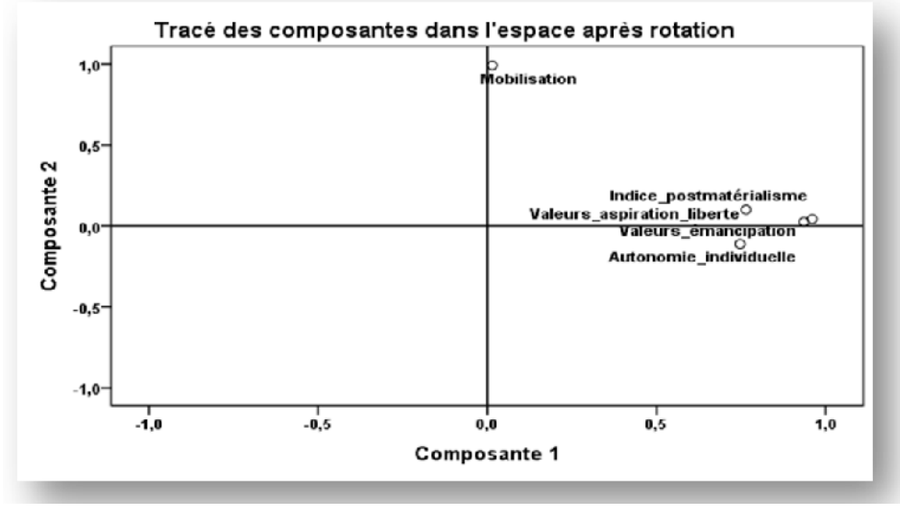

L'analyse de la position des abstentionnistes passifs et critiques sur l'indice tradition/modernité, aux termes de L'ANOVA, démontre que les différences s'expriment presque à tous les niveaux de la comparaison des moyennes (F=195.14, p<0,001).

Graphique 6 : La position des abstentionnistes sur l'indice de modernité/ tradition

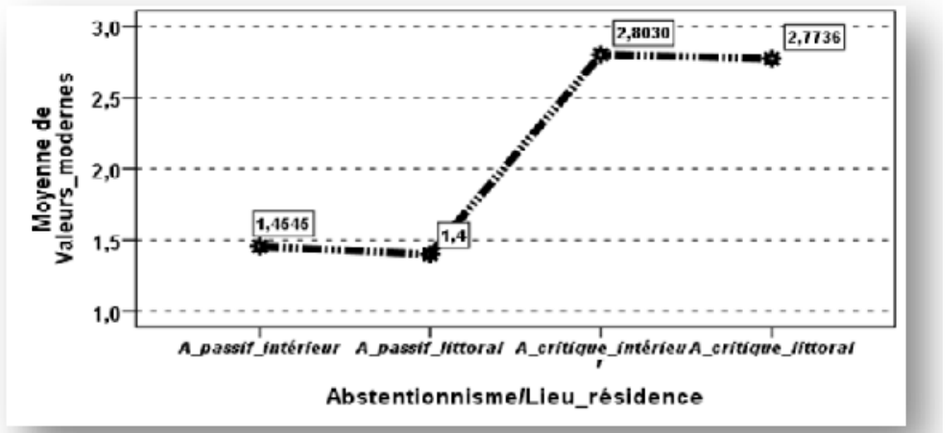

Les données du graphique ci-dessus démontrent que les abstentionnistes critiques ont réalisé les scores moyens les plus élevés par rapport aux

10 - Le post-matérialisme en tant que théorie explicative du changement de valeurs doit beaucoup au politologue américain, Ronald Inglehart. Sa thèse développée dans son premier ouvrage, « The SilentRevolution », parlait d'une révolution silencieuse pour décrire un processus de transition culturelle graduelle et continue, à la fois, au niveau macro et micro sociétal (Musa, A. (2006) p.p. 121-146). Celui-ci consiste en un passage de valeurs matérialistes, traduisant un besoin de sécurité économique et physique, vers des valeurs post-matérialistes reflétant, par contraste, un désir d'expression et de réalisation de soi de la part des individus(Inglehart, R. (1990) p.66).

11 - La mobilisation cognitive été proposé par Ronald Inglehart dans les années 1970. Dans son premier livre, « The SilentRevolution », Inglehart parlait d'une « révolution silencieuse » pour désigner un processus de changement graduel et continu dans les compétences personnelles des publics des sociétés post-industrielles. Inglehart voit ce processus comme un aspect central du processus de mobilisation sociale (Inglehart, R. (1977), p. 297). Deutsch considère que ce processus de mobilisation sociale commence à partir du moment où les gens sont déracinés et arrachés à leur isolement physique et intellectuel, aux vieilles us et traditions, et à leurs anciens lieux de résidence. Ils s'intègrent progressivement dans les organisations modernes et les réseaux de communication étendus. Ils élargissent ainsi leur horizon au-delà des limites de la communication qui se faisait de bouche à oreille et sont de plus en plus en contact avec la politique nationale (Deutsch, K.W. (1961), p.p.493-514).La mobilisation sociale est un large processus. Les pays occidentaux ont, selon Inglehart, achevé depuis longtemps les importantes étapes, telles que l'urbanisation, l'industrialisation de base, l'alphabétisation des masses et le suffrage universel (Inglehart, R. (1990), p. 337). Ainsi, l'expression « mobilisation cognitive », se réfère à cet aspect du processus de mobilisation sociale. Ce processus se réfère, généralement, à une augmentation significative dans les compétences et les ressources politiques des personnes due à une expansion rapide des opportunités éducationnelles et une baisse parallèle dans les coûts d'acquisition et de traitement de l'information (Husch-Dayican, B. (2010), p. 153). Les facteurs clés dans le processus de mobilisation cognitive sont l'éducation et les mass médias parce qu'elles optent les individus des connaissances politiques et des compétences nécessaires pour traiter cette connaissance. Ce processus a des conséquences inévitables sur l'implication des citoyens en politique.

deux groupes d'abstentionnistes passifs qui ont manifesté, quant à eux, un fort attachement aux valeurs traditionnelles, abstraction faite de leur lieu d'appartenance géographique.

La position des abstentionnistes sur l'indice tradition-modernité à la lumière du niveau d'instruction, a permis de dégager deux constats comme le montrent les données figurant sur le graphique ci-dessous.

Graphique 7 : Effet de l'instruction sur le degré d'attachement aux valeurs modernes

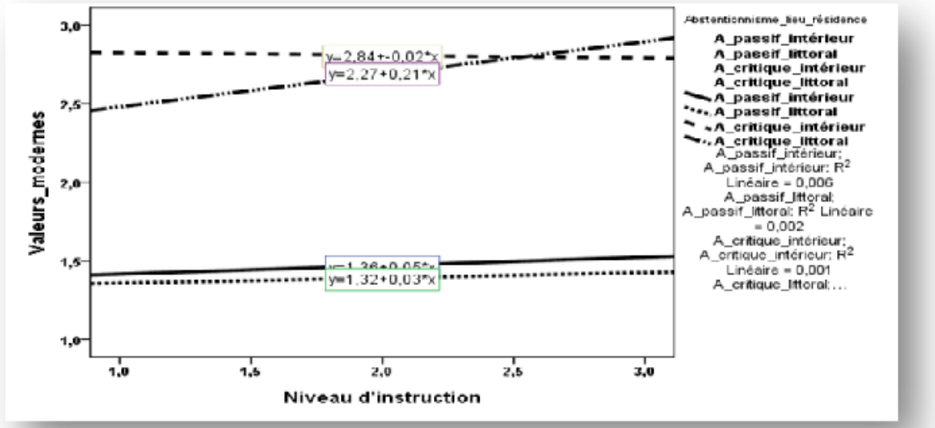

L'une des remarques qui se dégage de l'observation du graphique ci-dessus est, qu'à mesure que le niveau d'instruction s'élève, les abstentionnistes critiques font preuve d'un haut attachement aux valeurs modernes, quel que soit leur lieu de résidence. En contrepartie, ceux passifs du littoral et de l'intérieur ont montré leur adhésion aux valeurs traditionnelles. Le second constat est relatif au fait que l'évolution des gradients du niveau d'instruction fait sensiblement améliorer l'attachement aux valeurs modernes dans le milieu des abstentionnistes, surtout ceux critiques du littoral.

Ce schéma vaut également lorsqu'on prend en considération le revenu mensuel comme l'illustre, d'ailleurs, les résultats du graphique ci-dessous.

Graphique 8 : Effet de l'instruction sur le degré d'attachement aux valeurs modernes

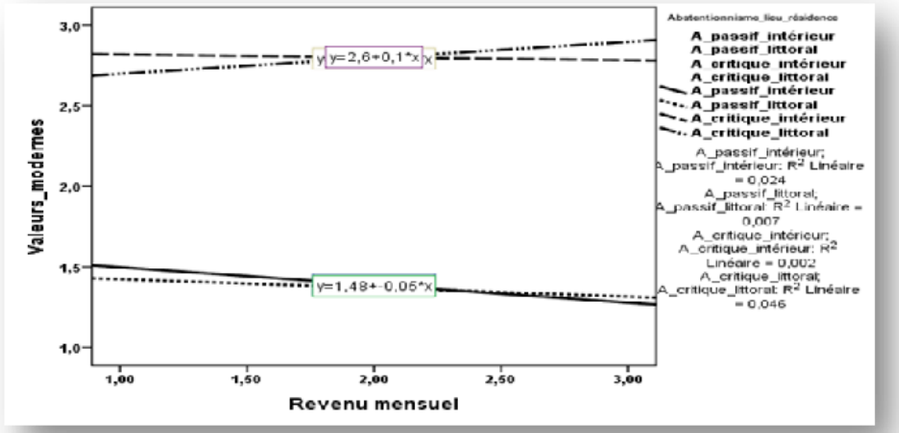

L'analyse des résultats ci-dessus montre que pour le même revenu mensuel, les abstentionnistes critiques manifestent de hauts degrés d'attachement aux valeurs modernes. Sur le pôle opposé, c'est-à-dire ceux qui adhérent aux valeurs traditionnelles, se trouvent les abstentionnistes passifs, abstraction faite de leur appartenance géographique.

Paragraphe 2. L'abstentionniste critique : A la recherche d'une politique sans étiquette

La mesurer de l'orientation à la protestation chez les deux catégories d'abstentionnistes s'est effectué à l'aide d'une échelle tirée du questionnaire de World Values Survey. Elle est constituée de cinq (5) items (signature de pétition, participation à un boycott, participation à une manifestation autorisée, participation à une manifestation non autorisée, occuper des lieux publics) sur lesquels l'enquêté doit se prononcer s'il les a déjà faites, s'il pourrait les faire ou s'il ne les ferait jamais. Le premier choix veut dire que l'enquêté a déjà passé à l'action. Le second choix signifie l'existence chez lui d'une prédisposition à l'action protestataire ; alors que le troisième choix veut dire qu'il n'est pas prédisposé à participer à une action protestataire. Le nombre de réponses affirmatives classe l'individu sur un indice constitué de zéro à cinq. Toutes ces actions peuvent être considérées comme des formes de protestation plus ou moins extrêmes, plus ou moins acceptables socialement et légalement[12].

12 - Contijoch, M. and San Martin, J. (2009), « Postmaterialism and political participation in Spain», South European Society and politics, Vol. 14, issue 2, pp.167-190.

L'analyse menée à l'aide de l'SPSS, ci-dessous présentée, permet de s'arrêter sur les différences comparées de participation à l'action politique « directe » :

Graphique 115: L'orientation à la protestation dans le milieu des abstentionnistes du littoral et de l'intérieur

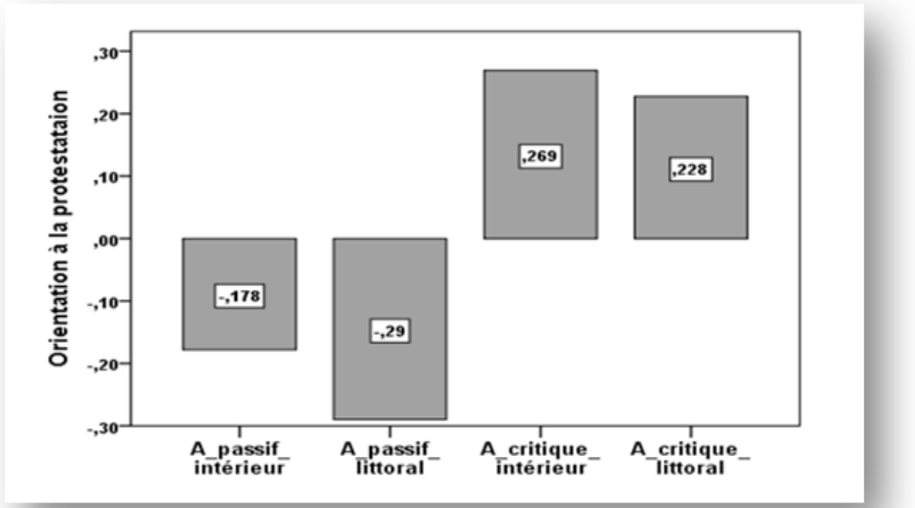

Toutes choses égales par ailleurs, l'abstentionniste passif enregistre les scores les plus bas que ce soit dans l'intérieur ou dans le littoral. Il s'oppose, ainsi, aux abstentionnistes critiques dans les mêmes repères géographiques. L'analyse de la variance montre que les écarts significatifs opposent les passifs et les critiques, abstraction faite de la dimension écologique, qui compte de moins en moins en matière d'affichage contentieux (F= 14.67, p<0.001).

Pour mieux approfondir l'analyse, l'on a décidé de voir comment l'abstentionniste critique modère l'effet causal du statut socioéconomique, réputé exercer une influence sur l'orientation à l'action politique directe. Pour ce faire, on a régressé la variable dépendante sur le revenu. Le graphique suivant illustre les résultats obtenus :

Graphique 116 : Effet du revenu sur l'orientation à la protestation dans le milieu des abstentionnistes du littoral et de l'intérieur

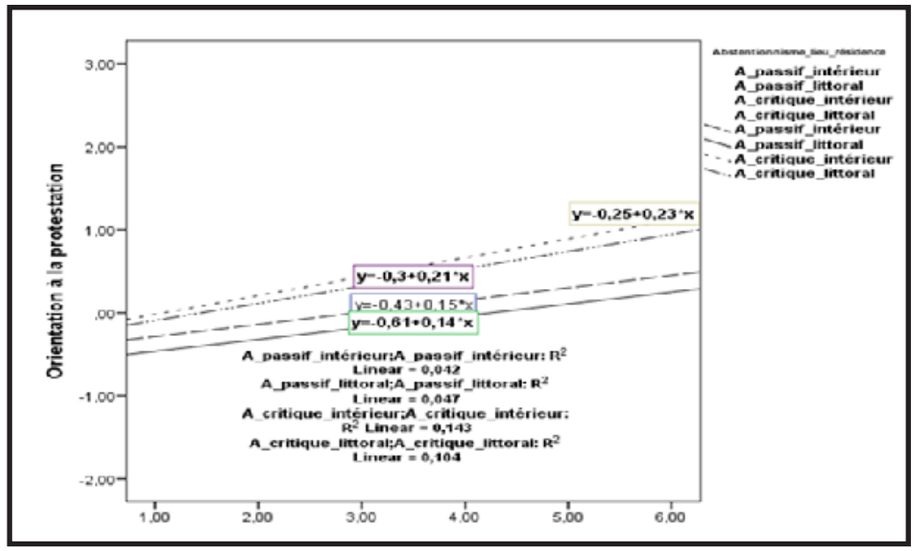

Si le revenu exerce un effet sur l'orientation à la protestation, il parait que cet effet est amplifié quand les sujets sont des abstentionnistes critiques. Les coefficients de régression atteignent chez ces sujet 0.21 et 0.23. Toutefois, les passifs ne semblent pas contribuer à modérer l'influence causale du revenu sur la variable dépendante. Outre les différences attestées plus haut par l'analyse de la variance, le profil de l'abstentionniste critique se voit souvent fréquent parmi les activistes.

Dans ces deux versants passifs et critiques, l'abstentionnisme n'est pas exempt d'un type particulier de souffrance politique.

Dans ce registre, Il s'avère nécessaire de recourir à la notion Levinassienne de destitution de soi[13]qu'épouse la souffrance politique passive impliquant un renoncement politique, sur le mode du fatalisme Durkheimien[14], à soi, à l'autre et au monde politique. Or, ce renoncement politique, visible à outrance, dans les registres discursifs et comportementaux de l'abstentionniste passif, trouve son

13 - Levinas,E. (1990), Autrement qu'être ou au-delà de l'essence, Paris, LGF, p. 138.

14 - Le fatalisme ou le déterminisme social est un concept sociologique selon lequel les pensées et les comportements des humains résultent d'une contrainte sociale qui s'exerce sur eux, la plupart du temps sans que ceux-ci en aient conscience. En conséquence, l'individu ne choisit pas son action, il est contraint de la réaliser sous le poids de la société ; il n'est pas réellement libre d'agir comme il l'entend.

explication dans un sentiment d'être manipulé et dépassé par le déroulement des paramètres électoraux : « *A qui peut-on faire confiance parmi les candidats, rapporte un enquêté âgé, avec amertume, à l'issue des consultations électorales, les gouvernements changent radicalement ces positions. Re-gardons par exemple le flottement des attitudes chez les membres du PJD, tu ne peux rien com-prendre. Après les élections, les députés s'évadent comme des perdreaux. En fait, rien à faire. Que dieu nous donne de la patience* ».

Le renoncement au monde politique dans ses modalités de fonctionnement actuel, se répercute sur le rapport à soi-même, étant donné que l'homme est un animal politique par définition. Or dans ce rapport à soi et à ses propres capacités d'agir par voie protestataire, l'on n'a pas manqué de cons-tater la récurrence de la réapparition de l'élection à la souffrance qui se traduit en une perte radi-cale de sens, en matière d'engagement protestataire. D'où cette fuite et cet évitement de l'agir politique post-conventionnel.

L'abstentionniste passif, obsédé par l'évitement se manifestant, d'abord, dans la désertion néga-tive des consultations électorales, aurait moins de chances de mettre ses pieds dans l'étrier de l'action collective. Loin d'emprunter l'habillage de l'accomplissement de soi, il s'apparente à la posture de celui qui souffre politiquement à cause d'un fort sentiment d'injustice épistémique, selon l'expression de Miranda Fricker[15].

Cette injustice susceptible de prendre une multiplicité de formes selon les contextes[16], culmine dans la prise de conscience de la faiblesse des prérequis nécessaires à la prise publique et contestataire de la parole et à l'expression ouverte de la colère.

L'incapacité de dire et de faire, inscrit le passif dans la pirouette de la destitution politique de soi, selon l'expression d'Emmanuel Levinas[17]. Mais cette destitution est loin de sombrer dans des formes pathologiques. Elle reflète au contraire des connotations existentielles où le politique se désavoue pour des considérations à la fois psy-chique et morale. Les entretiens effectués montrent à quel degré l'abstentionniste passif se montre malhabile lorsqu'on lui demande de s'exprimer sur les motifs qui poussent les gens à protester, bien que son fatalisme politique ne l'empêche pas d'approuver les mouvements de protestation en général sans pour autant y prendre effectivement part. Mais parfois, il tend à les récuser sous pré-texte qu'ils n'apportent rien. La perte de sens semble constituer la toile de la sémantique politique de ce profil comme

on vient de le montrer ci-dessus.

Le soulagement de la souffrance politique se traduit chez le passif désengagé par la diabolisation du politique et l'attachement pathologique compensatoire à l'idéal religieux de la justice politique. Tout se passe comme si l'univers du politique avec ses acteurs officiels et ses détracteurs radicaux, se présente au regard de ce profil, au titre de signes de mal qui frappe la société et qui appelle en retour sinon d'être sacrifiées dans les modalités étudiées par René Girard[18]. Ainsi, ce type de subjectivité évacue le politique de sa substance noble, qui est celle du dévoue-ment rousseauiste à la chose publique et contribue à démanteler la démocratie. Tels sont les traits de présence de l'activisme politique dans la cognition et les registres d'action de l'abstentionniste passifs incapables de traduire la souffrance en accomplissements dignes d'éloge.

Si les abstentionnistes passifs et critiques partagent la souffrance et baignent dans les sentiments de victimisation existentielle, il y a lieu de souligner, aux termes des résultats de la régression ci-haut présentées, qu'ils diffèrent radicalement au niveau du degré de l'excitation politique caractéristique de chaque profil. L'abstentionniste critique se situe au pôle positif de l'engagement protestataire. A l'opposé des sujets qui sombrent dans la destitution politique, l'abstentionnisme critique, se voit associé positivement à l'action politique directe où il concrétise, sur fond de ressources cognitives et affectives, son besoin politique d'estime de soi. L'accomplissement politique non-conventionnel dont il est visiblement capable, est révélateur de la manière dans laquelle il se valorise socialement.

Cette valorisation de soi correspond selon Purkey[19] à un système complexe, organisé et dynamique de conceptions et d'attitudes que chacun tient pour

15 - Fricker,M. (2009),Epistemic Injustice: Power and the Ethics of Knowing, Oxford, Oxford University Press, p.28.

16 - Hougua, B. A., (2018) ,Le Jeune paysan dans le moyen Atlas oriental : Précarité, sentiments d'injustice et résis-tance mélancolique, Rapport d'étude financé par le conseil arabe des sciences sociales, 2018.

17 - Levinas, E. (1990), Autrement qu'être ou au-delà de l'essence, op.cit., p. 138.

18 - Girard, R. (1982), Le Bouc émissaire, Paris, Grasset.

19 - Purkey, W. (1988), «An Overview of Self-Concept Theory for Counselors», ERIC Clearinghouse on Counseling and Personnel Services, Ann Arbor, Mich :http://chiron.valdosta.edu/whuitt/files/selfconc.html.

vrai à propos de son existence. L'être politique de ce profil, pas seulement au Maroc mais également ailleurs[20], affiche une propension à raconter sa biographie politique et à exhiber ses attributs de méconten-tement. Il est, par conséquent, capable d'opposer aux autorités le vis-à-vis de son contre sens poli-tique. Certes, il ne manque pas de se victimiser, mais il ne se replie pas sur soi politiquement. Il est, au contraire, capable de dire, de faire et de se relier. Il trouve dans le marché protestataire un second espace de corroboration de ses conduites électorales.

Outre les variables liées à la mobilisation des ressources qui permettent d'expliquer, pour une par-tie, la prédisposition de l'abstentionnistes critique à la protestation, ce penchant reflète également l'interaction de plusieurs facteurs et peut-être analysé, par conséquent, à plusieurs niveaux diffé-rents. A l'un de ces niveaux, il reflète l'existence d'un certain nombre de problèmes objectifs tels que l'injustice sociale, la dégradation de la situation de la femme, l'atteinte aux libertés et aux droits humains, la détérioration de l'environnement ; les gens ne s'engagent que lorsqu'il y aurait effectivement un problème auquel ils sont confrontés. A un autre niveau, la participation à des actions protestataires nécessite l'existence d'organisations politiques ou de réseaux sociaux qui coordonnent les actions d'un grand nombre d'individu, d'où la difficulté pour les personnes iso-lées de s'engager dans de telles actions.

Mais, l'existence d'organisations et de problèmes n'aurait pas d'effet sans qu'un certain système de valeurs ne motive les individus à agir comme le prouve d'ailleurs un grand nombre d'études empiriques longitudinales sur le changement social[21].

Comme on va le démontrer dans les analyses qui suivront, les valeurs modernes auront un rôle important dans l'explication de l'engagement des abstentionnistes critiques dans des actions pro-testataires en comparaison avec les abstentionnistes passifs. Evidemment, l'adhésion à de nou-velles valeurs n'est pas l'unique facteur en jeu. Les problèmes qui jalonnent l'existence, les ré-seaux sociaux, les organisations pourraient eux aussi jouer un rôle. Les résultats des différentes techniques statistiques qui cherchent à expliciter les variables qui influencent remarquablement l'engagement dans les actions protestataires, révèlent le poids prépondérant des valeurs modernes. Le graphique ci-dessous permet de comparer les coefficients de la régression chez les abstention-nistes passifs et critiques.

Graphique 117 : Effet des valeurs modernes sur l'orientation à la protestation dans le milieu des abstention-nistes du littoral et de l'intérieur

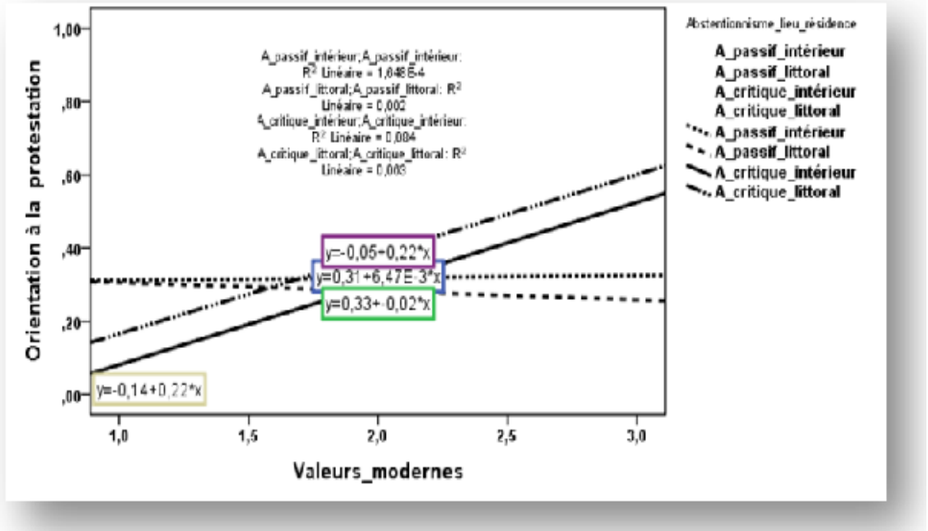

Les valeurs modernes se révèlent comme un puissant prédicateur de l'orientation à l'action protes-tataire, dans le milieu des abstentionnistes critiques, abstraction faite de leur milieu d'appartenance (B=0,22). Par contre, ce potentiel prononcé à l'action protestation prend la même allure, abstraction faite de la position sur la dimension valeurs traditionnelles/ valeurs modernes.

Cependant, le fait de prendre en compte les valeurs, ne permet pas toujours de prendre en consi-dération toutes les influences qui agissent sur l'orientation des abstentionnistes à la protestation. L'action politique directe nécessite, en outre, la présence de certaines aptitudes parmi les enquêtés concernés ; l'expression « mobilisation cognitive » se réfère, comme on l'a déjà évoqué lors de la première partie, au développement des compétences politiques qui sont indispensables pour être à même de s'intéresser à la politique.

20 - Bratton, M. & Robert Mattes, M. (2001), « Support for Democracy in Africa », British Journal of Political Science Vol. 31, N. 3, pp. 447-474.

21 - Inglehart, R. (1990, Culture Shift in advanced Idustrial Society, op. cit. pp.371-372.

Il existe une abondante littérature qui prouve l'existence d'une interaction entre les valeurs et la mobilisation cognitive. Comme le montrent les résultats ci-dessous, l'impact des valeurs sur l'orientation à la protestation tend à être le plus grand chez les abstentionnistes critiques qui ont relativement de hauts niveaux d'information politique, d'intérêt politique, de formation intellectuelle et d'aptitudes politiques ; bref, parmi ceux qui disposent de hauts niveaux de mobilisation cognitive. Il parait donc que si les valeurs modernes exercent un effet sur l'orientation à la protes-tation, cet effet sera amplifié quand les abstentionnistes disposent de hauts niveaux de mobilisa-tion cognitive, comme le démontre d'ailleurs, à titre illustratif, le graphique ci-dessous.

Graphique 118 : Effet combiné des valeurs modernes et de la mobilisation cognitive sur l'orientation à la protestation

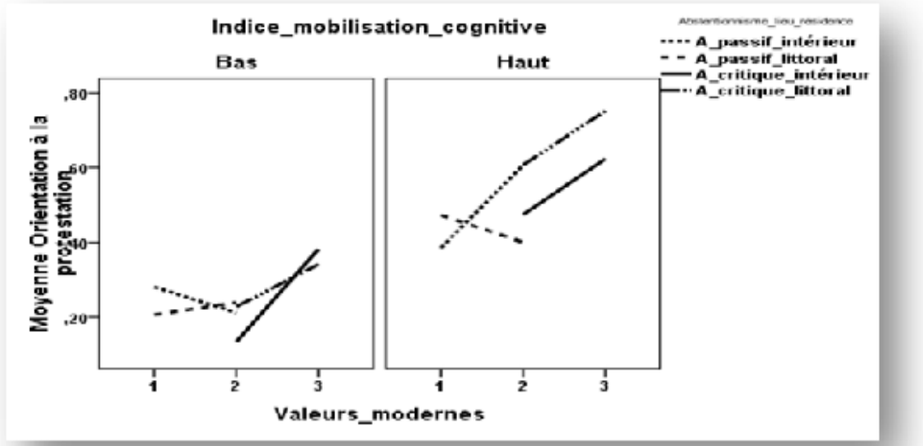

De la lecture des résultats du graphique, on peut affirmer que l'impact des valeurs d'un individu sur l'orientation à la protestation est bien plus grand chez ceux qui disposent de hauts niveaux d'instruction et qui sont politiquement engagés, que chez ceux qui accordent peu d'intérêt et d'attention à la politique. Ceci est une illustration puissante du fait que la réflexion et l'attention sont requises pour que les valeurs de base de l'abstentionniste motivent son orientation à la protes-tation. Avec des niveaux croissants de mobilisation cognitive, les abstentionnistes critiques qui adhèrent aux valeurs modernes font preuve de hauts niveaux de capacité de contestation que ceux passifs. En bref, les niveaux de mobilisation cognitive creusent la distance entre les

abstention-nistes passifs et critiques : ceux qui disposent de hauts niveaux de mobilisation cognitive devien-nent plus susceptibles d'agir sur la base de leurs valeurs fondamentales. Ainsi, les effets combinés de ces deux variables sont puissants. Les abstentionnistes qui adhèrent aux valeurs traditionnelles et ayant de faibles niveaux de mobilisation cognitive, montrent de bas niveaux sur l'indice de l'orientation à la protestation, abs-traction faite de leur lieu résidence.

Conclusion :

L'examen des caractéristiques personnelles, sociologiques, culturelles et psycho-cognitives des abstentionnistes critiques a permis d'avancer qu'il se présente comme le vecteur du changement politique et social et rappelle par ses trais distinctifs, les qualités du citoyen critique tel que décrit par Norris Pippa.

A cet égard, il ressort d'abord des analyses statistiques menées que l'abstentionniste passif enre-gistre les scores les plus faibles que ce soit dans l'intérieur ou dans le littoral. Il s'oppose, ainsi, aux abstentionnistes critiques dans les mêmes repères géographiques. En termes motivationnel, les résultats obtenus grâce à des analyses de la variance et de la régression, ont permis de dégager que les valeurs modernes apparaissent comme l'un des prédicateurs les plus puissant pour expliquer l'orientation à la protestation, dans le milieu des abstentionnistes critiques, abstraction faite de leur milieu d'appartenance.

Au-delà de l'importance de ces résultats, l'enquête révèle qu'une compréhension, scientifique-ment acceptable, de l'orientation à l'action politique directe, nécessite, également, la présence de certaines aptitudes parmi le groupe des abstentionnistes critiques. Dans cette optique, les analyses de la régression montrent que l'impact des valeurs des abstentionnistes sur leur orientation à la protestation est bien plus grand chez ceux qui disposent de hauts niveaux d'instruction et qui sont politiquement engagés, que chez ceux qui accordent peu d'intérêt à la politique. Avec des niveaux croissant de la mobilisation cognitive, les abstentionnistes critiques qui adhèrent aux valeurs mo-dernes font preuve de hauts niveaux de capacité de contestation que ceux passifs.

De manière générale, les résultats de l'enquête ont prouvé que l'abstentionnisme électoral ne s'explique pas par une crise du politique. La notion

de crise n'est pas la mieux adaptée pour dé-crire le profil de l'abstentionniste dans sa variante critique. Il doit, surtout, être resitué dans une analyse élargie des mutations vers de nouveaux rapports au politique, initiés à la fois par l'émergence de nouvelles priorités de valeurs et l'augmentation des capacités cognitives d'une frange de sociétaires qui se sont exposés aux facteurs de la modernisation.

Bibliographie :

• Bonny, Y. (2004), Sociologie du temps présent : Modernité avancée ou postmodernité, Paris, Armand Colin. Bratton, M. & Robert Mattes, M. (2001), « Support for Democracy in Africa », British Journal of Political Science Vol. 31, N. 3, pp. 447-474.

• Contijoch, M. and San Martin, J. (2009), « Postmaterialism and political participation in Spain», South European Society and politics, Vol. 14, issue 2, pp.167-190.

• Fricker,M. (2009), Epistemic Injustice: Power and the Ethics of Knowing, Oxford, Ox-ford University Press.

• Galland, O. et Lemel, Y. (2006), « Tradition-Modernité : Un clivage persistant des sociétés européennes », Revus Française de Sociologie, Vol. 47, N°.4, pp.687-724.

• Girard, R. (1982), Le Bouc émissaire, Paris, Grasset. Gusfield, J-R. (1967), « Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the study of Social change», American Journal of Sociology, Vol. 72, Issu 4, pp.351-362.

• Hougua, B. A., (2018), Le Jeune paysan dans le moyen Atlas oriental : Précarité, sentiments d'injustice et résistance mélancolique, Rapport d'étude financé par le conseil arabe des sciences sociales, 2018.

• Hougua, B-A. (2018), Culture politique et action protestataire au Maroc : Incidences des facteurs culturels sur la prédisposition à la protestation chez les marocains (2001-2011), Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences Politiques, FSJES, Agdal, Université Mohammed V de Rabat.

• Inglehart, R. (1990), Culture Shift in Advanced Industrial Society, Princeton, New Jersey, Princeton University Press.Inkeles, A. (1969), « Participant citizenship in six developing countries », American Political Science Review, Vol.63, N°4, pp.112-141.

• Levinas, E. (1990), Autrementqu'êtreou au-delà de l'essence, Paris, LGF.Purkey, W. (1988), «An Overview of Self-Concept Theory for Counselors», ERIC Clearinghouse on Counseling and Personnel Services, Ann Arbor, Mich : http://chiron.valdosta.edu/whuitt/files/selfconc.html.

• Rachik, A. (2016), La société contre l'Etat Mouvements sociaux et stratégies de la rue au Maroc, Casablanca, Editions la Croisée des Chemins.Tocqueville, A. (1886), L'Ancien Régime et la Révolution, Levy.

المشاركة الانتخابية و الثقافة السياسية

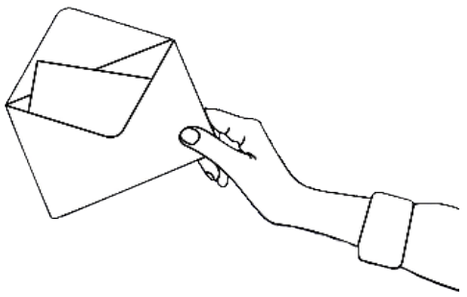

المشاركة الانتخابية للشباب من زاوية الثقافة السياسية:
مدى تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي

أشرف كردلاس

باحث في العلوم القانونية والسياسية

جامعة ابن زهر بأكادير

ملخص :

تحاول هذه الورقة البحثية كشف تأثير الثقافة السياسية للشباب على توجهاتهم نحو المشاركة الانتخابية، عبر الحفر في الثقافة السياسية للشباب (التمثلات، القيم، التوجهات..) لاكتشاف مدى تأُثيرها على مشاركتهم الانتخابية. وهي ورقة بحثية مستمدة من خلاصة بحث ميداني أجري على عينة تكونت من الشباب الجامعي في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة ابن زهر بأكادير- من خلال الاعتماد على المنهج الكمي والكيفي. وقد خلصت الدراسة إلى كون الثقافة السياسية للشباب المُفضل للمشاركة الانتخابية، ثقافة سياسية مركبة تجمع بين خصائص الثقافة المدنية وبعض ثيمات الثقافة الرعوية، حيث انتهت الدراسة إلى أن الشباب رغم مشاركتهم السياسية من زاوية فعل التصويت،فإنهم يحملون على مستوى ثقافتهم السياسية تصورات سلبيةاتجاه المؤسسات السياسية الرسمية وآليات المشاركة السياسية التقليدية.

الكلمات المفاتيح: الشباب، الثقافة السياسية، المواقف، المشاركة الانتخابية.

Abstract:

This article tries to discover the impact of the political culture of youth on their orientation in the electoral participation .It highlights youth representation, values and orientations to measure and understand the impact on the electoral participation progress basing on the results inferred from a qualitative and quantitative data , the study concludes that the political culture

of young people ,who favor the mechanism of electoral participation, is a complex cultural contains some components of civil culture and others of traditional culture. Yet, the study found that although young people participate in election, they have a negative perceptions towards political institution and traditional forms of political participation as well.

Keywords : Youth, Political culture, attitudes, Electoral participation.

مقدمة:

تعتبر المشاركة الانتخابية كنمط من المشاركة السياسية التقليدية[1] أحد الآليات الجوهرية في العملية الديمقراطية،وهي اختيار فردي يخفي نمطا معينا من الثقافة السياسية التي توجه الأفراد نحو صناديق الاقتراع. وقد تم دراسة هذا النمط من المشاركة التقليدية من خلفياتومقارباتمتعددة، حاولت تفسير السلوك الانتخابي للأفراد عن طريق الاستناد إلى مقتربات عديدة،**كالمقترب البيئي، والمقترب الاجتماعي، ومقترب الاختيار العقلاني** لفهم **دوافع** المشاركة الانتخابية[2].

ونظرا لأهمية الانتخابات في التنظيم السلمي للعلاقة بين السلطة السياسية وحرية الأفراد في الحكم وتدبير أمور الدولة، تروم **هذه الدراسة** فهم واقع المشاركة الانتخابية في المغرب من زاوية الثقافة السياسية، مع افتراض تأثيرالثقافة السياسية التي يحملها الأفراد على سلوكهم الانتخابي والسياسي بشكل عام، وذلك من خلال فحص مواقف وتمثلات وقيم **الشباب**[3] المُفضل للمشاركة الانتخابية وفق آليات المشاركة السياسية (الانتخابات والأحزاب)، وكشف نمط الثقافة السياسية المهيمن لدى الشباب المفضل للمشاركة الانتخابية. وتكمن أهمية الموضوع في خلفيته الابستيمولوجية التي يمكن أن تساعد في فهم الظاهرة الانتخابية بالمغرب التي تعتبر بالغة التعقيد بسبب طبيعةالثقافة العامةللمجتمع، وخصوصية العلاقة التي تربط الفرد بالسياسة في المجتمع المغربي[4]، والتي تتطلب من الباحث الكثير من الجهد والحذر عند محاولة استخدام المقاربات التفسيرية الجاهزة في تفسيره للظاهرة السياسية المغربية التي تتميز بالتعقيد. إضافة إلى ذلك، تندرج الدراسة في مناخ سياسي وثقافي يتسمبتزايد عزوف الأفراد عن المشاركة التقليدية في العديد من الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية مقابل تنامي المشاركة الاحتجاجية والرقمية في مختلف البلدان العربية، رغم أهمية هذه الوسيلة الديمقراطية (الانتخابات) في الحياة السياسية.

وتنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية أساسية، ناظمة للموضوع، تتمثل في السؤال

التالي: **هل يمكن فهم واقع المشاركة الانتخابية للشباب من زاوية تأثير ثقافتهم السياسية على المشاركة الانتخابية؟** وتجادل الدراسة في كون البحث في واقع المشاركة الانتخابية للشباب هو بحث في ثقافتهم السياسية؛ فالتوجهات السياسية والتمثلات والمواقف التي يحملها الشباب اتجاه الفضاء السياسي المغربي والموضوعات السياسية، هي مرآة تكشف لنا ذلك التوجه النفسي الذي يؤثر في المشاركة السياسية عبر الانتخابات كآلية جوهرية في العمل السياسي الديمقراطي وكمعيار للحرية السياسية.

تقدم الورقة البحثية خلاصة بحث ميداني أُجري على عينة تكونت من الشباب الجامعي (بين 35-18 سنة)في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة ابن زهر بأكادير-

1 - ميز الباحثونفي علم السياسة -حسب أحمد بوز-خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 20، عند محاولتهم تفسير أزمة المشاركة السياسية، بين مفاهيم: الآليات التقليدية للمشاركة السياسيةوالآليات الحديثة. وهناك من تحدث عن مفهوم " المشاركة التعاقدية" و" المشاركة غير التعاقدية، وهذه الآليات تحيل بصفة خاصة على الأحزاب السياسية والانتخابات وكل ما ينبثق من هذه الأخيرة من مؤسسات. ونفس الأمر لدى الحديث عما اعتبر آليات حديثة للمشاركة السياسية أو آليات غير تعاقدية، بحيث تعني توسيع حقل المشاركة السياسية لكي يشمل الأشكال الاحتجاجية (الإضرابات، توقيع العرائض) التي لم تكن تدخل من قبل في إطار مفهوم المشاركة السياسية. وقد ارتبط هذا التمييز بصفة خاصة بمحاولة دارسي علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي تقديم تفسيرات لما أصبح يعرف بأزمة المشاركة السياسية، وهذا التمييز كانت الخلفية المتحكمة فيه تتوخى القول بأن الأمر لا يتعلق بأزمة للمشاركة السياسية وإنما بانتقال من أشكال أصبحت عاجزة لوحدها عن تقديم " العرض" المناسب لمطالب جديدة ومستجدة.

2 - المقترب البيئي الذي ينطلق من المحددات البيئية (كنوع التربة، والسكن، والملكية) والمقترب الاجتماعي، أو ما يُدعى ب: (براديغم ميشيغن1950) الذي يهتمبمتغير الانتماء الحزبي والمقترب الاجتماعي.والمقترب السيوسيولوجي، المرتبط بأبحاث جامعة كولومبيا بقيادة لازارسفيلد، والذي ينطلق من الوضعية السوسيو-اقتصادية للأفراد وارتباطاتهم الدينية. ومقترب الاختيار العقلاني، الذي يعتمد على نماذج التحليل الاقتصادي، ومفاهيم 'الناخب العقلاني، السوق الانتخابي" لفهمدوافع المشاركة الانتخابية.

وفي المغرب أهملت السوسولوجيا دراسة الانتخابات -حسب حسن قرنفل- نظرا للتأثير الكبير للنظرية الماركسية على علماء الاجتماع المغاربة . كذلك فإن عددا من الباحثين قد أحجموا عن إقامة دراسات حول الانتخابات المغربية لاعتقادهم بأن الانتخابات التي تنظم في المغرب، لا تتوافر فيها شروط النزاهة والشفافية، مما يعني أن كل محاولة لدراستها هو اضفاء نوع من المصداقية على نتائجها( ).

3 - يعود أصل كلمة شباب في لسان العرب لابن منظور من " شب" بمعنى صار فتيا.( ) وفي المعجم الوسيط: " شباب الشيء أوله، والشاب هو من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة.( ) ويعرف مصطفى حجازي الشباب " كتلة حرجة تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله.وفي علم النفس يرفض علماء النفس تحديد مفهوم الشباب من زاوية مرحلة عمرية محددة، ويعتبرون بأن مفهوم الشباب يشير إلى مجموعة من الخصائص النفسية والجسمية للأفراد التي ترتبط بفترة المراهقة، مقابل علم الاجتماع، الذي يحددمرحلة الشباب من فترة دخول الفرد إلى المجتمع الذي يسعى بدوره إلى إدماجه وتأهيله ليقوم بمهامه المختلفة داخله. بحيث نجدبيير بورديويقول بأن مفهوم الشباب ليس له حدود ثابتة ومضبوطة، بسبب الحدود الاعتباطية بين الأعمار والشرائح العمرية، وعدم قدرتنا على معرفة نهاية مرحلة الشباب وبداية الشيخوخة. فالشباب وفق هذا المنظور يتم إنتاجه من قبل المجتمع في سياقات تاريخية أو اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية محددة.

4 - وجدت أحد الدراسات الميدانية للباحثة مونيا بناني الشرايبي على الشباب المغربي بعنوان " sOumis et rebelLes les Jeunes au marOcالشباب المغربي، بين التمرد والخضوع" بأن مفهوم السياسة لدى المستجوبين يعكس دلالات خاصة مرتبطة " بالإحساس بالتوتر، والخوف، والصمت، واللامبالاة، والقداسة، والتعقيد، والارتباط بالحقل الديني.." ويكشف هذا التمثل خصوصية العلاقة التي تجمع الشباب المغربي بالسياسة.

بالاعتماد على تقنية الاستمارة وأداة المقابلة خلال الموسم الجامعي 2019-2018 . تقدم الورقة البحثية خلاصة بحث ميداني أُجري على عينة تكونت من الشباب الجامعي (بين 35-18 سنة)في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة ابن زهر بأكادير- بالاعتماد على تقنية الاستمارة وأداة المقابلة خلال الموسم الجامعي 2019-2018[5]. وقد شملت الاستمارة أسئلة مرتبطة بالإشكالية المؤطرة لموضوع البحث، وتم صياغة أسئلة الاستبيان على ضوء مقاييس الثقافة السياسية، المرتبطة بالبعد المعرفي والوجداني والتقييمي للشباب ودوافع مشاركتهم السياسية. وتم الاقتصار في هذه الورقة البحثية علىعرض الخلاصات المتعلقةبالثقافة السياسية للشباب المُفضل للمشاركة الانتخابية.

مفهوم الثقافة السياسية وعلاقتها بالمشاركة الانتخابية

تعتبر المشاركة الانتخابية أحد أساليب المشاركة السياسية التعاقدية التي تعكس مدى توفر الأفراد على ثقافة المشاركة التي تُعد أحد محددات توجه الأفراد نحو صناديق الاقتراع. فالمشاركة الانتخابية ليست عملية عشوائية بقدر ما هي نتيجة لقيم وتمثلات ومواقف تدفع الأفراد نحو المشاركة الانتخابية. وقبل توضيح هذه العلاقة التأثيرية للثقافة السياسية على المشاركة الانتخابية، سنقوم بتوضيح معنى الثقافة السياسية.

الفرع الأول: في معنى الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة، وتتأثر بطبيعة الثقافة السائدة لدى أفراد المجتمع، وكل ثقافة هي في جوهرهاحسب –الجابري- عملية سياسية ليست متعالية عن الصراعات السياسية والاجتماعية.[6] ومصطلح "الثقافة" يمكن الباحثين من الإفادة – إلى جانب النظريات النفسية – من الأطر المفاهيمية والمقاربات الأنثروبولوجية والاجتماعية، فعندما يتم الحديث عن الثقافة السياسية للمجتمع يُشار إلى النظام السياسي بوصفه مُستدخل في معرفة مجتمعه ومشاعره وتقويماته [7].

ويتجلى التاريخ الفكري لمفهوم الثقافة السياسية حسب ألموند، في التقاء أربعة محطات فكرية كبرى ساهمت في انبثاقه؛ وهي فكر التنوير والليبرالية، وعلم الاجتماع الأوروبي، وعلم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا النفسية[8].

واعتبر **ألموند** بأن الثقافة السياسية "تتكون من مجموعة من المواقف والمعتقدات والقيم والمعارف التي توجد لدى أفراد المجتمع، وتُعبر عن الميول الذاتية الموجود في النظام السياسي. ويعتبرها خريطة ذهنية تحدد صورة الفرد كفاعل سياسي مقارنة بغيره من الفاعلين؛ وتوفر

للأفراد مبادئ وقيم توجيهية تؤثر في السلوك السياسي، وتمنح للجماعة بنية منتظمة من القيم والاعتبارات التي تضمن التوازن في أداء المؤسسات[9]. وحدد ألموند ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية:

الثقافة الرعوية: وهي ثقافة تقوم على اللامبالاة السياسية للأفراد نحو السياسة، وتوجهاتهم نحو الوحدات المحلية، كالقرية أو العشيرة، دون اهتمام أفراد المجتمع بالنظام السياسي برمته؛ واقتصارهم على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها، لقصوره عن تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك. ويتناسب هذا النمط مع الثقافات القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين،وتتميز بمستوى وعي منخفض لدى الأفراد بالحكومة والنظام السياسي، وبعدم مشاركتهم السياسية[10].

الثقافة الخاضعة: وبخلاف الأولى، تتسم بتوفر الأفراد على معرفة سياسية، ترافقها مواقف سلبية نحو النظام السياسي، مع انتشار مشاعرالخوف والاحترام، والسلبية، وشعور الأفراد بعدم الفعالية السياسية، وعدم جدوى مشاركتهم السياسية[11].

5 - أنظر الملاحق

6 - محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ط.10، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، 6.

7 - Gabriel Almond and SidneyVerba, The Civic Culture: Political Attitudes andDemocracy in Five Nations (California: Sage publications Newbury Park, 1965), p11.

8 - وتمثلتالمحطة الفكرية الأولى في ظهور "فكر التنوير والليبرالية" إذ كانت النظريات التنويرية والليبرالية للتطور السياسي أساسية لنظريات التنشئة السياسية والثقافة السياسية، إذ قاد العلم وانتشار المعرفة العلمية إلى عقلنة التنظيمات الحكومية وتأكيد الحقوق الطبيعية للإنسان، فكانت النظرية السياسية التنويرية نظرية سياسية نفسية اشتقت وبررت المؤسسات والتشريعات السياسية من طبيعة الإنسان بوصفه كائنا ذو حق غير قابل للسلب.( ) أما المسار الفكري الثاني الذي ساهم في انبثاق المفهوم، فيتجلى في ظهور "علم الاجتماع الأوروبي" الذي أكد إبان تشكله في القرن التاسع عشر على أهمية العوامل النفسية في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، إذ أشار Compt إلى أن المجتمع بالأساس نسق من الأفكار الأخلاقية العامة، ونظر Marx للإيديولوجية بوصفها سلاحامهما بأيدي البورجوازية لإعاقة العمليات الثورية والوعي السياسي، وطرح Durkheim مفهوم الوعي الجمعي، أو نسق القيم والمعتقدات والمشاعر المشتركة عبر أعضاء المجتمع. لكن Weber كان أكثر علماء الاجتماع الأوروبيين تأثيرا في تشكيل البحث في الثقافة السياسية، وكانت أنماط السلطة السياسية (تقليدية وعقلانية وكاريزمية) لديه فئات نفسية، وكانت المبررات النمطية المثالية الثلاثة لإطاعة القادة من تابعيهم هي الأسس النمطية المثالية الثلاثة للشرعية السياسية، أما المسار الثالث فيتجلى في نشأة " علم النفس الاجتماعي" في العقود الأولى من القرن العشرين بشكل واسع – نتيجة جهود علماء النفس وعلماء الاجتماع- لفهم وتفسير الأحداث الاجتماعية والسياسية الكبيرة: دموية وتدميرية الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية وصعود الفاشية والنازية، واشتغاله على الاتجاهات.( ) وفي سنوات بعد الحرب، أجري بحث مسحي منظم لسلوك التصويت في دراسة Lazarsfeld وجماعته، فسر خيارات الناخب في إطار الخصائص الديموغرافية وأنماط الاتجاه والتعرض للاتصال. أما المسار الرابع والأخير فتمثل في ظهور "الأنثروبولوجيا النفسية"، التي انبثقت من أعمال Freud وامتداداتها في الأنثروبولوجيا في الثلاثينات. فقد اهتم Freud بالمصير السياسي للإنسان، لكن من وجهة نظر نفسبيولوجية، فقدَر الإنسان – عنده وعند المحللين الأوائل- مُحدد برغباته الغريزية والآليات النفسية.

9 - Lucian W. Py, Sidney Verban,Political Culture and PoliticalDevelopment (New Jersey: Princeton, UniversityPress, 1969), p7.

10 - Bertrand Badie, le développement politique, Préface de Georges lavau (Paris : Economica), p48.

11 - Ibid, p :48

ثقافة المشاركة: وتسمى أيضا بالثقافة المدنية،وتتميز بتوجهات واضحة للأفراد اتجاه النظام السياسي ككل، والاهتمام بمدخلاته ومخرجاته، وبتقدير الأفراد لذواتهم باعتبارهم أفرادا قادرين على لعب دور فعال في الحياة السياسية، سواء من خلال التأييد أو المعارضة، وبمشاركتهم في **التصويت**، وفي الأنشطة الحزبية والنقابية، والشؤون العامة[12]. وترتبط هذه الثقافة بالبنية الديمقراطية، حيث يعتقد الأفراد أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية.

بينما يعتبرروبر **دال**Dahl في كتابه – المعارضة السياسية في الديمقراطية الغربية- بأن الثقافة السياسية عامل مُفسر لمختلف أنماط المعارضة السياسية، مُنطلقا من افتراض أن تاريخ البلد مُناظر لتاريخ الفرد، فالسلوك في أي لحظة هو نتاج التفاعل بين الموقف الحاضر وما تعلمه الفرد مسبقا من الاستجابات للمواقف المبكرة. وتتألف الثقافة السياسية حسب "دال" من أربعة أنماط من التوجهات الأساسية ثنائية القطب: التوجهات نحو النظام السياسي (موالية-مغتربة) والتوجهات نحو الآخرين (وثوقية-شكية) والتوجهات نحو التعاون والفردية (تعاونية-صراعية) والتوجهات نحو المشكلات (امبريقية-عقلانية)[13]. بينما يعتبر "**كمال المنوفي** أن الثقافة السياسية هي مجموع القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم وعن علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة[14].

الفرع الثاني: المشاركة الانتخابية وعلاقتها بالثقافة السياسية

إن فهم الثقافة السياسية للأفراد هو مدخل هام لقراءة واقع المشاركة الانتخابية من زاوية معرفية مختلفة،فهي ظاهرة تخفي نمطا معينا من **الثقافة سياسية** التي توجه الأفراد اتجاه صناديق الاقتراع، وهي ثقافة سياسية قد تكون كما رأينا مع ألموند، ثقافة رعوية أو خضوعية أو مدنية، وقد تكون ثقافة سياسية مركبة تجمع بين هذه الأنماط الثلاثة أو أحدهما، ويزداد هذا الاختلاط في المجتمعات المركبة كما هو حال المجتمع المغربي.

تقدم الثقافة السياسية البنية النفسية التي يحملها الفرد (رعوية، خضوعية، مدنية) باعتبارها أحد محددات المشاركة الانتخابية، فالحامل للثقافة الرعوية لا يبالي بالسياسة ولا بالمشاركة الانتخابية ويكتفي بتلقي مخرجات النظام السياسي دون المشاركة في بلورتها،و**الحامل للثقافة الخضوعية** يحمل مشاعر الخوف ولا يشعر

بجدوى المشاركة السياسية ولا بقدرته على ذلك، بينما الحامل **للثقافة المدنية** فرد ديمقراطي يهتم بمدخلات ومخرجات نظامه السياسي، وهي الثقافة التي توجه حاملها إلى المشاركة الانتخابية. **فالمشاركة السياسية** تعكس -كما تقول رحمة بورقية- مدى توفر المواطن على **القيم الديمقراطية** التي توجه سلوكه نحو تحقيق الفكرة المثالية للديمقراطية؛ وتدفعه نحو المشاركة في الانتخابات والاهتمام بالسياسة وامتلاك الفعالية السياسية التي تمكنه من فهم الكون السياسي والاندماج في قضايا مجتمعه[15].

بالتالي، فالمشاركة الانتخابية في ظل هذا المنظور-ومن حيث المبدأ- أحد تجليات توفر المواطنين على تلك الثقافة المدنية والقيم الديمقراطية التي تدفع الأفراد الى صناديق الاقتراع والانخراط في قضايا الشأن العمومي.

الشباب ونمط الثقافة السياسية المؤثر في مشاركتهم الانتخابية

سنقوم في هذا المطلب بتحديد نمط الثقافة السياسية المؤثر في المشاركة الانتخابية للشباب، من خلال البدء بتحديدمواقفهم السياسية تجاه الأحزاب السياسية والانتخابات كأحد الآليات التقليديةللمشاركة السياسية، وباعتبار المواقف السياسية - حسب ألموند- أحد أبرز عناصر الثقافة السياسية التي تتشكل من الاتجاهات[16] المعرفية والوجدانية والتقييمية، التي يحملها الأفراد نحو الموضوعات السياسية. وتحيل الاتجاهات المعرفية على ذلك البعد الواعي والمعرفي الذي يتشكل لدى الفرد من الحقل السياسي، بينما تشير الاتجاهات العاطفية أو الوجدانية إلى مشاعر التعلق أو الرفض، والمشاعر المُستبطنة من الأفراد اتجاه الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية وكل ما يدخل في دائرة السياسة، بينما ترتبط الاتجاهات التقييمية بأحكام القيمة التي يحملها الافراد من العالم السياسي[17] . ومن ثم، سنفصحموقف الشباب من الانتخابات

12 - محمد الرضواني، في الثقافة السياسية بالمغرب، ط.1، الرباط، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، 48،2015.

13 - لؤي خزعل جبر، الذاكرة التاريخية والثقافة السياسية وعلاقتهما بالعجز المُتعلم الجمعي، أطروحة دكتوراه في علم النفس، بغداد، 2015-2014، 142.

14 - زين العابدين معو، دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية" مجلة العلوم السياسية، العدد 5، جوان 2016، 14.

15 - RahmaBourQia, Culture Politique au Maroc, Le Harmattan (Paris, Ecole-Polytechnique,2011), p77.

16 - يعرف الاتجاه كنزوع في الفرد للإدراك والتفسير والفعل بخصوص موضوع معين بطرائق خاصة، وهي أحد الوحدات التحليلية لعلم النفس الاجتماعي.

17 - Gabriel Almond et Bingham Powell,Analyse Comparée Des Systèmes Politiques, op.cit, 39.

كأحد الأدوات الأساسية في تدبير العملية الديمقراطية، لننتقل في الفقرة المقبلة إلى الحديث عن موقف الشباب من الأحزاب السياسية.

الفرع الأول: الشباب ومواقفهم من آليات المشاركة السياسية التقليدية

الفقرة الأولى: تمثلات الشباب ومواقفهم من العملية الانتخابية

تعتبر الانتخابات أحد الآليات الأساسية للمشاركة السياسية،وهو عملية الاختيار التي يمارسها الناخب من حين لآخر، وفق ما تقرره ضوابط دستورية وتشريعية معينة، وينصب هذا الاختيار غالبا على اختيار مرشحين يمثلون الناخبين في المؤسسات الدستورية، إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي، كما يكون الانتخاب من أجل الحسم في بعض الاختيارات والقضايا. وسنحاول في هذه الفقرة، تسليط الضوء على المعرفة السياسية للشباب لآلية الانتخابات، من خلال فحص مدى إدراكهم لأنواع الانتخابات بالمغرب، إضافة إلى كشف تمثلاتهم لواقع الانتخابات، نظرا لكون التمثلات تمثل أحد المفاتيح المهمة في تفسير المواقف والثقافة السياسية بشكل عام. ومن ثم سوف نحاول كشف المواقف السياسية للشباب اتجاه الانتخابات كآلية للمشاركة السياسية من خلال الأبعاد التالي:

- أولا: المعرفة السياسية

المبيان رقم 16: أنواع الانتخابات في المغرب

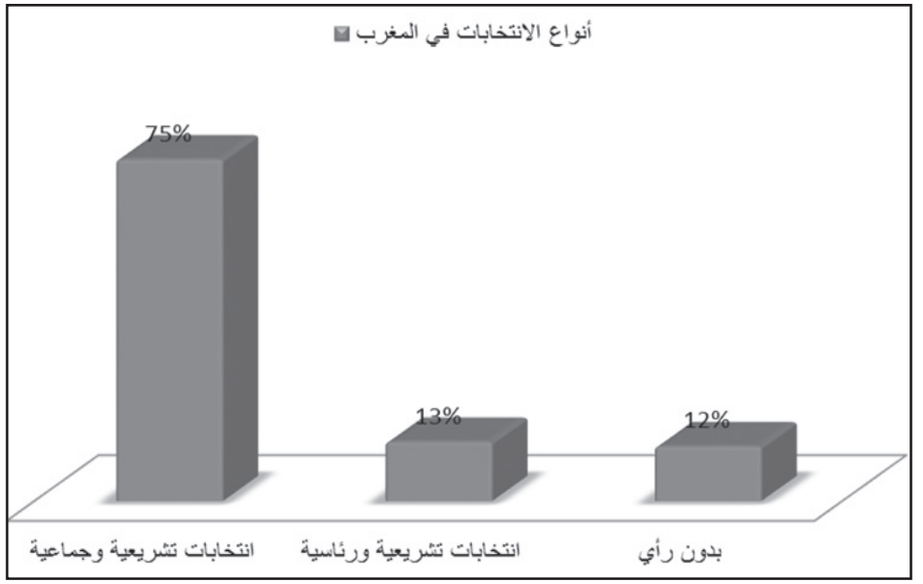

يتضح من خلال الرسم البياني، بأن أغلبية أفراد العينة، استطاعت معرفة أنواع الانتخابات بالمغرب، حيث اعتبرت نسبة 75% بأن أنواع الانتخابات بالمغرب هي الانتخابات التشريعية والجماعية، بينما اعتبرت نسبة 13% بأن المغرب يتبنى نمط الانتخابات التشريعية والرئاسية، في حين 12% من أفراد العينة عبرت عن عدم توفرها على رأي في الموضوع، مما يعني عدم معرفة 25% من أفراد العينة لأنواع الانتخابات في المغرب[18].

رغم أن أغلبية أفراد العينة، تدرك أنواع الانتخابات في المغرب، فإن نسبة عدم الوعيبأنواع الانتخابات من طرف 25% من الشباب يدفعنا إلى التساؤل عن السبب الذي جعل 25% من أفراد العينة يشاركون في الانتخابات رغم عدم توفرهم على معرفة سياسية بأنواع الانتخابات، وهو ما يمكن تفسيره بوجود دوافع خفية ومضمرة وراء مشاركة هؤلاء في الانتخابات.

- ثانيا: تمثل واقع الانتخابات في المغرب

المبيان رقم 17: تمثل واقع الانتخابات في المغرب

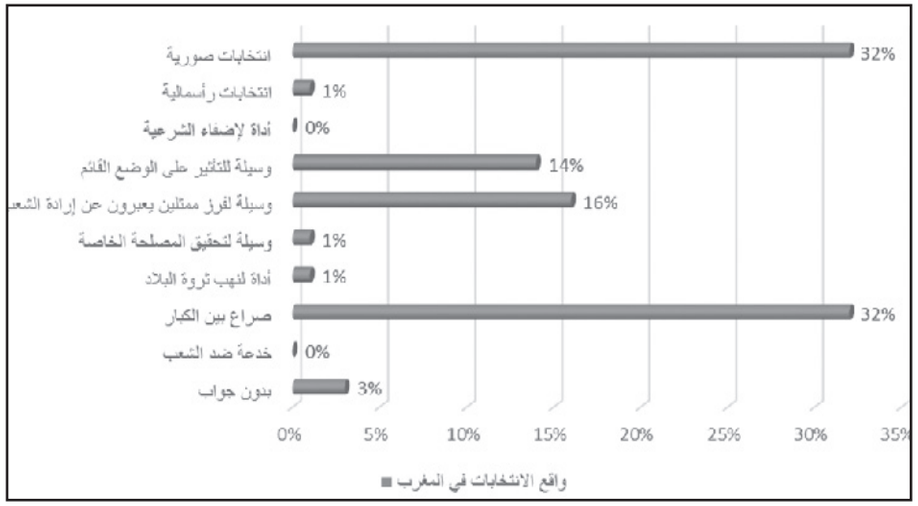

فيما يتعلق بتمثلات الشباب لواقع الانتخابات في المغرب، يلاحظ من خلال الرسم البياني، هيمنة صور ورموز سلبية في ذهنية الشباب الجامعي، فنسبة 32% من أفراد العينة تعتبر بأن الانتخابات في المغرب آلية صورية، بينما ترى نفس النسبة 32% من مجموع أفراد العينة، بأن الانتخابات "صراع بين الكبار"، مقابل تمثلات إيجابية تعتبر بأن الانتخابات كآلية في المغرب

18 - وهي نسبة تقترب من نتائج البحث " التمثلات الاجتماعية للسياسة" الذي أشار إلى كون 23.2% من المستجوبين أبدت جهلا تاما بأنواع الانتخابات الموجودة بالمغرب، فيما 45.2% أبدت معرفة تامة بأنواع الانتخابات، 13% تعرف فقط الانتخابات الجماعية، 10.2% لا تعرف سوى الانتخابات الجماعية.( )

وسيلة لفرز ممثلين يعبرون عن إرادة الشعب بنسبة 16%، في حين تعتبر 14% بأن الانتخابات في المغرب وسيلة للتأثير على الوضع القائم.

تقترب هذه النتائج من خلاصات البحث – الثقافة السياسية للطبقات الوسطى بالمغرب بإقليم سطات- التي بينت بأن نسبة هامة من أفراد العينة المستجوبة (37,17%) ترى بأن الانتخابات بالمغرب مجرد أداة لخدمة المصالح الخاصة، وهي مجرد علاقة مصلحية-نفعية، أي براغماتية، فهي لا تنطلق من خلفية الواجب الوطني وممارسة الحق الدستوري المشروع، ولا من مرجعيات عقائدية وإيديولوجية[19]، ولكن مُنطلقها الأول هو المصلحة الخاصة والرغبة في تحقيق أهداف شخصية.

تعكس هذه النتائج من جهة أخرى، العديد من الدلالات على مستوى الصورة التي ترمز لها آلية الانتخابات لدى أفراد العينة. فمن نافلة القول، بأن أفراد العينة التي قمنا بإجراء البحث حولها " تشارك في الانتخابات من خلال التصويت في الانتخابات المحلية أو التشريعية أو كليهما"، وعندما يصوت المرء فعادة ما يرتبط سلوكه بتمثل إيجابي لآلية الانتخابات، فلماذا يحمل أفراد العينة التي طالها البحث تمثلات سلبية لآلية الانتخابات، ويشاركون في نفس الوقت في الانتخابات؟

إن اعتبار الانتخابات آلية صورية، يفترض بأن من يحمل هذا الرمز لن يذهب إلى صناديق الاقتراع، فهذا التناقض يثير العديد من الإشكالات حول علاقة المواقف السياسية والتمثلات الاجتماعية بالسلوك السياسي، وخلال بعض المقابلات التي قمنا بها في الكلية، اكتشفنا بأن تمثلات المستجوبين السلبية للانتخابات كآلية لا تؤثر في عدم مشاركتهم الانتخابية، فعلى سبيل المثال، يقول الطالب الجامعي، حسن، 26 سنة [20]، سبق أن صوت في الانتخابات الجماعية سنة 2015: "**الانتخابات أحد مكونات الفضاء العام، وهي نمط مكرر، لا يحقق التغيير المنشود، نظرا للعزوف وعدم تجديد النخب، وغياب مشاريع مجتمعية للأحزاب، وشخصنة الفعل الانتخابي، فالتغيير يتطلب الوعي، فشروط الفعل الانتخابي كأداة للتغيير مثل الغرب غير متوفرة.**"وهو نفس التمثل الذي صادفناه عندالطالبة بشرى، 24 سنة[21]، (شاركت في الانتخابات التشريعية سنة 2016): **"الانتخابات مسألة سطحية، ليست لها مصداقية من حيث التعبير ومن حيث الناس الذين نصوت عليهم"**، وما أثارنا خلال هذه المقابلة، هي أن الطالبة لم تتذكر اسم الحزب السياسي الذي صوتت له، مما يعكس وجود علاقة غامضة بين الشباب وآلية المشاركة الانتخابية.

يبدوأن النتائج التي يعكسها تمثل الشباب لآلية المشاركة الانتخابية، تبين بأن أفراد العينة المستجوبة تحمل دوافع خفية تدفعها إلى المشاركة في الانتخابات رغم الصورة السلبية المكونة

نحو هذه الآلية الديمقراطية. والتي تعكسها نظرتهم للانتخابات كعملية صورية، وصراع بين الكبار، وهو ما أكدته أيضا المقابلات التي أجريت مع بعض الشباب الجامعي الذي يفضل المشاركة الانتخابية، والذي كشف بأن التوجهات العاطفية والتقييمية يطغى عليها الجانب السلبي، ويكونون صورة سلبية عن الانتخابات التي يعتبرونها آلية سطحية لا تؤثر في الوضع القائم.

الفقرة الثانية: الشباب ومواقفهم من الأحزاب السياسية

تساهم المشاركة الانتخابية للأفراد في اختيار الحزب السياسي المُفضل بطريقة ديمقراطية تجعل من التنافس على السلطة طابعا مشروعا طالما يرتبط هذا التنافس بإرادة المشاركين في الانتخابات. وهو ما ينسجم مع الهدف الذي برر ولادة الأحزاب السياسية التي نشأت حسب -ألموند- بهدف تنظيم مصالح الأفراد المتزايدة في المجتمعات الحديثة فهي آلية أساسية لتنظيم السلطة وتوزيعها بطريقة منظمة ومشروعة[22]. وستحاول الدراسة كشف طبيعة مواقف الشباب المفضل للمشاركة الانتخابية كآلية تقليدية للمشاركة السياسية، ومعرفة مدى ارتباط هذه المشاركة الانتخابية بمواقف إيجابية تجاه الأحزاب السياسية، طالما يؤدي غياب الثقة والتوجهات السلبية حسب العديد من الدراسات والأبحاث إلى العزوف عن المشاركة الانتخابية.

أولا: التوجهات الوجدانية والتقييمية للشباب اتجاه الأحزاب السياسية المغربية

تختلف الثقافة السياسية حسب أنماط الثقة وعدم الثقة التي تربط الأفراد بالمؤسسات السياسية، والتي يؤثر غيابها في عمل المؤسسات ويعرقل التنمية الوطنية.في حين، يجسد البعد التقييمي الاتجاه التقييمي المرتبط بأحكام القيمة، كالحكم الأخلاقي للأفراد نحو نظامهم السياسي (نظام ديمقراطي، غير ديمقراطي، جيد، غير جيد) ويدخل هذا الجانب في إطار تقييم الأفراد وأحكامهم الشخصية اتجاه السياسة. وستساعدنا التمثلات في فهم التوجهات العاطفية والتقييمية التي تتجلى أحيانا في الصورة التي يحملها الأفراد نحو السياسة.

19 - عمر السويني، مساهمة في دراسة الثقافة السياسية للطبقات الوسطى بالمغرب – إقليم سطات أنموذجا-، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2014-2013،ص208.

20 - مقابلة بتاريخ: 02-14-2019

21 - مقابلة بتاريخ: 15-02-2019

22 - Gabriel Almond et Bingham Powell, Analyse Comparée Des Systèmes Politiques, op cit, P 80.

ثانيا: الثقة السياسية والصورة السلبية للأحزاب السياسية

المبيان رقم 13: الثقة في الأحزاب السياسية

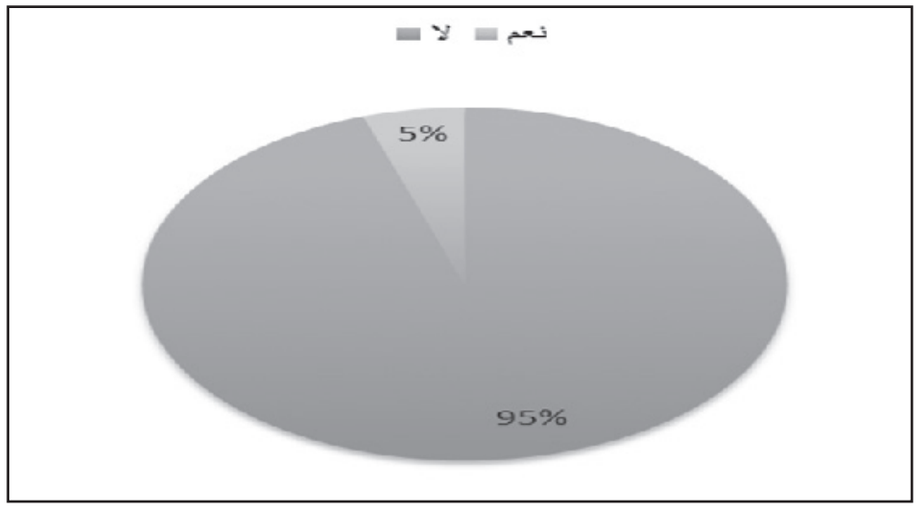

يلاحظ من خلال الرسم البياني بأن النسبة المرتفعة من أفراد العينة المستجوبة التي تشارك في الانتخابات لا تثق في الأحزاب السياسية، بمعدل 95%، مقابل نسبة 5% التي تثق في الأحزاب السياسية، وهي نسبة كبيرة جدا، تبين بأن الأحزاب السياسية لا تحظى بثقة الشباب الجامعي.

تعتبر مشاعر عدم الثقة – حسب رحمة بورقية- إحدى الخصائص المميزة للبلدان النامية[23]. ويقدم الشباب الجامعي العديد من المبررات التي يبررون بها – عدم الثقة في الأحزاب السياسية- فعلى سبيل المثال، تعتبر الطالبة فاطمة، 22 سنة، السنة الثالثة في كلية الحقوق: " **لا أثق في الأحزاب السياسية، بسبب عدم التزامها بوعودها، فما تقوله يجب أن يتحقق على أرض الواقع، فالأحزاب السياسية تتحدث كثيرا، والواقع ثابت لا يتغير**"[24]. فعادة ما تقدم الأحزاب السياسية المغربية -من هذا المنظور- خلال حملاتها الانتخابية وعودا للمواطنين، تتلاشى بمجرد فوز الحزب في العملية الانتخابية. ويمكن تفسير غياب الثقة في الأحزاب السياسية بالتمثل السلبيالذي تحمله أفراد العينة المستجوبة على الأحزاب السياسي، والتي تجسدها نتائج الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 14: تمثل الأحزاب السياسية

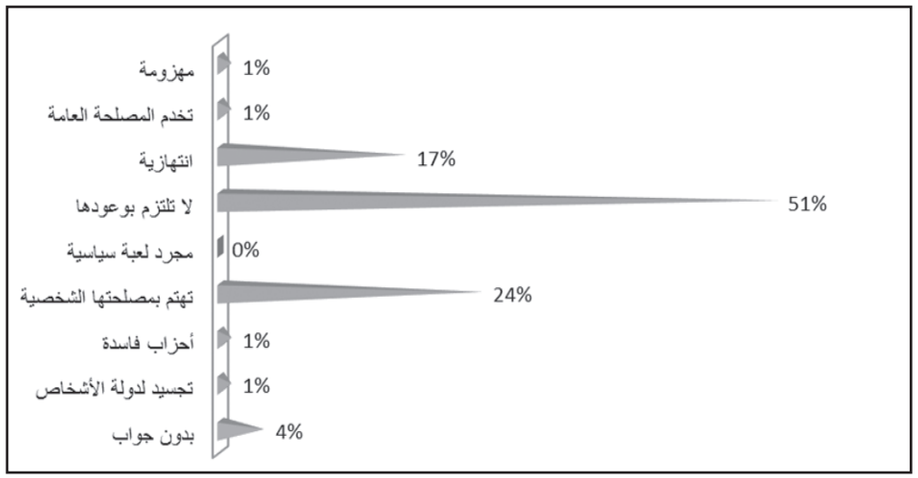

من خلال الرسم البياني، يتبين بأن العينة المستجوبة، تمتلك صورة سلبية عن الأحزاب السياسية، فمعظم المستجوبين يعتبرونها أحزاب لا تلتزم بوعودها بنسبة 51%، وتهتم فقط بمصلحتها الشخصية بنسبة 24%، وتتسمبالانتهازية بنسبة 17% ، ما يدل على أن النسبة المهيمنة من المستجوبين -رغم مشاركتها في الانتخابات- تنظر إلى الأحزاب السياسي نظرة سلبية وتحمل مواقف سياسية اتجاهها.

الفرع الثاني: الثقافة السياسية وتـأثيرها على المشاركة الانتخابية

سنقوم في هذا المطلب بكشف نمط الثقافة السياسية المهيمن لدى الشباب المفضل للمشاركة الانتخابية عبر فحص **مؤشر الاهتمام بالسياسة وتجليات قيمة الطاعة** لدى الشباب من جهة،وكشف الدوافع والعوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية من جهة ثانية. فقد حدد ألموند كما رأينا ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية، (الثقافة الرعوية، والثقافة الخضوعية، والثقافة المشاركة) إلا أن، هذه الأنماط لا تعني وجود ثقافة سياسية واحدة تفرض نفسها على سائر أفراد المجتمع، بل كل الثقافات السياسية مختلطة، فالثقافة المشاركة تحتوي على أفراد متوجهين رعويا وخضوعيا، والثقافة الخضوعية تحتوي على بعض الرعويين[25]، ويمكن استعمال مصطلح " الثقافات السياسية المركبة"

23 - RahmaBourqia, Culture Politique au Maroc, op cit, 125.

24 - مقابلة بتاريخ، 13-02-2019

25 - Gabriel Almond and SidneyVerba, The Civic Culture: Political Attitudes andDemocracy in Five Nations, op.cit,22-26.

بشكل منظم للإشارة إلى تلك الثقافات التي تضم قطاعات دالة من الأنماط الأبسط والأعقد من التوجهات السياسية.

الفقرة الأولى: الاهتمام بالسياسة وتجليات قيمة الطاعة لدى الشباب

أولا:الاهتمام بالسياسة

يُشكل الاهتمام بالسياسة أحد الجوانب النفسية التي تؤثر في المشاركة السياسية الفعالة للأفراد في مختلف الأنظمة السياسية[26]،وهي أحد أهم جوانب " ثقافة المشاركة" التي تتمثل في اهتمام الأفراد بالشأن العام، ومشاركتهم في الحياة السياسية وقيامهم بدور فعال في الميدان السياسي، وتحررهم من كل إكراهات المجتمع التقليدي المتمثلة في الإذعان للآراء المتوارثة، والولاء التام للجماعة الصغيرة، والانغلاق على ما هو محلي واللامبالاة بالسياسة. ويساهم اهتمام الأفراد بالسياسية ووعيهم بأهمية النشاط السياسي – حسب محمد الرضواني- في زيادة الفعالية السياسية للمواطن، وخلق بنية سياسية ملاءمة لتوطيد المواطنة وإجراءاتها[27].

في مقابل اللامبالاة بالسياسة التي تعد أحد ثيمات " الثقافة الرعوية" التي تتميز بانخفاض الوعي السياسي للأفراد بالنظام السياسي واللامبالاة بالسياسة[28]. ومن ثم، سنحاول أن نتعرف على نمط الثقافة السياسية السائد لدى الشباب الجامعي من خلال " مؤشر الاهتمام بالسياسة"كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 5: الاهتمام بالسياسة

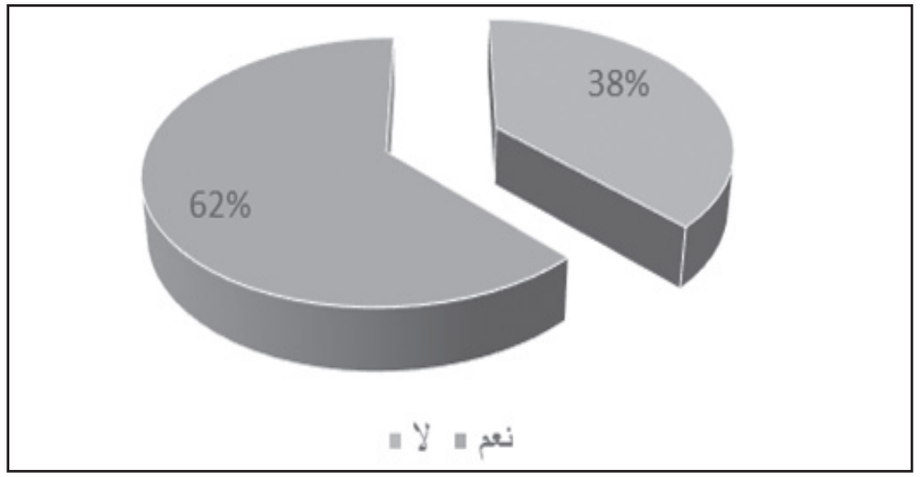

يتضح من خلال الرسم البيانيبأن أغلبية أفراد العينة "التي تشارك في الانتخابات" تهتم بالسياسة بنسبة 62%، مقابل عدم اهتمام 38% بالسياسة. ورغم هذه النتيجة التي تفسر

توفر أغلبية أفراد العينة على ثقافة المشاركة التي تتميز باهتمام الأفراد بالسياسة، فإن ارتباط أفراد العينة المدروسة بالفئة التي تشارك في الانتخابات، تثير العديد من التناقضات، فإذا كانت النسبة المرتفعة من الشباب تهتم بالسياسة بشكل ينسجم مع خصائص الثقافة المشاركة، فلماذا صوت 38% من أفراد العينة في الانتخابات رغم عدم اهتمامهم بالسياسة؟

فسرت الأدبيات السوسيولوجية التي درست محددات المشاركة الانتخابية في السياق المغربي، وجود محددات أخرى تؤثر في السلوك الانتخابي للشباب، وليس لها علاقة بالضرورة " بالوعي السياسي"، أو "اهتمام الأفراد بالسياسية"، "كالتصويت القبلي، والشخصي" الذي يعد أحد مؤشرات الثقافة الرعوية la culture paroissiale التي ترتبط " بالمحددات الشخصية، والقبلية، وعلاقات القرابة والعرف والدين..". ومن ثم، فاللامبالاة بالسياسة من طرف هذه النسبة، تعكس لنا وجود ثقافة رعوية – فرعية- مُحايثة لثقافة المشاركة، رغم أنها تتوفر عند نسبة ضئيلة من أفراد العينة. وبالتالي، فقد عبرت النسبة المرتفعة من أفراد العينة على اهتمامها بالسياسة، كأحد معالم الثقافة السياسية المشاركة، مقابل نسبة ضعيفة، لا تهتم بالسياسة، والتي نفترض توفرها على الثقافة الرعوية التي تعتبر "اللامبالاة بالسياسة" أحد أهم تجليتها.

ثانيا: تجليات قيمة الطاعة لدى الشباب الجامعي

المبيان رقم 10: تجليات قيمة الطاعة لدى الشباب الجامعي

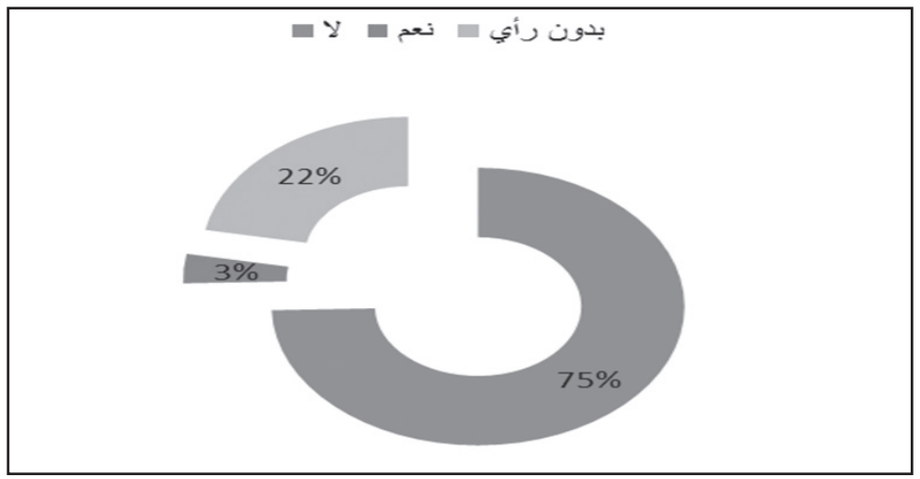

26 - Yand. Zhong, Political Culture & Participation in Urban China New Perspectives on Chinese Politics and Society,(China, Shanghai, 2018), 33.

27 - محمد الرضواني، في الثقافة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، 47.

28 - Bertrand Badie, le développement politique, op.cit, 48.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن معظم أفراد العينة ترفض فكرة تقديم الطاعة لكل سياسي مهما كان، بنسبة 75%، مقابل 22% تعتبر بأن كل سياسي يستحق الطاعة. ويعكس انخفاض نسبة الطاعة لكل سياسي لدى الأفراد، انخفاض تأثير الثقافة الرعوية، وثقافة الخضوع لدى أفراد العينة، باعتبار الثقافة الرعوية تشير إلى عجز المواطن على إصدار أحكام وتقييمات في المجال السياسي، واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها وطاعتها لقصوره عن تصور بدائل أخرى، أو عدم رغبته في ذلك، ولكون " الثقافة الخضوعية" من جهة أخرى، تشير إلى اعتقاد الأفراد بأنهم غير مؤهلين للمشاركة في وظائف نظامهم السياسي[29]، مما يجعل الأفراد المنتمين لهذين النمطين (الثقافة الرعوية، والثقافة الخضوعية) أكثر ميلاً لطاعة السياسيين، فالنمط الأول، يجسد علاقة تقليدية بين الراعي والرعية، تقوم على قاعدة الامتثال والتبعية دون مشاركة الراعي في قراراته، بينما تعكس الثقافة الخضوعية، تفشي مشاعر الخوف والاحترام اتجاه السياسي، وإحساسهم بالعجز وعدم القدرة على التأثير في السياسة، مما يجعلهم يطيعون السياسيين كيفما كانوا، إما لاقتصارهم على تصور بدائل لتلك السياسة، أو لشعورهم بواجب طاعة كل سياسي لاختلاط السياسة بالمجال المقدس. وبالتالي، نلاحظ من خلال انخفاض قيمة "الطاعة" في علاقتها برجل السياسة، تشبع أفراد العينة بقيم الثقافة السياسية المشاركة، وتحررها من إكراهات المجتمع التقليدي المتمثلة في الإذعان للآراء المتوارثة، والولاء التام للجماعة الصغيرة[30]، والانغلاق على ما هو محلي والخضوع لكي سياسي.

رغم وجود نسبة – ضئيلة- من أفراد العينة التي تؤثر على مشاركتها الانتخابية الثقافة الرعوية، فإن معظم المستجوبين تؤطر سلوكهم السياسي الثقافة المدنية القائمة على ثقافة المشاركة والتي تُعبر حسب الباحث"ألموند" على المواطن الديمقراطي النشط والمهتم بالسياسة، والذي يدعم العقلانية في مقاربته للسياسة، والموجه بالاستدلال وليس بالانفعال، والذي يُفترض أن يكون ذو معلومات جيدة، ويصوغ القرارات على أساس حسابات دقيقة. ويؤكد هذا النمط على المشاركة العقلانية للأفراد، ويعكس أنموذج الفاعل العقلاني للثقافة السياسية، وهي ثقافة تترافق معها التوجهات السياسية الرعوية والخضوعية ولا تستبدلها. فالأفراد يصبحون مشاركين في العملية السياسية، لكنهم لا يقدمون توجهاتهم بوصفهم خضوعيين أو رعويين. فالنظم السياسية ذات الثقافات المشاركة السائدة، تتضمن -حتى في حالات محدودة- رعويين وخضوعيين، فعيوب عمليات التنشئة السياسية والتفضيلات الشخصية ومحدوديات الذكاء وفرص التعليم ستستمر بإنتاج خاضعين ورعويين، حتى في الديمقراطيات الأكثر ثباتا ورصانة. وهناك جانبين للاختلاط الثقافي: المواطن يمتلك مزيجا من التوجهات المشاركة والرعوية والخضوعية، كما أن الثقافة المدنية هي خليط معين من المواطنين والخاضعين والرعويين[31]. ونتيجة لذلك، تشير نتائج المعطيات الميدانية، بأن نوعية الثقافة السياسية المؤطرة للمشاركة الانتخابية للشباب، هي ثقافة سياسية تهيمن عليها خصائص الثقافة المدنية القائمة على الثقافة

السياسية المشاركة، وتترافق مع ثقافة فرعية رعوية تبرز لدى بعض المبحوثين رغم مشاركتهم في الانتخابات من خلال مدخل صناديق الاقتراع.

الفقرة الثانية: دوافع مشاركة الشباب في الانتخابات

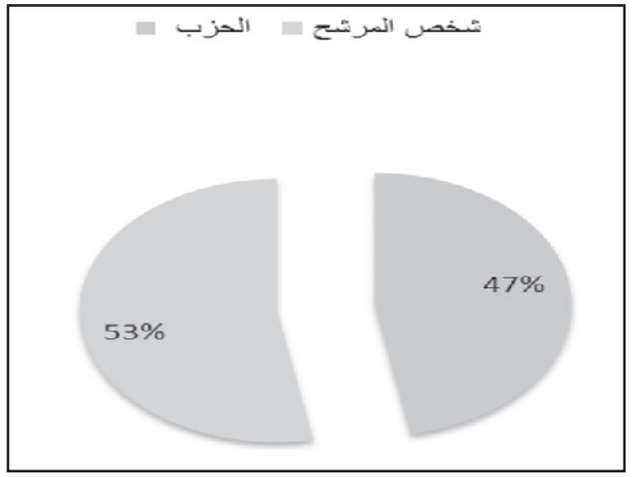

المبيان رقم8:
العامل الحاسم في الاختيار

انطلاقا من الرسم البياني، يتضح بأن أغلبية المستجوبين يعتبرون بأن العامل الحاسم وراء التصويت جاء بدوافع شخصية مرتبطة بشخص المرشح، بنسبة 53%، مقابل 47% صوتت بسبب العامل الحزبي. ما يشير على أن، البعد الشخصاني هو الأكثر تأثيرا (ولو بنسبة قليلة) في المشاركة الانتخابية للشباب، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الميدانية للباحث محمد المساعدي الذي استنتج في دراسته طغيان البعد الشخصاني على تصورات المستجوبين للانتخابات، ووجد بأن أفراد العينة لا تناقش الانتخابات كفكرة ومبدأ، بل تركز على الأشخاص وخصالهم الأخلاقية وكفاءتهم. مما يؤثر في غياب الحزب كمؤسسة سياسية بالمقارنة مع الحضور القوي للشخص[32] وأيضا، وجد الباحث محمد المساوي، في إطار بحثه عن الدوافع الحاسمة وراء قرار التصويت، إلى أن أكثر من 47% من العينة تعتبر بأن الحاسم في اختيارها هو شخص المرشح، فيما العامل الحزبي لم يتجاوز تأثيره 21.94%، معتبرا بأن تقدير المسألة كان شخصيا في إطار العلاقة بين المرشح والناخبين[33].

29 - Bertrand Badie, le développement politique, op cit. p :48

30 - محمد الرضواني، في الثقافة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، 47.

31 - Gabriel Almond and SidneyVerba, The Civic Culture: Political Attitudes andDemocracy in Five Nations, op.cit, 19.

32 - محمد المساعدي، التمثلات الاجتماعية للسياسة، مرجع سابق، ص 161

33 - محمد المساوي،ابراهيم أولتيت،محمد كولفرني، الظاهرة الانتخابية بالمغرب – أبحاث ميدانية بجهة سوس ماسة، ط1، دار العرفان أكادير، 2017، 108.

كيف يمكن تفسير هذه النتيجة التي يشير إليها الرسم البياني، فهل تعكس لنا هيمنة – الثقافة الرعوية- كعامل حاسم وراء قرار المشاركة في الانتخابات أم أن وجود نسبة تقترب من النصف 47% تعتبر بأن العامل الحاسم وراء التصويت كان هو الحزب، يجعلنا نتجاوز التسرع في الحكم على النموذج المتحكم في قرار المشاركة الانتخابية لدى الشباب من هذه الزاوية؟ ومن جهة أخرى، أليست المؤسسة الحزبية مجرد غطاء يخفي أفراد وفاعلين يسيرون المؤسسة الحزبية ولهم استراتيجية معينة وايديولوجيا محددة؟

خلاصة

لقد انطلقنا في غمار هذه الدراسة بفرضية أساسية، تعتبر بأن البحث في المشاركة السياسية للشباب هو بحث في ثقافتهم السياسية، ووجدت بأن محتوى هذه الثقافة ليس منفصلاً عن السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد تجليات نمط الثقافة السياسية التي يحملها الأفراد. إضافة إلى ذلك، فقد تبين بأن الثقافة السياسية أحد المداخل التفسيرية المهمة في فهم واقع المشاركة الانتخابية.

وقد وجدت الدراسة بأن الشباب يحملون تمثلات ومواقف سلبية تجاه المؤسسات السياسية وآليات المشاركة السياسيةرغم مشاركتهم في الانتخابات، وبأنثقافتهم السياسية ثقافة مركبة تجمع بين خصائص الثقافة المدنيةالقائمة على ثقافة المشاركة والتي تُعبر على المواطن الديمقراطي النشط والمهتم بالسياسة، وبعض ثيمات الثقافة الرعوية التي تعكس عجز المواطن على إصدار أحكام وتقييمات في المجال السياسي، واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها وطاعتها لقصوره عن تصور بدائل أخرى، معضرورة الإشارة إلى أن هذا التركيب التي تحدثنا عنه مسألة عادية؛ لصعوبة وجود نمط واحد لدى جميع أفراد مجتمع معين. فحتى المجتمعات الديمقراطية لا يمكن تعميم توفر جميع أفرادها على ثقافة ديمقراطية وقيم موحدة ومتجانسة. وأخيرا، لابد من تحسين صورة الانتخابات والأحزاب السياسية التي تعتبر أحد الوسائط الأساسية التي تنقل مطالب المجتمع إلى الأنظمة السياسية، رغم التغيرات البنيوية العديدة، وظهور وسائط جديدة تسمح للأفراد بممارسة السياسة والتعبير عن أفكارهم خارج هذه الوسائط التقليدية، التي تظل رغم هذه التحولات أحد الأدوات الضرورية في تنظيم العلاقة السلمية بين المجتمع والدولة.

البيبلوغرافيا

■ **الكتب:**

• **محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ط.10، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.**

• **محمد الرضواني، في الثقافة السياسية بالمغرب، ط.1، الرباط، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، 2015.**

• **محمد المساوي، ابراهيم أولتيت، محمد كولفرني، الظاهرة الانتخابية بالمغرب – أبحاث ميدانية بجهة سوس ماسة، ط1، دار العرفان أكادير، 2017.**

■ **الأطاريح :**

• **لؤي خزعل جبر، الذاكرة التاريخية والثقافة السياسية وعلاقتهما بالعجز المُتعلم الجمعي، أطروحة دكتوراه في علم النفس، بغداد، 2015-2014.**

• **عمر السويني، مساهمة في دراسة الثقافة السياسية للطبقات الوسطى بالمغرب – إقليم سطات أنموذجا-، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2014-2013.**

■ **المقالات:**

• **زين العابدين معو، دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية" مجلة العلوم السياسية، العدد 5، جوان 2016.**

■ **لائحة المراجع باللغة الأجنبية:**

• **Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes andDemocracy in Five Nations, California: Sage publications Newbury Park, 1965.**

• **Bertrand Badie, le développement politique, Préface de Georges lavauEconomica, Paris, 1981.**

• **Gabriel Almond et Bingham Powell, Analyse Comparée Des Systèmes Politiques, paris, 1972.**

• **Lucian W. Py, Sidney Verban, Political Culture and PoliticalDevelopment, UniversityPress, Princeton, 1969.**

• **RahmaBourqia, Culture Politique au Maroc, Le Harmattan, Ecole-Polytechnique, Paris, 2011.**

• **Yand. Zhong, Political Culture & Participation in Urban China New Perspectives on Chinese Politics and Society, Shanghai, China, 2018.**

الشباب المغربي و الثقافة السياسية :
بين العزوف السياسي وإطارات الانتماء الجديدة

يوسف أكلزي

باحث في علم الاجتماع
جامعة شعيب الدكالي-
الجديدة

ملخص :

يشكل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و40 سنة مكونا رئيسيا داخل البنية الديموغرافية للمجتمع المغربي، حيث تقدر نسبته، حسب إحصاء السكنى والسكن لسنة 2014، ما يزيد عن 11 مليون نسمة وهي نسبة تناهز ثلث سكان المغرب. وعليه، ونظرا للحضور الديموغرافي القوي لهاته الفئة، علاوة على تنوع واختلاف مكوناتها (ثقافيا، اجتماعي او مجاليا..) يمكن القول، بأنها فئة مؤثرة وقادرة على رسم ملامح وحدود الخريطة السياسية في مجتمعنا.

في هذا السياق تأتي الورقة البحثية من أجل المساهمة في مقاربة موضوع ثقافة الشباب السياسية. وذلك انطلاقا من إشكالية بحثية تروم رصد تصورات وتمثلات الشباب المغربي حول واقع وآفاق الممارسة السياسية بالمغرب وتوصيف وتنصيف بعض أشكال المشاركة السياسية عند هذه الفئة. وكيف تؤثر هاته التصورات والتمثلات وغيرها على تحديد مدى تأثير الشباب المغربي على الخريطة السياسية.

من أجل الإجابة عن الإشكالية أعلاه، سنعتمد على المنهج الكمي عبر تقنية الاستمارة والتي نقترح تقسيمها إلى ثلاث محاور أساسية؛ يتعلق المحور الأول بتحديد معلومات المبحوث العامة إضافة لمستواه السوسيو-اقتصادي، في حين تناول المحور الرئيسي الثاني ثقافة المبحوث الشاب السياسية من خلال محاولة تقييم معارفه ومعلوماته حول السياسة والعملية السياسية. بينما انكب المحور الثالث على رصد مختلف أشكال سلوك المبحوث الانتخابي.

- **الكلمات المفتاحية:** الشباب، الثقافة السياسية، السلوك الانتخابي، المجتمع المغربي.

Abstract:

In these days, youngsters, between the age of 18 and 40, constitute a key component of the demographic structure of Moroccan society. According to the 2014 population census, their percentage is estimated at more than 11 million people, which is about one third of the Moroccan population. Thus and given the strong demographic presence of this group, in addition to the diversity and difference of its components (culturally, socially, spatially, ..) it can be said that it is an influential group capable of drawing the characteristic and boundaries of the political map in our society.

In the mentioned context, this paper comes in order to contribute to an approach to the issue of youth's political culture. This is based on a research problematic that aims to detect the perceptions and representations about the reality and prospects of political practice in Morocco according to Moroccan youth, to describe and classify some forms of political participation concerning this category as well as how do these perceptions, representations among others affect the determination of the extent of the influence of Moroccan youth on the political map.

In order to answer the above problematic, we will rely on the quantitative approach through the questionnaire technique, which we propose to divide into three main axes; The first axis is about determining the general information of the respondent in addition to his socio-economic level, while the second major axis deals with the political culture of the young respondent by trying to evaluate his knowledge and information about politics and the political process. The third axis focuses on identifying the various forms of the respondent's electoral behavior.

- **Keywords:** Youth, political culture, electoral behavior, Moroccan society.

يعرف المغرب اليوم حضورا ديموغرافيا قويا لفئة الشباب، تحديدا تلك المتراوحة أعمارهم

بين 18 و40 سنة، حيث يشكلون مكونا رئيسيا داخل البنية الديموغرافية للمجتمع المغربي،إذ تمثل نسبتهم ما يناهز 34% من الساكنة المغربية[1]. هذا وبالنظر إلى اختلاف وتمايز مكونات هاته الفئة ثقافيا، اجتماعيا ومجاليا، يمكن القولب أنها فئة مؤثرة وقادرة إلى حد كبير على رسم ملامح وحدود الخريطة السياسية في مجتمعنا.

هذا وتعد مشاركة الشباب المغربي في الشأن العام، من المسائل الفكرية التي شغلت ولا تزال عددا من المفكرين والمشتغلين في حقول معرفية مختلفة: السياسة، القانون، علم الاجتماع.. وقد أسفرت الدراسات التي تناولت علاقة الشباب بالسياسة عن نتائج متباينة ومختلفة،فمنهم من ذهب للقول بوجود حالة من العزوف، نتيجة لانعدام الثقة في المؤسسات الحزبية والتنظيمات النقابية، وتعبيرا عن عدم الرضى عن أدائها[2]، بينما اعتبر آخرون أن الشباب يعيش حالة من "الإحباط"[3] لأن النسق الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المغربي لم يتح لهم إمكانية تحقيق انتظاراتهم وتطلعاتهم. هذا ويعد علم الاجتماع بدوره أحد الحقول المعرفية التي تناولت علاقة الشباب المغربي بالسياسة، حيث كانت هذه العلاقة، ومنذ ستينات القرن الماضي، موضوعا لعدد من الدراسات الميدانية،والمستندة على مقاربات وتقنيات عدة وذلك في مدن مختلفة.

وبالرغم مما "اتهم" به الشباب من عدم التسيّس وقلة الاهتمام بما يجري في الساحة السياسية من أحداث ومجريات؛ حيث أضحى عزوف هذه الفئة عن الشأن العام عموما، والشأن السياسي تحديدا سمة تطبع علاقة الشباب بالسياسة. وسعيا منا لمساءلة واقع مشاركة الشباب المغربي السياسية ومدى تعاطيه مع القضايا المتصلة بالثقافة السياسية، تأتي هاته الورقة، وذلك جوابا على إشكالية تروم رصد تصورات وتمثلات الشباب المغربي حول واقع وآفاق الممارسة السياسية بالمغرب وتوصيف وتنصيف بعض أشكال المشاركة السياسية عند هذه الفئة. وكيف تؤثر هاته التصورات والتمثلات وغيرها على تحديد مدى تأثير الشباب المغربي على الخريطة السياسية.

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا المنهج الكمي عبر استخدام تقنية الاستمارة التي شملت عينة بحثية مكونة من مائة شاب وشابة من مدينة الجديدة. وقد ارتأينا تضمين الاستمارة ثلاث محاور أساسية جاءت كالتالي: يتعلق المحور الأول بتحديد معلومات المبحوث العامة إضافة لمستواه السوسيو-اقتصادي،في حين يختص المحور الثاني بثقافة الشاب السياسية من خلال محاولة تقييم معارفه ومعلوماته حول السياسة والعملية السياسية، بينما انكب المحور الثالث على رصد مختلف أشكال سلوك الشباب الانتخابي.

قبل التطرق لما أسفر عنه بحثنا الميداني، سننكب في مرحلة أولى، على محاولة بناء مفهوم

سوسيولوجي للشباب، ثم نقدم في مرحلة ثانية، أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشباب المغربي والسياسة وهو استحضار لا يدعي الشمولية، بقدر ما نسعى من خلاله تقديم عدد من الدراسات التي عالجت الموضوع انطلاقا من سجلات متعددة، وفترات زمنية متباينة، وتقنيات بحث مختلفة. هذا قبل أن نتوقف عند بعض النتائج والخلاصات التي تمخضت عن بحثنا الميداني. لننهي الورقة البحثية بمناقشة هذه النتائج ومحاولة فهمها على ضوء عدة دراسات وآفاق.

I. نحو بناء سوسيولوجي لمفهوم الشباب:

يبدوا مفهوم "الشباب" بديهيا وبسيطا، إلا أن عملية ضبطه وتحديده هو أمر في غاية الصعوبة خاصة في العلوم الاجتماعية[4]. ولعل الأمر يعزى لغياب تعريف محدد لهذا المفهوم بالنظر لتعدد المقاربات والحقول المعرفية التي تتناوله، وهو ما يجعل منه مفهوما "ضبابيا ومنفلتا"، وهذا ما ينعكس بشكل واقعي على مكانة الشباب داخل مجتمع غير قادر على تحديد حدود وملامحه[5].

يدفعنا الحضور الديموغرافي القوي للشباب داخل للمجتمع المغربي لضرورة تحديد هذا المفهوم وإيجاد الحدود الفاصلة بينه وبين باقي الأعمار/الفئات. فإذا كان محدد السن من أهم المعايير التي ينبنى عليها تحديد مرحلة الشباب، خصوصا في الدراسات الديموغرافية والإحصائية، فإن هذا التحديد ينطوي على كثير من الاختزال، حيث يقتصر في هذا التحديد على الخصائص الفيزيولوجية والبيولوجية فقط، وهو ما يقود لإقصاء عدد من المحددات النفسية والاجتماعية والاقتصادية.. الأمر الذي يقود لتبني الفكرة القائلة"بارتباط مكانة الشباب بالتردد والشك"[6]،حيث صار من الصعب الحسم في حدود ومميزات هذه المكانة.

1- Maroc en chiffres 2020. Haut Commissariat du Plan. 2020. P 18.

2 -Hassan Rachik. Rapport de Synthèse de l'Enquête Nationale sur les Valeurs, Cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc.2005.p. 55.

3 - Rahma Bourqia, El Ayadi Mohamed, El Harras Mokhtar, Hassan Rachik, jeunes et Valeurs Religieuses, Casablanca, Eddif-CODESRIA. 2000, p. 24.

-Mohamed El Ayadi, Hassan Rachik, Mohammed Tozy, l'islam au quotidien- Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Casablanca, Éd. Prologues. 2007.p. 140-143.

4 - Olivier Galland, Sociologie de la jeunesse. L'entrée dans la vie, Armand Colin, 1991, réédition en 2001.

5 - هناء شريكي، الشباب والجمعيات التنموية: بين التحولات الاجتماعية والمنظومة القيمية.دراسة ميدانية بجهة الرباط-سلا- زمور- زعير، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011-2010. ص198.

6 - K. Evant, A. Furlong. Niches, transitions, trajectoires… De quelques théories et représentations des passages à la jeunesse. Lien social et Politiques-RIAC. 43. Printemps 2000. p. 45.

إن تباين محددات الشباب واختلاف ظروفه الاجتماعية والثقافية، يجعل منه مفهوما متعدد الأبعاد وذلك انطلاقا من تعدد واختلاف المقاربات والحقول المعرفية التي تتخذ من الشباب موضوعا لها؛ وعليه، تسعفنا العودة لعدد من الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت تيمة الشباب، في محاولة منا لمقاربة هذا المفهوم، والخروج به من نفق التعريفات الاختزالية إلى تعريفات أكثر عمومية وشمولية. وعليه، عند محاولة تعريف الشباب نقف،على صعوبة تحديد المفهوم لنصبح،حسب تعبير مادلين كوتيMa deleine GAUTHIER،أمام "كلمة واحدة لكن ذات تعاريف متعددة"[7]. بناء عليه، تصبح دراسة الشباب أكثر تعقيدا عندا عتبار هذه الفئة معطى اجتماعيا وثقافيا وبالتالي التعاطي معه باعتباره "ظاهرة مبنية اجتماعيا وثقافيا[8]"، وتجاوز اختزالها في مجرد شريحة عمرية أو متغيرة رقمية.

عطفا على ما سبق، اعتبر بيير بورديو Pierre Bourdieu"الشباب مجرد كلمة"[9]، وذلك من منطلق الصعوبات التي يطرحها التعريف الذي يحتكم للسن فقط في تحديده لهاته الفئة، فالحدود بين الأعمار هي حدود اعتباطية، لا تسمح بمعرفة أين يبدأ الشباب وأين ينتهي لتبدأ مرحلة عمرية أخرى.فالفئات العمرية ليست سوى نتاجات اجتماعية ترتبط بسياقاتها التاريخية وتتخذ أشكالا متعددة ومتغيرة حسب الثقافات والمجتمعات، فلكل مجتمع بناؤه الخاص للمفهوم وبالتالي فلكل مجتمع شبابه ولكل شباب قضاياه وأسئلته.

إن نعته للشباب ب"مجرد كلمة" هو محاولة منه،حصره داخل دراسة "صراع تصنيفات"، وذلك كون الشباب ليس لهم عن بإلابوض عهد اخل سياقها لاجتماعي لأن السنه وقبل كل شيء "شكلا جتماعي"، يميز من خلال هال مجتمع بين مختلف الفئات العمرية. والقصد من هذا النعت التنبيه لصعوبات تحديد المفهوم، إذ أن الشباب كلمة ليسلها معنى فيحد ذاتها و لاتكتسب معنى إلا منخلا لإعادة بنائها سوسيولوجيا، وذلك لاعتبار السن مع طبيولوجيا متحكما فيه اجتماعيا[10]، الأمر الذي يجعل مرحلة الشباب فئة اجتماعية ذات حدود غير ثابتة[11]، يتم تخطيها بمجرد تخطيط قسمرور معين كالحصول على عملا و الانتقال من الأسرة الموجهة إلى الأسرة المنجبة أو بإنجاب الابن الأول...

يستدعي هذا الارتباك على المستوى المفاهيمي إذن، الاستعانة بمجموعة من المؤشرات باعتبارها مداخل بإمكانها توضيح الاضطراب و التشويش الذي يشوب هذا المفهوم. وبالعودة لموضوع العتبات، يرى أوليفيي غالونOlivier Galland، وهو المختص في سوسيولوجيا الشباب، بوجود أربع عتبات، غالبا ما يتم الاحتكام لها في تحديد الانتقال لسن الشباب، و يمكن إجمال هذه العتبات كالتالي: نهاية المسار الدراسي، الحصول على عمل والانخراط في الحياة المهنية، مغادرة منزل الوالدين وأخيرا تكوين أسرة. ويمكن حسب الكاتب، تصنيف هاته العتبات، وفق محورين مختلفين: محور "عام"، وهو محور المدرسة والعمل، وآخر "خاص"، وهو المحور الأسري

والزواجي[12].

وهكذا وبناء على ما سبق، يرى غالون، أن سن الشباب يتحدد انطلاقا من الاستقلالية الاقتصادية، الإقاماتية والعاطفية[13]. وهي محطات يصعب وضعه اداخل مخطط زمني نمطيو نموذجي، يخضع لنفس المعايير ويتناسب مع جميع الشباب باختلافا نتماءاتهم الاجتماعية والثقافية. وعليه، تتعدد الصور التيتتكو نحول الشباب، ويعد تشك لهذه الصور المتعددة وليدت عقد الواقع الاجتماع يوب التالي اختلاف تمثلات المجتمع حول الشباب. وعليه، اعتبر غالون أن "الفئات العمرية هي نتاجات اجتماعية تتطور عبر التاريخ وتتخذ أشكالا ومفاهيم حسب الأوضاع والحالات الاجتماعية"[14]. إن الدافع وراء استعراض مختلف هذه المؤشرات هو فسح المجال للتعرف على الكيفية التي ينتقل من خلالها الفرد من مرحلة إلى أخرى سواء تعلق الأمر بالدراسة،الزواج،الشغل أو المشاركة في الحياة العامة...؛محطات غالبا مات ماعتبارها "عتبات الولوج إلى حياة الكبار" [15] وذلك لأنتخطيها يمكن الفرد منتقلد مكاناتا جتماعية جديدة.

هذا وتخلص دي فيلديCécile VAN DE VELDEبدورها، إلى أن سن الشباب يفقد استقراره. بالنظر لتطور أشكال العمل أكثر مرونة ومع اتخاد الرابط الزواجي لشكل تعاقدي، كل هذا يدفع للقول، حسب الكاتبة، ل"ابتعاد الانتقال من مرحلة عمرية لأخرى عن المسارات الخطية التي كانت حتى وقت قصير تبدوا قدرية"[16].

إذن، ينظر للشباب على أنه "سن انتقالي"[17]تختلف حدوده حسب تنظيم المجتمعات، لكن

7 - Madeleine GAUTHIER. La jeunesse: un mot, mais combien de définitions. Définir la jeunesse, 1999, pp. 9-27. p. 9.

8 - Vincenzo CICCHELLI. Les jeunes adultes comme objet théorique. Revue des politiques sociales et familiales, 2001, vol. 65, no 1. p. 5.

9 - Pierre Bourdieu, question en sociologie, Paris, minuit ,1984. p.143.

10 - P. Bourdieu, Op cit. p.144.

11 - M. El Ayadi, H Rachik, M Tozy, Op cit. p. 101.

12 - Olivier Galland, L'entrée dans la vie adulte en France. Bilan et perspectives sociologiques. Sociologie et sociétés, 1996, vol. 28, no 1, pp. 37-46.P: 39

13 - O.Galland, Ibid, P 40.

14 - O. Galland, Sociologie de la jeunesse. L'entrée dans la vie, Armand Colin, 1991, réédition en 2001.

15 - O. Galland. Entrer dans la vie adulte : des étapes toujours plus tardives mais resserrées. Economie et Statistiques. n° 337-338. 2000. p. 14.

16 - Cécile VAN DE VELDE, Devenir adulte: sociologie comparée de la jeunesse en Europe. Presses universitaires de France, 2008.

17 - M. GAUTHIER, L'âge des jeunes: Un fait social instable, Lien social et Politiques, n° 43. 2000, p. 23

أيضا وفق التمثلات التي تكونها هاته المجتمعات حوله، ليشكل بالتالي واقعة اجتماعية "غير ثابتة" كما أسلفنا، إذ يتضح ذلك من خلال "حدود السن التي يفرضها التنظيم الاجتماعي الذي يعتبر بدوره متغيرا وغير قار، لأن السن هو الآخر سيرورة دينامية غير مستقرة"[18].

هذا وتجدر الإشارة هنا، إلى صعوبة الحديث عن الشباب كفئة متجانسة اجتماعيا، حيث بينت الدراسات أن هناك"شبابا" بصيغة الجمع. حيث يؤثر وسط الإقامة والنوع وغيرها من المتغيرات على تمثلاتهم والفرص التي تتاح لهم. فعلى سبيل المثال، لا يعيش الشاب القروي مساراته العمرية بنفس الوثيرة التي يعيشها الشاب الحضري[19]. كما أن متغير النوع هو أيضا متغير دال على الاختلافات والتمايزات التي تعرفها هاته المرحلة (الشباب). حيث إن الشابة القروية، وعلى خلاف الشابة الحضرية،تمر مباشرة إلى مكانة الزوجة والأم[20]. كل هذا يقودنا للقول بصعوبة تحديد تعريف شامل وعام خاضع لمعايير موحدة، سيما إذا ما حللنا واقع الشباب المغربي على ضوء هذا التعدد الثقافي وتمايز الظروف الاجتماعية و الاقتصادية وهو ما يعقد الحسم في حدود و مميزات هذه الشريحة[21].

بناء على ما سبق، نخلص إلى أنه لا يستقيم بأي حال من الأحوال اختزال الشباب في حدود موضوعة بشكل مسبق،بل يجب استحضار عوامل أخرى تجعل منه فئة اجتماعية ذات حدود عمرية متغيرة وغير قارة.فالشباب،كما تتصورهما دلينكوتيي، كان"يظهر دائما كسن انتقالي تختلف حدوده من مجتمعل آخر نظرا لاختلاف التمثلا تحوله"[22].

II - الشباب المغربي والسياسة: دراسات، تقنيات ونتائج

يقودنا استحضار الأدبيات السوسيولوجية التي جعلت من علاقة الشباب بالسياسة موضوعا لها نقف على مفارقة في غاية الأهمية، فمقابل الحضور الديموغرافي القوي لهذه الشريحة في المجتمع المغربي، نلاحظ أن الشباب لا يحظى بنفس الحضور داخل الاهتمامات السوسيولوجية، وهو ما قاد لنعته ب"القريب الأفقر لأبحاث العلوم الاجتماعية" . وهو الشيء الذي يجعل "هذه الدراسات غير كافية العدد ولا تقدم إلا إجابات جزئية، حيث انحصرت غالبيتها على الشباب الحضري المتمدرس، تلاميذ أو طلبة، وارتكزت على الجانب القيمي وذلك باستعمال مقاربات كمية في غالب الأحيان"[23].

انطلاقا مما سبق ، سنسعى من خلال ما يلي، استحضار عدد من الدراسات الميدانية التي تناولت علاقة الشباب بالسياسة، وهو استحضار لا يدعي الشمولية، بقدر ما نهدف من خلاله تقديم عدد من الدراسات التي عالجت الموضوع انطلاقا من سجلات متعددة، وفترات زمنية متباينة، وتقنيات بحث مختلفة. انطلاقا مما سبق ، سنسعى من خلال ما يلي، استحضار

عدد من الدراسات الميدانية التي تناولت علاقة الشباب بالسياسة، وهو استحضار لا يدعي الشمولية، بقدر ما نهدف من خلاله تقديم عدد من الدراسات التي عالجت الموضوع انطلاقا من سجلات متعددة، وفترات زمنية متباينة، وتقنيات بحث مختلفة.

شهدت ستينات القرن الماضي، بداية الاهتمام السوسيولوجي بمسائل الشباب والمواضيع المرتبطة بهم، وكانت أول هذه الدراسات مع آندريه أدم[25] Adam André وشملت 418 تلميذا في المستوى الثانوي التأهيلي يتراوح سنهم بين 15 و22 في مدينتي الدار البيضاء وفاس وذلك سنة 1962، ومن بين النتائج التي تمخضت عنها الدراسة، هي أن غالبية المبحوثين عبروا عن عدم اهتمامهم بالسياسة، حيث جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

- في مدينة الدار البيضاء: 71.8% من الذكور و55.9% من الإناث،

- شباب مدينة فاس: 76.4% من الذكور و 60.4% من الإناث.

هذا ويصعب الحديث عن الدراسات السوسيولوجية حول الشباب بالمغرب دون استحضار إحدى أهمها. فرغم قدمه المتفقد قيمتها كدراسة رائدة في هذا الباب، وذلك راجع بالأساس، لكونها انكبت على دراسة الشباب"القروي"، من ناحية،ومن ناحية أخرى على اعتبار أنها استندت، على مقاربة كيفية وذلك عبر استعمال المقابلة(الفردية والجماعية)كتقنية لجمع المعطيات. حيث قام كل من بول باسكونPaul Pascon ومكي بنطاهرMekki Bentahar بدراسة شملت 296 شابا قرويا تتراوح أعمارهم بين 12 و30 سنة في مناطق: بني ملال، القنيطرة، مراكش وتازة . وقد تمكن الباحث ان من التعرف على آراء هموم واقفهم بخصوص

18 - هناء شريكي، سبق ذكره، 2011. ص199.

19 - هناء شريكي، نفس المصدر، ص120.

20 -Paul PASCON, Mekki BENTAHAR, Ce que disent 296 jeunes ruraux. Bulletin économique et social du Maroc, 1969, vol. 31, no 112-113.p. 212.

21 - هناء شريكي، الشباب المغربي والعمل الجمعوي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم. إنسانيات،68، أبريل-يونيو 2015، ص 56.

22 - M. Gauthier. ibid. p. 23.

23 - R. Bourqia, M. El Ayadi, M. El Herras, H. Rachik. Op cit. p. 9.

24 -Saloua zerhouni, Jeunes et Participation politique au Maroc, Maroc, Institut Royal des études stratégiques, 2008. P:06.

25 - Adam André, Une enquête auprès de la jeunesse musulmane au Maroc, Aix-en-Provence, Annales de la faculté des Lettres, 1962.

26 - P. Pascon, M. Bentaher,Op cit.

مواضيع مختلفة ومتعددة ذات صلة مباشرة بواقع هموم عيشهم. حيث ركزت الدراسة على المحاور التالية: المدرسة،الهوايات،الصداقة،العمل،المدينة والقرية، الشباب والجنس، المخزن، الأسرة، المال، المرأة، الماضي والحاضر.

وقد خلص الباحثان، بناء على هذه الدراسة، بخصوص الصورة التي يحملها الشباب عن تنظيم الدولة داخل القرية ونظرته مل علاقات السلطة السياسية إلى أن المخزن يتمثل في السلطات المحلية بالنسبة ل35%من المستجوبين،أما 24% من الشباب فهي قوى الضبط و العدل،و20% فهم ممثل والسكان،و11% المصالح التقنية للدولة.أما بخصوص التمثلات التي يحملها الشباب القروي عن المخزن،فهذه الفئة تعتبرهذا الأخير المؤسسة التي تستمد سلطتها مباشرة من الإله[27] ؛ إن المخزن، بالنسبة للشاب القروي هو الذي يخلق المبادرة لكنه بالمقابل غالبا ما يقصر في تأدية واجباته[28].

ومن بين الدراسات الميدانية التي تناولت بشكل معمق مسألة علاقة الشباب بالسياسة وحاولت مقاربة السلوك السياسي للشباب المغربي،تلك التي أشرف عليها كل من Monte Palmer وMima Nedelcovych، وذلك سنتي 1978 و1979، شملت حوالي 500 طالب بجامعة محمد الخامس بالرباط[29]، وقد ناقش الباحثان علاقة الشباب بالسياسة، درجة الاهتمام والفعالية السياسية وأيضا المشاركة الانتخابية للشباب.

أبانت نتائج هذه الدراسة على أن غالبية الشباب يملكون بعض المعارف السياسية ولهم معرفة ممتازة حول النظام السياسي، بالرغم من أن المستطلعين أظهروا معرفة بأهمية المشاركة في الانتخابات، إلا أنهم لم يصوتوا بشكل كبير حيث أشارت الدراسة إلى أنه فقط 25% من المستطلعين شاركوا في الانتخابات الجماعية لسنة 1976 قبل أن تتراجع النسبة في الانتخابات التشريعية 1976 ب 3%. كما أن غالبية الطلبة المستجوبين فسروا عزوفهم عن المشاركة بمشروعية ومصداقية المؤسسات السياسية.

من جهة أخرى، لا يرى المستجوبون أن بإمكانهم التأثير والتغيير في الساحة السياسية استنادا إلى الوسائل المشروعة، وأظهروا تفضيلا للطرق غير التقليدية للمشاركة السياسية حيث إن 30% يرون بأن بإمكانهم التغيير عن طريق الاحتجاج و11% يشاركون إما في الإضرابات أو الكتابة الصحفية أو عن طريق مراسلة المسؤولين. هذا وقد أشار الباحثان إلى أن البحث تم إجراؤه في فترة تعرف ارتفاع الأشكال الاحتجاجية، وهذا ما يفسر تفضيل هذا النوع من أشكال المشاركة السياسية من طرف المبحوثين.

هذا وقد بينت دراسات أخرى "تسيّس" شباب الستينات والسبعينات، حيث اهتمت بتحليل الحركات الطلابية والدور السياسي للإتحاد الوطني لطلبة المغرب، ونذكر من بين هذه

الدراسات: دراسة عبد اللطيف منونيAbdeltif Menouni الموسومة ب"الاتحاد الوطني للطلبة بالمغرب"[30]، وكذلك دراسة حفار البيارAbdeljalil Haffarlabiar "الدور السياسي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب"[31]، كما خص محمد ضريف Mohamed Darifهو الآخر الشباب بدراسة اختار لها كعنوان: "الحركة الطلابية المغربية: دراسة في أزمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب 1956" [32]. وقد أشار محمد العيادي Mohammed El Ayadiفي مقالة له حول حركات الشباب في المغرب ل"ظهور أنتلجنسيا سياسية جديدة في سنوات الستينات والسبعينات"[33]. فبين سنوات 1968 و 1973، شكلت الجامعة المغربية فضاء للتعبير السياسي للشباب ولعبت دورا مهما في تنشئتهم السياسية. فحسب الباحث، فقد أصبح الإتحاد الوطني لطلبة المغرب "قوة رئيسية لمعارضة السلطة واختياراتها، في وقت اضطهاد أحزاب المعارضة الرئيسية" وهذا ما يفسر درجة الانخراط السياسي لشباب تلك المرحلة.

وبخلاف ما سبق، أبان شباب التسعينات عن اتجاهات معاكسة تماما، حيث خلصت الدراسة التي أشرف عليها كل من رحمة بورقيةRahma Bourqia، مختار الهراس Mokhtar El Harras وإدريس بنسعيد Driss Bensaidوالتي شملت 500 شاب وذلك سنتي 1991 و1992[34]، إلى تأكيد ضعف انخراط الشباب في الأحزاب السياسية (10.8%) وعن قلة ثقة هذه الفئة الاجتماعية في المؤسسات الحزبية (1.8%) وفي الدولة أيضا (2.2%)[35].

26 - P. Pascon, M. Bentaher,Op cit.

27 - P. Pascon, M. Bentaher,Op cit. p. 231.

28 - Ibid. p.232.

29 - M. Palmer, M. Nedelcovych, «The political behavior of Moroccan students», Journal of Arab Affairs, Vol 3, N° 1, juin, 1984.

30 - A. Menouni, L'Union Nationale des Étudiants du Maroc, Mémoire de DES, Université Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Rabat, 1970.

31 - A. Haffarlabiar, Le rôle politique de l'Union Nationale des Étudiants du Maroc, Mémoire de DEA, Université de Droit, d'Économie et des Sciences Sociales de Paris II, octobre 1981.

32 - M. Darif, Le mouvement estudiantin marocain : une lecture dans la crise de l'UNEM 1956, Publications de la Revue Marocaine de Sociologie Politique (en arabe), 1996.

33 -M. El-Ayadi, Les mouvements de la jeunesse au Maroc, l'émergence d'une nouvelle intelligentsia politique durant les années soixante et soixante-dix, in Le Saout, Didier et Rollinde, Marguerite (dir), Émeutes etmouvements sociaux au Maghreb, perspective comparée, Karthala-Institut Maghreb-Europe, 1999.

34 -R. Bourqia, M. El Harras, D. Bensaid, Jeunesse estudiantine marocaine, valeurs et stratégies, Rabat, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines 1995.

35 - ibid, p. 09.

كما خلصت دراسة أخرى قامت بها مجموعة البحث والدراسات السوسيولوجية بالرباط[36]شملت عينة تتكون من 865 تلميذا وطالبا سنة 1995، إلى ابتعاد الشباب عن السياسة وتأكيدها على عدم تسيس الشباب، فحسب نتائج هاته الدراسة، 15.1% فقط من المبحوثين منخرطين في جمعيات المجتمع المدني، وضمن 131 شابا فقط 7 من عبروا عن انتمائهم لجمعية أو حزب سياسيين، بمعنى 0.8% من العينة[37].

وفي تحليلها لعلاقة الشباب بالسياسة تأتي دراسة مونية بناني شرايبي-Mounia Bennani Chraïbi التي وسمتها ب"الشباب المغربي بين الخضوع والتمرد"[38]، وتكمن جدة هذه الدراسة كونها، منجهة، اعتمدت خلالها الباحثة على المقابلات المعمقة كتقنية بحثية متيحة بذلك للشباب فرصة الحديث و التعبير عن مواقفهم و انتظاراتهم ،و منجهة ثانية، في طبيعة المواضيع التي تم التطرق إليها والتي تتمحور حول :المسار الأسري،الدراسي والمهني،الانتظارات والاختيارات....

تبعا لهذه الدراسة، تظل مسألة اندماج الشباب، صعبة بالنظر لأن النسق الاجتماعي والسياسي لايمكنهم من تحقيق انتظاراتهم، وهو ما يقود لشعورهم بالإحباط. فمازال تتشكل الدولة، مركزا للقوة العارفة بكل شيء، الأمر الذي حول المخزن، حسب تمثل الشباب المستجوب في هذه الدراسة، بشكل فعلي أو ضمني،المسؤول عن الرشوة، الظلم والجور و اللامساواة الاجتماعية، ...وتفرز هذه العوامل مجتمعة جملة من التمثلات التي تحكم العلاقة بالسياسي، وبالتالي بمختلف وسطائه المفترضين (الدولة،الأحزاب، ..)،مما يجعل الفرد في محاولة مستمرة للانفصال عن الجماعة، وبالتالي إفراز فرد يسعى جاهدا إلى إعادة التفكير و إعادة بناء علاقاته مع الآخرين. وفي دراسة أخرى[39]، تؤكد نفس الباحثة على عدم ثقة الشباب في الطبقة السياسية المغربية، وفي الأحزاب السياسية وأيضا في المؤسسة البرلمانية وفي العملية الانتخابية برمتها.

نشر المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية سنة 2009، دراسة أجرتها سلوى زرهوني Saloua Zerhouni حول الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب[40]، حاولت الدراسة التعرف على الطرق التي يستعملها الشباب في المشاركة السياسية، وقد أظهرت الدراسة اهتمام الشباب بما يجري في الساحة السياسية وذلك نتيجة انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، وبرغم هذه المعرفة إلا أن سلوك الامتناع عن التصويت هو السائد بين صفوفهم. كما تؤكد الدراسة على أن النوع الاجتماعي والمستوى السوسيو-اقتصادي ليسا بالضرورة محددين لتسيس الشباب ولسلوكهم الانتخابي. وأخيرا، تشير الدراسة إلى تصاعد أشكال جديدة غير تقليدية للمشاركة السياسية عند الشباب، مثل توقيع العوارض، المشاركة في الاحتجاجات، التظاهرات و إضرابات..

ومن بين الدراسات التي أنجزت حول المشاركة السياسية للشباب يمكن أن نستحضر دراسة

أشرفت عليها مؤسسة قرطبة[41]، وقد استندت، على تقنيات كيفية، حيث تم اعتماد المقابلة الفردية و المجموعات البؤرية. همت الأولى عددا من القيادات الشبابية الوطنية و المحلية في المجال ينال سياسي والمدني، في حين ضمت المجموعات البؤرية شبابا تم اختيارهم بشكل عشوائي. ومن بين أهم ما تمخض عن هذا البحث يمكن أن نذكر: يؤكد البحث أن الشباب لا يعرفوا نعدد الأحزاب السياسية بالمغرب، لكنهم يعرفون أنها كثيرة، ويحصرونها بين 24 و 42 حزبا سياسيا. أما بخصوص الانخراط في الأحزاب السياسية، فقد عبر أربعة شباب فقط من مجموع المشاركين عن انخراطهم، وقد أعزى الباقون عدم انتمائهم لمجموعة من الأسباب، يمكن إجمالها في:غياب الثقة في الأحزاب السياسية، غياب الديمقراطية الفعلية،غياب الظروف المجتمعية المساعدة على الانخراط في الأحزاب السياسية،غياب التشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية،عدم توفر الوقت الكافي بسبب الانشغال بالدراسة، غياب الرغبة في العمل الحزبي..

أما بخصوص مشاركة الشباب الانتخابية، فقد أعرب 15 شابا فقط من أصل 105من المشاركين في المجموعات البؤرية عن مشاركتهم في حملة انتخابية سابقة، 11 منهم فعلوا ذلك للحصول على مقابل مادي يتراوح بين 50 و 200درهم. وأغلب الذي نلم يشاركوا أرجعوا سبب ذلك إلى عدم ثقتهم في العملية الانتخابية والى عدم وفاء المرشحين بوعودهم[42].

وفيما يتعلق بالتسجيل في اللوائح الانتخابية أكد ما يزيد عن ثلث المشاركين تسجيلهم، وحوالي نصف المسجلين فعلوا ذلك عن طريق الانترنت. وتكمن أسباب عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية عموما، في؛ عدم الثقة في العملية الانتخابية. غياب الثقة في الأحزاب السياسية وضعف جاذبية الترشيحات المقدمة في الاستحقاقات الانتخابية[43].

يقودنا البحث عن الدراسات التي حاولت مقاربة العلاقة بين الشباب والسياسة بالمغرب، إلى المقال الموسوم ب"مشاركة وامتناع الشباب بالمغرب"[44]. حيث يعد هذا المقال ثمرة بحث

36 -R Bourqia, M El-Ayadi, M El Harras, H Rachik, Op cit.

37 - ibid, p. 15.

38 - Mounia Bennani-Chraïbi, Soumis et rebelles, les jeunes au Maroc, Paris, Editions CNRS, 1994.

39 -Mounia Bennani-Chraïbi, Sujets en quête de citoyenneté: le Maroc au miroir des législatives de juin 1993, in Monde Arabe Maghreb Machrek, N° 148, avril-juin 1995, pp. 17-27.

40 - Saloua Zerhouni, Op cit, P:6.

41 - محمد باسكمنار، المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغربي بعد تحولات الربيع العربي، مؤسسة قرطبة، جنيف، 2015.

42 - محمد باسكمنار، نفس المصدر، ص:20.

43 - نفس المصدر، ص: 21.

44 - S Zerhouni,. Explaining Youth Participation and Non-Participation in Morocco. Power 2 Youth, Working Paper No. 36, 2017.

ميداني يستند من جهة على معطيات كمية تتحدد في استطلاع وطني شمل 1022 شابا وشابة. ومن جهة أخرى على معطيات كيفية اعتمدت على المقابلات والمجموعات البؤرية.

يسلط البحث الضوء على تأثير مركزية السلطة والممارسات السياسية على عدم مشاركة الشباب. حيث تظهر الدراسة أن الإطار المؤسساتي القائم يشكل عقبة وليس فرصة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية. إن مساحات المشاركة التي يتيحها لا تضمن بالضرورة التأثير على عمليات صنع القرار. كما تظهر الدراسة اهتماما محدودا بالمشاركة عبر المؤسسات القائمة، حيث ترى الباحثة، بناء على ما أسفر عنه البحث، بأن المجال السياسي النظامي فقد مصداقيته لدرجة أن مشاركة الشباب من خلال الأحزاب السياسية والانتخابات تعتبر لغالبية الشباب غير ذات جدوى.

في الواقع، في نظام ميسمه مركزية السلطة في يد النظام الملكي/المخزن، والمشهد الحزبي الخاضع للسيطرة والمؤسسات السياسية التي فقدت مصداقيتها، يدرك الشباب حدود تأثيرهم على القرارات العامة، حيث تقود البيانات الكمية والكيفية إلى استنتاج مفاده أن السياسيين والأحزاب منفصلون عن واقع الشباب وهمومهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن تجارب الشباب مع الإقصاء السياسي والتهميش تخلق عقبات كبيرة أمام مشاركتهم حيث يشعرون بأنهم مستبعدون من عمليات صنع القرار داخل أحزابهم وجمعياتهم وأن آرائهم لا تؤخذ على محمل الجد وهو ما يشير إلى وجود علاقة غريبة مع النظام وخيبة الأمل من العرض السياسي. وبالرغم من كل ما سبق، تظهر نتائج هذه الدراسة أن الشباب ليسوا غير مبالين سياسيا،فاهتمامهم بالسياسة مرتفع للغاية.

III. الثقافة السياسة والسلوك الانتخابي للشباب: نتائج البحث الميداني

في إطار محاولتنا المساهمة في الترصد لموضوع ثقافة الشباب السياسية بالدراسة والتحليل،عملنا بدورنا على إجراء بحث ميدانيير و ممساءلة واقع مشاركة الشباب المغربي السياسية ومدى تعاطيه مع القضايا المتصلة بالثقافة السياسية،وذلك جوابا على إشكالية بحثية تروم رصد تصورات وتمثلات الشباب المغربي حول واقع وآفاق الممارسة السياسية بالمغرب وتوصيف وتنصيف بعض أشكال المشاركة السياسية عند هذه الفئة.

للإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا على تقنية الاستمارة التي اقترحنا تقسيمها إلى ثلاث محاور أساسية؛ يتعلق المحور الأول بتحديد معلومات المبحوث العامة إضافة لمستواه السوسيو-اقتصادي، في حين تناول المحور الرئيسي الثاني ثقافة المبحوث الشاب السياسية من خلال محاولة تقييم معارفه ومعلوماته حول السياسة والعملية السياسية. بينما انكب المحور

الثالث على رصد مختلف أشكال سلوك المبحوث الانتخابي. وقد شملت عينة بحثنا 100 شاب وشابة من مدينة الجديدة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس وأبريل من عام 2021. وعليه، فالمعطيات والنسب التي سنأتي على ذكرها خلال هذا المحور هي نتائج بحثنا الميداني.

1 - الشباب المغربي والثقافة السياسية:

كغيره من المفاهيم النظرية والسياسية، فإن مفهوم "الثقافة السياسية" لا يحوز الاتفاق بين المنظرين والمفكرين، حيث اختلفوا في تحديد مفهوم للثقافة السياسية، وتحديد مكوناته، نظرا للعناصر المتشعبة التي يمسها؛ والتي تتراوح بين ما هو تاريخي، وما هو اجتماعي، وأيضا ما هو ذاتي، والتي ترتبط بدورها بعدد من عناصر المجتمع السياسي، وتتبلور من خلالها، وتتغير من خلال التفاعل معها.

عموما، فمفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الجديدة التي رأت النور في ستينات القرن المنصرم وبالتحديد سنة 1936، و يعتبر جابريل ألموند وفيربا من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية الدراسات السياسية، وذلك في بحث أجرياه حول خمس دول، حيث فحصا مفهوم الثقافة السياسية بشكل تجريبي وعرفاه على أنه "مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقته بنظمهم السياسية "[45].

هذا وقد توالت التعاريف التي حاولت أن تقارب مفهوم الثقافة السياسية بصفته مصطلحا حديثا، فكان من ضمن هذه التعريفات ما ذهب إليه فيليب برو بأنها: "مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى لتجربتهم الروتينية لعلاقتهم بالسلطة"[46]. ومن بين التعاريف المجاورة نجد أن الثقافة السياسية هي: "المواقف والتوجهات التي يتشاركها أفراد مجتمع إزاء نظامهم السياسي، بمعنى الاعتقادات، المعارف، الأحكام التي تتبلور إزاء النسق السياسي"[47]. كما أن هناك من ينظر إلى الثقافة السياسية كونها: "مجموع المعتقدات، المواقف، القيم، المثل، المشاعر والتقييمات السائدة تجاه النظام السياسي لبلد ما، وكذا دور الفرد داخل هذا النظام" [48]

بناء عليه، سنحاول في هذا الفصل الكشف عن مختلف التصورات التي يحملها الشباب

45 -Sidney VERBA, Gabriel ALMOND,The civic culture. Political attitudes and democracy in five nations, 1963, P: 38.

46 - Philippe Braud, Sociologie politique, Manuel, Paris, LGDJ, 8e édition, 2006, P:309.

47 - Mulumbati NGASHA,. Sociologie politique. Editions Africa, 1988, p.41.

48 -DIAMOND, Larry. Political culture and democracy in developing countries. London, Boulder, 1994, p. 7.

حول السياسة، من قبيل: درجة الاهتمام بالسياسة وبالأحداث السياسية، الانتخابات، عملية التصويت إضافة إلى تقييم الشباب لأداء المؤسسات السياسية بدء بالحزب مرورا بالبرلمان وانتهاء بالحكومة.

•درجة الاهتمام بالسياسة:

يحيل الوعي السياسي على الاهتمام والمعرفة السياسية التي يحملها الفرد والتي تمكنه من بلورة مواقف واستراتيجيات وتخول له التعاطي مع مواضيع سياسية ومناقشة الأحداث التي تعرفها هذه الساحة.فقد بلغت نسبة الذين أبدوا اهتمامهم الكبير بالسياسة وما يدور داخل الساحة السياسية بالمغرب 25%، في حين تحفظت نسبة كبيرة من العينة عن إبداء اهتمامها الكبير بالسياسة وأجابت باهتمامها المتوسط، حيث بلغت نسبة الذين عبروا عن اهتمامهم المتوسط بالسياسة 63%، هذا وعبرت نسبة 12% عن عدم اهتمامها بالسياسة.

إلا أن التناقض بدا واضحا من خلال طرح سؤال يبين درجة الأهلية السياسية لدى الشباب، حيث أنه لم يستطع سوى 09% من أفراد العينة التعرف على عدد الأحزاب بالمغرب، كما لم يتمكن سوى 23% من معرفة عدد الانتخابات التي عرفها المغرب بعد دستور 2011، فيما ارتفعت نسبة من تعرفوا على عدد الأحزاب الذين شكلوا الحكومة السابقة (40%).

• الشباب والمؤسسات السياسية:

ساهم تطور وسائل الإعلام وارتفاع المستوى التعليمي للشباب، وأيضا انفتاح الشباب على تجارب أخرى، في اكتساب معارف سياسية وتطوير معلوماتهم حول السياسة[49]. هذا وقد عبرت العينة عن قدرتها على تقييم عمل المؤسسات و إصدار أحكام عليها. فكما هو معلوم،تتحكم المؤسسات السياسية و مردوديتها في قدر مهم من تشكيل تصورات حول السياسة والسياسي، وعليه، سنقف على تصور الشباب لكل من المؤسسة الحزبية باعتبار الحزب السياسي أحد أهم التنظيمات السياسية تأثيرا على ثقافة وسلوك المواطنين، إضافة إلى المؤسسة التشريعية والحكومة كونهما أصحاب القرار فيم يخص الحياة اليومية للمواطن.

- الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم أجزاء النظام السياسي، كون هذه المؤسسة تلعب دور الوساطة بين السلطة/الدولة و المواطن، وذلك من خلال التثقيف، التوعية السياسية، التعبئة ومن خلال التمثيل والرقابة واقتراح حلول للمشاكل التي تعترض السير اليومي للمواطن.

بالنسبة للعينة التي استهدفها البحث، فقد عبرت نسبة تقدر ب26% عن رضاها عن أداء

و مردودية هذه المؤسسة السياسية، بينما أبدت نفس النسبة تقريبا (24%) عن عدم رضاها عن الأحزاب السياسية معتبرة أن لا دور لهذه المؤسسة في المجتمع، في حين عبرت نصف العينة (50%) عن الرضى النسبي عن أدائها.

- البرلمان:

يقوم البرلمان عادة بمراقبة ومساءلة الحكومة عن أدائها والمصادقة أو رفض القوانين والمدونات الجديدة، وإضافة إلى مهمته الرقابية، يضطلع البرلمان أيضا بسلطة تشريعية، حيث يحق للنواب اقتراح مشاريع قوانين، كما تحيل الحكومة مشاريعها القانونية على مجلسي النواب والمستشارين للمصادقة عليها.

وفيم يخص تقييم العينة لأدوار البرلمان المغربي، فقد عبرت نسبة كبيرة من العينة تقدر ب65% عن عدم رضاها عن مردودية هذه المؤسسة معتبرين أن دور البرلمان دور غير فعال، واقتصرت نسبة الذين يرون بفعالية البرلمان وأدائه في 11% وامتنعت باقي النسبة (24%) عن التعبير عن رأيها بهذا الخصوص.

- الحكومة:

ولم تسلم الحكومة هي الأخرى من التصور السلبي الذي يحمله الشباب حول المؤسسات، حيث أشاد ربع العينة (25%) بالحكومة معبرين عن رضاهم عن أدائها، أما نصف العينة (50%) فقد رأت بأن دور الحكومة هو دور غير فعال، وامتنع الربع الآخر عن الإجابة عن هذا السؤال.

قد يتساءل البعض ، إذا كان الشباب لا يثق في كل هذه المؤسسات. فما هي إذن المؤسسات التي تحظى بثقة المغربي؟ ربما نجد في البحث الوطني حول الرابط الاجتماعي[50] بعض عناصر الجواب عن هذا السؤال. حيث أسفر هذا الأخير على أن البرلمان لا يحظى سوى بثقة نسبة قليلة تقدر ب(13,3%) كما تصل الثقة لأدنى مستوياتها حينما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية (7,7%)، وتظل منظمات حقوق الإنسان هي أكثر المؤسسات المدنية ثقة (59,2%). كما خلص هذا البحث إلى أن المدرسة والجامعة هما المؤسستان اللتان تحظيان بثقة مرتفعة حيث بلغت النسبة توالیا 64,1% و63,6%، كما أن الجيش يحظى هو الآخر بثقة نسبة مهمة تقدر ب 61,1% [51].

49 -Saloua Zarhouni, Op cit, 2008,P:24.

50 - IRES, Rapport de l'enquête nationale sur le lien social au Maroc, 2012.

51 - IRES, ibid, P 74.

- الانتخابات:

تنبع أهمية الانتخابات في كونها تعطي الشرعية للسلطات المنتخبة، وتوفر إطارا للمشاركة السياسية للمواطنين عن طريق منحهم حق الاختيار، وهي بهذا مظهر من مظاهر الديموقراطية، وعليه، انطلاقا من هذه الأهمية استفسرنا عن موقف الشباب اليوم من الانتخابات، وقد أشارت غالبية العينة إلى موقف الضد من الانتخابات، حيث أشارت نسبة 87% إلى أن الشباب اليوم غير مقتنع بالانتخابات وما يتمخض عنها، بينما أعربت نسبة تقدر ب13% إلى الموقف الإيجابي من الانتخابات.

هذا وقد اختلفت أسباب هذا التصور السلبي للانتخابات، حيث رجحت نسبة مهمة من العينة تقدر ب 41% أن يكون السبب وراء ذلك هو ضعف الثقة في الأحزاب السياسية المغربية، بينما ارتأت نسبة 31% من الشباب أن السبب وراء التصور السلبي حول الانتخابات كون التصويت لن يغير شيئا، هذا وعبرت نسبة تقدر ب10% على أن عزوف الشباب عن المشاركة هو نوع من الاحتجاج عن الأوضاع السوسيو-اقتصادية، بينما رأت نسبة 5% أن السبب وراء ذلك يعود بالأساس إلى تراجع الحس الوطني ورجحت نفس النسبة بأن السبب يعود إلى كون الامتناع هو وسيلة فعالة للتغيير.

مبيان رقم 01: السبب وراء الموقف السلبي من الانتخابات

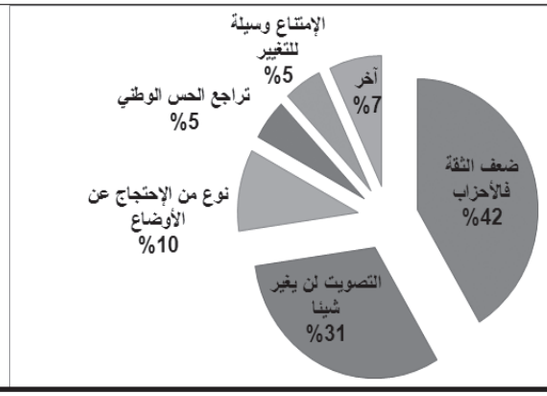

- التصويت:

يمكن أن نعرف التصويت بأنه أحد أنماط السلوك الانتخابي، ومن بين أهم مظاهر المشاركة السياسية وأبسطها وأيسرها ممارسة وذلك بالنظر إلى ما يتمخض عنه من تعيين مباشر أو غير مباشر للمنتخبين وصناع القرار وهو ما يعتبر مساهمة الفرد في تدبير الشأن المحلى أو الوطني.

في سياق الكشف عن تمثل الشباب لعملية التصويت، أعربت نسبة أعربت نسبة 34%

من العينة إلى أن التصويت بالنسبة لها نابع من رغبة في التغيير، بينما أشارت نسبة 27% إلى أن التصويت حسب وجهة نظرها هو اقتناع بحزب، وأعربت نسبة 18% إلى أن التصويت واجب وطني بالنسبة لها، وقالت نسبة 14% أن التصويت بالنسبة لها مرتبط بشبكة العلاقات، بينما اختلفت باقي الأجوبة التي تقدر ب 7% بين: "**واجب على كل من يستمتع بكامل حقوقه كمواطن**"، "**على حساب البرنامج لي جايين بيه؛ كان مزيان نصوت ماكنش مزيان منصوتش**"، "**واجب وطني لو تحلت كل الأحزاب التي في الساحة السياسية بروح المسؤولية الوطنية**"، "**غباء وإهدار للوقت والمال**"، "**واجب وطني إذا توفر الوطن**"..

مبيان رقم 02: رأي العينة في التصويت

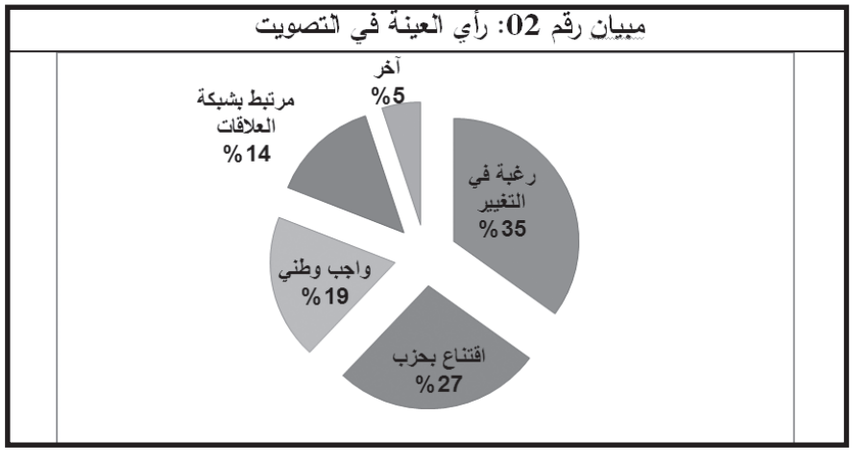

- دور التصويت في التغيير:

تم طرح سؤال حول مخرجات العملية الانتخابية، إضافة إلى دور المشاركة في التصويت وقدرتها على التغيير، وقد أعربت نسبة تقارب النصف (48%) عن تقييمها السلبي لعملية التصويت باعتبار هذا الأخيرة غير فعالة، وفيم يخص نسبة 33% فقد رأت أن للمشاركة في الانتخابات دور فعال في التغيير، وقد تحفظت باقي العينة (19%) عن الإجابة وإعطاء تقييمها حول دور الانتخابات.

- **تصور الشباب للسياسة:**

من خلال طرح سؤال حول تعريف السياسية، أو ماهية السياسة بالنسبة للشباب، أفرزت الإجابات هي الأخرى عددا من التعريفات التي يمكن تصنيفها وفق اتجاهين:

يحمل الشباب تصورات سلبية حول السياسة تحد من اهتمامهم وانخراطهم في السياسة، حيث وصم عدد كبير من المستجوبين 80% السياسة بصفات ونعوت سلبية من قبيل: "**سرقة، لعبة للتضليل، نفاق، مكر، خداع، دهاء، كذب، نصب، مسرحية متقنة، تخدير للمواطنين،**

مهرجان للضحك على الناس، الوهم، الاستهتار بالمواطن، استغلال الشعب، استغلال ثروة البلاد وتحقيق المصلحة الشخصية، سيطرة، فن توزيع المناصب، أحسن وسيلة لتحقيق الغنى بأسرع وقت، لعبة مصالح وعلاقات، ضحك على الذقون، مهنة أصحاب المال، نصب بطريقة قانونية، كذبة يصدقها المغفلون، تفاهة العصر، فن الكذب، وعود بعيدة عن الواقع، مجال معقد غير مفهوم، وعود بدون وفاء ..".

-هذا وقد أبدت نسبة تقدر ب20% نعوتا محايدة أقرب للتعريف الأكاديمي/العلمي للسياسة، حيث ترى هذه النسبة السياسة على أنها: **"تدبير النظام، تدبير الشأن العام، تغيير للأفضل، التنمية والتجديد، وسيلة لتنمية الوطن، وسيلة لإدارة شؤون الدولة وتلبية احتياجات المواطنين، الحق والواجب وتحقيق النظام، تسيير الشؤون الداخلية، مصدر للتغيير، مستقبل البلاد، ، المشاركة في صناعة القرار،..".**

2. من الثقافة السياسية إلى السلوك الانتخابي:

شكل الشباب من خلال تفاعلهم مع البيئة السياسية، تصورات سلبية، حيث سجل بحثنا، وكما بينا ذلك سابقا، "خيبة أمل" إزاء السياسة وتشوها لصورتها، وعدم ثقة في النخب السياسية، أضف إلى ذلك عدم الرضى عن أداء المؤسسات السياسية، هذا بالرغم من أن أفراد العينة أشاروا إلى اهتمامهم المتوسط بالسياسة وبالأحداث السياسية، الشيء الذي يدفعنا للتساؤل عن مساهمة هذه التصورات على مستوى مشاركتهم وسلوكهم الانتخابي، فما مدى إقبال الشباب على التسجيل في اللوائح الانتخابية؟ وما هو سلوكهم الانتخابي؟ .. هذه الأسئلة وأخرى سنحاول الإجابة عنها من خلال ما يلي من أسطر.

انطلاقا من فكرة مفادها أن المواقف والتصورات وأيضا تمثلات الأفراد تحدد بشكل كبير سلوكياتهم وممارساتهم، لذا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي للشباب المغربي هو حصيلة لتمثلا تهم ومواقفهم حول السياسة والعملية السياسية.

يمكن تعريف السلوك الانتخابي باعتباره "كل أشكال الفعل أو ردود الفعل التي يظهرها الفرد في موعد انتخابي معين، وذلك نتيجة تأثره من عدمه بعدد من العوامل والمتغيرات"[52]. هذا، وتختلف أشكال ومظاهر السلوك الانتخابي: حيث نجد التصويت على رأسها، الترشيح في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، مراقبة سير العملية الانتخابية.. عموما، فقد اخترنا في بحثنا التوقف على: عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، عملية التصويت، أضف إلى ذلك المشاركة في الحملات وفي المهرجانات الخطابية وأيضا مدى الانخراط في الأحزاب السياسية.

•التسجيل في اللوائح الانتخابية:

يعتبر التسجيل في اللوائح الانتخابية عملية سابقة وضرورية قبل ممارسة حق التصويت، ودائما ما تسبق العملية الانتخابية مجموعة من الحملات التحسيسية التي تسهر عليها الوزارة الوصية سعيا لحث المواطنين على الإقبال على التسجيل في اللوائح الانتخابية.

يعد التسجيل في اللوائح الانتخابية إحدى المؤشرات على مدى إقبال المواطنين وتفاعلهم مع العملية الانتخابية، ويظهر بحثنا أن أغلبية العينة 61% مسجلين في اللوائح الانتخابية، مع هذا، تبقى نسبة عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية حاضرة 39%.

• التصويت:

يعتبر التصويت "مؤشرا مهما في الديموقراطيات التمثيلية كونه يتيح للمواطنين المساهمة في اختيار من سينوب عنهم في تدبير الشأن المحلى والوطني. كما أن هذا السلوك يتيح تنظيم التنافس السياسي، ويمنح المشروعية لممارسة السلطة"[53].

يشير بحثنا، إلى أن السلوك الانتخابي الإمتناعي هو الغالب بنسبة 56%، وتعتبر هذه النسبة معبرة عن حقيقة المشاركة الانتخابية في المغرب والتي تصل لحدود ما أفرزته الدراسة في كون نسبة 44% هي المصوتة في الاستحقاقات الانتخابية السابقة. وهي تقريبا نفس النسبة التي أشارت إليها الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية المغربية.

• الانخراط في الأحزاب السياسية:

تشير نتائج دراستنا إلى أن غالبية أفراد العينة لم يسبق لهم الانخراط في حزب سياسي، حيث أجابت نسبة 82% بالنفي، بينما أجابت نسبة 18% بالإيجاب. ويمكن تفسير هذه النتائج باستحضار التمثلات السلبية حول السياسة التي سبق الإشارة إليها، أضف إلى ذلك عدم الرضا عن أدوار ومردودية الأحزاب.

هذا وقد حاولنا في مرحلة موالية طرح سؤال عن الشباب الذين أبدوا عدم انخراطهم في أي حزب، عن مدى تعاطفهم مع حزب معين دون غيره، وأسفرت نتائج البحث عن أن 51% منهم لا يبدون أي تعاطف مع أي حزب.

• الحضور للمهرجانات الخطابية:

حاولنا كذلك قياس نسبة المشاركة والحضور في المهرجانات الخطابية، باعتباره مظهرا من

52 - Pascal Perrineau, Dominique Régnée, Dictionnaire du vote, PUF, Paris, 2001, P:641.

53 - P. Perrineau et D. Régnée, Op cit, p28.

مظاهر المشاركة السياسية. وبخصوص دراستنا فقد أفرزت الدراسة النتائج التالية:

سجلت نسبة عدم الحضور للمهرجانات الخطابية أعلى نسبة حيث تقدر ب66%، فيما أعربت نسبة 26% عن حضورها للمهرجانات الخطابية، وعبرت النسبة الباقية (8%) عن حضورها النسبي لهذه المهرجانات.

- **المشاركة في الحملات الانتخابية:**

تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثرية شباب العينة لا يشاركون في الحملات الانتخابية للمرشحين وذلك بنسبة 79%. بينما أبدت نسبة قليلة تقدر ب16% مشاركتها في الحملات الانتخابية، في حين أشارت النسبة الباقية (5%) إلى مشاركتها النسبية.

إذن، ومن خلال كل ما سبق، يمكن القول بأن للشباب مواقف سلبية إزاء السياسة وتاريخ الممارسة السياسية والانتخابية، وهي نتاج تفاعلهم المستمر مع البيئة السياسية، إذ يسجل الشباب أيضا عدم الرضى عن أداء المؤسسات السياسية، أضف إلى ذلك صورة مشوهة عن السياسة وخيبة إزاء الانتخابات والتصويت وما يتمخض عنهما. وقد دفعت هذه التصورات الشباب إلى تبني مجموعة من المواقف والسلوكات، حيث سجل البحث محدودية في مختلف مظاهر السلوك الانتخابي بين صفوف هذه الفئة.

IV.الشباب والسياسة: محاولة فهم:

لطالما اتهم الشباب بعدم التسيّس وقلة الاهتمام بما يجري في الساحة السياسية من أحداث ومجريات، وأضحى العزوف معطى حاضرا في مقاربة علاقة الشباب بالسياسة، باعتباره حقيقة وثابتا من ثوابت الكثير إن لم يكن كل الخطابات السياسية والإعلامية.

يجد الباحث والمهتم خلال تناوله الموضوع، أن الأطروحة القائلة بعدم تسيّس الشباب تستند على عدد من المؤشرات يمكن أن نذكر من بينها: نسب عضوية الشباب في الأحزاب والنقابات السياسية المنخفضة للغاية، كذلك ارتفاع غير المسجلين في اللوائح الانتخابية إضافة إلى أن السلوك الامتناعي هو السلوك الانتخابي المرتفع بين صفوفهم. لكن، بالمقابل، يرى آخرون بأن "هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة عدم تسيس الشباب"[54].

هذا ويمكن القول انطلاقا من تعريف بيير بريشون Pierre Bréchon، فالفرد المسيّس "هو من يكتسب عددا من المعارف السياسية، وقادر على التعليق على الوقائع والأحداث السياسية، وكذلك تقييم الأشخاص والبرامج"[55]، وبالعودة لما أسفر عنه بحثنا الميداني، اتضح وجود اهتمام بالسياسة بين صفوف الشباب، كما أن هذه الشريحة الاجتماعية نجحت في إصدار مجموعة

من الأحكام وإعطاء عدد من الآراء والتقييمات السياسية. وهو ما يقودنا، لإعادة النظر في الحكم على الشباب بعدم التسيّس. وهي نفس الخلاصة، التي توصلت لها الباحثة ميكسيل Anne MUXELفي كتابها "التجربة السياسية للشباب"[56]، حيث أشارت بدورها إلى أن الشباب، وبخلاف الاعتقاد السائد، "ليسوا غير مسيّسين. وإنما على عكس ذلك فقد اختاروا أن يحافظوا على علاقة مختلفة بالسياسة".

عموما، لا يبتعد وصم الشباب بعدم التسيّس والحكم بابتعادهم عن كل ما يهم الشأن العام، عن نظرة الشك التي كان الشباب ولا يزال موضوعا لها من طرف الأكبر سنا. حيث أن هناك توجسا لدى الأجيال الأكبر سنا بخصوص الشباب، وتتمدد هذه النظرة لتشمل علاقة هذه الفئة بالسياسة واعتبارهم أقل مشاركة، وغير مبالين بما يعتمل داخل المجال العام، وهو ما يجعلهم غير مسيّسين.كل هذا يقودنا لضرورة الحذر أثناء مقاربة العلاقة التي تجمع الشباب والسياسية بعيدا عن الأحكام الجاهزة التي تصف الشباب بعدم التسيّس وتحكم عليهم باللامبالاة بما يدور داخل المجتمع، بل بخلاف ذلك، فالشباب مستعدون للتعبئة من أجل القضايا التي تبدو حسب تقديرهم جديرة بالاهتمام[57].

إضافة لكل ما سبق، من نافلة القول بأن البيئة السياسية على مستوى العالم، خلال العقود الأخيرة، قد مستها تغيرات عديدة ولازالت، وقد حدثت تحولات عديدة على مستوى التوازنات الجيوسياسية. وبالتالي، فعندما "يقتحم الشباب ميدان السياسة في ظروف مختلفة بشكل كبير عن السابق، فمن الطبيعي أن يتبنوا مواقف وسلوكات مختلفة بدورها عن تلك التي تبنتها الأجيال السابقة"[58].

وفي سعينا الحثيث لمحاولة فهم طبيعة العلاقة بين الشباب والسياسة، بعيدا عن التصورات والأحكام الجاهزة، يسعفنا، حسب تقديرنا، استحضار أعمال السوسيولوجي جاك أيونJacques ION[59]، وهي الأطروحة القائلة بحصول تغير على مستوى النضال، حيث يرى الباحث أن هذا الأخير-النضال- انتقل من شكل "إيديولوجي" لآخر "براغماتي"، بمعنى آخر، يقر الباحث بحدوث

54 - Pierre Bréchon. Politisation et vote des jeunes. In: Agora débats/jeunesses, 2,1995. Les jeunes, acteurs du politique. pp.9-21;P.10.

55 - Pierre Bréchon, Comportements et attitudes politiques, Presses Universitaires de Grenoble, 2006, p. 19.

56 - Anne MUXEL, L'expérience politique des jeunes. Presses de Sciences po, 2001.

57 - Pierre Bréchon, ibid. P10.

58 - Anne MUXEL, Les jeunes et la politique: entre héritage et renouvellement. Empan, 2003, no 2, p. 62-67. P:62.

59 - Jacques ION,. La fin des militants?. FeniXX, 1997.

انتقال من نضال "شامل" في الماضي لآخر"عن بعد" في الوقت الحالي، حيث يتسم الشكل الأول بمشاركة مكثفة وارتباط قوي بهوية وإيديولوجية المنظمة النقابية أو الحزبية، في حين يتميز الشكل الثاني بالتزام عابر و"حسب الطلب"، مع عضوية يسهل التخلص منها و لا تتطلب ارتباطا دائما بالدفاع عن القضية[60].

إن فكرة التغيير في أشكال النضال، تقدم لنا مفتاحا من بين مفاتيح أخرى لقراءة التحولات التي تعرفها اليوم علاقة الشباب بالسياسة. حيث أفرزت هذه الأشكال الجديدة من النضال أشكالا أكثر جاذبية من المشاركة السياسية وعززت من ابتعاد الشباب عن المؤسسات السياسية (الأحزاب، النقابات ..) وعن السياسة بصفة عامة لصالح أشكال تنظيمية أكثر حرية حيث "يطرح الشباب اليوم أشكال جديدة من النضال التي تعتبر حسب باحثين أكثر فردانية، وتفضل الفعل السياسي المباشر دون الحاجة لمؤسسات وسيطة، وتتيح للفرد عدم الخضوع للاستراتيجيات السياسية، بل تسمح له بالحفاظ على قدر من الحرية في التصرف"[61].

عطفا على ما سبق، نسعى في الأسطر الموالية عرض عدد من الدراسات، والتي وإن أنجزت في سياقات مختلفة، لكن غايتنا من عرضها هي الوقوف على التوجه العام الذي تعرفه علاقة الشباب بالمشاركة السياسية من خلال اللجوء إلى أشكال جديدة من المشاركة غير تقليدية وأكثر جاذبية.

يرى أونيلBrenda O'Neill أنه "حتى وإن أسفرت الدراسات على أن الشباب (..) أقل انخراطا في السياسة، فإن هذا لا يمكن اعتباره بالضرورة نتيجة لعدم إدراكهم لأهمية المشاركة السياسية، بل ربما يقترن بالاعتقاد بأن السياسة بأشكالها التقليدية لا تقدم آليات فعالة لترجمة رغباتهم وتطلعاتهم على مستوى الواقع"[62]؛ ومن هنا يتزايد اهتمام الشباب بأشكال جديدة من الانخراط والمشاركة السياسية، حيث يشارك الشباب بنشاط في الحياة السياسية إما عن طريق التوقيع على العرائض أو من خلال تقديم آرائهم في منتديات ومواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما أكده بلييرزGeoffrey Pleyers بدوره حينما خلص إلى أن الشباب ينخرط اليوم في الحياة السياسية من خلال أشكال جديدة[63]. وعليه يمكن القولبأن تراجع تصويت الشباب وانخفاض إقبالهم على الاقتراع لا يعكس بالضرورةلامبالاتهم السياسية،ففي دراسة مقارنة حول المشاركة السياسية للشباب في فرنسا وايطاليا وإسبانيا[64]، خلص المؤلفان إلى أن أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا بين شباب جنوب أوروبا هي إقبالهم على الفعل الاحتجاجي والمشاركة في المظاهرات.

نلاحظ إذن،أن الارتباط بالاحتجاج يتأكد بشكل أكبر بين صفوف الشباب؛ "وهي ظاهرة أولا وقبل كل شيء جيلية: فالأكبر سنا لا يتظاهرون بنفس القوة والوثيرة، مقارنة بالأصغر

سنا"[64].وهو ما يفسر التوجه الذي أشرنا له أعلاه، "فالشباب اليوم أكثر إقبالا على أشكال مشاركة غير مؤسساتية، أكثر فردانية واحتجاجية بشكل أساس (المشاركة في مظاهرة، توقيع عريضة ، ..)" [66]..وعليه يعد الاهتمام بالحياة العامة جزء من سياق تحول أساليب العمل السياسي، والذي أصبح الآن أكثر ملائمة للشباب: فالالتزام الدائم داخل الجماعات والمنظمات السياسية ترك المجال لصالح أفعال محددة مرتبطة بأحداث معينة أو بجماعات اجتماعية بعينها[67].

تؤكد كذلك الدراسات حول المشاركة السياسية للشباب في مقاطعة كيبك الكندية، هذا الاتجاه الجديد في تراجع التصويت وتطور أشكال المشاركة السياسية التقليدية بين صفوف الشباب مقابل الإقبال على المشاركة في الاحتجاجات حول قضايا مرتبطة بالصحة أو التعليم أو تلك المرتبطة بمناهضة العولمة[68].عطفا عليه، تخلص ميلانAnne Milan إلى نتيجة مهمة مفادها؛ أن "أشكال المشاركة السياسية السالفة الذكر، وبخلاف التصويت، أكثر جاذبية للشباب، سواء المصوتين منهم أو الممتنعين"[69].

وعليه، يمكن القول، بأن الحديث عن انسحاب الشباب هو أمر لا يستقيم، على اعتبار أن هذه الفئة تبدي حسب الباحثين اهتماما حقيقيا بالتحديات الجماعية؛ وذلك لسبب بسيط، فبعد التحولات المتسارعة التي عرفها السياق السياسي والاجتماعي، تم بناء سلوكهم استنادا على رهانات ومعايير جديدة. إذ يعتمد موقف الشباب أولا وقبل كل شيء على الرغبة في الاستقلال الذاتي وعدم التسجيل والانخراط بالمنظمات السياسية التقليدية، من قبيل الأحزاب

60 - Laurent LARDEUX, les évolutions contemporaines de l'engagement des jeunes: fossilisation et fertilisation.

61 -Anne MUXEL Op cit, 2003, p 66.

62 - Brenda O'Neill,Indifferent or just different?: The political and civic engagement of young people in Canada. Ottawa, ON : Canadian Policy Research Network, 2007, p. 32.

63 - Geoffrey Pleyers, Young people and alter-globalization: from disillusionment to new forms of political participation, in Forbrig, Joerg (eds), 2005,pp. 133-143.

64 - Anne Muxel, Marlaine Cacouault (dir), Les jeunes d'Europe du Sud et la politique, une enquête comparative France, Italie, Espagne, Editions l'Harmattan, 2001, p. 19.

65 - A Muxel,. Op cit, 2010, P:166.

66 - Nonna Mayer, Sociologie des comportements politiques. Armand Colin, 2010

67 - O Galland, et B Roudet. Op cit, P: 125.

68 - M.Gauthier, The inadequacy of concepts: The rise of youth interest in civic participation in Quebec, Journal of Youth Studies, vol. 6, N° 3, 2003, pp. 265-276.

69 - Anne Milan, Volonté de participer: l'engagement politique chez les jeunes adultes, in Tendances sociales canadiennes, Hiver 2005, Statistique Canada -N° 11-008.

أو النقابات..فهم لا يريدون الخضوع لإستراتيجية سياسية لم يشاركوا في بلورتها ويعتزمون الحفاظ على إرادتهم الحرة ليكونوا قادرين على التصرف وفقا لقناعاتهم أو تبعا للظروف. وعليه، يمكن القول بأن " نسب عدم التسجيل في القوائم الانتخابية ونسب الممانعة ترتفع بين الشباب، وهذا الانسحاب من الحياة السياسية لا يعود إلى موقف هيكلي بنيوي خاص بالشباب، أو كنوع من اللامدنية (...) وإنما يعود إلى الحالة الاجتماعية التي تخص شباب اليوم. فحالة الشباب الاجتماعية تمتاز بعدم الاستقرار، وتمنح شعورا يقلل من الانتماء إلى الجماعة"[70].

إضافة لما سبق، تبتعد تعبئة الشباب السياسية اليوم عن أي شكل من أشكال النضال التقليدي، حيث تتخذ اليوم الرغبة في الحفاظ على الذاتية الأسبقية على المشاركة والانخراط الدائمين، وهي "تعبئة ملتزمة بغايات محددة وأهداف بعينها"[71].

إن الامتناع عن التصويت هو سلوك منتشر بين صفوف الشباب، كما أثبتت ذلك دراسات عديدة، وهذا السلوك قد يحيل ظاهريا على مسافة من السياسة،الأمر الذي يفسر القلق المستمر من عدم تسيس الشباب،وهو ما يبرر أيضا السعي الدائم لصناع القرار لتشجيع وتعبئة الشباب على التسجيل في اللوائح الانتخابية والإقبال على صناديق الاقتراع[72]. لكن، والحال هذه، وكما يرى باحثون، يعتبر انخفاض معدلات المشاركة الانتخابية معطى بنيويا يمكن تفسيره من خلال تأثير "دورة الحياة"؛ حيث تتحدث آن موكسل MuxelAnneعن "توقف تأجيلي للتصويت في الانتخابات في سنوات الشباب"[73] حيث يرتفع الإقبال على التصويت شيئا فشيئا مع التقدم في السن، بالتوازي مع الاندماج الاجتماعي والمهني، وأيضا مع التعود التدريجي على الحياة السياسية وما يعتمل داخلها[74].

وعليه، فالملاحظ أن فئة الشباب اليوم تُفضل أشكال الالتزام الفردية على حساب الأنماط المؤسساتية للمشاركة السياسية. وأصبح بالتالي الربط بين التسييس والمشاركة السياسية أمرا معقدا؛ حيث يمكن أن يكون الفرد مسيّسا ومهتما بالسياسة، لكن بالمقابل يمتنع عن التصويت كموقف رافض لمجمل العرض السياسي؛ ويمكن أيضا أن يكون الدافع للتصويت تعاطفا مع مرشح، حزب.. دون أن يكون له بالضرورة أدنى اهتمام بالسياسة[75].

كل هذه التطورات هي جزء من التغيرات العميقة في المشهد السياسي على مدار العقود القليلة الماضية، والتي "أثرت على علاقة الأفراد بالمؤسسات التي تحكمهم وعلى أشكال مشاركتهم في الحياة المدنية والديمقراطية"[76].

على سبيل الختم:

في محاولتنا لتسليط الضوء على الشباب، وبعيدا عن التحديدات البيولوجية التي لا

تسمح بفهم الآثار التي يخلفها السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي الخاص بكل مجتمع، وهو الأمر الذي يستدعي تحميل مفهوم الشباب معنى سوسيولوجيا يستحضر الشباب في علاقتهم مع باقي الفئات الأخرى وفي ضوء العلاقات التي يبنيها مع المجتمع بكل تلاوينه.

في هذا الإطار، جاءت ورقتنا محاولة منا مقاربة موضوع الثقافة السياسية عند الشباب، من خلال مساءلة التصورات التي يحملها الشباب والتي هي نتاج سيرورة تنشئة اجتماعية وسياسية وتفاعل مع السياق السياسي والاجتماعي والتي يترتب عنها مجموعة من السلوكات والممارسات المتعلقة بأشكال من المشاركة السياسية.

يجد الباحث والمهتم بالموضوع أنه لطالما اتهم الشباب بعدم التسيّس وقلة الاهتمام بما يجري في الساحة السياسية من أحداث ومجريات، وأضحى العزوف كثابت منهجي في مقاربة علاقة الشباب بالسياسة، باعتباره حقيقة مطلقة وثابتا من ثوابت الكثير إن لم يكن كل الخطابات السياسية والإعلامية.

إن الفحص السوسيولوجي لأشكال المشاركة السياسية المختلفة والمتغيرة، قد تحسم في مقولات العزوف وعدم التسيّس التي اتهم بها الشباب. فبالاستناد على مخرجات بحثنا، وبالاستنجاد كذلك بعدد من الأدبيات التي قاربت الموضوع، حاولنا مساءلة أطروحة عدم تسيّس الشباب والوقوف على حدودها، قبل أن نخلص إلى أنه في حقيقة الأمر، لا يستقيم القول بعدم تسيّس الشباب، انطلاقا من أنهم وإن صرحوا في كثير من الدارسات بعدم إقبالهم على التسجيل في اللوائح الانتخابية وعلى التصويت.. إلا أن هذه النسب المنخفضة لا تعكس بالضرورة لامبالاتهم وابتعادهم عن السياسة، بل بخلاف ذلك سجلنا وفق دراسات أنجزت في سياقات مختلفة انخراط هذه الفئة وإقبالها على أشكال مشاركة سياسية أكثر جاذبية وفاعلية بالنسبة لهم، يبقى أهمها التظاهر والاحتجاج.

70 -O.Galland, Ibid, p :180.

71 - Jacques Ion, Spyros Franguiadakis, Pascal Viot, Militer aujourd'hui. Paris, Éd. Autrement, coll. Cevipof/Autrement, 2005, p 139.

72 - O. GALLAND, et Bernard. ROUDET, Une jeunesse différente?. Les valeurs des jeunes Français depuis 30 ans. Documentation française (La), 2014. P: 122.

73 - A.Muxel, La politique au fil de l'âge. Presses de Sciences Po, 2011.

74 -Tournier, Vincent. Comment le vote vient aux jeunes. L'apprentissage de la norme électorale , Agora débats/jeunesses, vol. 51, no. 1, 2009, pp. 79-96.

75 - Christophe Gaubert, « Badauds, manifestants, casseurs. Formes de sociabilité, éthos de virilité et usages des manifestations », Sociétés contemporaines, vol. 21, no. 1, 1995, pp. 103-118.

76 - Anne Muxel. Op cit, 2001, P:166.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه لا يمكن، في تقديرنا، فهم هذه العلاقة بين الشباب والسياسة اليوم دون استحضار التغيرات السريعة والمتناسلة التي يعرفها العالم خلال العقود الماضية وذلك مع توالي موجات الحداثة وما تمخض عنها من تشكل معالم الفردانية، هذه الأخيرة يمكن النظر إليها باعتبارها "نزوع الأفراد إلى التحقق كذات، والقدرة على تعريف أنفسهم بأنفسهم وليس بموجب انتمائهم لهذه الجماعة أو تلك"[77].

إن صيرورة الفردنة هاته، تدفع العلوم الاجتماعية إلى ضرورة مواكبة وتحليل التغيرات الاجتماعية في المجالين العام والخاص على حد سواء. وهي تغيرات مهمة تفتح أكثر فأكثر مجالات وهوامش من المناورة والتحكم الفرديين بغرض التصرف بمعزل عن المعايير والروابط الجماعية[78].

وعليه، يمكن الانتهاء إلى أن هذه التحولات والتغيرات السالفة الذكر، أثرت ولا تزال، على علاقة الأفراد بالمؤسسات التي تحكمهم وهو ما ينعكس على أشكال مشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية، وبالتالي كان لزاما على الشباب أن يتعاطى مع السياسة ومع المؤسسات السياسية بطرق مختلفة عن تلك التي تبنتها الأجيال السابقة.

77 - Pierre-Yves CUSSET. Le lien social. Armand Colin, 2011. P:80.

78 - Ulrich Beck, «Individualisation,» dans: Corcuff, Le Bart et Singly, dirs,L'individu aujourd'hui: débats sociologiques et contrepoints philosophiques. PU Rennes, 2010. p. 275.

البيبلوغرافيا

■ **لائحة المراجع باللغة العربية:**

• شريكي هناء، الشباب والجمعيات التنموية: بين التحولات الاجتماعية والمنظومة القيمية.دراسة ميدانية بجهة الرباط-سلا- زمور- زعير، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011-2010.

• شريكي هناء، الشباب المغربي والعمل الجمعوي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم. إنسانيات، 68، أبريل-يونيو 2015.

• شريكي هناء، الشباب المغربي والقيم: بين الثابت والمتغير، مجلة رهانات العدد 41.

■ **لائحة المراجع باللغة الأجنبية:**

• Adam, André, Une enquête auprès de la jeunesse musulmane au Maroc, Aix-en-Provence, Annales de la faculté des Lettres, 1962.

• Beck Ulrich, «Individualisation,» dans: Corcuff, Le Bart et Singly, dirs, L'individu aujourd'hui: débats sociologiques et contrepoints philosophiques. PU Rennes, 2010.

• BENNANI-CHRAÏBI Mounia, «Sujets en quête de citoyenneté: le Maroc au miroir des législatives de juin 1993», in Monde Arabe Maghreb Machrek, N° 148, avril-juin 1995, pp. 17-27.

• BENNANI-CHRAÏBI Mounia, Soumis et rebelles, les jeunes au Maroc, Paris, Editions CNRS, 1994.

• BOURDIEU Pierre, question en sociologie, Paris, minuit ,1984.

• BOURQIA Rahma. El Harras Mokhtar. Bensaid Driss, Jeunesse estudiantine marocaine, valeurs et stratégies, Rabat, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines 1995.

• BOURQIA Rahma, El-Ayadi Mohammed, El Harras Mokhtar, Rachik Hassan, Les jeunes et les valeurs religieuses, Casablanca, Eddif, 2000.

• BRAUD Philippe, Sociologie politique, Manuel, Paris, LGDJ, 8e édition, 2006.

• BRECHON Pierre, Comportements et attitudes politiques, Presses Universitaires de Grenoble, 2006.

• BRECHON Pierre. Politisation et vote des jeunes. In: Agora débats/jeunesses, 2, 1995. Les jeunes, acteurs du politique. pp. 9-21.

• CICCHELLI Vincenzo, Les jeunes adultes comme objet théorique, Revue des politiques sociales et familiales, 2001, vol. 65, no 1.

• CUSSET Pierre-Yves. Le lien social. Armand Colin, 2011.

• DARIF Mohammed, Le mouvement estudiantin marocain : une lecture dans la crise de l'UNEM 1956, Publications de la Revue Marocaine de Sociologie Politique (en arabe), 1996.

• DIAMOND, Larry. Political culture and democracy in developing countries. London, Boulder, 1994.

• EL AYADI, M., RACHIK, H., TOZY, M., l'islam au quotidien- Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Casablanca, Éd. Prologues. 2007.p. 140-143.

البيبلوغرافيا

• EL-AYADI. M, Les mouvements de la jeunesse au Maroc, l'émergence d'une nouvelle intelligentsia politique durant les années soixante et soixante-dix», in Le Saout, Didier et Rollinde, Marguerite (dir), Émeutes et mouvements sociaux au Maghreb, perspective comparée, Karthala-Institut Maghreb-Europe, 1999.

• EVANT K. Furlong A, Niches, transitions, trajectoires… De quelques théories et représentations des passages à la jeunesse. Lien social et Politiques-RIAC. 43. Printemps 2000.

• GALLAND Olivier, Sociologie de la jeunesse. L'entrée dans la vie, Armand Colin, 1991, réédition en 2001.

• GALLAND Olivier. Entrer dans la vie adulte : des étapes toujours plus tardives mais resserrées. Economie et Statistiques. n° 337-338. 2000.

• GALLAND, Olivier et ROUDET, Bernard. Une jeunesse différente?. Les valeurs des jeunes Français depuis 30 ans. Documentation française (La), 2014.

• GALLAND, Olivier. L'entrée dans la vie adulte en France. Bilan et perspectives sociologiques. Sociologie et sociétés, 1996, vol. 28, no 1, p. 37-46.

• GAUBERT, Christophe, Badauds, manifestants, casseurs. Formes de sociabilité, éthos de virilité et usages des manifestations, Sociétés contemporaines, vol. 21, no. 1, 1995, pp. 103-118.

• GAUTHIER, Madeleine, The inadequacy of concepts: The rise of youth interest in civic participation in Quebec, Journal of Youth Studies, vol. 6, N° 3, 2003, pp. 265-276.

• GAUTHIER, Madeleine. La jeunesse: un mot, mais combien de définitions. Définir la jeunesse, 1999, p. 9-27.

• GAUTHIER Madeleine. L'âge des jeunes: Un fait social instable. Lien social et Politiques. n° 43. 2000.

• HAFFARLABIAR, A., Le rôle politique de l'Union Nationale des Étudiants du Maroc, Mémoire de DEA, Université de Droit, d'Économie et des Sciences Sociales de Paris II, octobre 1981.

• ION, Jacques. La fin des militants?. FeniXX, 1997.

• ION Jacques, FRANGUIADAKIS Spyros, VIOT Pascal, Militer aujourd'hui. Paris, Éd. Autrement, coll. Cevipof/Autrement, 2005.

• IRES, Rapport de l'enquête nationale sur le lien social au Maroc, 2012.

• LARDEUX, Laurent. les évolutions contemporaines de l'engagement des jeunes: fossilisation et fertilisation.

• Maroc en chiffres 2020. Haut Commissariat du Plan. 2020.

• MAYER, Nonna. Sociologie des comportements politiques. Armand Colin, 2010.

• MENOUNI, A., L'Union Nationale des Étudiants du Maroc, Mémoirede DES, Université Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Rabat, 1970.

• MUXEL Anne, Marlaine Cacouault (dir), Les jeunes d'Europe du Sud et la politique, une enquête comparative France, Italie, Espagne, Editions l'Harmattan, 2001.

• MUXEL Anne,. L'expérience politique des jeunes. Presses de Sciences po, 2001.

• MUXEL Anne. Les jeunes et la politique: entre héritage et renouvellement. Empan, 2003, no 2, p.

62-67.

• MUXEL, Anne. La politique au fil de l'âge. Presses de Sciences Po, 2011.

• NGASHA Mulumbati, Sociologie politique. Editions Africa, 1988.

• O'NEILL Brenda,

• PALMER M, NEDELCOVYCH M, The political behavior of Moroccan students», Journal of Arab Affairs, Vol 3, N° 1, juin, 1984.

• PASCON Paul, BENTAHAR Mekki, Ce que disent 296 jeunes ruraux. Bulletin économique et social du Maroc, 1969, vol. 31, no 112-113.

•PERRINEAU Pascal, Régnée Dominique, Dictionnaire du vote, PUF, Paris, 2001

• PLEYERS Geoffrey, Young people and alter-globalization: from disillusionment to new forms of political participation, in Forbrig, Joerg (eds), 2005,pp. 133-143

• RACHIK, H. Rapport de Synthèse de l'Enquête Nationale sur les Valeurs, Cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc. 2005.

• TOURNIER, Vincent. Comment le vote vient aux jeunes. L'apprentissage de la norme électorale, Agora débats/jeunesses, vol. 51, no. 1, 2009, pp. 79-96.

• VAN DE VELDE, Cécile. Devenir adulte: sociologie comparée de la jeunesse en Europe. Presses universitaires de France, 2008.

• ZARHOUNI Saloua, Jeunes et Participation politique au Maroc, Maroc, Institut Royal des études stratégiques, 2008.

• ZERHOUNI Saloua. Explaining Youth Participation and Non-Participation in Morocco. Power2Youth, Working Paper No. 36, 2017.

التصويت فعل غير عقلاني

علي جعفري
باحث في علم الاجتماع
جامعة القاضي عياض، مراكش

ملخص:

هل التصويت فعل عقلاني من حيث صفته الفردية؟ هذا هو السؤال الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه مستلهمة من نوعين من النظريات: نظرية الفعل المنطقي لباريطو ونظرية المنفعة المنتظرة لمدرسة الاختيار العقلاني. يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن التصويت على ضوئهما سلوك غير عقلاني.عدم قدرة تفسيره عقلانيا جر على تيار الاختيار العقلاني وبالا من الانتقادات اتهمته بضعف وقصور نظريته. فانبرى يبحث عن سد الثغرة ببناء فرضيات مكملة ومفسرة عقلانيا.لكنها كلها ذات طابع دخيل لا ينسجم مع المسلمات المركزية للنظرية.

الكلمات المفاتيح: الفعل المنطقي، العقلانية، مفارقة التصويت، فرضيات مساعدة.

ABSTRACT:

Is voting rational act in terms of its individual character? This is the question that this paper attempt to answer, inspired by two types of theories: Pareto's logical action, and the theory of expected utility. It is clear that voting in their light is an irrational behavior. The inability to explain it rationally has exposed the rational current choice to serious critics accusing it of weakness and deficiencies. In order to defense itself, the mainstream of rational choice has constructed additional hypotheses to explain it rationality. But they have an ad-hoc nature which makes them incompatibles with the postulates of the

theory.

Key words: Logical action, rationality, paradox of non-voting, ad-hoc hypotheses.

مقدمة

عند كل محطة انتخابية، ينصرف الباحثون من كل التخصصات إلى تحليلات قبلية تكهنية[1] حول حجم المشاركة ونسبها، حول احتمالات فوز الأحزاب والتحالفات الممكنة؛ ثم إذا وقعت الواقعة تتبعها تفكيكات بعدية تعاود تدقيق مواضيع المشاركة الانتخابية، والتحالفات والتشكيلات الحكومية..على ضوء النتائج.

حسب تقديري الخاص، يبقى سؤال المشاركة أهم سؤال، لوحده يشغل كفة وباقي المواضيع في الكفة الأخرى. فهو المؤسس. يرهن الديمقراطية حاضرا ومستقبلا.

من الملاحظ أن المشاركة ماانفكت تضعف منذ ثمانينيات القرن الماضي. مما قد يشكل مؤشرا على سحب الثقة من النخب وينذر بأمر من اثنين، إما أن دار لقمان ليست على أحسن حال، إما أن آليات الديمقراطية لم تعد صالحة لعصر الخوارزميات، وما يطبعه من قيم متنوعة السجلات ارتخت قبضتها ويسرت التنقل بين سجلاتها. هذه فقط بعض أفكار غير مكتملة من زاوية ماكرو تحليلية.

أما سؤال المشاركة من وجهة نظر المواطن الفرد، من وزاوية ميكرو صرفة فأمره مختلف تماما.فهو متأرجح بين تمثلها ايجابيا تارة، وسلبيا تارة أخرى؛ يقيم وزنا لآلياتها، ليس حبا فيها و تحصينا لها، بل حسب درجة تحقيقها لمقاصده، ومن دون ربط مباشر بين مساطر أجرأة الديمقراطية ومفهوم الديمقراطية. على الأقل هذه فكرة سائدة في الدراسات التي تناولت مسألة التصويت بمنهجية فردانية منطلقة من فرضية الفرد المصوت كفاعل عقلاني. دراسات وازنة كما ونوعا اهتمت بأمر المشاركة الانتخابية المحير من حيث تذبذب نسبها، واضطراب التزام المواطن بين استشارة شعبية وأخرى؛ كثير منها أنتجته مدرسة الاختيار العقلاني.

كل التحاليل التي فككت التصويت كفعل فردي من خلال مسلمات نظرية الاختيار العقلاني أفضت إلى خلاصة واضحة ومباشرة: المواطن الذي يشارك في الانتخابات ليس مواطنا عقلانيا لأن حسب تحليلاتها المواطن العقلاني هو من يمتنع عن التصويت[2]. هذه الخلاصة القارة عرضت النظرية لانتقادات تمخض عنها ما سمي في الأدبيات السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية "بمفارقة التصويت". معنى ذلك أن التصويت لا يمكن إلا أن يكون عقلانيا، وإن لم تخلص نظرية الاختيار العقلاني إلى هذه النتيجة فلضعف في جهازها المفاهيمي. دفاعا عن

النظرية، ولتوسيع مجال تطبيقاتها[3](علما منهم أن صفة الشمولية تزكي علمية النظرية)، أبدع باحثون أمريكيون فرضيات مكملة لتحصينها، فجعلوا من قرار التصويت قرار استهلاك، وليس قرار استثمار[4]. الفرضيات تلك لها صفة العرضية، مما يعرضها هي الأخرى للانتقاد بمبرر ضعفها وطبيعتها المكملة (ad-hoc).

قبل نشأة النظرية العقلانية بسنين، اعتبر فيلفريدو باريطو (Vilfredo Pareto) التصويت فعلا غير منطقي معللا ذلك بمقترح اتنظريته "الفعل المنطقي|الفعل الغير المنطقي" و مستلهما كذلك من نظريته في الاشتقاقات (Dérivés) ونظريته في المشاعر/الرواسب (Sentiment/ Résidus).

تدقيقا وشرحا لهذه الأفكار، سأحاول في هذه الورقة:

- أن أعرض أولا فعل التصويت على ميزان نظرية الفعل لباريطو. هذه الأخيرة تصنفه في الغير المنطقي (الغير العقلاني بلغة النظرية العقلانية المنفعية، والغير العقلاني الغائي بلغة ماكس فيبر). برهنة باريطو تتدرج وفق زمنين: زمن تفكيكي لفعل التصويت على ضوء مرتكزات نظريته (التناسبية والرابط المنطقي) المنتمية للسوسيولوجيا المنطقية-التجريبية(Sociologie logico-expérimentale) كما يصفها هو نفسه؛ زمن ثاني صف فيه الديمقراطية كدين، كثيولوجيا جديدة ذات إله تقوم ككل دين على الفعل العاطفي، والفاعل ضحية لمشاعره من دون أن يفطن لذلك، بل ويعقلِن سلوكه متوهما عقلانيته وموهما بها. فحتى جون جاك روسو وعقده الاجتماعي لم يسلما من انتقاد باريطو.

- أن أفكك ثانيا فعل التصويت من زاوية نظرية الاختيار العقلاني ومسلماتها الست. وإن كان يجاري الاثنتين الأوليتين، فهولا يتوافق مع الأربع الأخريات خصوصا مسلمة رفع الربح إلى أقصاه (Maximisation).

ثالثا، سأقدم قراءة نقدية لمحاولات إنقاذ نظرية الاختيار العقلاني مما سمي "بمفارقة التصويت". سأفكك ثلاث محاولات كبرى بصمت أدبيات العلوم السياسية والاقتصادية في مجال التصويت قام بها كل من ريكير/أوردشوك(Riker/Ordeshook)وفريجوهن/ فيورينا (Ferejohn/Fiorina) و غاربوا/كلود مونتماركيت (Lévy-Garboua/Claude Montmarquette) بالاعتماد على فرضيات مساعدة (فرضية الواجب، فرضية الحسرة، فرضية عدم ثبات الأفضليات تحت تأثير سيرورة التعلم)، لكنها تنزاح عن مرتكزات العقلانية كما صاغتها مدرسة الاختيار العقلاني، بل وتناقضها. وكل هذه المحاولات تشترك في نواة منطقية حجاجية سميت "بِرهان باسكال"(Le pari de Pascal).

- سأختم بالتفريق بين مفهومي التصويت الاستهلاكي والتصويت الاستثماري مبينا أن كل تلك الفرضيات المساعدة تعطي للتصويت طابعا استهلاكيا.

1 - باريطو، التصويت فعل لا-منطقي

الظواهر الاجتماعية حسب باريطو إما موضوعية كما هي في الواقع، أو ذاتية كما يتمثلها الفرد. دواعي هذا التقسيم تتمثل في اجتناب وضع كل الظواهر في سلة واحدة. ويضرب السوسيولوجي الإيطالي مثالا "بالأفعال التي يقوم بهاالبحَّارة الرومان. فهم يجدفون لدفع سفينتهم على المياه، ثم يقدمون قرابينا لبوسيدون[5]للحصول على إبحار ميمون"[6].

هل فعل التصويت شبيه بفعل التجديف أم بفعل الذبيحة تقربا لإله البحر؟

فيلفريدوباريطو يجيب على مرحلتين بال اعتماد أولا على المعرفة ككلمة مفتاح:"نعرف أن القرابين لبوسيدونلا تؤثر على الإبحار،ونميزها عن الأفعال الأخرى التي،حسب معارفنا، يمكن أن يكون لها تأثير على الملاحة". ثم بإعطاء قاعدة عامة ثانيا: "هناك من الأفعال التي هي بمثابة وسائل مناسبة للهدف وترتبط منطقيا بهذا الهدف؛ بينما توجد أفعال أخرى لا تتحقق فيها هذه الخاصية"[7]. كون التجديف إذا طبقا للمعرفة المنطقية-التجريبية، التي يركن إليها صاحب موسوعة علم الاجتماع[8]،فعلا متناسبا ومترابطا منطقيا بهدف الإبحار، لكن في المقابل ينتفي التناسب والترابط لفعل تقديم القرابين.في سوسيولوجيا باريطو، الفعل الأول منطقي، والثاني

1 - كل من له اهتمام بفلسفة وابستومولوجيا العلوم يعرف أشد المعرفة أن القدرة التنبؤية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تكاد تكون منعدمة لأن العلوم ذات القدرة التنبؤية هي العلوم القادرة على بناء القوانين بمعنى كارل هامبل صاحب النموذج القانوني الاستنباطي,Carl Gustav Hamel, Eléments d'épistémologie, Paris, Armand Colin 2012.. حتى في مجال سوسيولوجيا الحراك لاجتماعي المعروف بتقدم استخدام الإحصاء والرياضيات، فلا تستطيع هذه التقنيات غلا التنبؤ بأقل من 40%من مسارات ووضعيات الأفراد والجماعات. Raymond Boudon, «Les statistiques peuvent-elles donner une image réelle de la réalité sociale ? », Sociologie et Société, Vol. 8, No. 2, pp. 145-147.

2 -ذلك ما سأبين عبر تحليل نصوص وازنة لعلماء السياسة والاقتصاد الأمريكيين بالخصوص. وجب التنبيه أن مدرسة الاختيار العقلاني ـ والنظرية التي أبدعت وهي نظرية الاختيار العقلاني ـ هي أمريكية الصنع.

3 - Raymond Boudon, « Notes sur la notion de théorie dans les sciences sociales », Archives Européennes de Sociologie, Vol. 11, No. 2, 1970, pp. 231-239.

4 - سأدقق أكثر في هذه المفاهيم وستتم إحالة القارئ إلى مراجعها عند عرض أوجه لاعقلانية التصويت.

5 -إله البحر.

6 - Vilfredo Pareto,Traité de sociologie générale, 1917, p. 84.

7 - نفس المرجع صفحة 84.

8 - يقول باريطو عن سوسيولوجيته أنها حصريا تجريبية تعتمد على التجربة والملاحظة إن وافقتالتجربة. انظر الصفحة 30 من المرجع السابق.

لا-منطقي[9].

جزئية أخرى فاصلة في فكر السوسيولوجي الإيطالي: من الذي يحدد هذه المعرفة التي تفصل بين هذين الصنفين؟ إنه صاحب الفعل، لكن ليس لوحده. الاحتكام له لوحده يسقطنا في ذاتيته. بل وجب الرجوع إلى حكم"ذوي المعارف الواسعة" حسب تعبير باريطو.الرابط المنطقي بين الفعل والهدف لا يتحدد فقط بالمنطق "الذاتي" للفاعل، بل بمطابقة المنطق الذاتي للمنطق "الموضوعي" لذوي المعارف الواسعة. بصيغة أخرى، ليكون الفعل منطقي، يجب أن يكون كذلك ذاتيا وموضوعيا[10]، أي أن تكون هناك التقائية بين المنطق الذاتي والمنطق الموضوعي. إن انتفت، فالفاعل يعتقد في رابط خاطئ بين الفعل والنتيجة.

لنعود الآن للناخب. هذا الأخير يصوت (فعل) في الانتخابات كيفما كانت (تشريعية، جماعية، مهنية...) بهدف أن يفوز مرشح يشكل أفضلية عنده. هل فعله منطقي؟ أو بصيغة أخرى، هل صوته سيحقق هدفه؟ بالطبع لا، إلا في ثلاث حالات: 1) انتخابات بمرشح[11]واحد؛ 2) عدة مرشحين بناخب واحد؛ 3)في حالة كون صوته ترجيحي. الحالة الأولى أبعد ما تكون من الأنظمة الديمقراطية، بل هي مؤشر على أنظمة شمولية. الحالة الثانية هي أقرب إلى التعيين منه إلى الانتخاب. الحالة الثالثة تكاد تكون مستحيلة، وإن وجدت فالمصوت في لحظة تصويت هلا ولن يعرف بحدوثها. لنقل أن الحالتين1) و2) غير واردتين في ديمقراطية انتخابية. والحالة 3) وإن نظريا ممكنة، فالعلم بها بعدي، أي بعد فرز الأصوات وليس أثناء الاقتراع، لكن حتى هذه الدراية هي احتمالية فقط، لأنه لن نعلم من المصوت المُرجِّح من بين كل المصوتين.

مجمل القول أن فعل التصويت حسب باريطو هو فعل لا-منطقي لأنه لن يحقق غاية الفاعل. وذلك لأنه لا يتناسب لا أذاتيا ولا منطقيا مع الهدف الذي هو تحقيق أفضلية الفاعل.

2 - الناخب المعقلِن، لا العقلاني

لكن ومع ذلك، لماذا يعتقد الناخب في "منطقية" فعله؟ لأن كل فعل هو منطقي ذاتيا من منظور الفاعل وإن كان لا-منطقيا موضوعيا. والموضوعية هنا تقتضي "التوافق مع التجريبي"[12]، الذي لا ينطبق هنا فقط على ما نبرهن عليه، بل وكذلك على تلك الترابطات التي اعتدناها كطلوع الشمس كل صباح، الذي هو في تعداد الاعتقادات الاعتيادية التي يستحيل التنبؤ بها ولا استقراؤها علميا[13].

باريطو يتحدث عن "الدوافع" التي تجعل الإنسان يعتقد في "نظرية" أنتجها هو. بشكل مباشر، لماذا يعتقد الناخب في نجاعة تصويته؟ ما هي دوافعه؟ كيفما كانت "نظرية" الفاعل المصوت في هذا الباب، فلا يمكن لها أن تستند في غياب علاقة منطقية بين الفعل والنتيجة-

بشكل عام في غياب فكر منطقي-تجريبي-إلا إلى "المشاعر". أي أن دوافعه تستلهم من عناصر مركبةلا-منطقية،شعورية،أخلاقية، ودينية، ومن كل تلك العناصر الغير التجريبية.

إذا، كل من تقنعه "نظريته" أن تصويته محدد، فنظريته خاطئة. لكن يبقى السؤال المحير هو: هل كل أولئك المصوتين اللذين يقدرون بالملايين يعتقدون خطأ في كون صوتهم مؤثر؟ بالنسبة لباريطو، "الجماعة" ليست صك حقيقة تمنح الصواب، فما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعات؛ ومن حيث أن التصويت ليس سلوكا منطقيا، فلن يتبقى له إلا أن يكون لا-منطقيا حسب التصنيف التنائي لباريطو،ولا يتسنى بالتالي تفسيره بانسجام الترابط "وسيلة-هدف"، فيقع إلزاما لفهمه في خانة المسلمة القائلة "الغير المنطقي يخضع للمشاعر"[14].بشكل دقيق، يورد السوسيولوجي المستهزئ بالفلسفة مفهوم "الرواسب" (Résidus)الذي يجسد تمظهرات المشاعر، أو لنقل بلغة اليوم مؤشراتها، ثم مفهوم "الاشتقاقات" (Les dérivations) لوضع الأصبع تحديدا في مكمن خطأ اعتقاد المصوت في صواب فعله.

ماهي إذا بشكل دقيق هذه الرواسب -التي بفضلها نكتشف أن التصويت فعل عاطفي وليس منطقي، لأن الرواسب مؤشر على المشاعر-، وما هي هذه الاشتقاقات-التي هي مبررات للتغطية؟

أول فكرة يمكن أن نؤسس عليها هو انتقاد باريطو للإرادة العامة لروسو. في تصور هذا الأخير، وحسب قراءة للسوسيولوجي الإيطالي،الإرادة العامة (X) لا تنحرف، ومن ثمة المقترح التالي: X=D حيث D مستقيم. ولكي يستساغ هذا التكافؤ، يفترض روس وافتراضا مصطنعا:

9 - يؤكد باريطو قائلا "أن الأفعال الأخرى (يعني الأفعال الخارجة عن الأفعال المنطقية) تسمى أفعال لا-منطقية (non logiques)، مما لايعني أنها أفعال غير منطقية (illogiques). نفس المرجع صفحة 85.هذا التأكيد مرده أن الفعل إذا سمي غير منطقي فلن يكتسب بتاتا صفة المنطقي. على العكس من ذلك الفعل اللا-منطقي يمكن أن يصير منطقيا بتقدم معارفنا مع مرور الزمن."إذا اكتشفنا يوما ما أننا مخطئون وأن بالفعل قرابين بوسيدون لها نفعية للحصول على إبحار مناسب، فيجب تصنيفها في الأفعال التي لها هذه الخاصية (الارتباط المناسب والمنطقي بالهدف، أي الأفعال المنطقية)". أغلب الترجمات باللغة العربية للتصنيف الباريطوي تكون مجانبة للصواب لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة.

10 - انظر الجدول التصنيفي للأفعال الذي أورده باريطو في الصفحة 85 من نفس المرجع.

11 - تتحدث الأدبيات هنا بلغة الترشيح. كيفما كان نمط الاقتراع، فلبد له من مرشحين سواء ترشح المتباري كفرد باسمه أو بواسطة لائحة. في الاقتراع الاسمي، المرشح هو الفرد؛ في الاقتراع باللائحة، اللائحة (الحزب) هي المرشح.

12 -باريطو، نفس المرجع السابق صفحة 33.

13 - انه قانون هيوم: لايمكن استنتاج ما يجب أن يكون مما هو كائن.Ali Jafry, «Reste chez-toi, un devoir-être qui aurait fâché Hume », in L'épidémie dans la ville, Publication Centre marocain de la recherche et des études territoriales 2020, pp., 23-40.

14 -ريمون أرون في تقديمه لكتاب باريطو، نفس المرجع صفحة 15.

إرادة مجموع المواطنين هي نفسها إرادة شخص واحد. والشخص الواحد لن يخطئ فيما يريد، وما يكره. لاستحالة هذا المقترح، ينتقل روسو إلى افتراض آخر، يجعل من الإرادة العامة مجموع الإرادات الخاصة على أساس تحقق شرط عدم التواصل بين المواطنين.

لعدم واقعية شرط عدم التواصل، يكتفي روسو بافتراض أدنى، ألا وهو أن الإرادة العامة (X) هي مجموع الإرادات الفردية "من دون جماعات ومن دون جمعيات جزئية"[15]،أي مع تجريد الإرادة الفردية من التحالف والتواطؤ لكي لا تصير الإرادة العامة إرادة فئوية.بهذا البناء "المصطنع"، ينشئ روسو تساويا بين الإرادة العامة وتصويت المواطنين (B) عندما يصوتون من دون تفاهمات جماعية، أو توافق اتجماعتية. فيصبح التساوي بهذا المعنى علاقة متعدية: D=A=B. لكن سرعان ما يتحول X(الإرادة العامة) مرة أخرى عند رسو لتصير مرادفا لتعبير أغلبية المنتخبين بأغلبية الناخبين، ومن دون استحضار هذه المرة لشرط "من دون جماعات ومن دون جمعيات جزئية". "هكذا نشأت لدينا عقيدة من أجل العقائد في الديانة الديمقراطية"[16]. وحيث أن الديمقراطية دين، والتصويت عقيدة، فهما إذا مجالا الفعل العاطفي، وليسا مجالا الفعل العقلاني لأن "قيمته المنطقية التجريبية تساوي الصفر"[17].

فالمصوتون الذين يشكلون أو يعتقدون تشكيل الأغلبية يؤمنون بهذه النظرية لأنها تزكيهم فيما يعتقدون. "إنها اعتقاد من الاعتقادات الكثيرة الوهمية لذاتها،والنافعة مجتمعيا" [18]

ماهو ذلك الشعور (الشعور دال على مجال العاطفة وليس العقل) الذي يعبر عنه الفرد الناخب (والمنتخب) من خلال التصويت ويلبسه بلبوس عقلاني؟ إنه "شعور المنفعة (منفعة التصويت)والرغبة في الاستقرار"[19]. ماهي الآن تلك البقايا أو الرواسب التي تمظهر مشاعر التصويت؟ إنها تلك الرواسب التي جمعها باريطو في الصنف الثاني من تصنيفاته الست، والتي سماها "استمرار المجاميع". تنشأ هذه الأخيرة من تركيبة من العناصر المترابطة إلى درجة خلقها لجسد ينتهي به المطاف إلى الاستفراد بشخصية خاصة وتسمية على المقاس. قياسا على هذا التعريف، التصويت هو مسمى يشخصن تركيبة عناصر من أجل إفرادها بكينونة مستقلة، فيكون بذلك "ترسبا" يؤشر على مشاعر"حب الوطن، حب الدين.."من حيث كون الديمقراطية دين بالنسبة للسوسيولوجي الإيطالي[20].

"استمرار المجاميع" كصنف هو بدوره ينقسم إلى ثماني فئات. وبما أن باريطو وصف الديمقراطية على انها ميطافزيقا جديدة، فإن أكثر "راسب" تستعمله هو "استمرار التجريد" لترابطات من أجل ضمان تأثيرها الدائم.ربما هذا حال التصويت كفعلتم تجريده فتسنى له الحضور منذ عشرات السنين في الأذهان في ارتباط تركيبي مع عناصر أخرى : الديمقراطية، المشاركة في القرار، مراقبة التدبير، السيادة الشعبية. من يصوت على هذا الأساس، فتصويته

عاطفي: "من زاوية المنطق التجريبي، من يعتقد في بنود الاقتراع العام كمن يعتقد في الأصل الإلهي للأبطال"[21]، وليست له القدرة على معاكسة شعور "أن كل ماهو جميل يأتي من الاقتراع العام"[22]. من أجل الاقتناع والإقناع بمنطقية التصويت، يستعمل الفرد "اشتقاقات" لغوية من الصنف الرابع والتي تعتمد على استعمال مفردات غير دقيقة المعنى، ملتبسة ومشكوك فيها، والتي لا توافق الواقع. وهذا الاشتقاق (الغطاء المنطقي لفعل لا-منطقي) اللغوي يتناسب مع "الرواسب التجريدية".

الفعل المنطقي لباريطو هو نفسه مراد فللعقلانية كما تعرفها مدرسة الاختيار العقلاني، التي هي كذلك،باختبارها للتصويت من خلال مسلمات العقلانية، يتبين أن الفرد العقلاني هو الذي لا يصوت.

3 - أفضل للمواطن العقلاني أن يذهب إلى الصيد يوم الاقتراع [23]

اغتنت الأدبيات السياسية والسوسيولوجية بعبارة مشهورة اصطلح عليها"مفارقة التصويت."رأت هذه العبارة النور في خضم الانتقادات التي وجهت للنظرية العقلانية في صيغتها الخالصة. مرد ذلك هو كون كل مواطن يصوت في استشارة شعبية ما غير عقلاني إذا ما تم الاحتكام إلى مسلمات[24] مدرسة الاختيار العقلاني، مسلمات تتعدد كالآتي :1) الفردانية المنهجية، 2) الفهمية، 3)العقلانية،4)النتائجية، 5) الأنانية، 6)المقارنة بين التكلفة والربح. التصويت عقلانيإذا وفقط إذا توافق معها؛ أي أن يكون ظاهرة ناتجة عن تركيب أفعال فردية (الفردانية)، مفهومة عن طريق بناء المعنى الذي يعطيه الأفراد لأفعالهم (الفهمية)، وذلك

15- Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, livre numérique, les classiques des sciences sociales, p. 27.

16 - باريطو، المرجع السابق، ص 1147.

17 - باريطو، ص1147.

18 - باريطو، ص 504.

19 - باريطو، ص1284 .

20 - نفس المرجع ص 531 .

21 - نفس المرجع ص 501 .

22 - نفس المرجع، ص504 .

23 - John Ferejohn, Morris Fiorina, “The Paradox of Not Voting: Decision Theoretic analysis”, American Political Science Review, 68, 2, p. 533.

24 - Raymond Boudon, La Rationalité (livre numérique), PUF, Que sais-je ?, pp. 72-82.

باستخراج دوافعهم التي غالبا ما تحيل على نتائج الفعل (النتائجية)، بالخصوص تلك النتائج التي تهم الفرد حصرافي مصالحه (الأنانية) ؛ وسعيا لتحيق الحد الأقصى من الربح، تسلم مدرسة الاختيار العقلاني على أن الفرد يأتي من الأفعال تلك التي تضمن أقل تكلفة مع أكبر فائدة (مقارنة الربح مع التكلفة، تحقيق أقصى منفعة).

سواء كان التصويت ظاهرة انبثاقية أو ناتجة[25]، وهي من المؤكد ناتجة لكونها تتحقق عبر تجميع بسيط لأفعال الناخبين، فإن إمكانية مقاربتها منهجيا بالفردانية لا شك فيه. والدليل في ذلك أن علماء الاجتماع والاقتصاد أخضعوها للتحليل من زاوية سوسيولوجيا الفعل التي بدورها تتأسس على مسلمتي كون الظواهر على مستوى المجتمع تبنى انطلاقا من أفعال الأفراد، وعلى كون هذه الأخيرة عقلانية[26]. ومن حيث أنها كذلك فهي قابلة للفهم لأن العقلانية حسب التعريف الدلالي: "السلوك [Y] عقلاني إذا كان للفاعل[X] 'دوافع وجيهة'[27] للقيام ب [Y]لأن...". ما بعد "إن" هنا لا يحتمل أي شيء آخر ما عدا المصلحة(العقلانية المنفعية) بحسب توجه مدرسة الاختيار العقلاني، أي لا مكان لا للقيم (العقلانية القيمية)، ولا مكان لتناسب الوسيلة مع الغاية (العقلانية الغائية téléologique)، ولا مكان لكون الفرد يختار فعله حسب نظرية خاصة به (عقلانية ذهنية)، ولا مكان أخيرا للتقاليد (العقلانية التقليدية التي تملي مثلا الفعل الروتيني).

هل المصلحة هي التي تملي للفرد المصوت فعل التصويت؟ مسلمة النتائجية ستعين على التقرب من الإجابة مادامت مسلمات الاختيار العقلاني تكون نسقا متكاملا ومكتفيا بنفسه. هذه المسلمة تفرض أن دوافع الفعل التي تؤخذ بعين الاعتبار هي التي تستحضر وفقط نتائج الفعل مما حدا بالمهتمين إلى تسمية هذه العقلانية المقرونة بالنتائج بالأذاتية. لا مجال للدوافع الأخرى من قبيل رابط الصداقة، العرق والإثنية، التقارب الإيديولوجي، التعاطف... . تتضح الأمور أكثر بمسلمة الأنانية ومسلمة المنفعة القصوى حيث الأولى تقول بالاكتراث تحديدا لنتائج الاختيار التي تعني الفرد في مصالحه، والثانية للاختيار الذي يحقق أكبر منفعة عبر مقارنة الربح والتكلفة للخيارات المفتوحة.

إن كان التصويت كفعل فردي ينضوي تحت مسلمتي الفردانية المنهجية والفهمية، فهل يساير المسلمات الأربع الأخرى؟ أو بصيغة أخرى، هل المصوت عقلاني مصلحي أذاتي أناني ويروم فعلا رفع الربح وتقليل التكلفة؟ التصويت في نهاية المطاف هو اختيار الناخب لمرشح تعود له أهلية تمثيل المصوت. الكل يعلم أن المرشح يمكن أن يظفر كما يمكن أن ينهزم ولا يكفي لنجاحه تصويت فرد بعينه؛ والتصويت فعل فردي يولد فعلا جماعيا ناتجا من دون تنسيقبين المصوتين.هذا أول حاجز لعقلانية فعل التصويت لأن النتائجية غير مضمونة؛ ثم

بالافتراض أن من صوت له فاز في الاقتراع، فهو لا يمثلني فقط بل يمثل المصوتين و المقاطعين ولن يدافع حصرا عن مصالحي فقط. أكثر من ذلك، قدرة تأثيره على قرار أو سياسة عمومية لي فيها منفعة تابعة لمتغيرات كثيرة تنظيمية، ونسقية، وشخصية، وبتعاون صراعي مع فاعلين ينتمون لأنساق وظيفية ولأنساق مستقلة لكنها ذات تأثيرات بينية[28](إكراهات القطبية أغلبية\ معارضة، الوصاية، الشركاء/الأعداء).

هذا ثاني حاجز لعقلانية فعل التصويت لأنه يقف حجرة عثرة أمام النتائجية. وإن لم تتحقق النتائجية بشكل واضح، غير مشكوك فيه ولا غبار عليه، فلا سبيل لأن تتحقق الأنانية، وإن لم تتحقق الاثنتين، فلا مسلك لتحقق المنفعة القصوى. تجدر الإشارة هنا أن المسلمات مرتبطة بعلاقات تلازم نازلة ذات طبيعة سيكولوجية من وجهة نظر الفاعل (الفاعل يحبذ نتائج فعله، ومن بينها تلك التي تهمه، ومن بينها تلك التي تحقق أكبر ربح) وبعلاقات تلازم صاعدة ذات طبيعة منطقية (لا يمكن التنصيص على مسلمة بعدية قبل وضع المسلمة التي قبلها)[29].

لنعد الآن إلى المسلمة الأخيرة في ترتيبها المنطقي، أي مسلمة مقارنة الربح/التكلفة، فهي بمثابة الحجة الدامغة عند أهل مدرسة الاختيار العقلاني لنعث التصويت بالفعل الغير عقلاني: ماهي تكلفة التصويت؟إنها التسجيل المسبق باللوائح الانتخابية.إنها برمجة أداء هذه العملية

25 - يميز علماء الاجتماع بين الظواهر الناتجة حيث الظاهرة تساوي مجموع مكونتها والظواهر الانبثاقية حيث الظاهرة تخالف مجموع مكونتها. غالبية السوسيولوجيين الكلاسيكيين انتبهوا إلى كون أغلبية الظواهر الاجتماعية انبثاقية وليست ناتجة، ومن هنا صعوبة التنبؤ بها. أما الظاهرة الناتجة فهي مجموع مكوناتها، وندين للرياضي والفيلسوف كارل هامبل بهذا المفهوم. كارل هامبل Aspects of Scientific Explanation and The Other Essays in The Philosophie of Science, New York, The Free Press, 1965, pp. 259, 262 . للتعمق في الموضوع، أحيل القارئ على: علي جعفري، "الميكرو-ماكرو. في إلزامية تبيان آليات الانتقال"،مجلة عمران، 8\29، صيف 2019، ص 34.

26 - Raymond Boudon, Traité de Sociologie, Paris, PUF, 1992, pp. 26-33.

27 - تعبير "الدوافع الجيدة" هنا هو ترجمة للتعبير الفرنسي "bonnes raisons". أتحاشى ترجمة raisons بالأسباب لأن هذه الكلمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية causes وشتان بينهما على مستوى علم الاجتماع. الأسباب خارجة عن الأفراد وتحيل على المنهجية الكليانية (holisme méthodologique) بينما الدوافع تضعنا على خط المنهجية الفردانية. الأسباب تكون لا إرادية كرمش العين لسبب بيولوجي، والدوافع إرادية. المرجع السابق، ص 37. كما أن هذا التعريف للعقلانية يذكرنا بسوسيولوجيا ماكس فيبر من حيث كونها سوسيولوجيا فهم الفعل الفردي عبر التأويل للوصول للمعنى الذي يعطيه الفاعلون لسلوكهم باستخراج دوافعهم، ثم تفسير الظواهر، الناتجة عن الأفعال، سببيا. وهذا جواب شافي وكافي لمن يظنون أن سوسيولوجيا فيبر فهمية فقط وليست تفسيرية. Max Weber, Economie et société 1, les catégories de la sociologie, Paris, Plon, Pocket, 1995, pp. 28-51.

28 - Raymond Boudon, La logique du social, Paris, PUF, 1979, pp. 117-159

من أجل أخذ فكرة عن هذه الإكراهات التي يجاريها المنتخب محليا والتي هي بمثابة أنساق تبعية بينية وأنساق وظيفية، أحيل القارئ على : Ali Jafry, La commune contre l'élu, Casablanca, imprimerie Najah El Jadida, 2012.

29 - Raymond Boudon, Raison, Bonnes raisons, Paris, PUF, Collection Philosopher en sciences sociales, 2003, p. 22.

من بين الأمور الأخرى في يوم الاقتراع.إنها الوقت الذي يخصصه المصوت لهذه العملية. إنها التنقل ذهابا وإيابا إلى مكتب التصويت وربما التنقل بمصاريف. إنها انتظار الدور داخل مكتب التصويت. إنها طلاء الأصبع بالمداد... . ما هو ربح التصويت؟ إنه إنجاح المرشح المفضل، وتعديا التأثير في قرارات المؤسسات التمثيلية بما يحقق مصلحة الناخب.

التصويت فعل عقلاني في ظل مدرسة الاختيار العقلاني إذا وفقط إذا كانت المنفعة المنتظرة أكبر من التكاليف[30]. الكل يعلم أن المصوت هو واحد من مئات الآلاف من المصوتين المحتملين. وتأثير تصويته يساوي (عدد الأصوات المعبر عنها / 1) والنتيجة هنا تتجه نحو الصفر، مما يعني أن الربح يكاد يساوي الصفر، وكيفما كانت التكلفة فهي أعلى. هنا يتضح أن فعل التصويت في كل الأحوال لا يستجيب لمسلمة رفع الأرباح وخفض التكاليف.انطوني داونس يقر بهذا منذ سنة 1957 : سيفضل المواطن التصويت على المقاطعة إذا كانت قيمة تصويته تفوق الصفر، حيث تكون قيمة تصويته تساوي فرق المنفعة بين المرشحين المتباريين (حالة انتخابات بمرشحين كالرئاسية أو الثنائية الحزبية) مع حسابه لاحتمال تأثيره على النتيجة؛ وكيفما كانت قيمة التصويت فهي لن تتجاوز عموما تكاليفه[31].

بناء على ما سبق، التصويت فعل يتعارض مع أربع من ست مسلمات لعقلانية كما تصيغها مدرسة الاختيار العقلاني. فهو لا ينسجم مع مسلمات العقلانية، النتائجية، الأنانية، ثم رفع الأرباح وخفض التكاليف, لكن بالرغم من ذلك، ملايين من المواطنين يصوتون. هل يستقيم أن نصف كل هؤلاء بالغير العقلانيين؟ بالطبع لا، إلا إذا تبنينا نظريات تنطلق من فرضية الفرد الغير العقلاني كنظرية سيكولوجيا الحشود لكوستاف لوبون (Gustave Le Bon) أو نظرية التقليد لكابرييل طارد (Gabriel Tarde)[32] .

على مدى زمن يمتد منستينيات القرن الماضي، كان التصويت بمثابة حبة حصى في تركيبة نظرية المنفعة المتوقعة. جل المنتقدين لها لا يفوتون الفرصة لتخطئتها بهذا المثال المضاد مستحضرين أن التصويت فعل عقلاني لا تستطيع مدرسة الاختيار العقلاني تفسيره. من هنا انبثق التعبير الشهير في أدبيات علم السياسة والسوسيولوجية السياسية، ألا وهو "مفارقة التصويت".

فكيف دافعت مدرسة الاختيار العقلاني عن نفسها؟

4 -مفارقة التصويت ومناعة نظرية الاختيار العقلاني

أولى المرافعات المشهورة عن نجاعة نظرية الاختيار العقلاني لتفسير ظاهرة التصويت كانت لريكير (Riker)/أوردشوك (Ordeshook) وفريجوهن/فيورينا (Ferejohn et Fiorina)

محاولين تحصينها من كل تصدع.كانت محاولاتهم للرتق هذه عبر مقالين "برديكماتيين"، هما تباعا:

- "Theory of The Calculus of Voting"[33] و": The Paradox of Not Voting Decision Theoretic analysis"[34] .

استهلفريجوهن/فيورينا من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا مقالهما كالتالي: "يعتقد الكثيرون أن نماذج الاختيار العقلاني لا تقدم تفسيرا مرضيا لأهم قرار سياسي في نظام ديمقراطي: أصوت أم لا أصوت"[35]. ثم يسترسلا لتبيان الغرض من دراستهما، " الغاية من هذه الورقة هو إظهار إحدى الطرق لإنقاذ منظري الاختيار العقلاني من هذا المأزق المحرج"[36].

4.1 - فرضية الواجب

لم يستسغ فريجون/فيورينا قول طولوك (Tullok) بكون التصويت غير عقلاني. "لا يمكن التنبؤ بالناخب العادي المالك لمعلومات عرضية. هذا الأخير يدلي بصوته لأنه يعتقد أن التصويت واجب، لأنه يستمتع بذلك، أو لأنه شيء تعلمه، أو لأن هناك ضغط اجتماعي يدفعه لذلك. على أي حال، من المؤكد أنه لا يعتقد أن صوته سيشكل فارقا، وبالتالي فقرار التصويت لا يستحق بالنسبة له كثيرا من عناء التفكير والبحث"[37]. ويضيف بشكل صريح: " من منظور عقلاني صرف،

30 - دافيد ويلير يعرض المبدأين الذين يحكمان مسلمة مقارنة التكاليف بالربح وهما تعظيم المنعة المنتظرة أولا، ثم تفادي التقليل من المنفعة المنتظرة ثانيا كما يلي: « All Social actors act to maximize their expected preference state alteration" ; « All Social actors act to avoid minimizing their expected preference state alteration David Willer, « The principal of rational choice and the problem of satisfactory theory", in Rational choice Theory, Advocacy and Critique, Edited by James S. Colman and Thomas J. Fararo, London, Sage Publications, 1992, p. 53 and p. 56. Shaun Hargreaves Heap and all., The Theory of Choice, First published 1992, Oxford/Cambridge, Blackwell Publishers, 1992, pp. 4-13.

31 - Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York, Harper & Row, 1957, pp. 260-276.

32 - Gustave Le Bon, Psychologie des Foules, Paris, Felix Alcan Editeur, 1895 ; Gabriel Tarde, Les Lois de l'Imitation, Etudes Sociologiques, Paris, Felix Alcan Editeur, 1895 (Seconde édition).

33 -William Riker, Peter Ordeshook, « Theory of The Calculus of Voting", American Political Science Review, Vol. 62, No 1(March 1968), pp. 25-42.

34 - John Ferejohn, Morris Fiorina, " The Paradox of Not Voting : Decision Theoretic analysis", American Political Science Review, 68, 2, 1974, pp. 525-536.

35 - نفس المرجع، ص 525.

36 - نفس المرجع، ص 525.

37 -Gordon Tullock, Toward a Mathematics of Politics, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1967, p. 131.

وكما بينا ذلك، فإن ما سيجنيه الناخب من مردود عبر قرار التصويت هو أقل بكثير مما سيكلفه البحث عن المعلومات من أجل تصويت متبصر"[38].

قبل التعمق في النظرية العقلانية للتصويت لدى فريجوهن/فيورينا، سأحاول بسط أطروحة ريكير (Riker) وأوردشوك (Ordeshook). أدخل هؤلاء في حسابات التصويت لدى الفرد 'ربح منفعة مباشرة' جراء فعل التصويت، أطلقوا عليها في معادلاتهم الرياضية رمز "D"(الحرف الأول من كلمة Duty التي تعني الواجب)، وهو ما اصطلح عليه في علم السياسة"بحس الواجب" (Sens of Duty). هذا الأخير يذر ربحا يتكون من خمس أنواع من الرضا[39]: الرضا بالالتزام بأخلاقيات التصويت خصوصا لمن تنشأ في تقاليد ديمقراطية؛ الرضا بالتعبير عن الولاء للنظام السياسي الذي "يعتبر الأساس العقلاني للتصويت، والحافز السياسي المهم ويعد جعله خارج الحساب أمرا مبهما"؛ الرضا بالتعبير عن أفضلية حزبية؛ الرضا بأخذ قرار المشاركة والذهاب إلى صناديق الاقتراع "بالرغم من احتساب هذه العناصر في خانة التكاليف" عند منظري الاختيار العقلاني، "هذه التكاليف المفترضة هي في الواقع فوائد"؛ الرضا عن تأكيد فعالية الفرد في النظام السياسي. بالنسبة للباحثين، أنواع الرضا هذه هي مؤشرات على طبيعة الواجب، وتعد بمثابة مكفآت سياسية للتصويت[40].

بالنسبة لريكير (Riker) وأوردشوك (Ordeshook) مع الأخذ بعين الاعتبار للفرد المواطن وافتراض ثبات D (الواجب، الإحساس بواجب التصويت)وC (الكلفة، كلفة التصويت)، وافتراض تغير P (احتمال تحقيق المواطن لمكافآت Rمن خلال التصويت، مع كون P محصورة بين 0 و1؛ تصبح المكافآت هي: (R= PB – C + D) مع كون B هو الربح، تكون لدينا ثلاث حالات لعلاقة الواجب بالمنفعة المنتظرة:

C.1. D>PB≥0 بما أن المكافأة موجبة والفرد يصوت دائما.

C.2. D≤ في هذا النوع من الانتخابات، والتي تحقق PB>C-D، المكافأة(R) موجبة والفرد يصوت.

C.3. D≤ في هذا النوع من الانتخابات، والتي تحقق PB≤C-D، تكون المكافأة (R) أصغر من الصفر (R≤0). الفرد لن يصوت.

لنذكر أن الإحساس بواجب التصويت والرضا الذي يصاحبه يدخلان في زمرة المكافآت السياسية ذات الطبيعة السيكولوجية التي توافق حسب الباحثان المسلمة الرابعة لمدرسة الاختيار العقلاني التي هي النتائجية.إن سلمنا بذلك، فيصعب أن نطبق عليها إجرائيا مسلمة مقارنة الربح والخسارة، إذ كيف سيتم تكميم الربح السيكولوجي بوحدات تسري على عموم

الناخبين؟ وكيف سيتم مقارنتها مع إضافته الوحدات تكميم الغايات المنفعية لكل مصوت؟[41]. يعترف الباحثان باستحالة إيجاد دليل أمبريقي حول كيفية إجراء حسابات التصويت من طرف الفرد الواحد مع افتراض ثبات متغيري "الواجب" و"الكلفة"[42]. هذا ما حدا ببريان بري(Brian Barry) بالقول بأن المصوت يشعر "بالرضا عند تصويته لأسباب لا علاقة لها بالنتائج المرغوبة، مما لا يترك أي مجال لنموذج اقتصادي يتوسط المسلمات وتفسير الظاهرة"[43].والنموذج الاقتصادي هنا يحيل على النموذج العقلاتي الذي يفترض حظوظ أكبر لجعل التصويت عقلاني.

يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل "الإحساس بالواجب" قيمة أم مكافأة كما يتصوره ريكير وأرديشوك؟ المكافأة هي غاية الفعل وغاية الفعل"سببه". ومثل ذلك أن أقول: "سأصوت للحزب [أ] لأنه قد يحقق لي زيادة في الأجر الشهري عند نجاحه في الانتخابات". هنا دافع التصويت هو المنفعة المنتظرة، أي أن سبب الفعل نتيجته، ما ينتهي إليه الفعل. المواطن الذي يصوت بالواجب هو من يقول "أشارك في الانتخابات لأن التصويت واجب بغض النظر عمن سيفوز (النتيجة).

مقارنة مع الغاية، الواجب هو منطلق الفعل، ما يبتدئ به الفعل. بهذا المعنى، الواجب ليس مكافأة، إنما هو قيمة. من ثم، فالمصوت بدافع الواجب لم يأت فعلا غائيا، إنما فعلا قيميا بحسب التصنيف الشهير لفيبر[44]. من يوجه فعله بالقيمة ليس كمن يوجهه بالغاية. يوضح ماكس فيبر الفرق بينهما قائلا: "يتصرف بطريقة عقلانية غائية من يوجه فعله وفقا للغايات، والوسائل والنتائج الفرعية؛ ومنيقابل في نفس الوقت بشكل عقلاني الوسائل والغاية، الغاية والنتائج الفرعية، ثم مختلف الغايات الممكنة فيما بينها"[45]. في التوجيه القيمي للسلوك،

38 - نفس المرجع، ص 131.

39 - William Riker, Peter Ordeshook, « Theory of The Calculus of Voting", Americain Political Science Review, Vol. 62, No 1 (March 1968), p. 28.

40 - تم التعبير عن المكافآت السياسية للتصويت بمعادلة رياضية : R=PB – C + D فتصبح المكفآت (R) تساوي احتمال (P مع كون P محصورة بين 0 و 1) تحقيق المنفعة (B) (التي هي فرق ربح المصوت بين نجاح المرشح الأكثر تفضيلا والمرشح الأقل تفضيلا) ناقص الكلفة الفردية للتصويت (C) يضاف إلى النتيجة المكفآت السيكولوجية (D).

41 - لقياس الواجب اعتمد ريكر وأرديشوك على مقياس بخمس درجات، تم بعد تجميع إجابات المبحوثين اختزالها في ثلاث وهي إحساس عالي بواجب المواطن، إحساس متوسط بواجب المواطن، وإحساس ضعيف بواجب المواطن.

42 -William Riker, Peter Ordeshook, « Theory of The Calculus of Voting", American Political Science Review, Vol. 62, No 1 (March 1968), p. 35.

43 - جون فيرجون وموريس فيورينا، مرجع سابق، ص 525 اللذان يحيلان على Brian Barry, Sociologists, Economists and Democracy, London, Collier-Macmillan, 1970, p. 17.

44 - Max Weber, op. cit., p. 55.

45 - Ibid. p. 57.

لا يتموقع معنى الفعل على مستوى النتيجة، التي هي خارج الفعل، بل في الفعل نفسه ولطبيعته. " يتصرف بطريقة عقلانية بحتة من حيث القيمة من يتصرف دون مراعاة للعواقب المتوقعة لفعله، في تطابق لقناعته بما يمليه الواجب، والكرامة والجمال، وكذا الإرشادات الدينية أو عظمة قضية ما"[46].

لربما كان ريكير وأرديشوك واعيان بهذا الاختلاف بين العقلانيتين. لذلك لم يدرجا الواجب ضمن الربح الانتخابي الفردي إلا عبر أنواع الرضا الخمس، التي يتيحها للفرد المصوت. وبالتالي فهما تعمدا الخلط بمحاولتهما إدراج الفعل العقلاني القيمي ضمن الفعل العقلاني الغائي انطلاقا من النتائج السيكولوجية للفعل القيمي، فتصير هذه الأخيرة مكافآت (غاية الفعل). لكنهما تناسيا أن الفرد المصوت عندما يحتسب التصويت واجبا، لا يستحضر حسابات الربح والخسارة هنا والآن ولا في المآل. فهي ليست (حسابات الربح والخسارة) إذا دافعا للفعل. وإن كانت لها نتائج، فهي انبثاقية وليست إرادية ناتجة[47]، أي أنها لم تكن مسعى الفاعل.

4.2 -فرضية الحسرة

أما فيما يخص فريجوهن/فيورينا (Ferejohn et Fiorina)، فهما لم ينتصرا للواجب ومكافآته السيكولوجية لتوسيع دائرة نظرية الاختيار العقلاني، بل "للحسرة" (Regret). في مستهل مقالتهم، يحدد الباحثان موضوعهما: في ظل ظروف عامة، المواطنون يصوتون عقلانيا ولو لم يعتقدوا أن صوتهم مؤثر، أو يولوا قيمة مباشرة لفعل التصويت. وعقلانية التصويت هذه تتأتى بفضل مفهوم "الحسرة" الذي يعني بشكل موجز أن المواطن يصوت ليس للرفع من منفعة وللتقليل من خسارة، بل لخفض الحسرة إن هو امتنع وتبين له فيما بعد أن صوته كان حاسما.

تحليل الباحثين ينطلق من تصور بحثي واضح وهو التعامل مع التصويت كاتخاذ للقرار وبالتالي معالجته في انسجام مع نظرية القرار. ففرقا اعتبارا لذلك بين القرار المتخذ في ظروف المجازفة، وقرار يتخذ في ظل اللايقين. في المجازفة، يمكن لمتخذ القرار أن يكون احتمالات ذاتية تقريبية حول حالة "الطبيعة". في اللايقين، هناك استحالة نسج احتمالات ذاتية حول حالة "الطبيعة"[48]؛ والطبيعة هنا تحيل إلى كل ما من شأنه أن يؤثر على نتائج فعل التصويت كما يتصورها المواطن الفرد. في العملية الانتخابية، مكونات حالات الطبيعة ليست بالقليلة،ووجب على المواطن أخذها في الاعتبار إن هو توخى تصويتا عقلانيا يرفع الربح ويخفض التكلفة وهي نوعين في تقديري.أولها التقنيات الانتخابية (التقطيع الانتخابي، نظام الاقتراع، القاسم الانتخابي...)، وثانيها توجهات تصويت المواطنين الآخرين.

كل المعادلات الرياضية أفضت إلى ترجيح فرضية عدم التصويت بالنسبة للمواطن الساعي

لأقصى الربح (Maximizer) في ظروف المجازفة ما لم تكن التكاليف ضئيلة، أو ما لم يكن فرق المنفعة شاسع بين المرشح المفضل مقارنة مع المرشحين المنافسين (مما يخفض التكاليف).هذا ولو تم تضخيم التوزيع الاحتمالي لحالة الطبيعة.وقال فريجوهن/فيورينا قولتهما الشهيرة: "في يوم الاقتراع، أن يذهب المرء إلى الصيدلهو أكثر عقلانية"[49]. لنذكر أنه في مجال القرار تحت المجازفة، ما أضافه الباحثون لإثبات عقلانية التصويت من عدمه هو حساب احتمالات الفرد الذاتية لمدى تأثر صوته بمكونات السياق الانتخابي.وذلك لتدقيق تناسبية الغاية والوسائل.

في مجال اللا يقين، حيث احتساب الاحتمالات الذاتية غير ممكنة، فإن المعادلات أدخلت في الحسبان متغير "الحسرة". الافتراض هو كون الفرد يتبنى إستراتيجية يصطلح عليها ب "أقل-أكبر" حسرة (Minimax regret) -في مقابل أكبر منفعة منتظرة- عن طريق الإقصاء التدريجي للاختيارات التي ترفع من درجة الحسرة حتى يصل المصوت إلى الاختيار الأقل حسرة. إجمالا، يمكن التركيز علىخمس خلاصات:

1. التصويت لصالح المرشح الأقل تفضيلا لا يحقق أبدا أقل-أكبر حسرة.

2. التصويت لصالح المرشح الذي يلي الأكثر تفضيلا لا يحقق "أقل-أكبر حسرة الأمثل" (Minimax regret optimal).

3. أقل-أكبر حسرة ترجح عقلانية التصويت للمرشح المفضل بدل الامتناع.

4. التكلفة العالية للتصويت تقيد نطاق التفضيلات التي تفي بشروط المصوت، فيكون الامتناع الإستراتجية الأقل-أكبر حسرة.

5. كل ما كانت المنفعة المنتظرة أكبر للاختيار الثاني (المرشح الثاني المفضل)، كلما كانت شروط تحقيقه صعبة. الشيء الذي يقلص احتمال كون التصويت إستراتيجية أقل-أكبر حسرة.

يتضح أن فريجوهن/فيورينا لم يترصدا إنقاذ نظرية الاختيار العقلاني من جهة مسلمة

46 - Ibid. p. 56.

47 - علي جعفري، "الميكرو-ماكرو. في إلزامية تبيان آليات الانتقال"، مرجع سابق، ص 40-45، Mohamed Cherkaoui, Le Paradoxe des conséquence, Genève, Librairie Droz, 2006, p. 26.

48 - يعطي الباحثان مثالا على استحالة احتمالات في ظل اللايقين متسائلين ما هو احتمال وجود حياة أخرى بعد الموت، وهذا المثال يذكر بما يصطلح عليه "برهان باسكال" حول وجود الله. Blaise Pascal, Les Pensées, Paris, Léon Brunschvicg Editeur, 1897, pp. 57-60.

49 - John Ferejohn, Morris Fiorina, "The Paradox of Not Voting: Decision Theoretic analysis", American Political Science Review, 68, 2, p. 533.

"الواجب". يقولا في هذا الصدد: "لقد بينا أنه لا حاجة لنا بمسلمة الواجب لإنقاذ عقلانية قرار التصويت"[50]، بل ويعيبا على المنظرين اختزال الاختيار العقلاني في قاعدة رفع المنفعة المنتظرة. بحسبهم، فيما يخص التصويت، لا يسعى الفرد إلى تحقيق المنفعة الأكبر إلا في ظروف خاصة (انتخابات بتنافسية كبيرة، أي بمرشحين قلة، مواطن يهمه أمر الانتخابات لمصالحه الخاصة كمستثمر يهتم لموضوع خفض الضرائب، دعم الصادرات...). في المقابل، الأفراد الذين يسعون لخفض حسرة عدم المشاركة (إن لم يشاركوا فتبين لهم فيما بعد أن صوتهم كان ليكون له تأثير) هم أقرب للتصويت، "ويحتاجون لقليل من التحفيز لذلك". يتبين أن الناخب الباحث عن المنفعة ينظر إلى الانتخابات كمقامر ويستحضر الرهان. المصوت الباحث عن تجنب الحسرة يستعمل قاعدة أسهل. إنه يتخيل نفسه في زمن آت، ويتفحص كل واحد من الاختيارات المفتوحة أمامه من حيث الوضعية التي تستدعي اتخاذ القرار، فيختار القرار الذي تكون درجة حسرته أقل (مقياس أقل-أكبر حسرة).

لكي نبسط ونلخص الأمر، نقول إننا إزاء ثلاث أنواع من الناخبين:

1. الناخب المستعمل لقاعدةأقصى منفعةمنتظرة (Expected utility maximizer): لن يصوت إلا استثناء.

2. الناخب المستعمل لقاعدة أكبر-أقل منفعة (Maximin utility) وهو الذي يقارن بين المنافع الأقل للاختيارات المتاحة ويتجه نحو الاختيار الذي يوفر أكبر ربح أقل. هذا الناخب لن يصوت أبدا.

3. الناخب المستعمل لقاعدة أقل-أكبر حسرة (Minimax regret optimal) وهو الذي يقارن بين الحسرات الأقل للاختيارات المتاحة ويتجه نحو الاختيار الذي يوفر أقل حسرة. احتمال التصويت في هذه الحالة هو الأكبر.

نلاحظ أن الواجب والحسرة مسلمات إضافية ذات طبيعة سيكولوجية تختلفان عن المسلمات الكلاسيكية لمدرسة الاختيار العقلاني. تهدف هذه الإضافة إلى إضفاء صفة العقلانية على فعل التصويت.

4.3 - فرضية الأفضليات الغير مستقرة

باحثون آخرون اهتموا أيضا بإنقاذ الاختيار العقلاني من مفارقة التصويت. سأعرض فقط منطق حجاجهم من دون الدخول في جزئياته. ليفي غاربوا وكلود مونتماركيت(Lévy-Garboua/Claude Montmarquette)اقترحا تعويض نظرية الاختيار العقلاني بنظرية العقلانية المعرفية مرفقة بمفهوم التعلم لحل لغز المفارقات[51]. يجب التأكيد أن ليفي غاربوا

وكلود مونتماركيت لم يبنيا نموذجهما خصيصا لحل مشكل عقلانية التصويت، لكن لحل كل الأوضاع المولدة للمفارقات وتستعصي على الفهم بالنظرية العقلانية المنفعية. منطلق النموذج يقلب فرضية الأفضليات المعطاة والمعروفة لدى الفاعل، والمعمول بها في النماذج السابقة، واستبدالها بفرضية عشوائية الأفضليات وإمكانيات مراجعتها أثناء اتخاذ القرار بفضل سيرورة التعلم الذي يتيحه بعد الزمن.

تطبيقا على الاقتراع، يتخذ الفاعل قراره بعدم التصويت حسب أفضلياته وكم معلوماته، لكن هذا لا يلغي أن يتراجع عن القرار المتخذ في زمن ما قبل ساعة التصويت، لأنه مع مرور الوقت يمكن لترتيب الأفضليات أن يتغير باكتشاف الناخب لمعطي اتجديدة[52]. مراجعة القرار هذه تتأتى بإعمال العقلانية المعرفية وهدفها التقليص من دائرة الخطأ في التوقع. بمعنى آخر، يضع الفرد الاختيار المهيمن لديه (عدم التصويت كاختيار يرفع الربح ويقلل التكلفة) في ميزان التكاليف المترتبة عن تخليه عن الاختيارات الأخرى. ترجيح ثقل تكاليف عدم التصويت يبرر التصويت.

5 - فرضيات ببنية رِهان باسكال

هل نجحت هذه الترميمات في إقناعنا بان الفرد المصوت عقلاني ؟ فرضية الواجب كما فرضية الحسرة لا تستقيما لأنها أولا فرضيات دخيلة (ad-hoc) لا تنسجم ومنظومة مسلمات نظرية الاختيار العقلاني، جيء بها خصيصا لتجاوز قصور النظرية[53]. ثم إن الفرضيات المساعدة تصطدم بعقبة إبستيمولوجية وهي تحصين النظريات ضد الدحض مما ينزع عنها صفة العلمية ويحولها لمذهب فلسفي. أضف إلى ذلك أن النظرية التي تفسر التصويت عليها أن تكون قادرة كذلك على تفسير الامتناع عن التصويت وهو الشيء الذي لايتأتى في ظل هذه الفرضيات المساعدة[54].

50 - "We have shown that one need not postulate catch all D terms to rescue the rationality of the decision to vote", Ibid, 535.

51 - Lévy-Garboua and Claude Montmarquette, "Cognition in seemingly riskless choices and judgments", Montréal (Québec), Cahier 9602, 1996, pp. 1-27.

52 - Ibid., p. 7.

53 - نفس الشيء بالنسبة لإنار أفيرباي (Einar Overbye) الذي حول إخراج نظرية الاختيار العقلاني من مأزق مفارقة التصويت من داخل نظرية الألعاب عبر فرضية لها كذلك صفة دخيلة وهي أن المواطن يصوت، ليس طمعا في منفعة انتخابية، بل"استثمارا في الحفاظ على سمعته"لأن الامتناع يسيء لها حسب الكاتب.Einar Overbye, «Making case of the rational, self-regarding, 'ethical' voter…and solving "the paradox of not voting" in the process", European Journal of Political Research, Vol. 27, Issue 3, 1995, pp. 373-378.

54 - نفس المرجع، ص 372.

زد على ذلك أن نموذج كل من غاربوا/كلود مونتماركيت و فريجوهن/فيورينا يشتركان في كونهما يتأسسان على فكرة بسيطة:احتمال كون صوتي مؤثر هو ضئيل جدا لكن ليس منعدما. خسارتي ستكون أكبر في حالة امتناعي فيتضح فيما بعد أن مشاركتي لها قيمة. هذه البنية الحجاجية شبيهة بالمنطق الذي استعمله باسكالمن أجل ا لإقناع برجاحة فكرة وجود الله: مادام احتمال وجود الله ليس منعدما، سأكون عقلانيا إن اعتقدت في وجوده[55]: إن وجد، سأظفر بنعم الآخرة، إن لم يوجد لن أخسر الكثير سوى الامتناع عن بعض ملذات الدنيا . تمت تسمية هذا المنطق الحجاجي "برهان باسكال" وتمت صياغته رياضيا[56]وهو نفسه الذي يحرك المرء في الحالات التي يطبعها المخطر مصحوبا باللايقين فيلجأ إلى التأمين (السيارة، البيت، مخازن السلع، المحاصيل...)، رغم ضعف احتمال وقوع الحوادث. التصويت تأمين قليل التكلفة لتغطية مخاطر ذات رهانات قد تكون وازنة (حسرة، سمعة، واجب، سلوكيات تعبيرية: تصويتي تعبيري-وليس أذاتيا- أبعث من خلاله رسالة إلى المجتمع بكوني منسجما مع ما يعتبره سلوكا متوافقا معه ...).ماأظن أن بنية رهان باسكال مقنعة في ما يتعلق بالانتخابات. يتضح الأمر إذا تساءلنا ما هو المخطر الذي يتهدد الفرد العقلاني إن لم يصوت؟

1. فقدان منفعة منتظرة مرتبطة ببرنامج مرشحه المفضل. الحجة مردود عليها بكون صوته لن يشكل بتاتا فارقا.

2. اتقاء خسارة سيكولوجية أو نظرة مجتمعية سلبية (حسرة، خسارة سمعة اجتماعية... كما ذهبت إلى ذلك بعض النماذج).لماذا سينظر عموم المواطنين إن كانوا عقلانيين بعين عدم الرضا لمن لا يصوت، مع علمهم أن تصويت الفرد لا تأثير له؟ لماذا سأشعر بحسرة، أنا المواطن العقلاني، على صوت لا تأثير له سواء أدليت به أم لم أدل؟

هذا النوع من النظريات - كتلك التي ساقها إنار أفيرباي (Einar Overbye)التي تجعل عقلانية التصويت في أن يرى الفرد في الامتناع إساءة لسمعته الاجتماعية (كلفة أكبر من كلفة التصويت) - تحمل خللا في البناء لأن بعضا من فرضياتها لا ينسجم ومبادئ نظرية الاختيار العقلاني (تقديم حساب الربح على حساب الخسارة وترجيح أولا الفعل الضامن لأكبر ربح، ثم بعده الفعل الضامن لأقل خسارة) وكذا مع ثلاث من مسلماتها(النتائجية: نتيجة الفعل وليس نتيجة عدم الفعل، الأنانية: نتيجة تهم المصوت حصريا، ومقارنة الربح والخسارة: صعوبة حساب فقد ان السمعة لمقارنتها بحساب المنفعة من التصويت).أضف إلى ذلك كون فرضيات من قبيل "السمعة الاجتماعية" لا وزن لها في السياق المعرفي اليوم (Contexte cognitif) الذي ما فتئ ينتقد الديمقراطية، فبالأحرى أن يجعل من عدم المشاركة فيها انتقاصا لسمعة. للخروج من التناقض لامناص من فرضيات عرضية (Adventices) من خارج منظومة الاختيار العقلاني مما يخرجنا مرة أخرى عن إطار النظرية.

رجوعا إلى بنية "رهان باسكال" الذي هو النواة الصلبة لبرهنة غاربوا/كلود مونتماركيت و فريجوهن/فيورينا، يتضح بالمقارنة أن المواطنين ليسوا في وضع شبيه "بالغير المؤمنين" الذين يخاطبهم الفيلسوف والرياضي-الفيزيائي: باسكال يدعو الغير المؤمن بالاختيار بين "فرضية وجود الله"و"فرضية عدم وجود الله" و يقدم من أجل إقناعه بصواب فرضية الوجود حجاجا استعمل فيه حساب الاحتمالات. لكن ما يميز الرهان هنا هو استحالة معاودة اللعب(أقصى حدود المخطر واللايقين العلمي، وليس الإيماني). هذه الميزة غير متوفرة في لانتخابات. بمعنى أخر، يمكن إخضاع الانتخابات لحساب الاحتمالات الترددية: ترجيح الفرد للتصويت أو للامتناع حسب تقييمه لمشاركاته السابقة؛ التقييم الذي قد يعضد أو يضعف ثقته (حساب الاحتمالات السيكولوجية) في مكاسب التصويت. وعندما يستقر اللايقين بخصوص المكاسب، فإن عملية الانتخاب برمتها لا تنخفض قيمتها فقط بل تفقدها كلية.

في مقابل رهان باسكال الذي يعقلن التصويت بفرضيات مساعدة، هناك مايمكن أن نسميه رهان لافونطين (La Fontaine) الذي يمكن أن نستشف منهما يؤكد عقلانية الامتناع عن التصويت عبر حكايته "السمكة الصغيرة والصياد" عبر قولته الشهيرة:

« Un Tiens vaut, ce dit-on, mieux deux Tu l'auras; l'un est sûr, l'autre ne l'est pas »[57]

وهي القولة التي يوازيها المثال العربي القائل "عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة".

خاتمة

عندما نعرض التصويت على حكم مدرسة الاختيار العقلاني، يكون المواطن المصوت غير عقلاني. لا لشيء إلا لكون قرار التصويت لا ينسجم مع مبادئ ومسلمات العقلانية كما صاغتها هذه المدرسة. لكن المنتمين والمدافعين عنها أصبحوا في حيرة من أمرهم: كيف نصف مئات الآلاف من المصوتين على أنهم غير عقلانيين؟ الأمر لا يستساغ. وما قض مضجعهم أكثر هو أن النقاد حللوا وحاججوا في اتجاه كون نظرية الاختيار العقلاني قاصرة وضعيفة لا يسعفها

55 - « Dieu est, ou qu'il n'est pas (…) mais il faut parier (…). Pensons le gain et la perte en prenant le parti que Dieu est. Si vous gagner, vous gagnez tout ; si vous perdez, vous ne perdez rien. Parier donc qu'il est sans hésiter », Blaise Pascal, op. Cit. p. 58.

56 - تم التعبير رياضيا على رهان باسكال بـ« Le pari de Thomas M. Harrington, ε∞) : x ∞ = ∞(x .
Pascal, Romanische Forschenungen, 109. Bd., H. 2 (1997), pp. 221-251.

57 - Jean de La Fontaine, Le petit poisson et le pécheur, Livre V, fable 3, Paris, Editeur Claud Barbin, 1868.

جهازها المفاهيمي في فهم ظاهرة التصويت والظواهر التي لها بنية مماثلة[58].فشمروا على سواعدهم للدفاع عنها عبر تحليلات يغلب عليها الطابع الرياضي، أغلبها مصاغة من طرف علماء اقتصاد أمركيين، دفاعا أولا عن مدرسة ذات أصل أمريكي وهي مدرسة الاختيار العقلاني، ثم دفاعا عن مفهوم العقلانية النفعية ذو الأصل الاقتصادي وقطب الرحى لفهم سلوكيات الفاعل الاقتصادي.

لأجل هذا الدفاع ولتبرئة ذمة إطار لاختيار العقلاني من الضعف، لجأ المدافعون إلى ابتكار فرضيات إضافية تجعل المواطن يتعامل مع قرار التصويت كقرار استهلاك، وليس قرار استثمار. بمعنى آخر، التصويت فعل تعبيري وليس أذاتي (لا يتوخى تحقيق نتائج أنانية تخضع لمقارنة الربح مع الخسارة ومرتبطة بنتائج الاقتراع). الفعل سمي تعبيريا لأنه يحقق مكاسب استهلاكية بغض النظر عن نتيجة الانتخابات ومستقلة عن فوز أو هزيمة المرشح المرغوب فيه. تزخر الأدبيات[59] بنماذج تدمج متغيرات لهذه المكاسب (الرضا عن فعل الواجب، التعبير عن تضامن مع جماعة الانتماء أو جماعة الأقران، الولاء لحزب، فرحة نابعة من المشاركة في كارنفال الانتخابات، حماية سمعة اجتماعية من الخدش...). لكن كل هذه الفرضيات، كما سبق الإشارة إليه، غير منسجمة مع منظومة مسلمات النظرية التي نصبوا أنفسهم للدفاع عنها، مما يعيق محتواها التوقعي[60].

إن سعي المواطن من خلال التصويت تحقيق مكاسب آنية مستقلة عن نتائج الانتخابات هو ما تمنعته بالتعامل مع الاقتراع تعامل المستهلك لا المستثمر. هذه الفكرة تصلح لأن تكون فرضية الانطلاق لفهم ظاهرة بيع الأصوات. فعقلية المستهلك تسعى لأن ترضي حاجيات ورغبات هنا والآن، منشغلة بالمدى القصير عكس عقلية المستثمر الذي يراهن على قيمة الاستثمار من أجل عائد ليس آني مادي أو عيني. بالتالي جاز القول أنه من منظور نظرية الاختيار العقلاني، ففردان لا أكثر هما العقلانيان. الممتنع والبائع لصوته.

58 - منها على سبيل المثال ظواهر استغلال النفوذ والرشوة التي رغم كونها لا تمس الفرد بشكل مباشر ورغما عن ذلك له موقف سلبي منها؛ ظواهر البلاجيا، السرقة... . إجمالا، نظرية الاختيار العقلاني عاجزة عن تفسير ظواهر الاعتقادات، التمثلات، وظواهر الرأي، أي كل الظواهر التي تتأسس على معتقدات غير تافهة (non triviales).Raymond Boudon, Raison, Bonnes raisons, Paris, PUF, Collection Philosopher en sciences sociales, 2003, p. 42-47.

59 - Morris Fiorina, "The voting decision: Instrumental and expressive aspects", The Journal of Politics, Vol. 38, NO. 2, (May 1976), pp. 390-413; Geoffrey Brennan and Alain Hamlin, "Expressive voting and electoral equilibrium", Public Choice, 95,1998, pp. 149-175.

60 -تمكن نظرية الاختيار العقلاني من توقع الفعل من عدمه انطلاقا من تطبيق مسلمة مقارنة التكلفة والربح. كلما كان الربح أكبر، كلما أقدم الفاعل على الفعل. الفرضيات الدخيلة لأجل إنقاذها من القصور يقصي القدرة التنبؤية للنظرية.

البيبلوغرافيا

- Ali Jafry, La Commune Contre l'Elu, Casablanca, imprimerie Najah El Jadida, 2012.
- Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy, New York, Harper & Row, 1957.
- Blaise Pascal, Les Pensées, Paris, Léon Brunschvicg Editeur, 1897.
- Brian Barry, Sociologists, Economists and Democracy, London, Collier-Macmillan, 1970.
- Carl Gustav Hempel, Aspects of Scientific Explanation and The Other Essays in
- The Philosophy of Science, New York, The Free Press, 1965.
- Carl Gustav Hempel, Eléments d'épistémologie, Paris, Armand Colin, 2012.
- David Willer, «The principal of rational choice and the problem of satisfactory theory», in Rational choice Theory, Advocacy and Critique, Edited by James S. Colman and Thomas J. Fararo, London, Sage Publications, 1992.
- Einar Overbye, «Making case of the rational, self-regarding, 'ethical' voter…and solving "the paradox of not voting" in the process», European Journal of Political Research, Vol. 27, Issue 3, 1995, pp. 369-396.
- Gabriel Tarde, Les Lois de l'Imitation, Etudes Sociologiques, Paris, Felix Alcan Editeur, 1895 (Seconde édition).
- Geoffrey Brennan, Alain Hamlin, «Expressive voting and electoral equilibrium», Public Choice, Vol. 95, No1/2, 1998, pp. 149-175.
- Gordon Tullock, Toward a Mathematics of Politics, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1967.
- Gustave Le Bon, Psychologie des Foules, Paris, Felix Alcan Editeur, 1895.
- Jean de La Fontaine, Le petit Poisson et le Pécheur, Livre V, fable 3, Paris, Editeur Claud Barbin, 1868.
- Jean-Jacques Rousseau, Du contrat Social, livre numérique, Les Classiques des Sciences Sociales.
- John Ferejohn, Morris Fiorina, «The Paradox of not voting: decision theoretic analysis», American Political Science Review, 68, 2, 1974.
- Lévy-Garboua, Claude Montmarquette, «Cognition in seemingly riskless choices and judgments», Montréal (Québec), Cahier 9602, 1996.
- Max Weber, Economie et société 1, Les catégories de la sociologie, Paris, Plon, Pocket, 1995.
- Mohamed Cherkaoui, Le Paradoxe Des Conséquences, Genève, Librairie Droz, 2006.
- Morris Fiorina, «The voting decision: Instrumental and expressive aspects», The Journal of Politics, Vol. 38, NO. 2, (May 1976), pp. 390-413.
- Raymond Boudon, « Notes sur la notion de théorie dans les sciences sociales », Archives Européennes de Sociologie, Vol. 11, No. 2, 1970, pp. 201-251.
- Raymond Boudon, «Les statistiques peuvent-elles donner une image réelle de la réalité sociale ? », Sociologie et Société, Vol. 8, No. 2, 1976, pp. 141-156.

• Raymond Boudon, La Logique du Social, Paris, PUF, 1979.

• Raymond Boudon, Traité de Sociologie, Paris, PUF, 1992.

• Raymond Boudon, Raison, Bonnes Raisons, Paris, PUF, Collection Philosopher en sciences sociales, 2003.

• Raymond Boudon, La Rationalité (livre numérique), Paris, PUF, Que sais-je ? 2009.

• Shaun Hargreaves Heap and all., The Theory of Choice, First published 1992, Oxford/Cambridge, Blackwell Publishers, 1992.

• Thomas M. Harrington, «Le pari de Pascal», Romanische Forschenungen, 109, 109. Bd., H. 2 (1997), pp. 221-251.

• Vilfredo Pareto, Traité de Sociologie Générale, Edition française par Pierre Boven, Les Classiques des Sciences Sociales, 1917.

• William Riker, Peter Ordeshook, «Theory of the calculus of voting", Americain Political Science Review, Vol. 62, No 1(March 1968), pp. 25-42.

المشاركة الانتخابية للتيار السلفوي بالمغرب:
الوظائف المضمرة والعلنية في الحقل الانتخابي

زكرياء أكضيض

باحث في علم الاجتماع

جامعة القاضي عياض بمراكش

ملخص:

تتوجه الدراسة إلى فهم مفارقة الاختفاء و الحضور التي تسم السلوك الانتخابي لدى السلفوية في التجارب الانتخابية بالمغرب، وذلك عن طريق رصد الوظائف الكامنة خلف الحضور المرئي والمضمرللسلفوية في الحقل الانتخابي. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية الامتداد التاريخيوالوظيفي للسلفوية في الحقل الانتخابي وفق وظائف مضمرة وعلنية، وهي الفرضية ذاتها التي اختبرت وفق منهج وظيفي- تاريخي يروم مقاربة الظاهرة السلفوية باعتبارها جزءا من الكل عن طريق النظر المنهجي إليهاكظاهرة تاريخية تترابط عضويا ووظيفيا مع باقي الظواهر المجتمعية. وهذا الاختيار المنهجي ينحو صوب البحث في الجينالوجيا السياسية للسلفوية بغرضرصد الوظائف المشتركة التي ميزت المشاركة السلفوية في الحقل الانتخابي المغربي.

الكلمات المفاتيحية : السلفوية – الوظيفة - المشاركة الانتخابية –التدين.

Summary:

The study aims at understanding the paradox of withdrawal and presence that is typical of Salafism electoral behavior in the Moroccan electoral context through monitoring the functions pertaining to the explicit and implicit presence of Salafism in the electoral arena. It proceeds from the hypothesis

of the historical and functional extension of Salafism in the electoral arena in line with covert and overt functions. This very same hypothesis has been tested by means of a functional - historical approach that aims at dealing with the Salafism phenomenon as part of a whole by systematically observing it as a historical phenomenon that is organically and functionally intertwined with other societal phenomena. This methodical choice is geared towards delving into the political genealogy of Salafism in order to monitor the common functions that have branded Salafism participation in the Moroccan electoral arena.

Keywords: Salafism-Career -Electoral participation-Religiosity

تسعى الدراسة إلى فهم السلوك الانتخابي لدى السلفوية في المغرب عن طريق رصد الوظائف الكامنة خلف الحضور المرئي والمضمر للسلفوي في الحقل الانتخابي. فرغم المسافة التي يضعها التدين السلفوي اتجاه الاستحقاقات الانتخابية التي تجعله ظاهريا في تناقض مع قيم الدولة ومؤسساتها، غير أنه لا يمكن اختزال السلفوية في موقعها الظاهري المنعزل عن المجتمع الرسمي، واصدار حكم مسبقعن اختفاء حضورها في الحقل السياسي، ما من شأنهحجب التفكير عنالوظائف المضمرةالتي تقوم بها السلفوية على مجريات الاستحقاقات الانتخابية ونتائجها.

تنطلق الدراسة من فرضية الامتداد الوظيفي للسلفوية في الحقل الانتخابي وفق وظائف مضمرة وعلنية تروم المحافظة على الانسجام الوظيفي للنسق السياسي؛ وهي وظائف سلفوية يستوجب فهمها إدراكها تاريخيا في شموليتها، وليس النظر إليها بشكل منعزل عن باقي الظواهر السياسية في "النسق الكلي". فالسلفوية كنسق جزئي تتحرك وظيفيا في انسجام مع النسق الكلي، وهو ما يعني أن السلفوية في الحقل الانتخابي حاملة لوظائف تستدعي مختلف الشروط الداخلية والمحلية والاقليمية التي يمر منها حضور التدين السلفوي في المجتمع المغربي.

تختبر فرضية الدراسة من خلال الاستناد على منهج وظيفي-تاريخي[1]يروم مقاربة الظاهرة السلفوية باعتبارها جزء من الكل، بمعنى أنها في ترابط عضوي ووظيفي مع باقي الظواهر المجتمعية. ويقوم نظريا هذا المنهج الوظيفي على الانطلاق من النظر المنهجي للظاهرة السلفوية في وحدتها الكلية باعتبارها حاملة لوظائف تكاملية في الحقل الانتخابي مع باقي

الفاعلين في النسق الكلي للمجتمع. وبالتالي فوظيفيتها تتجسد في اعتبار السلفوية ظاهرة من الظواهر المجتمعية الحاملة لوظائف تستجيب للنسق الكلي، فهي ظاهرة تقدم نفسها كعنصر له وظيفية مرئية ومضمرةفي إطار الانسجام الوظيفي الذي يحكم النسق الكلي في المجتمع.

نظرا لكون الظاهرة السلفوية تستند في تعبيراتها على استعادة الماضي ودمجه في الحاضر، فإن الاختيار المنهجي الوظيفي- التاريخي يراهن على رصد وظائف السلفوية في الحقل الانتخابي عن طريق النظر إليها كظاهرةتاريخية بغرض إدراك الوظائف المشتركة التي حكمت تمدد التدين السلفوي في الحقل الانتخابي، وهي الخلفية المنهجية التي قادت الدراسة إلى البحث في الجينالوجيا السياسية للظاهرة السلفوية، إضافة إلى الرصد الوظيفي للشروط التاريخية الداخلية والخارجية التي أنتجت تمدد الوعي السلفوي في الحقل الانتخابي.

سلفية أم سلفوية

يستوجب فهم المشاركة الانتخابية للتيار السلفويإدراك محددات التدين السلفوي و ما يميزه عن باقي انماط التدين الأخرى.فاستخدام السلفوية عوض السلفية هو محاولة من أجل عزل الظاهرة المدروسة، وتمييزها عن باقي التجليات الدينية التي لا تمت بصلة إليها. فإذا كانت السلفية: "كلمة مشتقة من السلف الصالح، وهم الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين الذين كانت لهم خبرة مباشرة مع ظهور الإسلام، والذين ينظر إليهم بوصفهم القدوة للطريق الصحيح للحياة التي ينبغي لمسلمي المستقبل أن يحيوها"[2]، فإن هذه الدلالة تسري في جل انماط التدين التي تستدعي ماضي الآباء من أجل دمجه في الحاضر، وهو ما يقود إلى القول بأن السلفية على المستوى الإبستمولوجي نمط تفكير يخترق "الوعي الإسلامي" في شموليته، ويصعب توظيفه العلمي من أجل التمييز المنهجي بين أنماط التدين، ومحاولة عزل "الظاهرة السلفوية" عن باقي الظواهر الدينية الأخرى.

مادامت السلفية نمط تفكير يتسم بالشمولية لدى الوعي الاسلامي، فإن السلفوية تدين جماعاتي غير مقتصر على الاقتداء الحرفي بالآباء الأوائل، بل إنه تدين"]...[يجعل من العودة الى الماضي نوعا من الإيقاع المجتمعي الضروري للرد على الابتداع،]...[فهي آلية من آليات التصحيح، والتنبيه الدائم إلى ضرورة العودة إلى الأصل النقي"[3]. فالعودة إلى الماضي لدى السلفوية ليس من أجل التأسي والاقتداء الحرفي به، بل من أجل تطهير ما يسمبالإسلام الأصلي

1 - الاتجاه الوظيفي التاريخي مثله الأنثروبولوجي الألماني تورنفالدريشاردفايس R. Weiss Thurnwaldالذي مزج بين الوظيفية والتاريخية في دراسة الظواهر الاجتماعية.

2 - رومل ميير، السلفية العالمية : الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، ترجمة التوبة محمد محمود، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سنة 2014، ص 16.

3 - بنعبدلاويالمختار، السلفوية كبنية ذهنية، مجلة المناهل، سنة 2000، عدد 61، ص 34.

من البدع التي علقت به ومن الشوائب التي تعرض لها.

إذا كانت السلفوية تدينا يستدعي التأسي بالسلف من أجل تطهير ما يسمى الإسلام الأصلي من ما يعتريه من تحريفات وشوائب بشرية، فإن هذا التدين السلفوي يحضر في الوجود الاجتماعي وفق محددات ميتافيزيائية وطقوسية وأيديولوجيا ومظهرية تميزه عن باقي أنماط التدين، كما أنه تدين تحول إلى أيديولوجية جماعاتية عن طريق دعوته إلى تطبيق مقتضيات الهوية السلفوية في مختلف مناحي الحياة، معتقدا أن "الحقيقة المطلقة" توجد في إعادة الاستنساخ الحرفي لتجارب "الآباء المتقدمين" باعتبارهم الوحيدين الأمناء على التراث الإسلامي ميتافيزيائيا وطقوسيا وأيديولوجيا ومظهريا، وهو ما يترتب عليه النظر إليهم كحاملين لمعرفة مقدسة.

لكي نميز السلفية في الحقل الانتخابي كنمط تدين عن باقي أنماط التدين الأخرى، ورصد طبيعة السلوك الانتخابي لدى التدين السلفوي، وإدراك الفروقات الكامنة بينه و بين باقي أنماط التدين في الحقل الانتخابي، يمكن الاستناد للمحددات الاجرائية التي تجعل مفهوم السلفوية قابلا للرصد في الحقل الانتخابي وفق المحددات التالية :

- **المحددالميتافيزيائي:**يستند على الاعتقاد في قوة متعالية، تتحكم في كافة أحداث العالم، وتظهر قدراتها عبر ما يحدث من أفعال وأحداث في العالم المادي. وتقدم القوة المتعالية نفسها في فكرة الإله الواحد الذي ينبغي تخليصه من كافة التصورات الحسية والمشخصة الدنيوية عن طريق استدعاء الوعي السلفي لمقولة التوحيد الإلهي.

-**المحدد الأيديولوجي:** تقوم السلفوية على آلية أيديولوجية استرجاعية وليست توليدية، فهي ذهنية تنتج التطبيقات السلفيةعن طريق العودةللذاكرة، وتهميش كل تفسير للنص الديني خارج ما قدمه الصحابة والتابعون. وتنحصر وظيفة النص الديني في استرجاع تفسير الصحابة والتابعين له من أجل تطبيقه في كل زمان ومكان.

- **المحدد الطقوسي:** يمكن فهم هذا المحدد من خلال استدعاء مقولة البدعة كمعيار سلفوي للتمييز بين ما ينبغي فعله ومالا ينبغي فعله طقوسيا، وتوحيد النموذج الطقوسي في شموليته لكي يحافظ على تناقضه مع طقوسيات التدين المحلي. فهذا التصنيف الطقوسي يتوخى تخليص الوعي الديني منا لطقوسيات المحلية، وتشكيل مناعة سلفوية لمواجهة التطورات المحدثة على مستوى الطقوس التعبدية في الحقل الديني المغربي، كإدانة الاحتفالات الدينية المحلية وتجنب الانخراط فيها، كالاحتفال بالمولد النبوي أو عاشوراء باعتبارهما بدع مستحدثة في الإسلام.

- **المحدد المظهري:** تقدم الثقافة المظهريةنفسها لدى السلفوية باعتبارها ثقافة مرئية على صرامة الحجاب الشمولي في صفوف الرجال والنساء، والمتمثل فيما يسمى لدى التداولية السلفوية بالبرقع أو الخمار أو القميص؛فهي ثقافة مظهرية تدخل في إطار مركب الملابس السلفوي الذي يجعل الجسدانية السلفوية في الفضاء العام مختلفة عن باقي انماط التدين الأخرى.

نستنج مما سبق أنه تم الاستناد المنهجي إلى المحددات الإجرائية المتمثلة في الأبعاد الميتافيزيائية والطقوسية والذهنية والمظهرية بغرضتمييز التدين السلفوي عن باقي أنماط التدين في الحقل السياسي المغربي- التدين الشعبي، التدين الصوفي، التدين الرسمي...-، فهي محددات إجرائيةنقلت مصطلح السلفوية من النظر إليهكمجرد تصور نظري متعال إلى مفهوم إجرائي قابل للرصد الميداني في الحقل الانتخابي. فهذا التحديد الإجرائي للظاهرة المدروسة ينطلق من استيفاء العينة للمحددات السابقة في عضويتها وترابطها؛ فلا يمكن اختزال السلفوية في الثقافة المظهرية لوحدها، بل من اللازم ربط المحدد المظهري بباقي المحددات الأخرى لكي يتم عزل الظاهرة عن باقي التعبيرات الأخرى.

السلفوية و البراديغم

تنطلق الدراسة من نقد البراديغم الوضعي الذي نظر للظاهرة الدينية في الحقل السياسيكأيديولوجيا تولد وتموت كأنها محكومة بحتمية بيولوجية، وهو التصور الذي قدمه الباحث أوليفيهرواRoy Olivierفي استعراضه لأطروحة نهاية تجربة الاسلام السياسي وعجزه عن تقديم أجوبة عن مشكلات الحياة الانسانية،فهو على حد تعبير أوليفيهرواإخفاق تاريخي لأنها تجربة لم تستطع إنتاج مجتمع جديد كما تدعوا له، وبالتالي ظل ما يسمى بالاقتصاد الاسلامي مجرد"(...) خطابا بلاغيا، غير أن إخفاق الإسلاموية لا تعني أن احزابا مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية لن تصل إلى السلطة، بل يعني أنها لن تستطيع أنتاج مجتمع جديد"[4].

يعزو أولفييهروا نهاية "الإسلاموية"[5]في الحقل السياسي إلى العجز الكامن في إنتاج بدائل قادرة على خلق تطابق بين الأيديولوجيا الاسلاموية ومجريات الحياة الاجتماعية، وهو عجز وسمه الباحث بإخفاق النهاية، مجردا بذلك الأيديولوجيا الإسلاموية كنسق جزئي من سيرورة

4 - Roy, olivier, l'échec de l'islam politique, Paris : Seuil, 1992. P8.

5 - تشمل الإسلاموية حسب الباحث أوليفيهروا مجمل الفعاليات الناشطة المعاصرة التي تشترك مهما بلغ تفرقها في إدراج عملها في هذا النصف الثاني من القرن العشرين، ضمن إطار المفاهيم التي وضعها مؤسسحركة الاخوان المسلمين حسن البنا وأبو الاعلى المودودي.

المراجعات التأويلية التي تجعها قادرة على ضمان انسجامها الدائم مع مجريان النسق الكلي. وهي سيرورة المراجعات التي انتبه إليها فرانسوا بورجا **François Burgat** وفق براديغم مغاير قاده إلى القول بأنه أنه لا يمكن الحديث عن نهاية الأيديولوجيا الاسلاموية بقدر ما هنالك سيرورة تأويلية قائمة على قلب للأفكار والمفاهيم رأسا على عقب، ومراجعة للمقولات التي حكمت الوعي الديني في الحقل السياسي.

ما يفهم من الباحث فرانسوبورجا أن التدين كأيديولوجيا هو في سيرورة مراجعات تاويلية يبحث من خلالها عن تخفيف حدة التناقض بين الأيديولوجيا الإسلاموية وديناميات التحديث، وهو ما يعني عدم وجود تناقض نهائي يقود إلى النهاية الحتمية، بقدر ما "(...) أن الدينامية الاسلامية بعيدة عن أن تكون متعارضة - بشكل عام وحاسم- مع دينامية التحديث . وإنما المشكل يجئ من الشكل الذي ينظر به اليوم المتمسكون بدعوى انهيار الاسلام السياسي إلى هذا الحديث عن التماشي بين الديناميتين باعتباره جديدا ومستحدثا في حين أنه قد رصدته في الواقع بالشكل الواجب من الأعمال الأكاديمية"[6].

مادام البراديغم الوضعي رسم مسارا حتميا ينتهي بموت الايديولوجيا الاسلاموية نظرا لعجزها عن تقديم أجوبة عن المشكلات الحياتية، فإنها رؤية علمية من شأنها توليد أحكام قيمة لا تعكس ما يجريمن مراجعات تأويلية لدى الوعي الديني في الحقل السياسي، وكذاتضييق مساحات النظر العلمي عن السيرورات التأويلية التي تجري داخلا لمكونات الإسلاموية، والملاذات الترحالية البديلة للوعي الديني عن الحقل السياسي، على الشاكلة التي قدمها الباحث باتريك هايني Patrick Haenni، والذي اعتبر إسلام السوق كبديل تدينيوليس مدرسة في الفكر الديني، فهو توجه يتجلى في نمط مغاير للحياة وشكل معين من الدعوة"[7]، فهو تدين تولد عن عجز الشعارات الكبرى التي حملها الوعي الديني في النفاذ إلى الحقل السياسي.

لذلك، تقوم الدراسة نظريا علىبراديغم تأويلي يعتبر السلفوية ظاهرة تتحرك وفق سيرورة تأويلية تجعلها مستمرة في الحقل السياسي وفق وظائف علنية ومضمرة،وأشكال مختلفة تخدم إرساء حضورها في الحقل الديني المغربي. فمنذ احتجاجات 2011م التي قادتها حركة عشرين فبراير، تم تسجيل مراجعاتالوعي السلفويللعديد من مقولاته التي جعلته يؤمن بأهمية المشاركة السياسية في الحركات الاجتماعية بدل الاقتصار على فعاليته الدعوية والعلمية في الحقل الديني، وكذا القبول بالتعددية الأيديولوجية عن طريق الإعلاء من شأن المشاركة الانتخابية تصويتا وترشحا.

المشاركة الانتخابية

إذا كانت السلفوية تدين يعبر عن نفسه وفق سمات محددة، فإن أشكال مشاركتها

في الحقل السياسي المغربيتختلف من سياق لآخر. ولفهم المشاركة السياسية لدى التدين السلفي يمكن الاستناد إلى مفهوم المشاركة السياسية بمعناه الشمولي الذي قدمه الباحث في علم الاجتماع السياسي فيليب برو **Philippe Broud** ، والذيعرفها بكونها "مجموع الأنشطة الفردية والجماعية التي تمنح للمحكومون قابلية التأثير في سير المنظومة السياسية"[8]. هذا التحديد لمفهوم المشاركة السياسية يخلصه من التصور التقليدي الأحادي، وينظر إليه من حيث التعددية التي تسم المشاركة السياسية للأفراد والفاعلين، وتجعلها تتضمن جل النشاطات التي تمكن الأفراد و الجماعات من التأثير على مجريات الحياة السياسية.

مادامت المشاركة السياسية تتسم بالتعددية، فإن المشاركة الانتخابية يمكن النظر إليها باعتبارها نشاط من النشاطات التي يمارسها الوعي السلفوي في الحقل السياسي، ويتجسد هذا النشاط الانتخابي سواء من خلال تجلياته المتمثلة في التصويت أو الترشح او الامتناع الانتخابي عن التصويت في الاستحقاقات الانتخابية. ويمكن تعريف السلوك الانتخابي بهذا المعنى باعتباره كل أشكال الفعل أو ردود الفعل التي يظهرها الفرد في موعد انتخابي معين.ومن تم لا يمكن حصر المشاركة الانتخابية للسلفوية في الترشح الانتخابي للمشاركة السياسية من داخل مؤسسات الدولة، بل ينبغي فهم تجليات المشاركة الانتخابية للتيار السلفوي في شموليتها عن طريق إدراك الوظائف المضمرة والعلنية في الحقل الانتخابي.

السلفوية كوظيفة سياسية

يمكن فهم الوظيفة السياسية للسلفوية في الحقل الانتخابي عن طريق رصد مظاهرها التاريخية عبر بحث في جينالوجيتها السياسية للكشف عن أوجه المشاركة السياسية التي لازمت البوادر الأولى لميلاد السلفوية بالمغرب، وهي وظيفة سياسية تسمح بفهم السلوك الانتخابي لدى السلفوية المعاصرة، ورهانات الاختفاء والحضور التي تسم التيار السلفوي في الاستحقاقات الانتخابية، واستراتيجيات الدولة الداخلية والخارجية في تحجيم حضورها السياسي أو تمديد تواجدها الأيديولوجي في مؤسسات الدولة ولدى الوعي الجمعي.

يقصد بجينالوجيا الظاهرة السلفية في الحقل السياسي تلك المحاولة التي تهدف إلىالحفر الأركيولوجي المعرفي في التراث السلفوي المتراكم والمتلاحق عبر العصور والحقب الزمنية، كما

6 - بورجا، فرانسوا، الاسلام السياسي : صوت الجنوب، ترجمة لورين زكرى، ط2،القاهرة : دار العالم الثالث، سنة 2001 ص 366.

7 - هايني باتريك، إسلام السوق، ترجمة: عومرية سلطاني، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة 2015، ص 24.

8 - Braud, Philippe, sociologie politique, Paris : LGDJ, 2011. P423.

تتراكم طبقات الأرض الجيولوجية الواحدة فوق الأخرى، وهو حفر أركيولوجي على الشاكلة التي طرحها الفيلسوف ميشيل فوكو **Michel Foucault** منأجل فهم التداخل الكامن بين التشكيلات المعرفية وعلاقتها بتجليات السلطة عبر التاريخ الديني في كل سياق مجتمعي على حدة.

تقدم السوسيولوجيا الاستعماريةأرضية معرفية ترصد الجينالوجيا السياسيةللسلفوية في المغرب إبان الفترة الاستعمارية، وفق تصورتطوري ينطلق من فرضية أسلمة بلاد الأمازيغ في المغرب، ومحافظة الأمازيغ على معتقداتهم ما قبل الإسلامية في إطار تدين محلي يدمج المعتقدات الوثنية في المعتقدات الإسلامية. وتعد الدراسات التي أجراها السوسيولوجي ميشو بيلير**BellaireMichaux**أحد هذه الأبحاث المنضبطة لفرضية أسلمة بلاد الأمازيغ في المغرب.

ألف السوسيولوجي ميشو بيلير كتابا حول الوهابية في المغرب سنة 1928م، معرفا بالظاهرة السلفوية الوهابية من حيث أسسها وسياق ولوجها إلى المغرب، وقدرتها على التواجد في الحقل الديني المغربي، مبينا أن السلفوية الوهابية"تصب في كيان المذهب الحنبلي الذي يعلي من "حرفية النصوص"، ويحظر كل إجماع إزاء الأحكام المتخذة من طرف "صحابة النبي"، وحكام المدينة الأوائل، معتبرا أن كل حكم تشريعي على هذه الشاكلة يظل مجرد بدعة مستحدثة "[9].

يقدم الباحث ميشو بيلير السلفوية بمثابة التدين المتناقض مع التدين المحلي القائم على تقديس الأولياء وزيارة الأضرحة، وهو التناقض الذي استثمره السلطان المولى سليمان كوظيفة سياسية لتقوية نفوذ المخزن المركزي ضد "مناطق السيبة" عن طريق كبح التمردات السياسية للزوايا والقبائل عن طريق تشجيع تواجد التيار السلفوي بالمغرب، مستفيدا من التمدد الإقليمي للأيديولوجيا السلفوية في الجزيرة العربية.

في القرن الثامن عشر ظهر الفقيه محمد بن عبد الوهاب، معتمدا الخط الديني الذي تبناه الفقيه ابن تيمية، وهو نفس الخط الديني الذي وظفه آل سعود من أجل التمدد الأيديولوجي في شبه الجزيرة العربية وباقي المجتمعات، بما فيها المجتمع المغربي الذي استدمج الأيديولوجية الوهابية في عصر السلطان المغربي سيدي محمد بن عبد الله الذي توجه نحو التخلي عن الاتجاه الباطني للمذهب المالكي لصالح الاتجاه الظاهري الحنبلي للفقيه ابن تيمية، فأصبح بهذا التحول المذهبي:"مالكي المذهب وحنبلي الاعتقاد"[10]، وذلك في خطوة سياسية أكثر منها دينية.

إذا كانت الوهابية السلفوية امتدت إلى حدود المغرب الأقصى، فإن الباحث عبد الغني

منديب وضح أن السلطان المغربي المولى سليمان تبنى الوهابية بغرض شن ما أطلق عليه "حملة إصلاحية" ضد الزوايا الدينية من خلال "رسالة سلطانية شهيرة يشجب فيها تناقض عقيدة الزوايا مع الشعائر الإسلامية الأصيلة، وإصداره لظهائر تمنع إقامة المواسم وزيارة الأضرحة وكل الأنشطة الدينية المخالفة للشرع]...[، وقد واجهت هذه الحملة كما هو معلوم بانتفاضة قبلية تزعمها عدد من الصلحاء ورؤساء الزوايا"[11].

رغم تمدد الوهابية السلفوية في المجتمع المغربي وفق الرهانات السياسية التي حملها السلطان المولى سليمان، فإن ولوجها التاريخي إلى الحقل الديني المغربي تحث غطاء سياسي لم يقض على تجليات التدين المحلي القائم على تقديس الأولياء المحليين، وأن أمازيغ المغرب ظل لديهم تصور مخالف عن دلالة الإله الواحد الذي نص عليه الإسلام المعياري مقارنة مع دلالة الإله السائدة عند عرب شبه الجزيرة العربية"[12].

نستنتج مما سبق أن البحث فيالجينالوجيا السياسية للتدين السلفوي أبرز الوظيفية السياسية المضمرة التي تجعل الاستثمار في التيار السلفوي في الحقل السياسي هو محاولة لكبح التمردات التي من شانها النيل من سلطة المخزن المركزي، وذلك ما اتضح من خلال حكم السلطان المغربي المولى سليمان الذي شجع ودعم ولوج التدين السلفوي إلى الحقل الديني المغربي وفق رهانات سياسية، تكمن في محاولة المخزن المغربي التصدي السياسي لتمردات الطرق الصوفية والقبائل بغطاء ديني، وهو ما أنتج تناقض مازال يعيد إنتاج نفسه إلى حد الآن بين التدين المحلي والتدين السلفوي.

السلفوية كوظيفة أيديولوجية

يمكن النظر للوظيفة الأيديولوجية للسلفوية عن طريق ما قدمه الباحث لوي ألتوسير **Louis Pierre Althusser**الذي انتقد الطرح الماركسي القائم على التصور المادي لعنف الدولة وسلطتها، وذلك من خلال حديثه على أن الدولة تتشكل من جهازين متكاملين : الجهاز القمعي و الجهاز الأيديولوجي. فالجهاز القمعي للدولة يستند على النظرية الماركسية، و"يتضمن: الحكومة، الادارة، الجيش، الشرطة، المحاكم، السجن إلخ التي ستشكل ابتداء من الآن ما سندعوه بالجهاز القمعي. كلمة قمعي تعني جهاز الدولة الذي يستخدم العنف على

9 - Michaux Bellaire Edouard, Le Wahhabisme, Casablanca: Réunies, 1928, P 6-7.

10 - Ibid.P10 .

11 - منديب عبد الغني، الدين والمجتمع، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، سنة 2006، ص 44.

12 - الزكاري أسامة، ترجمة كتاب الوهابية في المغرب، مجلة رهانات، سنة 2007، العدد 3، ص 45 48-47-46-.

الأقل في النهاية"[13].

إذا كان الجهاز القمعي موحدا قائماعلى العنف الفيزيائي في المجال العمومي، فإن "(...) أغلب الأجهزة الأيديولوجية للدولة في تشتتها المظهري تنتسب على العكس من ذلك إلى المجال الخاص، الكنائس خاصة، وكذا الأحزاب، و النقابات، و العائلات، وبعض المدارس، ومعظم الصحف والمؤسسات الثقافية...إلخ"[14]. وبالتالي فالأجهزة الأيديولوجية متعددة وغير ظاهرة، وتنقل تصوراتها الأيديولوجية للأفراد بشكل لا يستطيعون إدراكه، بينما الجهاز القمعي واحد ومتجانس، ويقدم نفسه بشكل علني في المجال العمومي عن طريق العنف المادي.

ما هو محوري فيما قدمه لوي ألتوسير هو الجهاز الأيديولوجي المضمر الذي تستثمره الدولة من أجل تقوية نفوذها؛ وهو جهاز يقتات على انتقاء الأيديولوجيات الدينية والسياسية والثقافية التي تخدم رهانات الدولة ومصالحها المادية، وهذا ما وضحته الرهانات السياسية التي حملتها الدولة المغربية بعد الاستقلال عن طريق تفعيل الوظيفة الأيديولوجية للسلفوية من أجل التصدي للمعارضة السياسية التي قادها اليسار المغربي، وكذا تحقيق مكاسب جيوسياسية.

إذا كان المد السلفوي وصل أقصى مداه في مغرب السبعينات والثمانينات، فإن تفسير تمدد التدين السلفوي في مؤسسات الدولة والمجتمع يرجع إلى التشجيع الذي حظي به من طرف السلطة السياسية، "فقد شجع المغربعبر وزير الأوقاف السابق العلوي المدغري السلفوية لمحاربة اليسار الاشتراكي والمد الناصري"[15]، وتحقيق مكاسب جيوسياسية تضمن له الدعم المادي والسياسي في المنتظم الدولي، وهو ما يشير إلى أن السلفوية استخدمت كجهاز أيديولوجي من أجل كبح تمدد المعارضة السياسية، وتحجيم حضورها في المجتمع المغربي.

استخدام السلفوية كجهاز أيديولوجي للدولة جعل التدين السلفوي "(...) وكيلا تضرب به الدولة من يعاديها من النشطاء الإسلاميين، كما أنه ساهم بدرجات متفاوتة في الحفاظ على السلم الاجتماعي من خلال امتصاصه لبعض مظاهر الفقر و التهميش، وأصبح وسيطا لا مناص منه بين السلطات العمومية و المجموعات الاجتماعية المهمشة"[16]. فهذه الوظيفة الأيديولوجية المضمرة تكشف عن مصالح متبادلة بين الدولة و التيار السلفوي، وهي المصالح التي جعلت جمعية الدعوة للقرآن و السنة تحافظ على تواجدها المادي وامتداداتها الوطنية.

إذا كانت الوظيفة الأيديولوجية للسلفوية قائمة على مصالح متبادلة بين السلطة والجماعة السلفوية، فإن فعالية الوظيفة الأيديولوجية للسلفوية استندت على استراتيجية إرسال بعثات طلابية إلى المملكة العربية السعودية لتكوينهم حتى يصبحوا أئمة مساجد وأعضاء في المجالس العلمية، وفتح المجال لرواج الأشرطة والكتب التي تسوق للتدين السلفوي. ويرجع العلوي

المدغري وزير الأوقاف السابق تشجيع السلطة السياسية للتيار السلفوي الوهابي إلى بحث المغرب عن مكاسب جيوسياسية ، قائلا: "ونظن ظنا أن الداخلية المغربية كانت في عهد وزير الدولة في الداخلية ترى الحركة الوهابية لأسباب جيوسياسية، ترجع إلى العلاقة الحميمية التي كانت بين المسؤولين، والتي فيها منافع ومصالح شخصية"[17].

إذا كانت الوظيفة الأيديولوجية للسلفوية في الحقل الانتخابي تمكن من التصدي الأيديولوجي للمعارضة السياسية وتحجيم رمزيتها الانتخابية، فإن الوظيفة الأيديولوجية نفسها تتجسد في تفعيل الكتلة الناخبة للسلفوية لما لديها من قدرة على تشكيل الوعي الانتخابي، واستثمار مواقعها في المساجد وجمعيات المجتمع المدني من أجل توجيه الرأي العام وفق رهانات سياسية، وهو ما يمكن فهمه من خلال الدعم الذي حظي به حزب العدالة والتنمية في انتخابات سنة 2011 من طرف الشيخ عبد الرحمان المغراوي في مدينة مراكش في سياق متسم بإغلاق وزارة الداخلية لدور القرآن السلفوية التابعة لجمعية الدعوة للقرآن والسنة منذ سنة 2008م.

يمكن فهم الوظيفة الأيديولوجية للسلفوية في سياق انخراط التيار السلفوي في النقاش العمومي حول هوية الدولة، والتقارب الأيديولوجي بين السلفوية وحزب العدالة والتنمية بخصوص إسلامية الدولة في التعديلات الدستورية المقدمة سنة 2011، وهو ما قاد الشيخ المغراوي إلى دعوة أنصاره للتصويت بنعم على دستور 2011، وهي الوظيفة الأيديولوجية التي جسدت تقاطع مصالح ثلاثية، وهي حزب العدالة والتنمية والدولة والسلفوية، ما خلق المناخ السياسي لإعادة وزارة الداخلية فتح دور القرآن السلفوية في عهد حكومة العدالة و التنمية الأولى.

نستنتج مما سبق أن الوظيفية الأيديولوجية للسلفوية في الحقل الانتخابي تتحرك وفق منطق مزدوج؛ يكمن أولا في توظيف السلفوية كجهاز أيديولوجي منفصل عن الدولة بغرض التحكم في التوازنات السياسية التي تفرزها مخرجات الاستحقاقات الانتخابية، وثانيا في استثمار وحدة الأيديولوجيا مع باقي الفاعلين في الحقل السياسي من أجل تحقيق مكاسب تضمن

13 - سبيلا، محمد وبنعبد العالي عبد السلام، الأيديولوجيا، ط2، دار توبقال للنشر: الدار البيضاء، سنة 2006. ص 47.

14 -سبيلا، محمد وبنعبد العالي عبد السلام، الأيديولوجيا، ط2، دار توبقال للنشر: الدار البيضاء، سنة 2006. ص 47-48.

15 -عكاشة بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، سنة 2008، ص 44.

16 -عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2009. ص381.

17 - المدغري عبد الكبير العلوي، الحكومة الملتحية: دراسة نقدية مستقبلية، الرباط: دار الأمان، سنة 2006. ص 64.

للهوية السلفية استمرارية تواجدها في الحقل الديني المغربي. غير أن فهم الوظيفة الأيديولوجية المزدوجة للسلفوية في الحقل الانتخابي تستوجب وضعها في سياق ما يجري من مراجعات تأويلية في الصف الداخلي للسلفوية.

السلفية كوظيفة تأويلية

يقود الحديث عن الوظيفة التأويلية للسلفوية في الحقل الانتخابي إلى استدعاء المراجعات التأويلية للوعي السلفوي في فترتين محوريتين: الفترة الأولى تتمثل في المراجعات التي أعقبت أحداث 16 ماي 2003 م في مدينة الدار البيضاء، وما أسفرت عنه من اعتقال في صفوف العديد من رموز التيار السلفوي، وهي تجربة سجن ما يسمى بالسلفوية الجهادية التي أفرزت مراجعات تأويلية مست تخليص السلفوية من الأيديولوجية الجهادية، وتوجيه السلفوية إلى المشاركة السياسية في الحياة الاجتماعية. أما الفترة الثانية فهي المراجعات التأويلية التي واكبت احتجاجات 2011م وما بعدها، والتي قادت التيار السلفوي إلى مراجعاته التأويلية لمقولاته الدينية بغرض التحول من السلفوية التقليدية إلى سلفوية إصلاحية تؤمن بخيار المشاركة السياسية في بعدها الشمولي، وهي المراجعات ذاتها التي تمخضت عنها انشقاقات في صفوف التيار السلفوي المنظم في مدينة مراكش.

صدرت العديد من البيانات الداعية إلى المراجعة التأويلية للأسس التي يقوم عليها التدين السلفوي في المغرب؛ فتجربة السجن التي خاضتها السلفوية أفرزت وثيقة "أنصفونا" لصاحبها عبد الوهاب الرفيقي و وثيقة "لماذا المراجعات الفكرية ؟" لصاحبه علي العلام، ومبادرة ثالثة صادرة عن حسن الحطاب المعتقل السلفوي فيما يسمى بخلية أنصار المهدي. ولعل أهم ما يميز المراجعات التأويلية لدى السلفوية ما صدر عن "علي العلام" الذي تحول من الدعوة إلى العمل المسلح القاعدي – باعتباره كان من الأفغان المغاربة- إلى دعوة للمشاركة السياسية في الحقل الانتخابي وفق خط ديني جديد يحاول مراعاة المتغيرات الموضوعية، وقناعات الفاعلين السلفويين قبل وأثناء وبعد تجربة السجن.

في المراجعة التأويلية للمعتقل السابق علي العلام، يشير إلى أن "نظرة الشباب المتعجل والمتسرع لحب الخير ونصرة الاسلام في سن لم يبلغ الشباب سن الرشد تجعل من تصرفاته تعاني المراهقة الجهادية التي لها تأثير في الأحداث، وتختلف كليا عن الكهل المجرب، لشتى صنوف تجارب الحياة غير الشيخ الكبير، كما أن زيادة الخبرة وكثرة التجارب وسنوات السجن ومجالسة أهل العلم ومزاحتهم بالركب كفيلة بإحداث المراجعة الفكرية"[18].

في السياق ذاته، نجد المراجعة التأويلية لعبد الوهاب الرفيقي التي وضح فيها أنه يملك كل "(...) الشجاعة – بحمد الله – لأقرر أن تجربتي الدعوية المتواضعة شابتها جملة من

الأخطاء، لأنها عمل بشري مجرد عن العصمة، خاصة مع ما رفقها من حماسة الشباب وقوة العاطفة وفوران الغيرة مما أوقعها في مسالك ضيقة وأخطاء قاتلة"[19]. وبناء عليه اعتبر عبد الوهاب الرفيقي الملقب بأبي حفص المراجعات التأويلية للسلفوية بمثابة الواجب الشرعي اتجاه المجتمع.

إذا كانت تجربة السجن التي خاضها التيار السلفوي ولدت مراجعات تأويلية في صفوف العديد من الرموز السلفوية، فإن المراجعات السجنية واكبتها إنتاجات فكرية موازية في صفوف بعض الرموز السلفية بالمغرب، ككتاب "الاستبصار والتؤدة" لصاحبه حماد القباج الذي وضح في مضمونه أن من بين مظاهر ضعف البصيرة عزوف التيار السلفوي عن المشاركة الانتخابية في مؤسسات الدولة ونظمها، معتبرا أنه من الضروري تنزيل فقه الموازنة مراعاة للظروف السياسية المتغيرة، مبرزا في الآن ذاته أن آليات المشاركة السياسية أصبحت فعالة وذات جدوى مقارنة بالسابق، وهي محاولة تأويلية من حماد القباج من أجل إعادة التأصيل لقواعد دينية توسع أفق المشاركة السياسية للتيار السلفوي في الحقل الانتخابي.

جسدت المراجعة التأويلية لحماد القباح بوادر الانفصال النظري بين التيار السلفوي التقليدي بزعامة الشيخ المغرواوي الذي يعلي من مقولة "من السياسة ترك السياسة" وبين التيار السلفوي الإصلاحي بزعامة حماد القباج الذي تبنى أطروحة دينية مؤيدة للمشاركة السياسية، وتحفيز الأتباع على الاهتمام بالشأن العام. ولا يخفي التوجه الإصلاحي" إعجابه بالتجربة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، ونجاح رئيس الوزراء التركي في قيادة بلده نحو مزيد من الحرية والانفتاح إضافة إلى مواقفه السياسية إزاء القضايا العربية"[20].

كما نجد إصدارا فكريا آخر بعنوان "السلفيون والمشاركة السياسية" لصاحبه مصطفى القصير الذي يعد أحد رموز السلفوية في مدينة الدار البيضاء، داعيا في مضمون كتابه إلى ضرورة الاعتماد على فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد من أجل التأصيل الديني لضرورة المشاركة السياسية للتيار السلفوي في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وهي مشاركة قادرة على

18 -حمادة، منتصر، في نقد العقل السلفي : السلفية الوهابية في المغرب نموذجا، ط1، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، سنة 2014. ص156 .

- أورد الباحث منتصر حمادة ان وثيقة "لماذا المراجعات الفكرية ؟" غير منشورة.

19 - حمادة، منتصر، في نقد العقل السلفي: السلفية الوهابية في المغرب نموذجا، ط1، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، سنة 2014. ص 157.

بيان حرر من طرف عبد الوهاب الرفيقي في سجن بوركايز بفاس يوم 12 أبريل 2007.

20 - محمد مصباح، تقرير بعنوان بين الدعوة و السياسة : كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018. ص15.

تمكين التيار السلفوية من الحماية القانونية الذاتية، وفتح منافذ من أجل التعبير عن مواقفه، ومشاركته في التشريع وإبداء الآراء داخل مؤسسة البرلمان وغيرها من المؤسسات.

شكلت المراجعات التأويلية لكل من السلفوية الجهادية والسلفوية التقليدية أرضية نظرية لميلاد سلفوية إصلاحية تؤمن بخيار المشاركة السياسية بدل العنف والانعزالية، غير أن هذا الميلاد النظري لم يتجسد في تجربة سياسية منظمة، بل تجسد في طموحات فردية عبرت عن نفسها من خلال إعلان واضح لبعض الرموز السلفويين بالمغرب عن رغبتهم في الانضمام لأحزاب مغربية حاملة للمرجعية الاسلامية، واستعدادهم لخوض تجربة الاستحقاقات الانتخابية.

بعد صدور "العفو الملكي"[21]عن معتقلي السلفوية سنة 2012م، أعلن رواد المراجعات التأويلية في السجن عن استعدادهم الفردي للمشاركة السياسية في المؤسسات الحزبية، حيث سجل انضمام المعتقل السابق عبد الوهاب الرفيقي لحزب النهضة والفضيلة، وبعد ذلك حزب الاستقلال،إضافة إلى محاولة تأسيس ما يسمى بالحركة السلفية من أجل الإصلاح التي رفضت السلطات تسليمها وصل الإيداع، والدعوة إلى تأسيس حزب سياسي بروح سلفوية التي رفعها المعتقل السابق محمد الفيزازي عقب خروجه من السجن.

يظهر مما سبق أن الوظيفة التأويلية لدى التيار السلفوي في الحقل الانتخابي تقدم نفسها كوظيفة من شأنها تخفيف حدة التناقض الكامن بين الأيديولوجيا وإكراهات النسق السياسي في شموليته، وهو التخفيف الأيديولوجي الذي ينتج لدى الوعي السلفوي الاستعدادات التأويلية التي منحته إمكانية ولوج للحقل الانتخابي. لذلك فالوظيفة التأويلية لدى السلفوية أعادت النظر في المقولات الدينية التي حكمت علاقة السلفوية بالآخر المختلف، وموقعها في الحقل السياسي ومؤسساته، وكذا حث التأويلية السلفوية على المشاركة الانتخابية تصويتا وترشيحا وتعبئة. واستندت أغلب المراجعات التأويلية التي تمت داخل السجن وخارجه من طرف رموز التيار السلفوي على التأصيل الديني لجدوى المشاركة السياسية والانتخابية في مؤسسات الدولة والتخلص المزدوج من التقليدانية والجهادية السلفوية، وذلك عن طريق إعادة النظر في التأويلية السلفوية لمقولات "من السياسة ترك السياسة"و"طاعة أولي الأمر"[22]و"المفاضلة الدينية"[23]و"المصالح المرسلة"[24]و"فقه الموازنة"[25].

السلفوية كوظيفة برغماتية

يمكن رصد الوظيفة البرغماتية لدى التيار السلفوي في سياق احتجاجات 2011 التي قادتها حركة عشرين فبراير، وهو سياق تمخض عنه تقارب السلفوية مع حزب العدالة والتنمية بغرض تحقيق مكاسب دستورية وانتخابية استنادا على مشترك الوحدة الأيديولوجية بينهما. غير أن انتخابات 2016التي أجريت في سياق مغاير تزامن مع إعادة إغلاق دور القرآن السلفوية في

ظل حكومة العدالة والتنمية الأولى، وهو السياق الاقليمي والمحلي الذي جعل الشيخ المغراوي يوجه دعوة برغماتية إلى أنصاره من أجل التصويت الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة بدعوى تحصين الدعوة السلفوية رغم التناقض الأيديولوجي بينهما.

أدت الدعوة البرغماتية للشيخ المغراري لفائدة أنصاره من التيار السلفوي إلى التصويت لصالح حزب الأصالة و المعاصرة إلى تأجيج تناقضات داخلية، بين تيار برغماتي محافظ متمسك بالنهج التقليدي و تيار إصلاحي يدعو إلى المشاركة السياسية، وهي التناقضات التي أسفرت عن انشقاق التيار الإصلاحي بزعامة حماد القباج الذي دعا إلى التصويت الانتخابي لصالح حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية لسنة 2016، والتخلي عن الاتجاه المغراوي البرغماتي الداعي إلى المساندة الانتخابية لحزب الأصالة و المعاصرة.

لا تعود انشقاقات التيار السلفوي إلى متغيرات السياق المحلي لوحدها، بل إنها انشقاقات

21 - العفو الملكي : هو احد الصلاحيات الحصرية لمؤسسة الملكية التي تمارسها طبقا للفصل 58 من دستور 2011، إذ بموجبه يمحو العفو الملكي عقوبة المدانين كاملة أو ما تبقى منها.

22 - تجاوب الوعي السلفوي مع المتغيرات التي عرفتها المنطقة المغاربية، فكانت ردود فعل تجاوبه متمثلة في مراجعة المقولات التي تحكم "الوعي السلفوي"، سعيا من أجل الانتقال من فكر دوغمائي إلى فكر قادر على الاستيعاب المحدود للتناقضات المجتمعية عن طريق تكييف المقولات السلفوية مع المتغيرات الجديدة (التكييف الإيديولوجي). فلم تعد دلالة "مقولة طاعة أولي الأمر" تعني تلك العزلة الشعورية التي كانت تتخذها الجماعة السلفوية تجاه ما درج عليه المجتمع، والتماهي مع خطاب السلطة الحاكمة - خصوصا بالنسبة للسلفوية التقليدية والعلمية - بل أصبحت دلالة "الطاعة" مقرونة بالمشاركة، و"الخروج على الحاكم" مقرونا بالممارسة السياسية من داخل قواعد الحقل السياسي.

23 - تستوجب مقولة المشاركة الحزبية الاهتمام بالشأن الوطني بدل الدلالة الشمولية لمقولة الخلافة الأممية التي كانت تحكم السلوك الدعوي والجهادي والعلمي للوعي السلفوي. ويعني الاهتمام بالشأن الوطني الاعتراف بالفاعليين الآخرين، والتخلص من مقولة المفاضلة القائمة على مبدأ الطائفة المنصورة التي ينبغي أن تحافظ على هويتها حتى بلوغ الموعود الإلهي،وعن طريق الرفع من جدوى آليات الديمقراطية، وهو ما وضحه حمادالقباج الذي دعا إلى استدماج الوعي السلفوي للمفهوم الآلي الديمقراطية، مبرزا في الآن ذاته أنه من الضروري مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم. فهذا ليس مكروها إذا تطلب الأمر ذلك، وكانت المعاني مشروعة.

24 - راجع الوعي السلفوي أولوياته العقدية نحو النظر للدين في شموليته بدل التوجه السابق نحو المعارك العقدية - القائمة على التصدي للبدع- نحو وعي سلفوي يستحضر المستوى العقدي لكنه يسمو به ليلامس الدين في بعده الشمولي، ما تطلب من السلفويين تحديد مواقفهم بخصوص الحرية والتعددية الدينية والسياسية والاقتصاد والسياسة الخارجية، وهو ما استوجب من السلفوية استدعاء دلالة مقولة تفعيل مبدأ المصالح المرسلة في الشريعة عن طريق البحث عن التلاؤم بين الشريعة ومصلحة البشر على اعتبار أن المشاركة السياسية قائمة على "النسبية" لأن المصالح البشرية لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها، ولم تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء، فهي تتجدد بتجدد أحوال الأفراد واختلاف بنيابتهم الثقافية، حيث قد يجلب حكم نفعا في زمن ما لكنه يشكل ضررا في زمن آخر، كما قد يجلب الحكم داخل الزمن الواحد نفعا في بيئة ثقافية وضررا في بيئة أخرى.

25 - بين حماد القباج في كتاب الاستبصار والتؤدة أنه من الضروري تنزيل فقه الموازنة بحكم تغير الظروف، مبرزا أن الوقفات الاحتجاجية والانتخابات أصبحت كآليات ديمقراطية ذات جدوى مقارنة بالسابق. فغياب "فقه الموازنة" بعني الانكفاء على الذات، وتضييق أفق المشاركة السياسية عند السلفوية،حيث مكن "فقه الموازنة" الوعي السلفوي من تحقيق ما يسمى بالموازنة الشرعية بين المصالح بعضها مع بعض، والموازنة الشرعية بين المفاسد بعضها مع بعض، والموازنة الشرعية بين المصالح والمفاسد؛ فيمكن قبول مفسدة يسيرة في سبيل تحقيق المصلحة الكبيرة، وتغتفر المفسدة المؤقتة لجلب المصلحة الدائمة وطويلة المدى عند الوعي السلفوي.

امتدت إلى خلافات بين التيار الإصلاحي والتيار التقليدي إزاء مجريات التحولات السياسية التي طرأت في السياق الإقليمي، وعلى وجه الخصوص استيلاء العسكر على السلطة في مصر سنة 2013م، والدور السعودي في عزل الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين المصرية. لذلك يمكن أن نفهم توبيخ الشيخ المغراوي لعادل الرفوش – أحد رموز التيار الاصلاحي – صاحب القصيدة الشعرية التي انتقدت الدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر، ودعوته للاعتذار إلى المملكة العربية السعودية، ونشر الشيخ المغراوي نتيجة لذلك بيانا باسم جمعية الدعوة للقرآن والسنة يتبرأ فيها من القصيدة ويجدد ولاءه للنظام السعودي"[26].

ما يميز انشقاق الاتجاه السلفوي الإصلاحي هي المراجعات التأويلية التي خاضها المنشقون بخصوص التأصيل الديني للمشاركة السياسية، وتوجيه السلفوية نحو الاهتمام بالشأن العام بدل الاقتصار على منهج التصفية والتربية التقليدي.وهذا ما تجسد لدى حماد القباج في كتاب الاستبصار و التؤدة الذي دعا فيه إلى تنزيل فقه الموازنة بحكم تغير الظروف، مبرزا أن الاحتجاجات والانتخابات أصبحت آليات ديمقراطية ذات جدوى مقارنة بالسابق. فغياب فقه الموازنة يعني الانكفاء على الذات، و تضييق أفق المشاركة السياسية للسلفويين. في حين أن انفتاح الوعي السلفوي على فقه الموازنة من شأنه تحقيق الموازنة بين المصالح بعضها مع بعض، والموازنة بين المفاسد بعضها مع بعض، و الموازنة بين المصالح والمفاسد؛ والموازنة هنا تعني أنه يمكن القبول بمفسدة يسيرة شرط تحقيق مصلحة كبرى، وتغتفر المفسدة المؤقتة لجلب المصلحة الدائمة و طويلة المدى.

لا تنفصل الوظيفة التأويلية التي خاضها التيار السلفوي الإصلاحي عن الوظيفة البرغماتية للسلفوية التي استثمرت المراجعات التأويلية لكي تضمن حضورها البرغماتي في الحقل الانتخابي، وهو ما قدمته تجربة حماد القباج الذي تقدم إلى الترشح باسم حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لسنة 2016، غير أن ترشحه رفض من طرف وزارة الداخلية بدعوى مناهضته للمبادئ الأساسية للديمقراطية كما ورد في الرسالة الصادرة عن والي جهة مراكش عبد الفتاح البجيوي، وهي محاولة من السلطة لفك ارتباط حزب العدالة والتنمية بالتيار السلفوي الاصلاحي، وتحجيم حضوره الانتخابي تعبئةوتصويتا وترشيحا.

يتبين مما سبق أن الوظيفة البرغماتية للسلفوية في الحقل الانتخابي تجسدت في المساندة الانتخابية اللامشروطة لأي حزب سياسي – بغض النظر عن مرجعتيه الأيديولوجية- قادر على التمكين المادي والقانوني للهوية السلفية من المحافظة على استمرارية تواجدها في الحقل الديني المغربي، وكذا المسعى البرغماتي الرامي إلى التوجه نحو الكسب الانتخابي لتمثيلية في المؤسسات الرسمية عن طريق استثمار المراجعات التأويلية، وتحفيز الوعي السلفوي على تقديم ترشيحات في الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب، وهي التجربة المكتملة للترشح الانتخابي

التي خاضها عبد الوهاب الرفيقي وآخرون إلى نهايتها الانتخابية، وكذا التجربة الانتخابية غير المكتملة لحماد القباج التي أجهضت في بدايتها الأولى من طرف وزارة الداخلية.

ما يميز التدين السلفوي هو مرونة ترحال بين الحقول الاجتماعية؛ فبمجرد إدراكه لوجود إكراهات تحد من فعالية هويته الدينية، فإنه يرحل إلى حقل آخر في حركية ترحالية مرنة قائمة على ثنائية الذهاب والإياب، وهو ما يعني أن إدراك الانحسار السياسي الذي عرفته الكتلة السلفوية الناخبة في الحقل السياسي جعلته يتوجه نحو تكثيف حضوره في الحقل الاقتصادي باعتباره حقلا يفتح له مساحات للتحرك خارج منطق الدولة ومؤسساتها وإكراهاتها القيمية، ما يضمن استمرارية وجوده وتقوية صفه الداخلي في حقول أخرى، وبالتالي إمكانية توسيع قاعدة المناصرين من جديد وفق أشكال مغايرة.

يقصد بالانحسار السياسي لدى التيار السلفوي ما اعترى كتلته الناخبة من تآكل أفقدها جاذبيتها وفعاليتها في الحقل السياسي بفعل تحولات السياق الإقليمي والمحلي التي لم تكن لصالح مكانة الحضور السلفوي بالمغرب مقارنة بالسابق، وما تعرض له التيار ذاته من انشقاقات على مستوى الصف الداخلي سواء تنظيميا داخل جمعية الدعوة للقرآن والسنة أو فكريا في صفوف رموز السلفوية المعتقلين- بعد أحداث 16 ماي 2003م-، إضافة إلى ما شعرت به لكتلة الناخبة من إحباط عقب تجربة حزب العدالة والتنمية في التدبير الحكومي التي قدمت فيها سلسلة من "التنازلات الهوياتية" التي ابتدأت من لغة التدريس، مرورا بالتطبيع الإسرائيلي، وانتهاء بتقنين زراعة القنب الهندي.

لا يمكن عزل الانحسار السياسي للسلفوية عن ما يجري أيديولوجيا على المستوى الإقليميمن تقليص مساحات نفوذ الأيديولوجية السلفوية على حساب أيديولوجيات الأخرى بفعل تراجع الدور المحوري الذي كانت تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم التيار السلفوي على مختلف الأصعدة، وهي دورة تاريخية ولجت معها الأيديولوجيا السلفوية المنحدر التنازلي ما بعد سنة 2011م نظرا لفقدانها للدعم الخارجي السابق بفعل التحولات السياسية التي شابت موازين القوى الإقليمية، وهي وضعية خلفت محدودية لفعالية الجمعيات السلفوية العاملة في الحقل الديني، وكذا دور رموز السلفوية في التعبئة الدعوية والعلمية، وبالتالي التآكل التدريجي لقاعدة الكتلة الناخبة المحتملة.

يمكن فهم الترحالية للسلفوية عن طريق استدعاء ما قدمه الباحث باتريك هايني **Patrick Haenni**حول إكراهات "الإسلام الحركي" في الحقل السياسي، وما ولدته الإكرهات السياسية من

26 - محمد مصباح، تقرير بعنوان بين الدعوة و السياسة : كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018. ص 15.

بحتتر حالي عن بديل تديني آخر يستغني عن الحقل السياسي بطموحاته الانتخابية،وينزع نحو رفع القداسة عن الالتزام التنظيمي والحد من التصور الأممي للتدين السلفوي وشعاراته الكبرى، والميل نحو النزعة الفردانية من خلال ما أطلق عليه إسلام السوق كترحال تديني بديل عن انحسار الإسلام الحركي، وبالتالي فإسلام السوق يقدم نفسه كبديل تديني من أجل إعادة التعبئة الداخلية إلى حين نضج الشروط الداخلية والخارجية التي تسمح له بالعودة إلى الحقل السياسي.

إذا كان إسلام السوق حسب الباحث باتريك هايني بديل ترحالي للإسلاموية يروم البحث عن ملاذات موازية لتقوية الصف الداخلي، فإن ملاذ التدين الاقتصادي يقدم نفسه كسيرورة تأويلية قادت الوعي الديني إلى الإعلاء من"مبدأ تحقيق الذات والبحث عن الرفاهية الفردية في مسار منفتح عادة على تقاليد غربية، كالحركات الإصلاحية، وترقيع الإسلام بتقاليد روحانية لا تنتمي إليه. وتثمين لمظاهر الاستمتاع بالحياة الدنيا والتصالح مع واقع الاستهلاك الجماهيري، وتطور نمط من "التفكير الإيجابي" بديباجات إسلامية"[27].

نستنتج مما سبق أن الوظيفة البرغماتية تمتد خارج الحقل الانتخابي، نظرا لمرونة ترحالية التدين السلفوي بين الحقول الاجتماعية عندما يدرك انحساره في حقل معين، وهي الترحالية التي تجعله يعوض انحساره السياسي والانتخابي بالبحث عن ملاذ تديني في الحقل الاقتصادي يفتح أمامه مساحات لإعادة إنتاج الهوية السلفوية، وإعادة تفعيل التعبئة الداخلية والخارجية من أجل تقوية الصف الداخلي وتوسيع قاعدة المناصرين.

خلاصة

يظهر في الختام أن السلفوية في الحقل الانتخابي تقدم نفسها وفق وظائف سياسية وأيديولوجية وتأويلية وبرغماتية باعتبارها وظائف غير منعزلة عن النسق الكلي، فهي تتكامل وظيفيا مع باقي الأنساق الفرعية في إطار المحافظة على ضمان استمرارية التكامل الوظيفي. فإذا كانت السلفوية في الحقل الانتخابي تتسم بالاختفاء والحضور، فإن هذه ثنائية لا ينبغي أن تحجب الوظائف الشمولية المضمرة والعلنية التي لديها تأثير واضح على مجريات ومخرجات الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب. فليست السلفوية مجرد كتلة ناخبة محتملة للتصويت لصالح حزب معين، بل إنها في الآن ذاته جهاز أيديولوجي مضمر قادر على تشكيل الوعي الانتخابي، والتصفية الانتخابية للمعارضة السياسية أيديولوجيا، مستفيدا من مواقعه في المؤسسات الدينية الرسمية.

رَغم الوعي الاسترجاعي الذي يطبع السلفوية في رؤيتها للوجود، غير أن ما تعيشه من

تناقض بين الصور المثالية والوضعيات الاجتماعية يقودها إلى تفعيل الوظيفة التأويلية التي تمنحها إمكانيات للبحث عن المطابقة المحتملة بين الأيديولوجيا ومجريات الواقع، وهي التجربة التأويلية التي خاضها رموز السلفوية المعتقلين آنذاك على خلفية أحداث 16 ماي 2003م بغرض مراجعة المقولات السلفوية، والتي أسفرت عن إنتاجات فكرية أعادت النظر في علاقة السلفوية بمؤسسات الدولة، والتأصيل الديني لجدوى المشاركة السياسية في الحقل الانتخابي، وتحفيز الانخراط في المؤسسات الحزبية، وهي المراجعات التأويلية التي جعلت بعض الرموز السلفوية ينخرطون في مؤسسات حزبية، ويتقدمون للترشح الانتخابي في الاستحقاقات الانتخابية.

أظهر تمدد التدين السلفويفي الحقل الانتخابي الوظيفة البرغماتية لسلوك السلفوية الانتخابي، فهي برغماتية انتخابية تجسدت في انتقال الشيخ المغراوي من المساندة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الذي يتقاسم معه وحدة المرجعية الأيديولوجية إلى المساندة الانتخابية لحزب الاصالة و المعاصرة المتناقض معه أيديولوجيا. ويقصد هنا بالمساندة الانتخابية دعوة الشيخ المغراوي الكتلة الناخبة السلفوية للتصويت للحزب الذي يخدم مصالح التيار السلفوي سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي. فالبرغماتية السلفوية ارتبطت بسياق محلي ووطني متسمب الإغلاقات المتكررة من طرف وزارة الداخلية لدور القرآن التابعة للجمعية التي يشرف عليها الشيخ المغراوي، وكذا بسياق إقليمي مطبوع بتضييق الخناق على"الاسلام السياسي"، وفك ارتباط السلفوية أيديولوجيا وسياسيا عن حركات "الاسلام السياسي" في الوطن العربي.

يمكن فهم اختفاء السلفوية في الحقل الانتخابي عن طريق استدعاء الترحالية التي تكشف عن بحث التدين السلفوي عن حقول أخرى تمكنه من تقوية الصف الداخلي وتوسيع قاعدة الأتباع والمناصرين، وهو ما تبين من خلال تعويض الانحسار السياسي بِبحَثِ أتباع السلفوية على تكثيف تواجدهم في الحقل الاقتصادي. إنه التصور ذاته الذي قدمه الباحث باتريك هايني الذي وضح أن ما أطلق عليه إسلام السوق هو ترحال تديني إلى الحقل الاقتصادي نظرا للانحسار الذي عاشته تجارب "الاسلام الحركي"، وما تمخضت عنه من مراجعات تأويلية للمقولات الشمولية أو الشعارات الكبرى التي رفعها الإسلام الحركي.

إذا كانت دراسة السلفوية في الحقل الانتخابي وفق المنهج الوظيفي قد كشفت الوظائف البرغماتية والسياسية والأيديولوجية والتأويلية التي تسم سلوكهم الانتخابي، فإن هذا الاختيار المنهجي له حدود إبستمولوجية تكمن في النظر الشمولي للظاهرة السلفوية في عضويتها

27 - هايني باتريك، إسلام السوق، ترجمة: عومرية سلطاني، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة 2015. ص 38.

الوظيفية مع باقي الظواهر الاجتماعية الاخرى في إطار تحقيق الانسجام الوظيفي، وهو ما من شأنه تغييب مساءلة الاختلال الوظيفي للسلفوية مع باقي الظواهر المجتمعية، وحجب الرؤية المنهجية عن فعالية الذات السلفوية في الحقل الانتخابي، وقدرتها على الفعل والتأويل الذاتي خارج الوظائف الشمولية التي تحكم التدين السلفوي في الحقل الانتخابي. فرغم أهمية البرادي غم الشمولي في دراسة الظاهرة السلفوية في الحقل الانتخابي، غير انه سيكون من المفيد منهجيا الانفتاح على دراسة التجارب الفردية التي خاضها رموز السلفوية في الحقل السياسي، وهي تجارب ظلت منعزلة عن القاعدة السلفوية.

البيبلوغرافيا

■الكتب باللغة العربية :

• أبو اللوز، عبد الحكيم، الحركات السلفية في المغرب، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2009.

• بورجا، فرانسوا، الاسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة لورين زكرى، ط2،القاهرة: دار العالم الثالث، سنة 2001

• حمادة، منتصر، في نقد العقل السلفي: السلفية الوهابيةفي المغرب نموذجا، ط1، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، سنة 2014.

• رومل، مبير، السلفية العالمية: الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، ترجمة التوبة محمد محمود، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سنة 2014.

• سبيلا محمد، وبنعبد العالي عبد السلام، الأيديولوجيا،ط2، دار توبقال للنشر:الدار البيضاء، سنة 2006.

• عكاشة، بن المصطفى، الإسلاميون في المغرب، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، سنة 2008.

• المدغري، عبد الكبير العلوي، الحكومة الملتحية: دراسة نقدية مستقبلية، الرباط: دار الأمان، سنة 2006.

• منديب، عبد الغني، الدين والمجتمع، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، سنة 2006.

• هايني، باتريك، إسلام السوق، ترجمة: عومرية سلطاني، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة 2015.

■الكتب باللغة الفرنسية :

• Braud,Philippe, sociologie politique, Paris: LGDJ, 2011.

• Michaux Bellaire, Edouard, Le Wahhabisme, Casablanca: Réunies, 1928.

• Roy, olivier, l'échec de l'islam politique, Paris: Seuil, 1992.

■المجلات :

• بنعبدلاوي المختار، السلفوية كبنية ذهنية، مجلة المناهل، سنة 2000، العدد 61.

• الزكاري أسامة، ترجمة كتاب الوهابية في المغرب، مجلة رهانات، سنة 2007، العدد 3.

■تقارير :

• محمد مصباح، تقرير بعنوان بين الدعوة والسياسة: كيف أدى التسيس إلى انقسام السلفيين في المغرب، المعهد المغربي لتحليل السياسات، سنة 2018.

الطبعة: الأولى سنة 2022

مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -